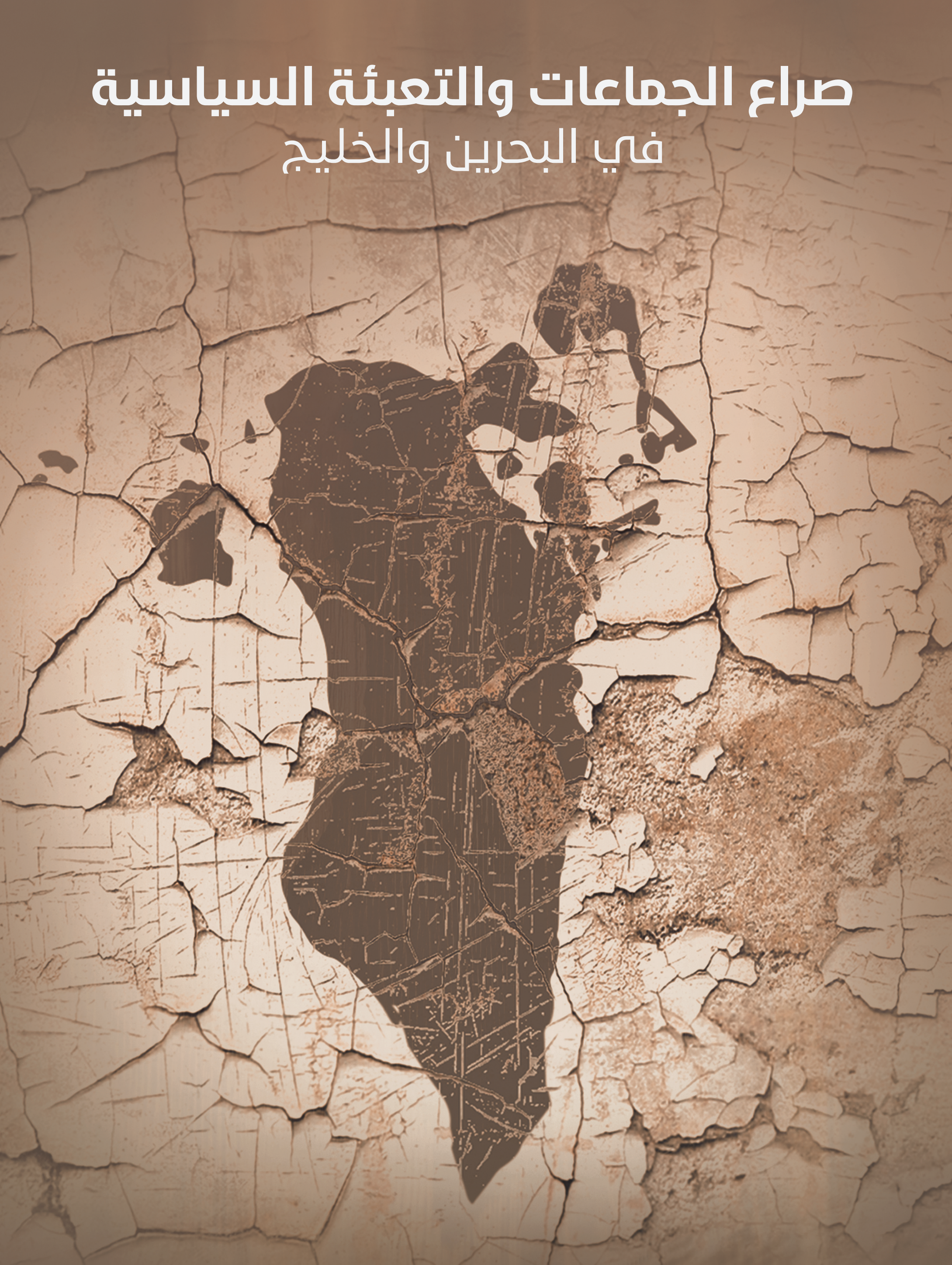
جستن غينغلر

صراع الجماعات والتعبئة السياسية
في البحرين والخليج





جستن غينغلر

صراع الجماعات والتعبئة السياسية
في البحرين والخليج





اسم الكتاب: صراع الجماعات والتعبئة السياسية في البحرين والخليج

اسم المؤلف: جستن غينغلر

الطبعة الأولى، بيروت ديسمبر 2015

العنوان الأصلي لهذا الكتاب هو:

"Group conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf: Rethinking the Rentier States"

للدكتور جستن غينغلر وقد نشر للمرة الأولى في الولايات المتحدة في العام 2015 بواسطة مطابع جامعة إنديانا Indiana University Press، وهذه هي الترجمة الرسمية الأولى المعتمدة للكتاب من قبل المؤلف ودار النشر.

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3491 - 1

جستن غينغلر

صراع الجماعات والتعبئة السياسية
في البحرين والخليج


إلى أيّامنا في **اليمن السعيد**

"معركة كربلاء قائمة بطرفيها اليوم وغدًا في النّفس...في البيت...
في كل ساحات الحياة والمجتمع ويبقى النّاس منقسمين إلى
معسكر مع الحسين ومعسكر مع يزيد. فاختر معسكرك".

يافطة عاشورائية في المنامة، مقتبسة من خطاب للشّيخ عيسى قاسم

الفهرس

مقدمة المترجم

الزملاء في صحيفة "مرآة البحرين" الإلكترونية[1]، هذا المشروع الإعلامي الناهض، التفتوا صدفة في العام 2011 إلى موقع على شبكة الإنترنت، يدعى "مدوّنة الدين والسياسة في البحرين"[2]. كان الموقع باللغة الإنكليزية، وكانت ترويسته تحمل ترجمة كلمة شهيرة لعالم الدين البحريني الشيخ عيسى قاسم.

احتوت المدوّنة ضمن أوائل مواضيعها على زعم جريء مدعّم بالأرقام لنسب الشيعة والسنّة في البحرين، وذلك بناء على تحليل بيانات مسح أجري في العام 2009. نتيجة هذا التحليل كانت أول "خارطة طائفية" للبلاد.

تبيّن لاحقا أن المدوّنة أنشأت في ذروة احتجاجات 2011، وتحديدًا أوائل شهر مارس/آذار، وعلّقت بأسلوب فريد على أحداث كبرى في انتفاضة 14 فبراير، كمسيرة الديوان الملكي على سبيل المثال. كانت مواد المدوّنة غزيرة، مفاجئة ومثيرة. وفوق ذلك، ظلّت تتابع الأحداث في البحرين بدقّة، وعرضت ما مجموعه 126 مادّة في عام 2011 فقط، كانت كلّها مشفوعة إما بمقاطع فيديو، أو برسوم بيانية، أو بمقتطفات مصوّرة من الصحف، أو بصور، ناهيك عن روابط المصادر.

(1) موقع صحيفة مرآة البحرين bahrainmirror.com

(2) موقع المدونة bahrainipolitics.blogspot.com

فضلا عن تميّز تحليلاتها، وضخامة المتابعة فيها، كانت المدوّنة عملًا مختصًا بالبحرين، يشي بأن صاحبه على اطّلاع واسع، ولديه اهتمام فريد وغريب. لم يفك لغز هذا الاهتمام إلا معرفة أن صاحب المدوّنة جستن غينغلر، يحضّر رسالته لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، الرسالة التي كان موضوعها البحرين.

ولأن المدوّنة وأعمال جستن، التي تجاوزت التدوين إلى مقالات في فورين بوليسي، وفورين أفيرز، باتت جزءًا من تاريخ انتفاضة 14 فبراير، بدأ حتى قبل هذا التاريخ، فقد تابع الزملاء في "مرآة البحرين" ترجمة أغلبها، وخلال السنوات الأربع الماضية، بات الكاتب يعرف على أنّه محلل سياسي متخصّص في شئون البحرين، وصارت وكالات الأنباء تطلب تعليقاته على التطوّرات السياسية في البلاد.

هي سيرة فريدة، رافقت مرحلة فريدة من تاريخ البحرين، وتوّجت بنيل جستن درجة الدكتوراه، في العام 2011، عن رسالته، التي طُبِعت مطلع هذا العام من قبل مطبعة جامعة إنديانا الأمريكية، والتي يقدّمها اليوم مركز أوال للدراسات والتوثيق مترجمة للغة العربية، بعد حيازته حقوق الترجمة والنشر.

ليس هذا الكتاب العمل الأحدث من بين أعمال العلوم السياسية والاجتماعية المتخصّصة في البحرين فحسب، بل هو ربّما العمل الأكثر جرأة في استقصاء وتفسير الواقع السياسي المتأزّم في البحرين ودول الخليج العربية، بانقلابه على نظرية الدولة الريعية، التي ظلّت تسود هذا الفهم على مدى أكثر من 30 عامًا.

هذا الانقلاب، وفضلًا عن كونه تجاوز الجانب النظري إلى التجريبي، دُعِّم بقراءة ربّما تكون فريدة للصراع السياسي بين الجماعات في

البحرين، أصوله ومآلاته. يجيب هذا الكتاب على سؤال مهم يؤثّر في مستقبل المنطقة وشكل الأنظمة فيها: لماذا يظل المواطن الخليجي صامتًا سياسيًا - إن كان كذلك فعلًا - ومتى يمكن أن يتوقّف هذا الصمت؟

وباختياره البحرين لتكون مثالًا نموذجيًا على فرضية الرسالة، التي تقول إن صفقة الرفاه الاقتصادي مقابل السكوت السياسي ليس لها وجود في دول الخليج، يقوم الكتاب بقياس محدّدات النشاط والسلوك السياسي على مستوى الفرد في دولة شهدت فشلًا ذريعًا في الحصول على الاستقرار السياسي المزعوم عبر الآليات الريعية. ومن هذا المنطلق، يذهب الكتاب إلى توسيع نطاق الفرضية، لتشمل كل دول الخليج الريعية، في حال توفّرت فيها ظروف مماثلة للانقسام السياسي الذي تشهده البحرين.

وبعيدًا عن الاستسلام لما يبدو بديهيات في الصراع السنّي الشيعي، القائم على أساس ديني، والذي يُعزى له أي اضطّراب سياسي يحدث في هذه المنطقة، يذهب الكتاب بالتساوي إلى استشراق آفاق النشاط السياسي الذي يمكن أن يصعد وسط الجماعات السنّية، تحديدا في البحرين، ومن ثم في الخليج، مُرَجِّحًا أن يكون هو الناتج الفعلي للتعبئة السياسية المضادّة، التي رعاها النظام الحاكم.

ويذهب الكتاب أيضًا، عبر تحليل بيانات المسح والآراء التي جمعها من القادة السياسيين، إلى الاستنتاج بأن الصراع بين الجماعات في البحرين، هو صراع على هوية الدولة وشكل النظام السياسي، وموقع كل جماعة فيه، وليس تنافسًا على منافعها الاقتصادية، ثم يذهب إلى تحليل إمكانية أن تشهد دول الخليج الأخرى، ذات الصراع، بعيدًا عن العوامل الاقتصادية، وهو ما سيؤدّي بالضرورة إلى توقف حالة "الصمت

السياسي" التي استقرّت بفضلها الممالك الخليجية، كل هذا الزمن، رغم احتكارها السلطة بشكل كامل.

لقد حضر الكاتب بنفسه في العام 2009 مراسم عاشوراء الدينية التي يحييها الشيعة في البحرين، ليستمع ومن ثم يحلّل خطاب الناشط عبد الهادي الخواجة السياسي المثير في ذلك العام، تمامًا كما حضر ندوة عامة بمجلس رجل الدين السنّي الشيخ جاسم السعيدي، تناولت خطابًا سياسيًا مثيرًا هو الآخر.

إن هذا الكتاب، كما يوضّح جستن، لا يقرأ سيرة انتفاضة 2011، كونها طرأت بشكل مفاجئ على البحث الذي بدأ في 2009، بقدر ما يستقرئ المشهد السياسي في البحرين منذ الإصلاحات البريطانية في عشرينيات القرن الماضي، ولأنّه قد قدّر له أن يأتي في مرحلة تشهد ذروة هذا التاريخ السياسي المضطّرب، فقد حقق فائدة علمية كبيرة يزعم المؤلّف أنّها قد تؤثّر في مسار البحث العلمي السياسي لهذه المنطقة.

ترجمة هذا الكتاب، مرّت بمخاضات عسيرة، بذل فيها المركز جهودًا مضاعفة لإخراجه بهذه الكيفية. ورغم أن فريق الترجمة كان قد ألف أسلوب جستن غينغلر المتميّز ببلاغته وتعقيداته، عبر مشاركته في ترجمة مقالاته عن البحرين خلال السنوات الماضية، إلا أن هذا العمل، كونه ذا طابع أكاديمي، كان أكثر مشقّة.

وجدنا أن المصطلحات العلمية ليس فقط قد لا تبدو مألوفة لدى القرّاء السياسيين، بل قد لا تقابلها مفردات عربية معروفة حتى في الأوساط الأكاديمية. ووجدنا أن لغة جستن المركّبة، والتي تحاول أن تربط الكثير من الأشياء بشكل متماسك، تحتاج في حد ذاتها إلى تفكيك وتفسير أعاننا عليه هو شخصيًا. ومن واقع قربنا من الحيّز السياسي، لا

نغفل أن نقول إننا في كثير من الفقرات كنا نتساءل مستغربين ما الذي يريد جستن قوله؟

غرابة المشهد السياسي في البحرين، تعقيداته، وضخامته، تبدو منعكسة حتى في لغة الكاتب، لكن أسلوبه التقريري، البعيد عن الرتابة، وحججه التي يصيغها بشكل حذر، مناقشا أي تضارب أو ثغرات تجعلها عرضة للنقد، فضلا عن قصصه، أرقامه، وتدليلاته العملية، من واقع البحث الميداني الذي أجراه، جعلت من العمل ممتعًا، وفتحت حتى أذهان المترجمين على مساحات فهم جديدة.

وبكونه عملًا علميًا متخصصًا، محايدًا، رصينًا، ومشوّقًا، سيضيف الكتاب قراءة متأنّية وجديدة للمشهد البحريني، يزعم فيها دقّة الاستنتاجات، مؤسّسًا ربّما لشكل جديد من البحث، واللغة التحليلية، سيتذوّقها حتمًا القارئ المهتم، حتى لو لم يكن من الوسط الأكاديمي.

شكر وتقدير

اقترح مارك تيسلر البحرين، حتى قبل رحيلي السابق لأوانه من اليمن، عقب إلغاء برنامج فولبرايت هناك لأسباب أمنية، كمُرَشح مناسب لنوع دراسات الموقف الجماعي التي أملت إجراءها حول موضوع الصّراع بين الجماعات. وحين أصبح واضحًا لي، بعد بضعة 18 شهرًا من الانتظار والعوائق، بأنه ليس من الممكن، بعد كل شيء، إنجاز المشروع بسهولة، واصل تشجيعي وتقديم النّصائح العملية لي- ناهيك عن تقديمه السّريع لعدة توصيات بالزمالة- التي ساعدت في نهاية المطاف على معالجة الأمر.

وكان مايكل شيكتر، المتقاعد حديثًا، على مدى عقد تقريبًا مرشدًا وصديقًا منتظمًا. ومؤخرًا، منذ بدئي العمل على مسودة هذا الكتاب، لعب دور المحفز بهدف فعل الخير، مع رسائله الدّورية التي يسأل فيها عن عدد الفصول المتبقية لديّ للكتابة والمراجعة. من جهة أخرى، لم ألح عليه للحصول على نصائحه بشأن اختيار الخط المناسب لهذا الكتاب. وجعلني دايفيد ديباسكال أدرك الحاجة إلى الاعتراف بالآثار التلي تركتها الفلسفة السّياسية الإسلامية في القرون الوسطى على السياسة في العالم اليوم، وفائدة الوسائل الجديدة للتّواصل الاجتماعي كوسائط لتبادل المعلومات وللنّقاش العام المتعمق.

وكانت زوجتي الجميلة جوليا، التي التقيت بها في اليمن وانضمت

إليّ في البحرين، موجودة لمشاركتي التّجارب الإيجابية والسّلبية لبحثي الميداني في البحرين. رفقتها وتفاؤلها المستمر ساعدا على إنارة عملية، كانت ستصبح من ناحية أخرى، محبطة بشكل شبه مستمر، لولا ذلك. لقد قدّمت لي أيضًا الجزء الأخير من الإلهام الضّروري لإنهاء العمل الميداني بشكل لا رجعة فيه، وعلى نحو حاسم، مع ولادة طفلتنا الأولى، مريم، في توقيت مناسب، تبعها مؤخرًا ديفيد. أوجه شكري أيضًا إلى عائلتي، التي، على الرّغم من عدم تفهمها جيدًا لرغبتي في إمضاء أعوام في اليمن، والبحرين، ومناطق أخرى في هذا الجزء الذي يبدو مضطربًا من العالم، كانت ملتزمة مع ذلك في دعمها، وفي استعدادها، الذي أقدره كثيرًا، لتبني قطة، ومجموعة كاملة من أزهار الأوركيديا.

أصبح عملي الميداني في البحرين ممكنًا فقط من خلال مساعدة عدد من الأشخاص المتفانين، وهم أفراد لا يُقَدّرون بثمن، أغلبهم، للأسف الشّديد، لا يمكن تسميتهم هنا. ومن بين هؤلاء يأتي أولًا الباحثون الميدانيون البحرينيون، الذين تحدوا حر الصّيف وشكوك مواطنيهم ورفضهم المستمر لهم، وكل ذلك من أجل استطلاع للآراء يجريه أحد الأشخاص من جامعة في ميشيغان. آمل أن يفخروا بنتائج جهودهم الكبيرة المُقَدّمة في هذا الكتاب.

شكر خاص ل ن. ي. و ح.، اللذين تحملا أكثر من نصيبهما المعقول في هذا العمل، فيما قدم الأخير نصيحة ومساعدة ذات قيمة تخطت جيدًا دوره كباحث ميداني. كذلك كان الدّعم المنتظم لمكتب الشّؤون العامة في السّفارة الأمريكية في المنامة، الذي ساعد على تأمين لقاءات مع سياسيين بحرينيين كان الوصول إليهم صعبًا. وأخيرًا، أشكر مركز البحرين للدّراسات والبحوث (السّابق) لتمويله زمالتي في برنامج فولبرايت وزياراته المتعددة إلى مكتب الهجرة لإعادة تجديد تأشيرتي.

مع ذلك، لم يكن من الممكن لبحثي الميداني في البحرين أن يحصل من دون المساعدة التّمهيدية لعدة أساتذة ممتازين للّغة العربية في مركز اليمن للّغات في صنعاء، في الواقع، أو من دون اليمن كلها على نحو أكثر عمومية، وهي موطن أكثر الأشخاص الذين عرفتهم ودًا ومرحًا وترحيبًا، ممن لا يخجلون أبدًا من بدء محادثة غير متوقعة مع أجنبي غريب المظهر. أتوجه على وجه الخصوص بالشّكر إلى الشّخصين الأكثر مرحًا، عبد القوي المقدسي وعبد الكريم العكوة، اللذين ساهم حبهما للنّسخة العربية من لعبة المونوبولي والمباريات المتلفزة للتنس للسيدات، على التّوالي، بتحسين مهاراتي اللّغوية أكثر بكثير مما فعلته أي حصص تدريسية.

وأمّنت عدة منظمات الدّعم المالي للسماح بحصول كل ما ورد ذكره، وهم مساهمون أقدم لهم شكري الجزيل. ما أحضرني إلى الشّرق الأوسط أولًا هو زمالة برنامج اللّغات النقدية التّابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وأظهر لي مدى سوء مستواي في مادة اللغة العربية في سنتي الثّانية في الكلية. وفي السّنتين التّاليتين، ولأغلب الوقت، استطعت تحسينه من خلال زمالة في دراسة اللّغة الأجنبية والمناطق من وزارة التّربية، وجائزة فولبرايت لتعزيز اللغة النقدية، وزمالة ديفيد إل. بورين لطلاب الدّراسات العليا. وتأتّى التّمويل الإضافي للبحث في اليمن عن زمالة شخصية من المعهد الدّولي في جامعة ميشيغان، ومنحة بحثية لطلاب الدّراسات العليا من كلية راكهام للدّراسات العليا. أما دعم بحثي الميداني في البحرين، فقد أتى من زمالة فولبرايت ومن منحة بحثية ثانية لطلاب الدّراسات العليا من كلية راكهام، ومنحة أطروحة من قسم العلوم السّياسية. وسمحت لي منحة من بورين لطلاب الدّراسات العليا بمواصلة دراستي للّغة العربية أثناء تواجدي في البحرين، في

حين تكفلت كلية راكهام للدّراسات العليا بمساعدة مالية سخية عند إنهائي البحث الميداني. أخيرًا، أنا ممتن للدّعم المستمر لمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر، الذي مكنني من إنهاء هذا الكتاب وشجّعني على ذلك، وأيضًا للمحررين المساعدين والمميزين في مطبعة جامعة إنديانا، ريبيكا تولان وسارة جاكوبي.

صراع الجماعات والتعبئة السياسية
في البحرين والخليج

مقدمة
البحرين: أول دولة في مرحلة ما بعد النّفط

تُذكَر مملكة البحرين في الخليج على نحو شائع كأول دولة في مرحلة اقتصاد «ما بعد النّفط» في العالم العربي، سواء من حيث كونها مكان الاكتشاف الأول لكميات تجارية من النّفط في المنطقة، وأيضًا الأولى من حيث نفاده فعليًا. ويشكل المعنى الأوّل حاليًا، معلومة قليلة الأهمية بشكل كبير، فلقد طغت كميات احتياطيات النّفط والغاز الهائلة، المُكتَشفة لاحقًا في المناطق القريبة كالمملكة العربية السّعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، ومؤخرًا قطر، على الاكتشاف الذي أجرته شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (واسمها حاليًا شيفرون)، في العام 1932. مع ذلك، هناك شيء كامن في هذه التّسمية، يتخطى كونها حقيقة تاريخية: فكرة أن البحرين، كأول المكتشفين، كانت أيضًا الممثل الأول لنوع معيّن من الأمم، سيحظى أفرادها، في العقود التّالية، بأهمية عالمية لم يسبق تصورها. هذا النّوع السّياسي الجديد، وهو بالطّبع الدّولة النّفطية أو الرّيعية، أُبقِي قيد العمل ليس من خلال قوة عاملة منتجة وإدارة اقتصادية سليمة، ولكن بفضل إلهي (أو، على نحو أقل إيحاء، بالتّوزيع الجيولوجي العشوائي للنّباتات والحيوانات الميتة). كان النّفط التّجاري موجودًا منذ حوالي سبعين سنة سبقت اكتشافه في جبل الدّخان في البحرين، لكن بناء نظام سياسي كامل انطلاقًا منه كان تجربة لم يسبق لها مثيل.

لذلك، يدل الجزء الثّاني من تسمية البحرين بالاقتصاد الأول «في مرحلة ما بعد النّفط»، على شيئين بشكل متساو: بيان بالحقائق، ودرس ذي عبرة، في مجالي التّنظيم والاستدامة الاجتماعيين. بلغت ذروة الإنتاج في حقل «عوالي» للنّفط في العام 1970 إلى 76,640 برميلًا يوميًا، وعند تأميمه في العام 1980 كان قد شهد بالفعل انخفاضًا حادًا. وبغض النظر عن التوازن المؤقّت بسبب الأسعار المرتفعة للنّفط في السّبعينيات وأوائل الثّمانينيات، كان واضحًا أن المركز الأول للنّفط في البحرين سيرقى قريبًا إلى اسمه العربي: «جبل الدّخان». حين هزت الحرب الأهلية لبنان في العام 1975، اغتنمت البحرين الفرصة للتّنويع بعيدًا عن الاعتماد على مواردها، وسرعان ما حلت المنامة مكان بيروت كـمركز مالي في الشّرق الأوسط. وبحلول العام 2003، كان إنتاج النّفط منخفضًا بنسبة 51 بالمئة ليصل إلى مجرد 37,550 برميل يوميًا[1]، في حين زادت نسبة الهجرة والتّجنيس، للحفاظ على المجالين النّفطي والمصرفي، عدد سكان الجزيرة ثلاثة أضعاف خلال الفترة ذاتها، ليصبح أكثر من 650,000 مقيم في العام 2001 بعد أن كان يقارب 215,000 مقيم في العام 1971. وسيتضاعف العدد مجددًا في أقل من عشر سنوات، مع ميل التّوازن الديموغرافي في البحرين لناحية غير المواطنين. سيجد تعداد السّكان في العام 2010 أن عدد المواطنين البحرينيين قد تناقص، إذ يشكل فقط 46 بالمئة من السكّان، مقارنة بـ 83 بالمئة منذ أربعة عقود مضت[2].

---

(1) بيانات الإنتاج كلّها من مركز أبحاث البترول العربي (APRC)، دليل النفط والغاز في الدول العربية (AGOD)

(Paris: Arab Petroleum Research Center, 2004)

(2) مملكة البحرين، التعداد السكاني والإحصاءات الديموغرافية، الجهاز المركزي للمعلومات، 2001، ص. 3. كانت النسبة الأخيرة ثابتة نوعًا ما منذ إجراء التعداد السكاني الوطني الأوّل في العام 1941.

لا عجب، عندئذ، أنّ البحرين، بإيراداتها النّفطية الضّئيلة وسكانها الذين يزداد عددهم، والذين أصبح أغلبهم يتوقع الحصول على مزايا الرّعاية الاجتماعية السّخية النّاتجة عن اقتصاد قائم على الموارد – لا عجب أن هذه الدّولة الرّيعية المتردية ستواجه اضطرابًا اجتماعيًا وسياسيًا بخلاف الدول الخليجية العربية المجاورة، الأغنى. النّظام بالكامل قد نفد من الوقود، بكل معنى الكلمة. هذا هو التّحليل المنطقي، على الأقل، الذي يقف خلف تميز البحرين بأنّها أوّل دولة ما بعد ريعية، التي هي تسمية سياسية بقدر ما هي اقتصادية. واستخدامها ليس مقتصرًا على الأوساط الأكاديمية. عند اندلاع احتجاجات الرّبيع العربي في البحرين، وإلى حد ما في عمان في فبراير/شباط 2011، تعهدت الدّول الأخرى في مجلس التّعاون الخليجي بتقديم مساعدة تبلغ قيمتها 10 مليار دولار إلى كل منهما في جزء مما يُدعى بـ «خطة مارشال مجلس التّعاون الخليجي»[3]. لم يكن من قبيل المصادفة أن الاضطرابات أصابت أصغر دولتين منتجتين للنّفط في مجلس التعاون الخليجي، واللتين أدت عوائقهما المالية إلى تنامي الغضب الشّعبي[4]. ظاهريًا، ما كان يحتاج إليه هو حقنة مالية، لتقوية الدّعائم الاقتصادية التي تمثّل أسس النّشاط السّياسي بشكل رئيس، للمواطنين الخليجيين، وبالتّالي تقوية أسس استقرار الممالك الخليجية، التي هي أسس اقتصادية بشكل رئيس أيضا.

---

(3) انظر محمد العصومي

Mohammad Al Asoomi, «Oman and Bahrain Have Lot to Gain from GCC Plan,» Gulf News, June 19, 2013.

(4) وفي معرض هذه الأساليب، يُعدّ هذا التحليل مخادعًا لتجاهله انتفاضة كاملة قادها الشيعة في المنطقة الشرقية في السعودية خلال الفترة نفسها، التي، لو استرعت اهتمامًا إعلاميًا أقل، لكانت استمرت أكثر ولكانت أوسع انتشارًا من التظاهرات في عمان. انظر، مثلًا، توبي ماثيسن،

Toby Matthiesen, Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn’t (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2013).

مع ذلك، هذه التسمية الملتبسة للبحرين، هي تسمية مغلوطة نوعًا ما. فعلى الرّغم من كون انخفاض الإنتاج المحلي للنّفط بشكل حاد منذ العام 1970 أمرًا صحيحًا، كانت إيرادات الحقل البري، منذ معاهدة العام 1958 مع المملكة العربية السّعودية، قد شكّلت فقط نسبة صغيرة من إجمالي عائدات النّفط. في الاتفاق الحدودي بين المملكة العربية السّعودية والبحرين، تنازلت البحرين عن مطالبتها من حقل أبو سعفة النفطي الأكبر بكثير، الموجود على الحدود البحرية لكلا البلدين، مقابل نصف صافي العوائد[5]. وعلى مدى عقد تقريبًا بدأ في العام 1996، عندما كسرت أسعار النّفط أدنى مستوياتها التاريخية، منحت المملكة العربية السّعودية للبحرين كامل إنتاج الحقل[6]. بحلول العام 2003، حصّة البحرين من إنتاج حقل أبو سعفة– التي بلغت حوالي 150,000 برميل يوميًا- شكّلت أكثر من 80 بالمئة من إجمالي إنتاجها[7]. الاستثمارات المستمرة لإعادة تنشيط حقل عوالي قلّصت هذه النّسبة إلى 70 بالمائة اعتبار من العام 2013، مع وعود بالمزيد من الخفض. ومع ذلك، في غياب تغيير جذري في حصّة السّعودية، أو في اعتماد البحرين الساحق على الصّادرات النّفطية، سيوفر نفط حقل أبو سعفة ما بين نصف وثلثي الإيرادات الإجمالية للحكومة في المستقبل المنظور.

يمكن للمرء التّساؤل، إذن، ما إذا كان الإنتاج المحدود للبحرين نسبيا بالمقارنة مع البلدان الأخرى المنتجة للنّفط، يمنعها من أن تكون اقتصادًا ريعيًا متطورًا على نحو كامل. لكن وضعها كدولة ما بعد

(5) اتفاقية ترسيم الحدود الموقّعة بين البحرين والسعودية، فبراير/شباط 22، 1958.

(6) انظر برناديت ميشالسكي،
Bernadette Michalski, The Mineral Industry of Bahrain, United States Geological Survey, 1996, p. 1.

(7) مملكة البحرين، التقرير الاقتصادي السنوي، مجلس التنمية الاقتصادية، 2010، ص. 43.

ريعية، لا يمكن أن ينبع من أن المادة السّوداء تنفد منها، لأن حقل أبو سعفة جعل إنتاجها الإجمالي مستقرًا تمامًا. وعلاوة على ذلك، عندما يطلع المرء على سياق مورد الرّبح الذي تتلقاه البحرين، فإنه ليس من الواضح لماذا يتوجب أن تكون البلاد في وضع مالي وسياسي أسوأ، ـمن بعض جيرانها. بالطّبع، أمام الـ 351 مليار دولار التي كسبتها السّعودية من النّفط في العام 2013، يبدو مكسب البحرين البالغ 16.5 مليار دولار تافهًا. لكن يجب أن تدعم حصة السّعودية مواطنيها الذين يفوق عددهم 21 مليون نسمة، مقارنة بعدد المواطنين البحرينيين الذي يبلغ بالكاد نصف مليون نسمة. وبينما تعتبر إيرادات السّعودية من مواردها، ضخمة في أرقامها الصافية، فهي تبلغ فقط ما يقارب 16,400 دولار للمواطن الواحد، وتتجاوز سلطنة عمان تلك النّسبة بعض الشّيء لتبلغ حوالي 18,300 دولار، وتصل نسبة المواطن في البحرين إلى 29,000 دولار. في المقابل، تصل النّسبة في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر إلى 73,000 دولار، 131,500 دولار، ومبلغ هائل قيمته 428,000 دولار، للفرد، على التّوالي[8]. لذلك، في حال كانت الصّعوبات السّياسية في البحرين ناجمة عن دولة غير قادرة ماليًا على تلبية التّوقعات المادية لمواطنيها، فإن وضع المملكة العربية السّعودية يدعو للشّفقة وينبغي عليها على الأرجح إعادة النّظر في دورها كجهة مانحة لخطة مارشال مجلس التّعاون الخليجي[9].

من المؤكّد أنّ البحرين، بقدر ما تخالف وصفها كدولة ريعية، فإن ذلك ليس على أساس افتقارها للموارد، بل لعدم قدرتها منذ

---

(8) انظر آنون،

Anon., «GCC’s Oil and Gas Annual Earnings Hit $US737.5 Billion,» Oil Review Middle East, March 19, 2013.

(9) انظر الهامش رقم4.

فترة طويلة على تحويل هذه الموارد إلى أنواع النّتائج الاجتماعية والسّياسية المرتبطة بهذا الصنف من الدول. وكما لم يدم فيها طويلًا أفق الثّروة النّفطية اللامحدودة، كذلك لم يدم أفق الانسجام الاجتماعي المتولد عن مدّ اقتصادي متنامي. كانت فرص التّوظيف الجديدة في القطاع الحكومي بعيدة كل البعد عن المهن التّقليدية كصيد السّمك وزراعة أشجار النّخيل والغوص بحثًا عن اللّؤلؤ، مع ذلك لم يكن البحرينيون راضين على هذا الأساس بالبقاء أفرادًا منقادين، يرضعون باقتناع من ثدي الدّولة. إنها ملاحظة محلية شائعة أن البحرين تستطيع الاستمرار فقط عشر سنوات من دون انتفاضة شعبية، والقرن القريب، الذي انقضى منذ اكتشاف النّفط قدّم أمثلة قليلة تنقض ذلك. حُطّمت القوة القبلية المطلقة في أوائل العشرينيات على يد الإصلاحات الإدارية المفروضة من قبل البريطانيين، ومنذ ذلك الوقت، استمد الاحتجاج والمعارضة المنظمة الوقود من القومية العربية، والاشتراكية المتطرفة، والأصولية الإسلامية، والدّستورية اللّيبرالية، والتّنافس الطّائفي، والحركات العمالية المتجذرة في قطاع النّفط المملوك للدولة، ذاته الذي يُفترَض به إخماد المشاركة السّياسية الشّعبية. وكما يقول قوبين في وقت مبكر من العام 1955، فهناك «توترات كامنة يمكن استغلالها في حال توفرت الظّروف المناسبة».

«على سبيل المثال، اندلعت أعمال شغب بين السّنة والشيعة خلال [الاحتفال الدّيني الشّيعي] في محرم في سبتمبر/أيلول 1953. وقد استلزم ذلك استخدام قوات الشّرطة كلّها وفرض حظر تجول لإعادة السّلم إلى البلاد. في يوليو/تموز من العام التّالي، حين أدين بعض الشيعة على خلفية تورطهم في شجار مع السّنة، نظمت الطّائفة

الشّيعية كلها تظاهرة وشنت هجومًا على مركز للشّرطة، قُتِل فيه أربعة من الشيعة، وفي النّهاية، نظّم العمال الشيعة كلهم إضرابًا. بعد ستة أشهر، في ديسمبر/كانون الأول 1954، حصل إضراب عام آخر دعمًا لمطالب مُقَدّمة إلى الحكومة بشأن إصلاحات معينة كان الحاكم قد وعد بها مُسبَقًا»[10].

وبمنحها أسسًا أيديولوجية ومادية جديدة للنقاش والتّنسيق، يمكن القول عندها إن الثّورة النّفطية ساهمت في صعود النّشاط العام في البحرين. لم يكن لها، على أي حال، تأثير معاكس.

انتفاضة الرابع عشر من فبراير/شباط

في فبراير/شباط 2011، وبتشجيع من الانتفاضات الجماهيرية المتتالية في تونس ومصر، نزل مئات الآلاف من البحرينيين إلى الشّوارع للمطالبة بخلع أسرة آل خليفة الحاكمة. كان التّاريخ الذي تم اختياره لبدء الاحتجاجات، 14 فبراير/شباط، يصادف الذكرى التّاسعة لدستور العام 2002 في البحرين، وهو ميثاق مُعَدّل أعلن عنه الملك حمد بن عيسى، المُتَوّج حديثًا وقتها. وأصبحت الوثيقة تشير، بالنّسبة لمعارضي النّظام، وخصوصًا الأغلبية الشّيعية المسلمة المحرومة من حقوقها منذ أمد طويل، إلى الوعد الزّائف بالإصلاح السّياسي في البحرين. وبعد مرور شهر تحديدًا على بداية التّظاهرات، التي شهدت وفيات عنيفة لكل من المحتجين وقوات مكافحة الشّغب، وأدت إلى تعبئة مضادة من قبل السّنة الموالين للحكومة، سُحِق التّحرك أخيرًا مع تدخل بضعة آلاف

(10) انظر فهيم قوبين،
Fahim I. Qubain, «Social Classes and Tensions in Bahrain,» Middle East Journal 9.3 (1955): 269.

من القوات البرية التي أرسلتها الدّول الخليجية المجاورة الحريصة على احتواء الأزمة المتصاعدة[11].

لا يروي هذا الكتاب قصة هذه الانتفاضة –ليس، بالمعنى المباشر على الأقل. لقد كان قيد الإعداد قبل زمن طويل من احتلال المحتجين لدوّار اللّؤلؤة، الذي هُدِم الآن، وأُعيدت تسميته ليصبح «ساحة الشّهداء». بالطّبع، في وصفه الظّروف التي أدت إلى فشل الثّورة في البحرين، يقدم الكتاب إطارًا يمكن من خلاله رؤية هذه الحلقة الأخيرة في تاريخ سياسي مضطرب. مع ذلك، يكمن هدفه الحقيقي في مكان آخر، والشباك التي يريد أن يلقيها أوسع بكثير. وعلى الرّغم من أن تركيزه الأولي على البحرين، يسعى التّحقيق هنا إلى دراسة فئة أكبر من الحالات التي لا يشكل فيها هذا الأرخبيل الصّغير في المياه الضّحلة في السّعودية إلا أفضل مثال معاصر. هذه الفئة التي يمكن أن نسميها الدّولة الرّيعية الفاشلة: دولة ثرية ذات مستويات تاريخية من حيث إيرادات الموارد، وعلى الرّغم من ذلك غير قادرة على شراء الإذعان السّياسي لمواطنيها- أو، لنوع معين من

(11) بما أنّ طي صفحة انتفاضة 14 فبراير ما يزال سابقًا لأوانه، من الممكن الاطّلاع على كتابات ذات فائدة، بهذا التسلسل الزمني، انظر،

International Crisis Group, «Popular Protest in North Africa and the Middle East (VIII): Bahrain's Rocky Road to Reform,» Middle East Report No. 111, July 28, 2011; Jane Kinninmont, «Bahrain: Beyond the Impasse» (London: The Royal Institute for International Affairs, 2012); and Kenneth Katzman, «Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy,» United States Congressional Research Service, April 1, 2013.

وللاطلاع على تقرير مفصّل عن المرحلة الأولى للاضطراب وردّ الحكومة عليه، انظر التقرير النهائي المؤلف من 513 صفحة للّجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق. تأسست اللجنة المستقلة من خبراء قانونيين أجانب في يوليو/تموز 2011 بموجب مرسوم أصدره الملك حمد، وهي مكلّفة بالتحقيق في الانتفاضة وتداعياتها في وجه ادّعاءات حول انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 23 نوفمبر/تشرين الثاني، 2011 (النسخة المنقحة، 10 ديسمبر/كانون الأوّل)، متوفّر على الرابط التالي:
http://www.bici.org.bh/indexd6cc.html?lang=ar

المواطنين. تمثّل مسألة كون حكومة مماثلة غير قادرة على فعل ذلك مشكلة ليس فقط لنفسها، بل للعلوم السّياسية، التي يدور تفسيرها الدّائم للممالك العربية الخليجية على وجه التّحديد حول هذه القدرة المفترضة على استرضاء من يمكن أن يكونوا معارضين من خلال تقديم المنافع المادية. في حال توفرّها، فإن ظروفًا يمكن تحديدها لا تستطيع أن تنجح معها هذه الصيغة لشراء الذّمم السّياسية، عندها يجب أن نراجع ليس فقط توقعاتنا بشان الاستقرار السّياسي المتأصّل لأنظمة دول الخليج العربية، ولكن أيضًا فهمنا بشكل أكثر عمومية لطبيعة الحياة السّياسية في المجتمعات القائمة على الرّيع.

هذا العمل يقدّم بالتفصيل عاملا هاما واحدا يؤثّر في كفاءة الفرضية التي تقول بأن العرب الخليجيين الراضين اقتصاديًا يصنعون عربا خليجيين راضين سياسيًا: وجود انقسام اجتماعي بين صفوف الجماعات المنسوبة*، سواء كان عرقيًا أو إقليميًا أو قبليًا أو طائفيًا كما في حالة البحرين. مستفيدًا من رؤى الزّعماء السّياسيين البحرينيين ونتائج استفتاء مبتكر وتمثيلي على مستوى البلاد، للمواقف السّياسية الشّاملة، يستعرض العمل كيف تُقدم الهويات المنسوبة قاعدة صالحة للتّنسيق الجماعي في دولة من النوع الذي يُعتَقَد أنّه يفتقر إليه بطبيعته. يُظهر التّحليل الاختباري أن الآراء السّياسية وسلوك البحرينيين العاديين لا تُحدد أولًا استنادًا إلى الاعتبارات المادية، بل إلى الموقف المُحدد مذهبيًا للفرد كعضو في المجموعة السياسية الداخلية أو الخارجية. وأكثر من ذلك، يكشف كيف أن الأرباح المادية التي تجمعها الدّول الرّيعية لا تُوَزّع بطريقة محايدة سياسيًا، بل تهدف بشكل رئيسي إلى مكافأة الموالين بدلًا من قلب المعارضين. بالتّالي، في البحرين والدّول الخليجية الأخرى التي تكون فيها الفئات المنسوبة بارزة سياسيًا، ليست

الدّولة الرّيعية مستعدة لتقديم الصفقة المادية المفترضة: الثّروة مقابل الصّمت، لكل المواطنين، وليس كل المواطنين مستعدين لقبولها.

يرافق درس أكبر هذا النّقد: ومفاده أن طبيعة وقوة الصّلة، على المستوى الشّخصي، بين الرّضا الاقتصادي والهدوء السّياسي في الاقتصادات القائمة على الرّيع، ستعتمد بالضّرورة على استراتيجية الحكم المعتمدة من قبل النّظام محل التساؤل. وفي حال كانت العلاقة بين المواطن والدّولة مستندة كليًا على الرعاية الاقتصادية، وكانت هذه الرعاية تشمل كل المواطنين في كل المجالات، عندها، قد تكون النّتيجة السّياسية شيئًا قريبًا للدّولة الرّيعية التّقليدية، التي لا تستدعي القلق إلا من الحفاظ على حد أدنى من الرّضا المادي بين الرّعايا. أما في حال كان التّوزيع الاقتصادي ليس سوى جزء من استراتيجية أوسع للدّولة في تحصيل الشرعية السّياسية، أو أنّه يقتصر إلى حد كبير على تركيبة محددة من السّكان، عندها يجب أن تكون هناك مجموعة مختلفة من التّوقعات النّظرية. باختصار، لا بد أن تحيل استراتيجيات الحكم المختلفة التي نشهدها اليوم بين الممالك الخليجية إلى توقعات متباينة على قدم المساواة، حول المدى الذي تبقى فيه الآليات الرّيعية صالحة، وبين من على وجه التّحديد.

اختبار ما لم يُختَبَر

هناك حقيقة غريبة بشأن الافتراض الذي يقول إن الرضا الاقتصادي يولّد انعدام الاكتراث السّياسي في الدّول المعتمدة على الموارد – في ما يتعلق بـ «نظرية الدّولة الرّيعية» هذه-، وهي أن هذا الإطار المفاهيمي الذي اقتُرِح للمرة الأولى منذ حوالي ثلاثة عقود، وأصبح شائعًا منذ ذلك الحين، لم يخضع لاختبار تجريبي حتى الآن. بالطّبع،

استدعت بعض نتائجه الطبيعية بحوثا كمية، أبرزها الأثر المترتب عنه، في أنه يفترض أن يميل، على مستوى البلاد، مدى الاعتماد على مورد الأمة، لأن يكون مرتبطًا عكسيًا بمستوى الدّيمقراطية فيها، لأن المزيد من الدّخل في تصرف النّظام يعني رضا عدد أكبر من المواطنين بالتنازل طوعيًا عن حقوقهم السّياسية مقابل مردود مادي. وذهبت دراسات أخرى إلى أبعد من ذلك، لتربط الدّيمقراطية بالمؤشّرات غير المباشرة للاقتصاد الكلّي في النّظام الرّيعي، كنسبة الضّرائب والتوظيف في القطاع الحكومي.

مع ذلك، وعلى الرغم من كل جهودها، لا تستطيع هذه التّحليلات أن تقربنا إلى إثبات الرابط بين الرضا المادي واللامبالاة السّياسية على المستوى الفردي -الرّابط النّظري الذي يحافظ على تماسك الإطار الرّيعي- بدقّة، لأن مثل هذه التحليلات لا تطبّق على المستوى الفردي. أنظمة دول الخليج العربية هذه، الاستبدادية والمعتمدة على الموارد في الوقت ذاته، لا تفعل شيئًا لتبيّن، في العام 2015، في الإمارات العربية المتحدة أو في الكويت، بأن المواطنين الأفراد الرّاضين عن وضعهم الاقتصادي، يميلون أيضًا إلى الرّضا عن الوضع السّياسي في بلدهم -أو أنّهم على الأقل غير مهتمين بتغييره. وعلى نحو مماثل، كون المملكة العربية السّعودية وقطر تحافظان على معدلات توظيف حكومي عالية ولا تفرضان ضرائب على الدّخل، لا يمكن أن يربط مباشرة بين النتائج الاقتصادية لهذه السياسات على المستوى الفردي، وبين التّوجهات السّياسية للمواطنين. باختصار، تم اقتصار التّقييم التّجريبي الموجود للفرضيات الريّعية بشكل كبير على اختبارات أجريت على الملحوظات التي أدت بالذات إلى ظهور

النّظرية في المقام الأول، في حين يبقى منطقها السّببي المُقترح غير مُختَبَر.

فرضية الدّولة الرّيعية في صميمها هي قصة عن المكائد السّياسية للحكومات الجشعة بدرجة أقل من أن تكون عن الطبعية الإنسانية وتأثيرها على السلوك السياسي للفرد في ظل ظروف معيّنة. في الواقع، أكثر زعم مستفز للنّظرية الرّيعية هو بالتّحديد أنّها تدّعي فهم الدّوافع السّياسية جدًا للمواطنين: لماذا يصبح النّاس مشاركين في السياسة، أو بدلًا من ذلك مبتعدين عنها، ما الذي يدفع أحدهم لدعم حكومة غير مسؤولة على نطاق واسع أو قبولها بصمت أو رفضها بفعالية. الاقتصاد هو الملك، تقول النظرية، وبإغفالها عوامل المنافسة، فهي تقول بأنها يجب أن لا تكون لها أهمّية. من هنا يتضح أن أي تقييم ملائم لإطار عمل الدّولة الرّيعية يجب أن يتحقق مما تكابر النظرية في الادّعاء بأنّها تعرفه فعلًا، وهو: محددات الآراء والسّلوك السّياسي، على مستوى الفرد، في المجتمعات عالية المحسوبية، والمعتمدة على النّظام الرّيعي. وبما أن منطقة الخليج هي التي شكّلت نموذجا أوّليًا للصيغة الرّيعية، ربما كان الملائم فقط أن يجرى الاختبار الحقيقي الأول لها هنا.

إلا أن الكلام عن شيء من هذا هو أسهل من فعله. المؤشرات الكلّية التي تقيس صادرات الموارد، والانفتاح السّياسي، ومعدلات فرض الضّرائب، والتّوظيف في القطاع الحكومي، متوفرة بسهولة في أغلب البلدان في العالم؛ البيانات الموثوقة بشان الآراء السّياسية وسلوك العرب الخليجيين العاديين ليست كذلك قطعًا. بالإضافة إلى محيط سياسي عدائي تقليديًا تجاه استطلاع الرأي العام، وعدائي على وجه الخصوص تجاه الاستطلاع الذي قد يظهر الآراء السّياسية الشّعبية

والدّيموغرافيات المجتمعية، تنبع ندرة البيانات المسحية في الخليج أيضًا من المزيد من الأسباب العملية. أطر المعاينة هي إما غير متوفّرة كليًّا، أو تُعامل على أنّها سرية من قبل السّلطات الإحصائية في الدّولة. في أي قضية، تتمتع قلة من المؤسسات المحلية بالقدرة والحرية في إجراء جمع علمي للبيانات. في الوقت ذاته، فالسّكان المستهدفون في أفضل الأحوال غير مهتمين بذلك، وفي الغالب هم حذرون أو مرتابون من البحوث المسحية. وكنتيجة لذلك، لم تنجح حتى المبادرتان الرائدتان لجمع البيانات الوطنية عن المواقف السّياسية الجماهيرية حول العالم وفي العالم العربي -وهما على التّوالي، استقصاء القيم العالمية الذي بدأ في العام 1990، ومقياس الدّيمقراطية العربي، الذي أُنشِئ في العام 2005-على الرّغم من جهودهما ومواردهما المُعتَبَرة في إجراء مسح في الدّول الخليجية العربية إلا أربع مرات حتى الوقت الذي بدأت فيه بالكتابة. ولم تتمكن أي من هذه الدّراسات من الإجابة على الأسئلة الحاسمة ولكن الحساسة للغاية بشأن الآراء السّياسية المعيارية والنّشاطات السّياسية.

مع ذلك، حتى لو كان أحدهم قد حصل على مثل هذه البيانات على مستوى الفرد، ما الذي قد يتوقع إيجاده تحديدًا؟ لماذا يتوجب على الفرد التّشكيك بقدرات الممالك الخليجية على شراء الاستقرار السّياسي من خلال توزيع إتاوات الموارد على المواطنين؟ باستثناء البحرين، يبدو أن دول الخليج العربية كفئة متميزة من الأمم، نجحت في تجنب السّخط الجماهيري من النوع الذي هز الأنظمة عبر الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا أو لا يزال يهدّدها. وليس على سبيل المصادفة، قام جميع الحكام الخليجيين بإغراء جيوب المواطنين من خلال حزم رعاية اجتماعية سخية أُعلِن عنها بعد وقت قريب من وصول الرّبيع العربي

إلى المنطقة. لذلك، مجدداً، ما الذي يعطي المرء دافعًا واحدًا للاعتقاد بأن تفسيرات الدّولة الرّيعية لا تمسك، على نحو أكثر أو أقل دقة، بفهم سياسات دول الخليج العربية؟

أقول إن الجواب يتمحور حول تفسير المرء للبحرين. إذا كان المرء يرى مخالفة البلاد للافتراضات الرّيعية الأساسية - أي عدم اهتمام المواطنين بالسّياسة أو عدم وجود معارضة سياسية مُنَظّمة وعدم استقرار النّظام في نهاية المطاف- ويعتقد أن مثل هذه التناقضات ناتجة عن السّياسات الدّاخلية البحرينية الفريدة بين الدّول الخليجية، عندها، بالطّبع، تكون دروسها للمنطقة وللعلوم السّياسية محدودة. إما أن حكام البحرين غير بارعين على نحو واضح في الاستمالة السّياسية، أو إمّا أنهم وحدهم يفتقرون إلى الموارد لإنجاز ذلك، أو أن البحرينيين متمردون على نحو فريد بين الشّعوب الخليجية. ولكن، من ناحية أخرى، في حال كانت الظروف الكامنة وراء الخلل في البحرين تنطبق بدرجات في مجتمعات أخرى في المنطقة؛ في حال كانت أزماتها السّياسية الدّائمة لا تُمثل استثناء نظريًا بل تمثّل بكل بساطة واقعية احتمال كامن موجود في أنظمة عربية خليجية أخرى وفقًا لقابلياتهم الخاصة ليكونوا عرضة لمثل هذه الظروف، عندها تصبح الفائدة العلمية لمثال البحرين أكثر بكثير. بقدر ما توجد ظروف قابلة للتّحديد يكون من خلالها التّفسير القياسي الرّيعي للسّياسة في الخليجي غير صالح، وهي ظروف تصف البحرين على نحو خاص ولكن غير فريد، عندها، من خلال دراسة الحالة، يمكن للمرء ليس فقط التّوصل إلى مراجعة نظرية ضرورية، ولكن أيضًا إلى فهم عملي أفضل للعلاقة بين النّظام والمواطن - وكذلك العلاقة بين المواطن والمواطن كونها ستصبح مهمّة أيضًا- في منطقة دول الخليج العربية وما أبعد منها.

إعادة النّظر في صفقات الرّيع

يظهر السّجل المعاصر للسياسة في الخليج أن البحرين ليست الوحيدة التي تشهد على ما يبدو انهيارًا لاتفاق الثّروة مقابل الإذعان المُفتَرَض تطبيقه في المجتمعات الرّيعية. في الواقع، لا يحتاج المرء حتى إلى الرجوع إلى الإخفاقات العملية لنموذج الدّولة الرّيعية لكي يفهم لماذا لم تكن مثل هذه الصفقة مفتوحة الأمد، بين الحكام والرّعايا، موجودة على الإطلاق. في المقام الأول، وكما يمكن لنشطاء المعارضة في أرجاء المنطقة اليوم أن يشهدوا، لن يتم إقناع كل المواطنين بالتّنازل عن حقوقهم السّياسية مقابل الوعد بالثّروة المادية -أو بتوعّدهم بالعنف الجسدي، من أجل هذا المطلب. بالتأكيد، يمكن للمرء أن يتصور مصادر لا تُعَد ولا تُحصى للدّافع السّياسي بعيدًا عن المخاوف الاقتصادية: الإحساس بالتّمييز وعدم المساواة على مستوى الجماعات، الرغبة في حكم تمثيلي وديمقراطي كطبعية فطرية، أو الارتباط بالأيديولوجيات الثّورية كالقومية العربية أو الاشتراكية أو، على نحو أكثر شيوعًا اليوم، التّشيع والسّلفية والتّيارات الإسلامية العامة العابرة للأوطان كالإخوان المسلمين.

وعلاوة ذلك، وعلى نحو أساسي أكثر، حتى لو استطاعت دولة شراء دعم مواطنيها بالإجماع، فهي لا تحتاج حتى إلى محاولة فعل ذلك، لأنها تحتاج فقط إلى أقل تحالف من الموالين مع تّفوق مادي (عسكري) كافٍ لحمايتها من متحدّين مُحتَملين. بالفعل، لماذا إضاعة موارد محدودة في متابعة مواطنين معارضين للواقع الرّاهن في حين يمكن استخدامها لمكافأة أولئك الذين لهم نصيب أساسي في الحفاظ عليها؟ بدلًا من توزيع موارد محدودة بشكل غير فعال على المجتمع بأكمله، يسعى حكام الدّول التّوزيعية**، مثل هؤلاء الذين في الخليج، عمومًا إلى زيادة

حصصهم الخاصة إلى الحد الأعلى من خلال تقديم المكافآت بشكل غير متناسب إلى فئة محدودة من المواطنين، الذين يكفي دعمهم لإبقائهم في السّلطة، في حين يُستَثنى بقية السّكان نسبيًا من الفوائد الرّيعية الخاصة بالمواطنة. هذا الدّافع للتّوزيع الموجّه يكون كبيرًا خاصة في البلدان التي يمكن لعدد ضخم السّكان (على سبيل المثال المملكة العربية السّعودية) و/أو حصّة إيرادات منخفضة لكل مواطن (البحرين والمملكة العربية السّعودية وعمان) أن تحد من الفائدة السّياسية لتوزيع أكثر مساواة. مع ذلك، حتى الدّول الأقل تقييدًا بعوامل مماثلة (قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة) سعت إلى تجزيء أسواقها السّياسية، وإقامة درجات مواطنة تمنح مستويات متمايزة من الفوائد، ما يعني ضمنًا، بدوره، مستويات متفاوتة من المحسوبية الاقتصادية/السّياسية.

أخيرًا، باستثناء الاهتمامات غير المادية المتنوّعة للمواطنين، ودوافع الدّولة للتّوزيع غير المتكافئ، هناك عملية أخرى تعمل على تقويض الرابط بين الرّضا الاقتصادي والسّياسي في دول الخليج العربية على مستوى الفرد، وهي تتمثل في الجهد المستمر لحكومات دول مجلس التّعاون الخليجي لتنويع مصادر شرعيتها السّياسية.

وفي حين ما يزال أغلب التّركيز التّحليلي مُوجهًا نحو مشكلة التّنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على عائدات الموارد والقطاعات العامة المتمددة، كان اختبار الجهد الموازي الذي يبذله الحكام الخليجيون -وهو جهد يمكن القول إنّهم قاربوه بجدية أكثر بكثير من مقاربتهم للسّؤال السّابق- للقيام بالتّنويع السّياسي بعيدًا عن الأسس الاقتصادية المحضة للشّرعية، أقل بكثير. مثل هذه الاستراتيجية اتّخذت أشكال متعددة في أرجاء المنطقة، لكن القواسم المشتركة تشمل تركيزًا

على الثّقافة والتّراث «الوطنيين»، اللذين يرعاهما ويحميهما شخص الحاكم، وفرصًا للتّعليم العالي والتّحقيق الشّخصي للذّات توفرهما غالبًا مؤسسات غربية، والاستعانة بالشّرعية الدّنية أو القبلية، والسّعي وراء الشّهرة والمكانة الدّوليتين، وتوفير (مع تسليط الضّوء) فوائد غير ملموسة أخرى كالاستقرار السّياسي، لمعارضة المساءلة السّياسية.

اكتسبت هذه الحجة الأخيرة قوة خاصة في أعقاب بدء الانتفاضات العربية في العام 2010 - وللمفارقة، ليس ذلك لكون الدّول الخليجية أفلتت على نطاق واسع من الاضطرابات التي شهدتها المناطق الأخرى، ولكن تحديدًا لأن كثيرين، في الواقع الأغلبية، لم يفلتوا منها. فقد أشارت الأسر الحاكمة في البحرين والمملكة العربية السّعودية والكويت، ومؤخرًا الإمارات العربية المتحدة، إلى الفوضى في الخارج لشرح وتبرير الحاجة إلى إصلاح مدروس في الدّاخل ولتعبئة الدّعم الشّعبي ضد أولئك الذين قد يتجرأون على الإخلال بالوضع السياسي الرّاهن المريح، وإن كان غير ديمقراطي. شيعة السّعودية والبحرين، والمعارضة ذات الأغلبية السّنية في الكويت، وأعضاء من الأخوان المسلمين في الإمارات العربية المتحدة - مثل هذه الجماعات تمثل في آفة سياسية ونعمة سياسية في ذات الوقت: أساسا واقعيًا أو محتملًا لمعارضة منظمة، ولكن أيضًا بعبعًا لحشد بقية المجتمع -أو، على الأقل، إخافته إلى حد التّراخي. خصوصًا في مرحلة ما بعد الرّبيع العربي، فإن هذه الدّول الخليجية التي تتبع فيها النطاقات السّياسية مجموعة دينية مصطفّة أو مجموعات منسوبة أخرى، اكتشفت عندها مصدرًا جديدًا قويًا حتى لو كان محفوفًا بالمخاطر، للشرعية غير الاقتصادية: ليس مجرد توفير الاستقرار في منطقة تسيطر عليها الفوضى، ولكن الحماية الفعلية للمواطنين -المواطنين المخلصين- من الأعداء الذين يُخشى منهم في

الخارج، ومن وكلائهم المحليين المُخربين. التّوتر المتزايد والعداءات المتصاعدة بين الملكيات العربية السّنية والأنظمة التي يقودها الشيعة في إيران والعراق وسوريا لم تقم إلا بتعزيز هذا السّرد الطّائفي[12].

المسح السّياسي الجماهيري الأول في البحرين

هذا الافتراض، بأن المنافسة بين الجماعات تساعد في شرح، ليس فقط عدم قدرة البحرين على شراء القبول السّياسي، ولكن أيضًا التّفاوت الملحوظ بين النّظرية الرّيعية والواقع الرّيعي من خلال أغلبية دول الخليج العربية، لا تفتقر إلى التّحديات لمن يتطلّع إلى إثباته تجريبيًا. لأن الأمر لا يستلزم فقط بيانات على مستوى الأفراد حول المواقف السّياسية والظّروف الاقتصادية للعرب الخليجيين العاديين، ولكن، فوق ذلك، بيانات ديموغرافية تعرّف الافراد على أنهم أعضاء من مجتمع منسوب معيّن أو آخر. وحين تكون حتى النّسب الإجمالية للسّنة والشيعة داخل المجتمعات الخليجية مسألة تكهنات -حيث أن الحكومات ترفض تقديم مثل هذه الإحصائيات، أو تزعم غالبًا أنّها لم تُجرِها- يجعل هذان المطلبان مصادر البيانات القائمة كلها غير كافية، بما في ذلك القيم العالمية المذكورة آنفًا ومسوحات الباروميتر العربي.

لذلك، في أوائل العام 2009، حاولت جمع بيانات جديدة من البحرين، مجريًا أول استطلاع سياسي من نوعه للمواطنين البحرينيين. واستخدم الاستطلاع، الذي طُبّق على عينة تمثيلية وطنية من 500 منزل عشوائي، منتشر في أنحاء الجزيرة، الأداة القياسية للباروميتر العربي

(12) حتّى أنّ البعض يتحدّث عن «حرب باردة جديدة في الشرق الأوسط» وفقًا لما ذكره بيل سبيندل ومارغريت كوكر في:

«The New Cold War,» Wall Street Journal, April 16, 2011.

تعتبر عمان، التي لا يقودها السنّة وغير المتورطة بشكل فعّال في الصّراع، استثناء.

التي تدرس مجموعة واسعة من المواقف والسّلوكيات الاجتماعية والدّينية والسّياسية، بالإضافة إلى البيانات الاقتصادية المنزلية. وسجل مسح البحرين أيضًا الانتماءات الطّائفية لأفراد العينة، سامحًا ليس فقط بإجراء اختبار تجريبي للجدال الذي يجري في الوقت الحاضر، بل أيضًا بفتح النّافذة الأولى على الدّيموغرافيات الطّائفية في البلاد منذ ما يقرب من سبعين عامًا. المرة الأخيرة التي قدّمت فيها الحكومة البحرينية إحصاءات رسمية عن المجتمعات السّنية والشّيعية كانت في في أول تعداد لها في العام 1941 [13]. ومستخدمًا هذه البيانات البحرينية غير المتاحة سابقًا، يمثل هذا الكتاب التّقييم التّجريبي المنهجي الأول، على مستوى الأفراد، للافتراضات التي تشكّل أساس إطار عمل الدّولة الرّيعية.

بخلاف تأثيرها على السّياسة في حد ذاتها، بين التّأثيرات الفكرية التّحولية للرّبيع العربي، كان إطلاق رصاصة الرّحمة على المفهوم الشّائع لـ «شيخ النّفط» الخليجي، السّعيد للتّخلي عن بلاده ليحكمها أمراء ومتطرفون إسلاميون في حين يُعَربد هو في حياة ترف أصبحت ممكنة بفضل حصته الخاصة من عائدات النّفط في البلاد. ليس فقط في البحرين ولكن في جميع أرجاء منطقة الخليج العربي - في المملكة العربية السّعودية والكويت وإلى حد أقل في عمان والإمارات العربية المتحدة- شهد المراقبون مكمنًا مفاجئًا من الحماس السّياسي بين النّاس العاديين، وهو مُوَجّه ضد الحكومات التي يُفتَرَض أنّها استحوذت دعمهم من خلال النّفط. لا يقدم هذا الكتاب فقط إطارًا مفاهيميًا جديدًا لإعطاء معنى لهذا التّناقض الظّاهري، ولكن أيضًا، وللمرة الأولى، دليلًا تجريبيًا لدعمه.

---

(13) انظر قوبين،

Qubain, «Social Classes and Tension in Bahrain.»

ملخص الفصول

يتألف الكتاب من ستة فصول. يقدم الفصل الأول تفصيلًا أكثر توسعًا عن الإطار المفاهيمي الذي قدمناه سابقًا: نظرية التّعبئة السّياسية على مستوى الجماعات في الدّول العربية في الخليج. متحديًا أربعة عقود من الحكمة الواردة عن نظرية الدّولة الرّيعية، يقدّم الكتاب حججًا على أن المؤسسات السّياسية والاقتصادية الفريدة في المنطقة لا تساهم في منع التّنسيق السّياسي الشّامل، بل بالأحرى في تفضيل نوع محدد من التّعاون السّياسي الجماعي، وبالتّحديد التّنسيق على أساس الفئات الاجتماعية التي يمكن رصدها بشكل ظاهر، كالانتماء العرقي أو الدّيني أو القبلي أو الإقليمي، وهكذا. والنّتيجة هي ميل بنيوي في الخليج إلى سياسة المجموعة المنسوبة، والتي في البلاد ذات التّركيبات السّكانية المتنوعة تميل إلى إنتاج تنافس سياسي، ليس من قبل المواطنين الذين يتنافسون كأفراد ببساطة للحصول على مخصصات إضافية من أرباح الدّولة، بل من قبل تجمعات عرقية/سياسية أوسع نطاقًا تتنافس للحصول على الأرباح المادية وأيضًا للسّيطرة على النّظام السّياسي نفسه.

وعلاوة على ذلك، يقدّم الكتاب حججًا على أنه بدلًا من عقد اجتماعي ريعي شامل، حيث يسعى حكام الاقتصادات القائمة على الرّيع إلى شراء الدّعم السّياسي الشامل من المواطنين باستخدام الأرباح الاقتصادية، بدلًا من ذلك، يواجه الحكام الخليجيون أنفسهم دوافع قوية لتجزيء أسواقهم السّياسية على طول هذه التّجمعات المُصَنّفة بحسب الأصل، لتعزيز الفروق الاجتماعية الكامنة في المجتمع بدلًا من تقليلها.

وبدلًا من توزيع مواردهم المحدودة بشكل فعال على المجتمع بأسره، يسعى المسيطرون على الدّول الرّيعية بدلًا من ذلك إلى زيادة

استفادتهم الخاصة من الأرباح المادية للحكم، إلى أقصى حد ممكن، من خلال تقديم الحد الأدنى من المخصصات إلى المواطنين، الضّرورية لضمان تحالف فائز من المؤيدين. لذلك، ليست المهمة الأساسية للحكومات الرّيعية مجرد توزيع ثروة الموارد على السّكان، بل فعل ذلك بأبخس ثمن ممكن.

على هذا النّحو، فإن السؤال الأساسي جدًا الذي يهم حكّام المجتمعات الرّيعية هو كيف نحقّق التّوازن الأمثل بين الاستقلال الاقتصادي والسّياسي، ما يعني السّؤال كيف نحقّق أكبر قدر ممكن، في الوقت ذاته، (أ) من الاستمتاع الخاص والتصرّف الحر للثروة المتأتّية مباشرة من الموارد؛ و(ب) التّحرر من المساءلة الشّعبية عبر الإرضاء الاقتصادي من خلال التّوزيع.

ومن بين الحلول المختلفة لهذه المعضلة الرّيعية، استراتيجية التّجزئة السّياسية، التي تكافئ فيها دولة ما، على نحو غير متناسب، طبقة من المواطنين المؤيدين، وتستثني على نحو غير متناسب الباقين من الفوائد الرّيعية للمواطنة. وبهذه الطّريقة، لا تُبَدد الفوائد الرّيعية على المجتمع بأسره، ولكن تُرَكز على دائرة محدودة يكون دعمها كافيًا لضمان استمرارية النّظام. يمثل النموذج المعاصر للبحرين الحالة الأمثل لاستراتيجية التّقسيم المجتمعي الموجّه هذه.

يقدم الفصلان الثّاني والثّالث مادة إضافية لهذا التّوضيح النّظري من خلال دراسة حالة التّعبئة السّياسية الطّائفية في البحرين. واضعًا تصورات من مقابلات مع حوالي عشرة زعماء سياسيين ودينيين بحرينيين -أربعة منهم يقضون حاليًا مددًا طويلة بالسّجن على خلفية أدوارهم في انتفاضة الرابع عشر من فبراير/شباط- ويصف هذا الفصل كيف استبدلت سياسات التّنافس الاقتصادي، المُوجَهة للأفراد، التي يفترض بها

أن تطبّق في الدول التخصيصية، بتنافس قائم على أساس الجماعات، لتحديد الطّابع الخاص بالأمة نفسها: تاريخها وهُويتها الثّقافية، أسس المواطنة وشروط الاندراج في الخدمة العامة. ويفصلان أيضًا كيف أنّه، نظرًا للتّنافس المحلي والإقليمي، الشّيعي-السّني، جُعِلت الأدوات الفريدة لتخفيف الضّغط السّياسي، التي يقال إنها متاحة في البحرين كدولة ذات اقتصاد ريعي، غير فعالة أو حتى غير صالحة للعمل.

ويقدم الفصل الرّابع تمهيدًا عمليًا ومنهجيًا لتحليل المسح الشّامل للبحرين، مفصلًا طريقة المسح الفعلي ومعالجًا أسئلة نظرية ومنهجية، ومقدمًا أول صورة مباشرة موثوق بها للدّيموغرافيات الطّائفية في البحرين منذ مسحها في العام 1941. في حين يوظف الفصل الخامس بيانات البحرين لتقييم المزاعم النّظرية الأساسية للكتاب، يبدأ بدراسة أنماط توفير السّلع العامة والخاصة في البحرين، خاصة في ما يتعلق بالتّوظيف في القطاع الحكومي. ويقيّم بعد ذلك الأدوار النّسبية للاقتصاد مقابل ديناميات الجماعة في تحديد التوّجهات والسّلوك السّياسي للبحرينيين. ويستخدم بيانات المسح على المستوى الفردي لاختبار ما إذا كانت المواقف القياسية للمواطنين تجاه الدّولة، وكذلك التّصرفات السّياسية التي يقومون بها سواء كانت في صفها أو ضدها، تتأثر بشكل أساسي بالرّضا المادي، بحسب فرضية الدّولة الرّيعية، أو أنّها تتأثر بالانتماءات والتوجهات الدّينية الطّائفية.

ويأتي الفصل السّادس ليختتم باستعراض ما سبق، مشيرًا إلى حدوده، ويقترح كيف يمكن تمديد التّحقيق كجزء من أجندة مُنقحة، أوسع نطاقًا، لإجراء البحوث في دول الخليج العربية، تعكس على نحو أكثر دقة الاتجاهات السّياسية الملحوظة في المنطقة، وتستخدم بشكل أفضل المصادر المنهجية الجديدة المتوفرة في وقتنا الحالي.

* يشير هذا المصطلح هنا إلى خصائص وسمات الفرد المبنيّة على الأصل، التي يحوز عليها عند الولادة، وهو ما يشمل، الجنس، الإثنية، الجنسية، الدين، المنطقة، أو غيرها. أكثر المميّزات أهمّية للسمات المنسوبة، هي إمكانية رؤيتها بوضوح من الخارج (من خلال لون البشرة، اللغة، اللهجة، اللباس، أو أية ملامح خارجية أخرى)، وهي تتميز أيضًا بحدود متدنّية للاختراق، أي عدم قدرة الفرد نسبيًا على مغادرة جماعته إلى أخرى.

** الدّولة التّخصيصية (أو التّوزيعية) هي دولة تتلقى نسبة مهمة من إيراداتها من مصادر خارجية، مثل بيع الموارد الطّبيعية، وتكون وظيفتها الأساس توزيع هذا الإيراد في كامل الاقتصاد.

الفصل الأول
التعبئة السيّاسية على أساس الجماعات في البحرين ودول الخليج العربية

متولدًا عن الأهمية المُكتَشَفة حديثًا للبلدان المصدّرة للنّفط في السّبعينيات والثّمانينيات، برز مفهوم «الاقتصاد الرّيعي» في الاقتصاد كوصف لتلك البلدان التي تعتمد على ريع خارجي ضخم، يُعَرّف الأخير على نطاق واسع على أنّه مردود امتلاك الموارد الطّبيعية، سواء كان أراضٍ ذات مواقع استراتيجية، أو رواسب معدنية أو، ما هو أكثر خدمة لاستعمالات الوقت الحاضر: احتياطيات النّفط والغاز الطّبيعي[1].

وجاءت فئة خاصة من الاقتصاد الرّيعي، وهي «الدّولة الرّيعية»، لوصف تلك الاقتصادات التي لا ينخرط في توليد هذا الرّيع فيها إلا عدد قليل، وكانت الأنظمة الملكية الغنية بالنّفط والغاز في الخليج العربي الأمثلة الأولى على ذلك، وما تزال. عندها، اقتصر إنشاء الثّروة

---

(1) انظر حسين مهدوي وحازم ببلاوي
Hossein Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in M. A. Cook, ed., Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970), p. 428;
Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Rentier State: Nation, State and Integration in the Arab World, Vol. 2 (London: Croon Helm, 1987), p. 51.

والسّيطرة عليها في الدّول الرّيعية على أقلية صغيرة في المجتمع، أي على «السلطة الحاكمة»، أو، في حالة الأنظمة الخليجية، على الأسر الحاكمة بصفتهم، في حين تلعب أغلبية المقيمين والمواطنين دور المُوزع أو المستهلك.

ومع مثل هذا اللاتوازن الاقتصادي/السياسي المفرط، والذي بلغ أن يدُوِّن بهذه الطّريقة في ذات التعريف للدولة الريعية، يشغل جزء مهم من الخطاب الرّيعي نفسه بلغز ملازم: كيف تكون هذه الأنظمة صامدة جدًا على ما يبدو؟ وعلى نحو أكثر دقة، لماذا لا يصادر المواطنون أو المقيمون في الدّول الرّيعية ببساطة الموارد المُنتِجة للدّخل من مالكيها الماديين؟ إنّهم في الأخير يفوقون هؤلاء عددًا بشكل كبير. ومع ذلك، بعيدًا عن التّوقعات المتشائمة بشأن مصائر مرحلة ما بعد الاستعمار في الممالك الخليجية، فبعد أكثر من 40 عامًا من انسحاب بريطانيا من محمياتها في العام 1971، ما تزال الدّول العربية الخليجية «خاضعة لحكم ذات الأسر، وأحيانًا ذات الأفراد، في إطار ذات الأنماط التّقليدية وضمن ذات الحدود التي صممها الوكلاء السّياسيون البريطانيون عند رحيلهم»[(2)]. وهذا كله على الرّغم من كونهم شهدوا ثلاثة صراعات إقليمية كبيرة، وعدة أزمات نفطية، وانتشار وسقوط القومية العربية، والثّورة الإيرانية، والرّبيع العربي، وتهديدًا بمسلسل ثوري مماثل في منطقة الخليج. ما الذي سمح -ويواصل السّماح- لهذه الأنظمة التي عفا عليها الزّمن، في ما يبدو، بالبقاء؟

---

(2) انظر غاري سيك،
Gary G. Sick, «The Coming Crisis in the Persian Gulf,» in Gary G. Sick and Lawrence G. Potter, eds., The Persian Gulf at the Millennium: Essays on Politics, Economy, Security, and Religion (New York: St. Martin’s, 1997), p. 11.

صفقة صعبة: الأصول الأولى للدّولة الرّيعية

بدءًا بالتعبيرات الأولى عن إطار الدّولة الرّيعية، افترض المُنَظّرون أن الأطراف المُسَيطرة على الموارد داخل الدّول الرّيعية تستطيع، باختصار، شراء الذّمة المزعومة للمعارضين المحليين من خلال سياسة اقتصادية حكيمة. يبدو شكل مثل هذه السّياسة في ذات الوقت إيجابيًا (يقدم المتحكمون بالرّيع للمواطنين نسبة من ثروتهم على شكل سلع عامة وخاصة) وسلبيًا (يوافقون على عدم الاقتطاع من أموال المواطنين مع أنهّم يرغبون بذلك). بكلمات عملية، تتوافق سبل استمالة الجماهير هذه مع آليتين كاملتين يقال من خلالهما إنّ الأنظمة الخليجية تستخدم هيمنتها الاقتصادية للحصول على الإذعان السّياسي. أولًا، يوظفون أولئك الذين يحتاجون إلى العمل، وثانيًا، يمتنعون عن فرض الضّرائب، «بناء على المبدأ العكسي: لا تمثيل من دون فرض ضرائب[3]»، وفقًا لصّيغة فانديفال، المُتكررة غالبًا. معًا، تعزز هذه الحوافز قبولًا عامًا ناتجًا عن الرّيع، وهو ما «يساعد على تفسير سبب استطاعة الحكومة، في بلد غني بالنّفط، التّمتع بدرجة من الاستقرار لا يمكن تفسيرها من حيث أداء اقتصادها المحلي أو أدائها السّياسي»[4].

ويصر ببلاوي على أن «كل مواطن» في اقتصاد قائم على الرّيع «لديه تطلع مشروع لأن يكون موظفًا حكوميًا؛ وفي أغلب الحالات، يُلَبّى هذا التّطلع»[5]. ومن خلال الحكم على النّسب الحالية للتّوظيف في القطاع الحكومي في

---

(3) انظر ديرك فانديفال،
Dirk Vandewalle, «Political Aspects of State Building in Rentier Economies: Algeria and Libya Compared,» in Beblawi and Luciani, eds., The Rentier State, p. 160.

(4) انظر غياكومو لوتشياني،
Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework,» in Beblawi and Luciani, eds., The Rentier State, p. 10.

(5) انظر حازم ببلاوي،
Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in Giacomo Luciani, ed., The Arab State (London: Routledge, 1990), p. 91.

الخليج العربي، قد تبدو هذه الفكرة صالحة في زمننا الحالي كما كانت منذ عقود خلت. في العام 2009، قدّر البنك الوطني في الكويت أن نسبة المواطنين الخليجيين العاملين في القطاع الحكومي «تبلغ 58 بالمائة من مجموع عدد الموظفين في دول مجلس التّعاون الخليجي»، ويتضمن ذلك 50 بالمائة من السّعوديين، 84 بالمائة من الكويتيين، وحوالي 90 بالمائة من القطريين»[6]. ومن بين أفراد العينة في المسح الذي أجريته في البحرين في العام 2009، أفاد حوالي 43 بالمائة أنّهم يعملون في القطاع الحكومي. هذه نسب كبيرة بالفعل، وعلاوة على ذلك، هي آخذة في الارتفاع: ارتفعت نسبة الوظائف في القطاع الحكومي في دول مجلس التّعاون الخليجي بنسبة 5.2 بالمائة سنويًا، خلال العامين 2006 و2007، مع تسجيل قطر معدل نمو سنوي مذهل بلغت نسبته 33 بالمائة، وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان بنسبة 5 بالمائة، والكويت بنسبة 4.4 بالمائة، والمملكة العربية السّعودية بنسبة 2.9 بالمائة، والبحرين بنسبة 2.4 بالمائة[7]. وفي الآونة الأخيرة، لم يدفع تعزيز الإنفاق على الرّعاية الاجتماعية، ردًا على الانتفاضات العربية، هذه النّسب إلا إلى الارتفاع. في عمان، على سبيل المثال، انخفضت العمالة في القطاع الخاص بين المواطنين بنسبة 4 بالمائة في العام 2011، مقارنة بالعام السّابق. في الكويت، تضاعف عدد العاملين الذين يدخلون إلى القطاع الحكومي تقريبًا، ما دفع وزير الدّاخلية الكويتي إلى التّحذير في مارس/آذار 2012 من كون نسبة أجور القطاع الحكومي قد بلغت 85 بالمائة من عائدات النّفط[8].

---

(6) انظر محمد زاهر،
Mohammed Zaher, «GCC: Fiscal Stimulus and Reforms Are Optimal Choice under Current Circumstances,» GCC Research Note, NBK (National Bank of Kuwait), April 2, 2009, available at www.kuwait.nbk.com.

(7) المصدر السابق.

(8) منقول عن سليمان العتيقي، "الأسلوب الذي تتعاطى به دول مجلس التعاون الخليجي مع انتفاضات 2011 يؤدّي إلى ترسيخ ثقافة التبعية للدولة،" صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 26 فبراير/شباط، 2013.

تستطيع الأنظمة الخليجية، من خلال إنشاء شبكات من الوزارات الحكومية المتضخمة، ودعم مجموعات الشركات الكبيرة المملوكة من قبل الدّولة ماليًا، وإنفاق مبالغ هائلة على جيوش كبيرة بشكل مفرط ومُجَهزة جيدًا، أن تمتص جمهورًا شابًا يغضب بسهولة، حريصًا على الزّواج وعلى إيجاد منزل، وهو عمومًا حائز على مستوى جيد من التّعليم، على الرّغم من كونه غير مُجَهز بشكل جيد للعمل في القطاع الخاص. النّتيجة هي أن هؤلاء الشبّان سيكونون راضين في أن يُمضوا أيّامهم كأصحاب معاشات حكومية، ومستفيدين من الرّعاية الاجتماعية، وحذرين من عدم قتل الأوزة التي تبيض بيضة ذهبية. من جهتها، تفوز الأسر الحاكمة بحليف سياسي -يكون في أسوا الحالات حيوانًا غير سياسي يسعى وراء تعظيم منافعه الشخصية- وتحتاج إلى التّنازل فقط عن جزء من عائدات الرّيع لضمان استمرارية تمتعها بالباقي.

مع ذلك، لا ينتهي إحسان الدّولة هناك. في الوقت الذي تدعم فيه المواطنين من خلال التّوظيف، توافق أيضًا على عدم انتزاع أموالهم من خلال الضّرائب: آلهة الرّيعية، تعطي ولا تأخذ أبدًا. كتب غوز أن «شعار الثّورة الأمريكية كان «لا ضرائب من دون تمثيل». لا يبدو أن أيًا من الحكومات الخليجية تريد المخاطرة سياسيًا بفرض الضّرائب المباشرة»[9]. ولذلك، يوجز الأيوبي على نحو ملائم أنّه،

لذلك تُعكّس وظيفة الضّرائب في الدّولة النّفطية: بدلًا من الوضع المعتاد، حيث تفرض الدّولة الضّرائب على المواطن مقابل خدماتها، يفرض المواطن هنا الضّرائب على الدّولة -من خلال اكتساب دفعة

(9) انظر ف. غريغوري غوز،

F. Gregory Gause, «Regional Influences on Experiments in Political Liberalization in the Arab World,» in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Vol. 1, Theoretical Perspectives (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), p. 77.

مالية من الحكومة [أي راتبًا] - مقابل بقائه هادئًا، وعدم اللجوء إلى الخصومات القبلية وعدم تحدي وضعية الأسرة الحاكمة[10].

هذه هي إذًا الصّفقة السّياسية المقصودة التي سمحت بالطّول غير المُتَوقع لعمر الدّول الرّيعية، والممالك الخليجية خصوصًا، منذ صعودها إلى دائرة الضّوء على مدى نصف القرن الماضي: المواطنون العاديون راضون بالتّنازل عن دورهم في صناعة القرار مقابل دولة رفاه معتمدة على الموارد، خالية من الضّرائب. من خلال هذا المفهوم، يكون الرّضا الاقتصادي المتغير الأساسي الذي يؤثر على مدى الاهتمام الشعبي بالسّياسة وتوقعات المشاركة في صناعة القرار، مع عوامل أخرى غير مادية، لا تلعب دورًا منهجيًا مهمًا على مستوى الفرد[11].

في السّنوات الأخيرة، بُذِلت محاولات لتحديث صيغة الدّولة

(10) انظر نزيه أيوبي،
Nazih Ayubi, «Arab Bureaucracies: Expanding Size, Changing Roles,» in Luciani, ed., The Arab State, p. 144.

(11) وسع بعض المنظّرين هذه اللائحة من المتغيرات ذات الصلة، بشكل خاص، قمع المعارضين السياسيين بواسطة قوّات أمن مأجورة وممولة.
[E.g., Theda Skocpol, «Rentier State and Shi‘a Islam in the Iranian Revolution,» Theory and Society 11.3 (1982): 265–283.]
ويختبر روس أيضًا الحجة بأنّ الثروة المبنية على الموارد لا تؤدّي إلى الديمقراطية لأنّها لا تشمل المتغيرات في المواقف الاجتماعية-الثقافية النّاتجة عن عملية التحديث النوعية.
[«Does Oil Hinder Democracy?» World Politics 53.3 (2001): 325–361.]
ولكن إضافات كهذه هي أقل إقناعًا من الآليات الأولية التي وصفها ببلاوي ولوتشياني، الأمر الذي يعترف به روس نفسه الآن، إذ يقول، "لم أعد أؤيد آليّتين من أصل ثلاث آليات تمّ تناولها في روس [2001]؛ ولا دليل يدعم الآليات التي يدّعيها آخرون. الآلية الوحيدة التي يبدو لها أهمية هي آلية التبعية الريعية": وهي، "مزيج من انخفاض الضرائب وارتفاع الإنفاق الحكومي الذي يبدو أنّه يخدم الدعم للتحوّل الديمقراطي"
[«Oil and Democracy Revisited,» unpublished manuscript, www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/Oil and Democracy Revisited.pdf., March 2, 2009, pp. 2, 25].

الرّيعية وجعلها أقل حتمية، ووضع حساب لتغييرات مهمة في هيكل كل من الدّولة الخليجية والمجتمع الخليجي، منذ الصّياغة الأصلية للنّظرية. مع ذلك، لم تسائل مراجعات مماثلة، مع وجود عدد قليل من الاستثناءات[12]، الأساس المادي الجذري للعلاقة بين المواطن والدّولة[13]. قد يكون المفهوم الأساسي لدولة لا تقيدها الضّغوط الاجتماعية قد عُدّل وخُفّف، غير أن الصّيغة الرّيعية الأساسية تستمر في شغل الخيال الشّعبي والعلمي: الدعم الاقتصادي في مقابل الدعم السّياسي. يحصل المواطنون على أجور أكثر مما يستحقون بالنّسبة إلى إنتاجيتهم الفعلية، وفي مقابل ذلك، تحصل الحكومات على دعم سياسي أكثر مما تستحق بالنسبة إلى أدائها.

دراسة الدّولة الرّيعية

إذا كان تعبير فرضية الدّولة الرّيعية واضحًا وصريحًا على نحو كافٍ، فإن قضية اختباره -تقييم المدى الذي تعمل فيه آلياته السّببية المُتَوقعة في الدّول الرّيعية الحالية بطريقة موضوعية وعلمية- هي، على نحو أقل بكثير، تمرين بسيط. وبالنّسبة للتّقييمات التّجريبية الماثلة للإطار الرّيعي، فإنّه يواجه حدودًا نّظرية ومنهجية أساسيًا بحيث يمكن للمرء أن يجادل بأن النّظرية لم تُختَبر بعد على

---

(12) انظر على سبيل المثال،
Jocelyn Mitchell, «Beyond Allocation: The Politics of Legitimacy in Qatar,» PhD diss., Georgetown University, Washington, DC, 2013. Another partial exception is Sean Foley, The Arab Gulf States: Beyond Oil and Islam (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010).

(13) أكثر التحديثات النظرية تطوّرًا هي ماثيو غراي،
«A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf,» Occasional Paper No. 7, Center for International and Regional Studies, Georgetown School of Foreign Service in Doha, 2011.

الإطلاق. وبدلًا من تقييم الفرضية الرّيعية المركزية، أي الافتراض بأن الرّضا المادي يولد اللامبالاة السّياسية الشّعبية وبالتّالي الاستقرار السّياسي في فئة معينة من الدّول، استخدم علماء معاصرون بدلًا من ذلك الآليات السّببية على المستوى الكلي، التي حدّدت في الخطاب الرّيعي التأسيسي -عائدات الرّيع ونفقات الحكومة ونسب الضّرائب- لشرح ظاهرة مختلفة كليًّا.

يطرح ببلاوي ولوتشيانو بشكل مقنع فكرة مفادها أن فرضية الرّيعية «تساعد على تفسير سبب ... تمتع حكومة دولة غنية بالنّفط بدرجة من الاستقرار لا يمكن تفسيرها من حيث أداء اقتصادها المحلي أو أدائها السّياسي». لكن في مكان استقرار الدّولة- النّتيجة السّياسية للمصلحة الرّئيسية عند الواضعين الأوائل - أدخل المُنَظرون المعاصرون شاغلهم الحديث الدّيمقراطية.

بدءًا مع مقال روس الذي شكل معلمًا في العام 2011 «هل يعيق النّفط الدّيمقراطية؟»، هيمنت الاختبارات الكمية للرّابط بين عائدات الرّيع والدّيمقراطية على الخطاب الرّيعي. ما هو أكثر من ذلك، هو أن كل هذه الأعمال تقريبًا استخدمت المتغير التّابع نفسه: مقياس أنواع أنظمة الحكم في كل مكان (Polity IV)، الذي يتدرّج من 10- إلى 10[14]. الصّعوبة في هذا الإجراء

(14) يضع هذا المتغير الشائع من مجموعة بيانات (Polity IV) الدول على مقياس من حكم مطلق كامل (10-) إلى حكم ديمقراطي كامل (10+) للسنوات ما بين 2012-1800. المعلومات متوفرة على

www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm.

انظر، مثلًا، كيث جاغرز وتيد روبرت غور،

«Tracking Democracy's Third Wave with the Polity III Data,» Journal of Peace Research 32.4 (1995): 469–482.

هي ذات شقين. أولًا، هناك، كما يمكن للمرء أن يتوقع، القليل من التّباين في البلاد الواحدة -أو بين البلدان- في هذا القياس بين دول الخليج العربية: صُنِّفت المملكة العربية السّعودية وقطر في درجة 10- في كل سنة منذ إنشائهما؛ الإمارات العربية المتحدة ثابتة على درجة 8-، وعمان الحديثة تتنقل بين 10- و8-؛ والبحرين والكويت من 10- إلى 7-.[15] في الوقت ذاته، فاقت عائدات الوقود في الدّول الخليجية السّت بقية العالم بقيمتين أسّيتين: وفقًا للبيانات الخاصة بـ«روس»، في بحث أجراه في العام 2008 عن النّفط والمساواة بين الجنسين،[16] يبلغ متوسط نصيب الفرد من عائدات الوقود في دول مجلس التّعاون الخليجي 11,339 دولارًا أمريكيًا، مقارنة بـ 270 دولارًا في الـ 163 دولة الأخرى الموجودة في العينة. وعلى خلفية هذين السّببين، يتوجّب إرجاع أغلب التباين في «الدّيمقراطية» المعزو إلى النّفط، في الحقيقة، إلى الخليج فقط. وهي حالة نجد فيها أنفسنا في الوضعية ذاتها التي انطلقنا منها، أي نواجه مسألة كيفية فهم الاقتصاد السّياسي الفريد لفئة محدودة من الدّول.

يكشف مخطط بياني بسيط لهذين المتغيرين في العينة المُكَونة من 170 بلدًا بوضوح المسألة المنهجية الكامنة وراء محاولات ربط عوائد الرّيع مع الدّيمقراطية على النّحو المعتاد. يبين الشّكل 1.1

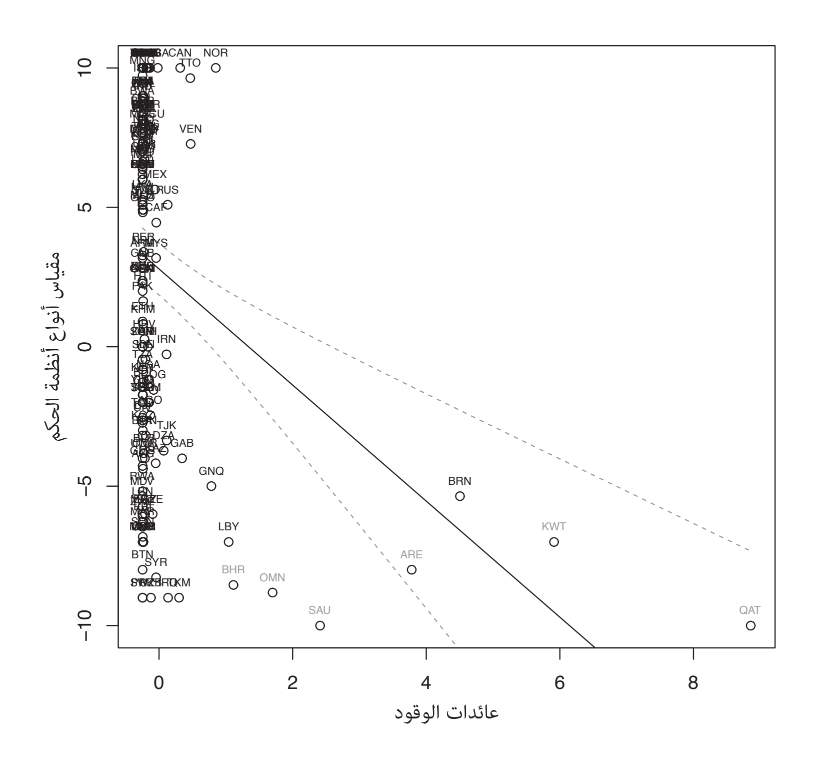
(15) بشكل غير واضح، سجّلت البحرين نتيجة 5- في العام 2010، قبل أن تتراجع إلى 8- في العام التالي ومن ثمّ إلى 10- في العام 2012.

(16) انظر مايكل أل. روس،
Michael L. Ross, «Oil, Islam, and Women,» American Political Science Review 102.1 (2008): 111–112. The paper, incidentally, won the 2009 award for best article in the American Political Science Review.

العلاقة بين نتيجة مقياس أنواع أنظمة الحكم (Polity IV) للعام 2007 وقياس نسبة عائدات الوقود للفرد الواحد لدى روس[17]. وسيلاحظ، أولًا، أنّه لا يمكن تمييز سوى نسبة صغيرة من البلدان فقط نظرًا للمجموعة الكبيرة من النقاط الملحوظة التي تستقر في الطرف الأبعد من المحور س. أكثر من ذلك، أن من بين تلك البارزة، هناك الدّول العربية الخليجية السّت، المُظَللة باللون الرّمادي لتسهيل معرفتها؛ أما الحالتان النّائيتان الأخريتان فهما بروناي («BRN») وإلى حد أقل ليبيا («LBY»).

لذا يرى المرء كيف، على الرّغم من معيارية مقياس نسبة العائدات للفرد الواحد، فإن التباين المفرض بين البلدان في توليد الرّيع - على نحو أكثر تحديدًا، الفرق الشّاسع الذي يفصل بين الاقتصادات الرّيعية وغير الرّيعية- يحجب العلاقة الحقيقية على مستوى النظام بين عوائد الرّيع والدّيمقراطية. بالفعل، إنّه لمن البديهي أن خط انحدار المُرَبعات الصغرى، المؤلف من متغيرين، الذي يصف هذه العلاقة، ويرمي إلى إظهار ارتباط سلبي بالغ الخطورة بين نسبة عائدات الرّيع للفرد الواحد في البلد ومؤشّر نظام الحكم، يملأ على نحو كلّي تقريبًا من خلال العدد الصّغير للنقاط الملحوظة المنعزلة، التي تضم دول الخليج العربية إلى جانب بروناي وليبيا.

(17) تمّ تحصيل المعلومات من الكاتب بهدف تكرار التّجربة.



الشكل 1.1 نصيب الفرد من عائدات الوقود والدّيمقراطية (من دراسة روس 2008)

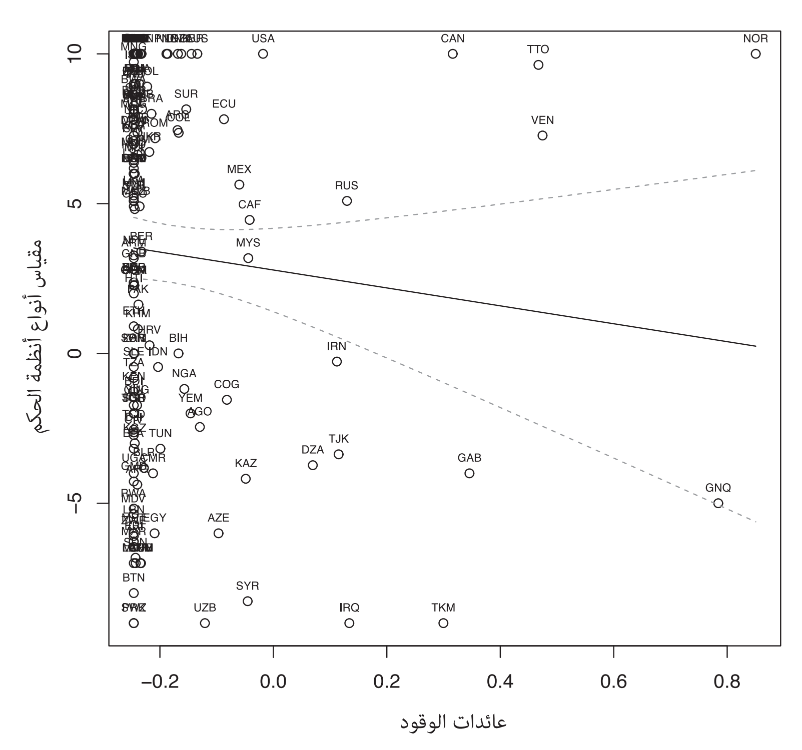
حين يتجاهل المرء النقاط الثمّانية المعزولة، يجد أن الصّورة، على الرّغم من كونها أكثر بروزًا، تبقى بعيدة جدًا عن الوضوح. الشكل 1.2 يوضح نتائج هذا الاستبعاد. على الرّغم من أن خط الانحدار الذي يصف العلاقة المُفتَرَضة بين عائدات الوقود ونوع النّظام يبقى في الظّاهر سلبيًا، فإنّه لم يعد من الممكن تمييز انحداره من نقطة الصّفر.

في الواقع، وكما تشير إليه الخطوط العُليا والسّفلى المُنَقّطة لفترة الثّقة البالغة 95 بالمائة، لا يستطيع المرء استبعاد الاحتمال حتى بأن العلاقة الحقيقية ثّنائية المتغيرات هي إيجابية بدلًا من كونها سلبية[18]. قد يُقال إذن إن التّطبيق الأكثر شيوعًا لنظرية الدّولة الرّيعية في العلوم السّياسية اليوم، كتفسير لانعدام وجود الدّيمقراطية في الدّول الغنية بالموارد، لا يخطئ فقط في اختياره للمتغير التّابع، بل أيضًا، ومن المفارقة، أنه يعيد بفعله ذلك المرء إلى المهمة الأصلية لمُنَظري الرّيعية: فهم التّشعبات السّياسية لوضع فريد من الاقتصاد لمجموعة محدودة من الأمم. في النّهاية، يظهر الشكلان 1.1 .1.2 كيفية وجود الفئة «الرّيعية» كفئة من الدّول التي يكون الفرد عضوًا منها أو لا، وفقًا لتقسيم لوتشياني للدّول التّوزيعية/التّخصيصية في مقابل الدّول المُنتِجة[19]. بالتّالي، لا يكمن اللغز في ما إذا كان دولار إضافي من أرباح النّفط سيُسَبب بعض الانتقال الهامشي نحو الدّكتاتورية في الدّنمارك أو نيوزيلاندا، ولكن في ما إذا كان صحيحًا فعليًا أنّه في مجموعة قليلة من المجتمعات الرّيعية، التي تشكل الممالك العربية الخليجية السّت جزءًا منها، تعمل علاقات المواطن-الدّولة بطريقة مختلفة نوعيًا عما هي عليه في أي مكان آخر.

---

(18) إذا تمّ، بدلًا من ذلك، حذف دول مجلس التعاون الخليجي الست، تتغيّر الأهمية الإحصائية للعلاقة الثنائية من 0.0000 إلى 0.0413. يتّبع غروه وروثتشايلد منهج مماثل، ويستثنيان الدول الخليجية العربية الست بالإضافة إلى اليمن، في،
«Oil, Islam, Women, and Geography: A Comment on Ross (2008),» Quarterly Journal of Political Science 7.1 (2012): 69–87.

(19) انظر لوتشياني،
Luciani, «Allocation vs. Production States,» in Beblawi and Luciani, eds., The Rentier State, p. 63



الشكل 1.2 نصيب الفرد من عائدات الوقود والدّيمقراطية، بعد استبعاد النقاط المنعزلة

وتشير هذه المناقشة أيضًا إلى المشكلة النّظرية الأكثر أهمية، التي تؤثر على المحاولات الموجودة لبرهنة الصّحة التّجريبية لإطار الدّولة الرّيعية. ببساطة، إنّهم يفشلون في اختبار العمليات السّببية الفعلية على مستوى الفرد، التي تفترضها النّظرية. إنّه، مع كل شيء، من الواضح تمامًا أن السّبب وراء كون الدّول ذات الرّيع الخارجي الكبير تميل إلى البقاء مستقرة (ولكن متسلطة) هو أن المواطنين العاديين، عند شعورهم بالارتياح الاقتصادي، يرضون بالتّنازل عن عالم السّياسة إلى الذين يقدّمون لهم المنافع. مع ذلك، بدلًا من تقييم هذه الفرضية السّببية الخاصة، سعى المحققون إلى ربط المتغيرات الاقتصادية على

مستوى البلد بالمخرجات السّياسية على مستوى البلد، مثل نوع النّظام أو التّحول الدّيمقراطي.

مع ذلك، تستطيع مثل هذه الدراسات، في أحسن الأحوال، تأكيد وجود هذه الروابط على المستوى الكلي فقط، وفي غياب نظرية جديدة تربط هذه الروابط مع بعضها مباشرة من دون اللّجوء إلى التحليل على المستوى الفردي، فإنّها لا تقرّبنا من معرفة ما إذا كان نموذج الدّولة الرّيعية صحيحًا في تقديره لما يكمن وراء هذا الرّوابط. أكثر بيانات النّظرية جرأة ليس ما تقوله عن الدّول المعتمدة على الرّيع نفسها، ولكن ما تفترضه بشأن مواطنيها: أنّها تفهم الدّوافع الكامنة وراء الاهتمام الشّعبي والمشاركة في الحياة السّياسية، وما الذي يدفع المواطنين العاديين إلى السّعي للحصول على دور فاعل في الحياة السّياسية، أو، بدلًا من ذلك، أن يبتعدوا عنها. هذه ليست ادعاءات بسيطة.

بالطّبع، حُدّد شكل الاختبارات التّجريبية السّابقة جزئيًا على خلفية طبيعة البيانات المُتاحة. ومثل هذه البيانات، نظرًا لعقبات عملية متعددة، لم تُحَصل من خلال المسوحات الشّاملة للمواقف السّياسية للعرب العاديين -ناهيك عن العرب الخليجيين- حتى وقت قريب جدًا، وحتى آنذاك، استنادًا إلى أسس متفرقة ومحدودة. وهكذا، ليس فشل الدّراسات السّابقة في اختبار القصة السّببية الكامنة وراء الإطار الرّيعي ببساطة نتيجة للإهمال النّظري أو المنهجي. على أية حالة، مع الانتهاء، في العام 2014، من الموجة الثّالثة من مشروع مسح مقياس الدّيمقراطية العربي، وكذلك مسح القيم العالمي في قطر والكويت، قد تمثل مواصلة إهمال التّحقيق الآن بشأن وجود هكذا فرصة، انخفاضًا مستمرًا لمسار عاجز، في نهاية المطاف، عن الرّد

على أغلب الأسئلة الجوهرية التي نسعى للإجابة عليها: ما الذي يدفع الأفراد إلى الميل نحو السّياسة، أو الامتناع عنها، في الدّول الرّيعية -نعم، في الدول الريعية، ذات الدلالة الأكبر، وبمفردات سياسية عملية، ذات الأهمية الأكبر في كل ذلك؟ هل التّفسير السّائد محق في اعتبار الرّفاه المادي المحدّد الرّئيسي؟ إن كان الأمر كذلك، هل العلاقة بين الاقتصاد الشّخصي والتوّجه السّياسي الشّخصي علاقة كلّية، أم أنّها تحصل فقط بموحب شروط محددة؟ في بلدان محددة؟ أو لفئات محددة من الأفراد؟

لذلك، قد يجرؤ المرء على القول إن الهيكل النّظري لنموذج الدّولة الرّيعية، الذي وُصِف للمرة الأولى في السّبعينيات وما زال يُكرر حتى اليوم -صفقة الثّروة مقابل الصّمت المقدّمة إلى مواطني الأنظمة الرّيعية- لم يُقّيم في الواقع أبدًا على المستوى التجريبي. بسبب كون جميع الدّراسات التي زعمت قيامها بذلك منذ ذلك الحين، بقدر ما فحصت الرّوابط في الظاهرة على مستوى البلد، بدلًا من تحليل الرّابط بين الرّفاه المادي والانخراط السّياسي للأفراد المواطنين، مثل علم الجاذبية، اختبرت هذه الدراسات فقط التّفاعلات الملحوظة ظاهريًا للدّولة الرّيعية بدلًا من عملياتها السّببية الدّاخلية.

ومن المؤكّد، أن الفرق ليس غير ذي أهمية. لم تحظَ كل الدّول بالقدر ذاته من النّجاح في تحويل الرّيع الخارجي إلى استقرار داخلي، هناك تباين هام بين البلدان في دول الخليج العربي، لا يمكن للمرء تفسيره من دون فهم أوضح لكيفية عمل متغيرات متدخّلة، على مستوى البلد ومستوى الفرد معًا، في تكييف العلاقة بين السّياسة والاقتصاد في المجتمعات الرّيعية.

إعادة النّظر في الصّفقة الرّيعية

الآن أكثر من ذي قبل، هناك حاجة ملحة إلى إعادة نظر منهجية في الفرضية الرّيعية كمخطط لفهم السّياسة في الخليج العربي. لأنه، بعيدًا عن مسألة الاختبار التّجريبي الصّارم للنّظرية الحالية، قد يبدو أن السّجل السّياسي المعاصر يتطلب إعادة تقييم نظري جوهرية للإطار نفسه - إعادة نظر في «الصّفقة الرّيعية» التي يكرر الاستشهاد بها والتي يقال بأنها موجودة بين حكام الخليج ومواطنيهم/زبائنهم. لم يكشف المواطنون العاديون في أنحاء المنطقة عن مصدر غير مُتَوقع للحماس السّياسي فقط، بل فعلوا ذلك -ويواصلون فعله- في وقت تتمتع فيه الأسر الحاكمة بمستويات لا سابق لها من عائدات الرّيع بسبب الأسعار الخيالية للنّفط، وهي مكاسب تاريخية مفاجئة أتاحت تعزيز وتضخيم ميزانيات الدّولة، وإن كانت على الأرجح غير مستدامة. ووفقًا لما أشارت إليه من قبل أوكروهليك في العام 1999، فقد «ظهرت المعارضة في المملكة العربية السّعودية والكويت والبحرين، وظهر معها تناقض في التّوقعات المستنتجة من الإطار الرّيعي والواقع التّجريبي»[20].

لكن ماذا نفعل مع هذا الميل الشّعبي تجاه الحياة السّياسية في الخليج العربي، المتناقض، في حين كان قد تلقّى الكثير من الوصف بالحصافة؟ يمكن للمرء طرح احتمالين أساسيين، مع التأثيرات المختلفة نوعيًا لنموذج الدّولة الرّيعية. أولًا، يمكن للنّشاط السّياسي أن يكون مجرد نتيجة لقيود هيكلية تغضب نظام الرّعاية الذي يربط بين الحاكم والمحكوم. على سبيل المثال؛ قد تكون القطاعات الحكومية حاليًا مُشبعة جدًا لتوظيف موالين إضافيين مُحتَملين؛ نسبة الهجرة جدًا مرتفعة على أن يُسمح بتأمين نوعية

(20) انظر جوين أوكروهليك،
Gwenn Okruhlik, «Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States,» Comparative Politics 31.3 (1999): 297.

جيدة من المساكن والمدارس والرّعاية الصّحية وخدمات أخرى بوفرة؛ أو كون الميزانيات الأمنية كبيرة جدًا ما يؤثّر على تمويل السلع التنافسية الحكومية والخاصة. في كلتا الحالتين، تتعلق المسألة بالسّياسة: لنشر ضغط سياسي متزايد، قد تُحَسن الدّول التّعليم لإنتاج متخرجين مؤهلين للعمل في وظائف القطاع الخاص، وبالتّالي لا يحتاجون إلى التّطلع إلى الدّولة للتّوظيف، وتوقِف الدّفق المتواصل للعمالة المهاجرة الرّخيصة، أو تُقلص الإنفاق في الجيش إلى أقل من مستوياته الأرفع حاليًا في العالم.

مع ذلك، هناك تفسير ثانٍ مفاده أن النّموذج الرّيعي نفسه قد أساء تقدير دوافع الاهتمام السّياسي لدى العرب الخليجيين، أو أنّه لم يحددها على نحو واضح في المقام الأول. وفي حال لم تكن المخاوف بشأن الرّفاه الاقتصادي العامل الوحيد أو حتى المهيمن في تشكيل التّوجهات والسلوك السّياسي لدى المواطنين الخليجيين، أو كانت مهيمنة في بعض السّياقات وفي ظل بعض الظّروف، ولكن ليس في غيرها، عندها تكون المسألة المطروحة أكثر جوهرية وتعيد فتح التّحقيق قي كيفية عمل السّياسة فعليًا في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الحالتين، قد تكون الشّعارات المعتادة كـ «لا ضرائب، لا [أساس] للتّمثيل] مألوفة تحليليًا وملائمة لوصف العلاقة بين الدّولة والمواطن في الخليج الريعي، ولكنها ليست دقيقة بالضّرورة[21].

(21) هناك تفسير ثالث محتمل، مبني على تأثير القمع الذي اقترحه سكوكبول وامتحنه روس (راجع الملحوظة رقم. 11)، هو أنّ قوات أمن الدول غير قادرة، لسبب ما، على القيام بواجبها المأجور بقمع المعارضة. في أي حال من الأحوال، نعود مجددًا للاحتمالين نفسهما: الصعوبات البنيوية (لعلّ الدولة لم تعد تملك الأموال الكافية لتمويل الشرطية السرّيّة؛ أو تفتقر إلى قوة بشرية قادرة على احتواء المعارضة المتنامية؛ أو الشرطة تزداد قوّةً فيرغب القادة بالسيطرة عليها؛ إلى آخره)؛ أو تشويه صورة المعارضة (يعي ناقدو الحكومة تداعيات نشاطهم ولكنّهم يقرّرون القيام به على الرغم من ذلك).

من المؤسف أنه، بالنّسبة لأنصار تفسير اقتصادي غالب لسياسات الخليج، يكفي مجرد مسح سريع للمعارضة والتّعبئة السّياسية في جميع أرجاء المنطقة، على الأقل في أعقاب الانتفاضات العربية، ليظهر أنه في حين لعبت المخاوف الاقتصادية -الفساد وانعدام المساواة والبطالة- دورًا في توليد دعم شعبي لإصلاح الأنظمة الملكية السّائدة في المنطقة، كانت قضايا محيطة بهوية الجماعة والصّراع أكثر حرجًا كقوى محفّزة، وعلى وجه الخصوص معبّئة، مثل: التّمييز استنادًا إلى الانتماء الديني والمناطقي، والقبلي في مقابل اللاقبلي، والإسلامي في مقابل العلماني. وحتى في تلك الحالات التي كان الخلاف السّياسي فيها نابعًا، على نحو جزئي أو كلي، من المظالم الاقتصادية الاجتماعية، فمع وجود قلة من الاستثناءات[22]، أظهر هذا الصّراع نفسه خطابيًا ومؤسساتيًا معًا، في نطاق الجماعات المنسوبة.

في المملكة العربية السّعودية، تشهد حركة إصلاح مقتصرة بشكل أساسي على الأقلية الشّيعية في المملكة، ازدياد جاذبيتها في أوساط مواطنين آخرين مُبعَدين هيكليًا عن المنافع الاقتصادية والسّياسية التي تتمتع بها النّخبة القبلية النّجدية الحاكمة. في الكويت، تزايد، منذ الانتفاضة البحرينية، انقسام قبلي-حضري،

(22) تعد التظاهرات القصيرة الأمد التي شهدتها عمان في العام 2011 حالة مماثلة قابلة للنقاش. انظر جايمز وورال،

James Worrall, «Oman: The ‘Forgotten’ Corner of the Arab Spring,» Middle East Policy 19.3 (2012): 98–115; and Marc Valeri, «The Qaboos-S tate under the test of the ‘Omani Spring’: Are the Regime’s Answers Up to Expectations?» Les Dossiers du CERI (Paris: Sciences Po, 2011); «Identity Politics and Nation- Building under Sultan Qaboos,» in Larry Potter, ed., Sectarian Politics in the Persian Gulf (London/ New York: Hurst/Oxford University Press, 2013).

طويل المدى، متزامنًا مع تصدعات طائفية، ليتسبب بسلسلة من الأزمات الدّستورية وحل البرلمان[23]. في الإمارات العربية المتحدة، ساهم القمع الأمني المستمر للدّولة ضد كل من الشيعة والأعضاء المشتبه بانتمائهم إلى الإخوان المسلمين «في إنشاء عقلية «هم ونحن» والتي لم تكن موجودة أبدًا قبل ذلك لدى المواطنين الأثرياء المتماسكين والمتجانسين نسبيًا[24]. وفي البحرين، بطبيعة الحال، حافظت المعارضة الشّيعية، ذات القيادة العلمائية، على حركة احتجاج امتدت لعقود، ليس من منصة المساواة الاقتصادية والاجتماعية، بل للمطالبة بالمساواة السّياسية وإصلاحات ديمقراطية أساسية أخرى، وعد بها الملك حمد عند توليه الحكم. وعقب انتفاضة فبراير/شباط 2011، استخدمت الدّولة شبح التّوسع الإيراني لتعبئة المواطنين السّنة ضد المعارضة كطابور شيعي خامس مُتَصور، مُقسمة المجتمع وفق أسس طائفية، معرقلة بالتّالي حل المأزق السّياسي.

على المستوى النّظري الأساسي، إذن، يهدف هذا الكتاب إلى إيجاد حل لمشكلة الدّولة الرّيعية الفاشلة: بلد يسبح في قدر تاريخي من عائدات النّفط والغاز، ومع ذلك غير قادر على شراء اللّامبالاة السّياسية. يكمن مفتاح شرح اللّغز في عامل حُذِف تمامًا من من الإطار النّظري

(23) انظر، مثلًا، كريستين سميث ديوان،
Kristin Smith Diwan, «Kuwait's Constitutional Showdown,» Foreign Policy, November 17, 2011; and, «Kuwait's Balancing Act,» Foreign Policy, October 23, 2012.

(24) انظر، كريستيان كوتس أولريخسن،
Kristian Coates Ulrichsen, «The UAE: Holding Back the Tide,» Open Democracy, August 5, 2012. See also Christopher M. Davidson, «The United Arab Emirates: Frontiers of the Arab Spring,» Open Democracy, September 8, 2012.

القياسي: الميل الهيكلي في المنطقة تجاه سياسات المجموعة المنسوبة، وهي عملية يُشجّع عليها كل من الاقتصاد الفريد والمؤسسات السّياسية في الدّول العربية الخليجية، وكذلك الأسر الحاكمة نفسها، المُهتمة بزيادة فوائدها. وفي حين يُعتَقَد أن الطّبيعة التّخصيصية للدّولة الرّيعية تحول دون ظهور سياسات طبقية، يمكن، مع ذلك، للتّحالفات السّياسية المُصنفة بحسب الأصل، أن تؤمن نقطة مركزية للتّنسيق السّياسي الجماعي، قابلة للاستمرار، في المجتمعات الخليجية، وهي تفعل ذلك. هذا السّبيل البديل لتشكيل فريق سياسي لا يؤدي فقط إلى مستويات من النّشاط والمعارضة السّياسية الشّعبية أعلى مما قد يمكن أن يتنبأ به النّموذج الرّيعي التّقليدي، بل يُشَكل أيضًا المتطلّب التأسيسي وراء آخر، لأكثر الخصائص السّياسية بروزًا في المنطقة: انتشار «الطّائفية» و«التّنافس العرقي» وأنواع أخرى من الصّراع الجماعي تُنسَب عادة، بطريقة طوطولوجية، إلى العداوات والتّضامن، وغيرها من المشاعر المتأصّلة، غير المفهومة [25].

ويُقال إن مواطني الدّول الرّيعية، بموجب الطّبيعة الخاصة للاقتصاد، يواجهون حوافز قوية للتّنافس بشكل مستقل للحصول على حصة أكبر من الفوائد المُوَزّعة من قبل الدّولة. مع ذلك، من ناحية أخرى، دفعت القوى التنافسية المؤسّسية، المواطنين الخليجيين في الاتجاه المعاكس، نحو سياسة مرتكزة على الجماعة لمزاحمة التنافس الفردي، باعتباره طريقة العمل السّياسية المهيمنة في الدّولة الرّيعية. يعمل وجود بيئة سياسية مُغلَقة، لا يمكن تحديد آراء الآخرين فيها بسهولة، بالإضافة

(25) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر جستن غينغلر،
Justin Gengler, «Understanding Sectarianism in the Persian Gulf,» in Larry Potter, ed., Sectarian Politics in the Persian Gulf.

إلى مشهد اقتصادي يُعزز السّعي الفردي إلى الموارد المادية، بدلًا من ذلك الجماعي، على إعطاء أفضلية للتّنسيق السّياسي على أساس التّجمعات الاجتماعية المنسوبة، بدلًا من التّحالفات المُبَرمجة العابرة للمجتمعات. في ظل ظروف مماثلة، ترسل السمات الخارجية الدّالة على أصل الجماعة -اللّغة ولون البشرة واسم العائلة وما إلى ذلك- ليس فقط بيانات حول الانتماء الاجتماعي للفرد بل، علاوة على ذلك، حول التّوجه السّياسي المُرَجّح للمرء كفرد من مجموعة مناطقية أو قبلية أو دينية أو عرقية معينة.

بالإضافة إلى تسهيل التّنسيق السّياسي بين الأفراد، يسمح هذا الإجراء أيضًا للزّعماء الخليجيين السّاعين إلى الحصول على أكبر قدر من الحصص الناتجة مباشرة عن العائدات الخارجية للرّيع، للاستفادة مما يسميه دانيال كورستانج «دعم عرقي»: الدّعم الرّخيص من المجموعة الإثنية المشتركة (أو الطائفة المشتركة، أو أبناء القبائل المشتركة)[26]. ووفقًا لتفسير كورستانج، فإن دعم المجموعة الإثنية هو نسبيًا غير مكلف، بمعنى أنّه متوقّع على بشكل أكثر سهولة من قبل النّخب الحاكمة، التي يجب أن تُمَيز بين الأنصار والمعارضين السّياسيين، بحيث تُستَخدَم الموارد الضّئيلة لمكافأة الأُوَل، ولا تُبَدّد على الآخرين. والنّتيجة ميل هيكلي باتجاه التّحالفات السّياسية المرتكزة على الأصل المنسوب، وكذلك الدعم الشعبي من المجموعة الإثنية (أو الـطائفة المشتركة، أو القبائل المشتركة) للحكومات.

(26) انظر دانيال م. كورستانج،
Daniel M. Corstange, «Institutions and Ethnic Politics in Lebanon and Yemen,» PhD diss., University of Michigan, 2008, pp. 132–135.

ومع وضع الفروق بين عطاءات الموارد جانبًا، يساعد هذا التّقدير على تفسير النّجاح الأكبر نسبيًا لدول الخليج الأكثر تجانسًا[27] على المستوى العرقي والدّيني، أي قطر والإمارات العربية المتحدة، في تحويل عائدات النّفط والغاز إلى استقرار. ولكنّه يشير أيضًا إلى سبب تحوّل الوعي السّياسي المرتفع في البحرين والمملكة العربية السّعودية والكويت، الذي في حين أنه يكون ربما صداعًا للأسر الحاكمة فيها، إلى كارثة أيضًا. لأنّه في حين قد تأتي الفئات الاجتماعية المنسوبة لتحّل مكان الأفراد، كأساس للعمل السّياسي، لا تبرز هذه الكتل بمفردها كمنافس للسّلطة السّياسية للأسرة الحاكمة، بل كمتنافسين فيما بينهم -متنافسين طبعًا حول حصصهم النّسبية من فوائد الدّولة، ولكن أيضًا على نحو مبالغ به بالنّسبة لطابع الأمة نفسها.

وبالتّالي، يحدث أن المُشاركة السّياسية في الدّولة الرّيعية الخليجية لا تقتصر على اقتناء السّلع المادية، بل تتأثر على نحو حاسم بالسّعي للحصول على سلع معنوية مرتبطة بمجموعة الشخص: موقعها النّسبي في المجتمع، قوّتها السّياسية المكرّسة في مؤسسات الدّولة، ووصولها النّسبي إلى النّخبة الحاكمة. لا طاقة قليلة تُصرَف على المنافسة للحصول على المزيد من تخصيص الموارد والنّفوذ الاجتماعي لمجموعة الفرد، مُدينةً التّوزيع غير العادل منه، ومشوهة لصورة الحركة المعارضة؛ ففي النهاية، يُوجه قدر كبير من هذا الجهد، نتيجة لذلك، ليس ضد الحكومة، بل ضد معسكر الخصم. بهذا المعنى، يُمكن إمساك أو حرف قوة محتملة مزعزعة للاستقرار، من قبل الدّولة، التي لديها بالتّالي

(27) هنا كما في مواضع أخرى، أتحدّث فقط عن المواطنين الخليجيين وأستثني أي اعتبار ممنهج للعمّال الأجانب، الأمر الذي يحتاج إلى بحث منفصل.

مصلحة مباشرة -وغالبًا ضلع- في تعزيز وإدامة هذه الصّراعات بين الجماعات[28].

سياسة الجماعات والدّولة الرّيعية

يقول «ييتس» عن الاقتصاد الرّيعي: «خذ بعين الاعتبار الخيارات التّالية للسّياسات المرتكزة على الطّبقات: قطاع زراعي ريفي متراجع، قطاع صناعي ممول من الدّولة، وقطاع خدمات مزدهر. أين الثّورة؟»[29]. بالفعل، بدءًا بالتّصريحات الأولى لفرضية الرّيعية، احتفظ المُنَظرون ببعض الأمل بأن يتأصل أي شيء مشابه لنظام حزب تقليدي أو حراك سياسي بيني في مجتمع تخصيصي. ليس فقط، كما يقول «ييتس» نادبًا، إنّه لا يوجد تجمع اجتماعي طبيعي مثل طبقة متوسطة دافعة للضّرائب، أيّا كان منشأ هذا الدفع، بل، علاوة على ذلك، فإن نظام الرعاية ذاته، يُحفز الجهود الفردية -وليس الجماعية - لتأمين الفوائد

---

(28) بالإضافة إلى ذلك، قد يحاجج المرء بالقول إنّه في تلك الدول الخليجية حيث يكون الانقسام الاجتماعي الأساس بين المواطنين وغير المواطنين، كقطر والإمارات العربية المتّحدة، الانقسام الثنائي هذا يتّخذ بشكل فعّال الدور السياسي نفسه الذي تؤدّيه الامتيازات الاجتماعية المنسوبة، مؤدّيًا إلى مجموعة من السياسات ليست مختلفة، بشكل نوعي، عن التي تشهدها أماكن أخرى في المنطقة. وبالفعل، لقد سمعت بعض المواطنين الخليجيين يقولون إنّهم يرون انعدام التوازن الحاد بين المواطنين والمغتربين في بعض دول المنطقة على أنّه في نهاية المطاف بمثابة نعمة سياسية للحكومات، بما أنّها تساعد على خلق حس بالهوية الوطنية، حتّى وإن كانت سلبية: "أنا لست مغترب،"

«I am not an expatriate» [Personal correspondence, Kuwait, May 2013].

للاطّلاع على استعراض مسهب حديث لتلاعب الأنظمة بالهويات الجماعية (الطائفية) في الخليج، انظر ماثيسن،

Matthiesen, Sectarian Gulf; Frederic Wehrey, Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings (New York: Columbia University Press, 2012); and Potter, ed., Sectarian Politics in the Persian Gulf.

(29) انظر دوغلاس أيه. ياتس،

Douglas A. Yates, The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon (Trenton, NJ: Africa World Press, 1996), p. 35.

المادية. «وبالنّسبة للفرد الذي يشعر أن حصته من المنافع غير كافية»، يفسر لوتشياني أن:

الحل بالمناورة لتحقيق مكاسب شخصية من خلال الهيكلية الموجودة، يتفوق دائمًا على السّعي للتّحالف مع آخرين في ظروف مماثلة. وفي نهاية المطاف، هناك دائمًا أرضية موضوعية ضئيلة، أو معدومة، ليدّعي فرد ما بأنّه يجب أن يحصل على المزيد من المنافع، حيث إنه يمكن الاستغناء عن مساهمته على أي حال[30].

لذلك، يُفترّض أن الاقتصاد في المجتمعات الرّيعية يقدم أساسًا ضئيلًا للتّنسيق السّياسي، حيث إن «سياسات الدّول التّخصيصية تترك مجالًا ضئيلًا لتمثيل المصالح الاقتصادية للمواطنين الذين لا ينتمون إلى النّخبة[31]». كل هذا يقود «لوتشياني» إلى تمرير ما قد يبدو بالأحرى، فقط بعد عقدين، كتنبؤ متبصر، مفاده أنّه في المجتمعات الرّيعية، «ستتطور الأحزاب لتمثل فقط توجهات ثقافية أو أيديولوجية. عمليًا، يبدو أن الأصولية الإسلامية هي نقطة الالتفاف الوحيدة التي يمكن لشيء يتّجه إلى أن يكون حزبًا، أن يصوغها في الدّول العربية التّخصيصية[32]».

يبدو أن تجربة البلدين الخليجيين اللذين سمحا بالتّجمعات السّياسية الرّسمية[33] -أي البحرين والكويت- تدعم هذا المفهوم. هناك، شكّلت التّحالفات الأكبر والأكثر تأثيرًا على أساس فئات اجتماعية منسوبة: خلفيات أيديولوجية ومذهبية دينية، وخلفية قبلية مقابل أخرى غير

(30) انظر لوتشياني،
Luciani, «Allocation vs. Production States,» in Beblawi and Luciani, eds., The Rentier State, p. 74.

(31) المصدر السابق.

(32) المصدر السابق، ص. 76.

(33) ليست "أحزابًا" سياسية. البحرين تشرّع وتنظّم وجود "جمعيات" سياسية، بينما تسمح الكويت بتشكيل "كتل" سياسية. ولكن، عمليًّا، الاختلاف دلالي إلى حد كبير.

قبلية. وقبل مقاطعة درامية لانتخابات ديسمبر/كانون الأول 2012 احتجاجًا على التّغييرات في الدّوائر الانتخابية في البلاد، كان تحالف قبلي سني كبير يهيمن على السّياسات البرلمانية في الكويت، إلى جانب تكتلات عدة تجذب كلاً من الإسلاميين الشيعة والسّنة. كان الشيعة ممثلين بتحالفات منفصلة مؤلفة من أتباع المدرسة الشّيعية الرئيسية والمدرسة الشّيرازية، تباعًا، في حين كان السّنة ممثلين في تحالفات منفصلة مؤلفة من أتباع الإخوان المسلمين والسّلفيين الحاليين. كتلتان نافذتان فقط عملتا على برامج سياسية غير متعلقة بالتّجمع الاجتماعي: تألفت إحداهما من مثقفين ليبراليين وذوي ميول يسارية، وكانت الثّانية كتلة العمل الشّعبي. ومع ذلك، حتى هاتان الكتلتان شعرتا بجذب السّياسات الطّائفية. في فبراير/شباط 2008، طُرد نائبان شيعيان ينتميان إلى كتلة العمل الشّعبي منها إثر مشاركتهما في حفل تأبين عقب اغتيال مسؤول رفيع في حزب الله[34]. سيستعيدان لاحقًا مقاعدهما كعضوين في الحزب الشّيعي الرّئيسي، التّحالف الإسلامي الوطني[35].

المعادلة أكثر بروزًا في البحرين، حيث، ومنذ إعادته إلى العمل في العام 2002، شكّل مجلس النّواب المُنتَخَب ساحة قتال للمجتمعين السّني والشّيعي. بعد إنهائها المقاطعة البرلمانية في العام 2006، واجهت الكتلة الشّيعية الرّئيسية، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، معارضة ثابتة ومتعنتة من قبل القبليين والإسلاميين السّنة، الذين ظلت عرقلة الأجندة التّشريعية،

(34) انظر آنون، "فصل نائبين كويتيين لحدادهما على مغنية"، العربية، 20 فبراير/شباط، 2008
Anon., «Kuwait MPs Expelled for Mourning Mughniyah,» Al-A rabiya, February 20, 2008.

(35) للاطّلاع على نظرة عامّة إلى المشهد البرلماني الكويتي، انظر كينيث كاتزمان،
Kenneth Katzman, «Kuwait: Security, Reform, and U.S. Policy,» United States Congressional Research Service, March 29, 2013, p. 9.

المحدودة أصلًا، للوفاق، شغلهم الشّاغل. وكما في الكويت، مثلت جمعية سنية واحدة (الأصالة) السّلفيين، وجمعية أخرى (المنبر الإسلامي) أتباع الإخوان المسلمين؛ في حين تحدر أعضاء كتلة أساسية ثالثة، معروفة مجازيًا بـ «المستقلين»، من قبائل وعوائل نافذة، موالية تقليديًا لأسرة آل خليفة الحاكمة. في الواقع هذا هو مدى الاصطفاف السّياسي الطّائفي في البحرين، بحيث إنّه، عند الإعلان عن نتائج الانتخابات الأولى المُتنازع عليها بشكل كامل في ديسمبر/كانون الأول 2006، لم تستطع حتى صحيفة أخبار الخليج المرتبطة بالحكومة، تجنب استنتاج فوز سياسات الدّين في ذلك اليوم. وقد لخّص عنوانها الانتخابات: «بعد الإعلان عن النّتائج النّهائية: سيطرة دينية على المجلس»[36].

والمشهد السّياسي في البحرين، في مرحلة ما بعد الانتفاضة، إذا كان قول ذلك ممكنًا، أكثر تحصنًا ضمن الاصطفافات الطّائفية، وهي نتيجة تأثرت، كما في الفترة التي سبقت الانتفاضة، بملاحقة الدّولة واستهدافها للجماعات والأفراد الذين تجرأوا على الدّعوة إلى التّعاون السّياسي الطائفي[37]. ومنذ استقالتها جماعيًا من البرلمان في فبراير/شباط 2011 نتيجة للرّد القاتل للدّولة على الاحتجاجات الواسعة، عادت الوفاق، على الرّغم من تودّد النّظام، إلى موقفها الأصلي في مقاطعة

---

(36) انظر كريم حمد، «بعد إعلان النتائج النهائية: سيطرة دينية على المجلس»، أخبار الخليج، 4 ديسمبر/كانون الأوّل، 2006.

(37) الأكثر بديهية في هذا الخصوص جمعية العمل الوطني الديمقراطي العلمانية-اليسارية، التي كان أمينها العام من ضمن قادة المعارضة الأوائل الذين تمّ اعتقالهم في مارس/آذار 2011. وبشكل عام، إنّ التنوع الطائفي بين أعضاء الجمعية ومؤيّديها جعل منها هدف للمؤمرات الانتخابية خلال فترة ما بعد العام 2000، وقد فشلت خلال هذه الفترة بالحصول على مقعد واحد في البرلمان على الرغم من شعبيتها. انظر، مثلًا، جاستن غنغلر،
Justin Gengler, «Bahrain's Sunni Awakening,» Middle East Research and Information Project, January 17, 2013; «Bahrain: A Special Case,» in Fatima Ayub, ed., What Does the Gulf Th ink about the Arab Awakening? (London: European Council on Foreign Relations, 2013), pp. 16–18; and pp. 82 and 143 in this book.

الانتخابات التّشريعية، رافضة المشاركة في الانتخابات الجزئية في العام 2011، الرّامية إلى إعادة شغل المقاعد الـ 18 الفارغة (من أصل 40 مقعدًا)، وكذلك في الانتخابات العادية في نوفمبر/تشرين الثّاني 2014.

حركات شيعية أخرى -سواء الفصائل السّرية المنشقة عن الوفاق عقب قرارها في العام 2006 بدخول المعترك السّياسي العام[38]، وكذلك مجموعات كانت مُسجّلة، كجمعية العمل الإسلامي الشّيرازية -جُمِّد عملها فعليًا عقب سجن قيادتها العلمائية والسّياسية ومطاردة واضطهاد أنصارها. في الحالة الأخيرة، حُلّت الجمعية بشكل كامل. برز مكان هذه الحركات، حراك متنوع في الشّارع في القرى الشّيعية، يواصل أنصاره الانخراط في مواجهة عنيفة مع قوات الأمن. وأثار جهد مُمَول من قبل الدّولة لتنظيم جمعية شيعية موالية للحكومة، يرأسها عالم دين شيعي، معروف جيدًا (وإن كان لا يحظى بشعبية)، الضّحك أكثر من الاجتذاب السّياسي[39].

وقد شهد المجتمع السّني مثل إعادة التشكيل السياسي هذه. وخوفًا من نموذج وضخامة حشد الاحتجاجات التي قادها الشيعة في فبراير/شباط 2011، والتي رأوا خلفها يد إيران، سرعان ما نظم البحرينيون السّنة تظاهراتهم الحاشدة لدعم الحكومة، وبتحريض منها جزئيًا على الأقل. متمركزة بشكل مناسب في مسجد الدّولة، تجاوزت هذه التّعبئة السّنية المُضادة على نطاق واسع الجمعيات الإسلامية الرّسمية القائمة للحصول على طابع شعبي، إذ تتزعمها شخصيات أحاطها الغموض سابقًا، وهي أقرب إلى الجانب الأكاديمي منها إلى السّياسة. ومن تجمع

---

(38) لا سيما حركة حق (حركة الحريات والديمقراطية) وتيّار الوفاء الإسلامي. انظر الفصل 3.

(39) انظر بن بيرنباوم،

Ben Birnbaum, «Pro-government Cleric to Start Own Party in Bahrain,» Washington Times, August 9, 2011.

الوحدة الوطنية هذا، انشقت في نهاية المطاف مجموعات أخرى، كان أبرزها تجمع صحوة الفاتح، المُوجه إلى الشّباب، والمرتبط بالإخوان المسلمين. مع ذلك، ومع إنهاء الدّولة قسريًا للاحتجاجات الشّعبية، تلاشى الزّخم السّلبي الذي ربط المجتمع السّني المتنافر خلاف ذلك، تدريجيًا، وتلاشى معه أغلب زخم الحركات الجديدة.

يرى المرء، عند ذلك، أنه في السّياق الخليجي المعاصر، تقدم الفئات العرقية/الدينية -الطّائفية وحتى المتفرعة من الطوائف- أكثر نقاط الالتفاف قابلية للتّطبيق في التّنسيق السّياسي في نموذج من المجتمعات، الذي كان على خلاف ذلك، يضع حواجز تنظيمية كبيرة للتّعاون الشّامل، بسبب انعدام المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تساعد في توجيه مصالح المواطنين.

وفي حين يبدو تحديد الانتماء الدّيني للفرد بديلًا فجًّا لمعرفة تفضيلاته السّياسية الحالية، نظرًا للمشهد السّياسي القاحل في المنطقة، المعوز إلى مؤسسات كالمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المستقلة، والأحزاب السّياسية الملائمة القادرة على توفير معلومات عن الخصائص السّياسية للآخرين -في غياب مؤشّرات مماثلة، يعتمد المرء على اختيار الفرد لحلفاء سياسيين متوقّعين، بدلًا من البيانات الوحيدة المتوفرة: الأسماء والسّلالات واللّغة واللّهجة ولون البشرة والأصل والمنشأ الجغرافي، وهكذا[40]. باختصار، يجب أن يعتمد الأفراد المنفتحون على السّياسة بشكل حصري على الفئات الاجتماعية المنسوبة، سواء كانت (وفقًا للمصادفة الجغرافية والدّيموغرافية) العرق أو العائلة أو التحدر القبلي أو الطّائفة الدّينية.

---

(40) انظر كانتشان شاندرا،
Kanchan Chandra, Why Ethnic Parties Succeed (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2004).

وفي حين من المحتمل فقط أن تقارب الاستدلالات المُدرَكَة من مثل هذه العلامات الخارجية، الطّبائع الحقيقية للمواطنين المشتركين، فإن ملاحظتها، قبل كل شيء هيّنة وبسيطة جدًا. بالنظر إلى كون الحدود العرقية منغلقة، وكذلك الدّينية وإن إلى حد أقل، فعلاوة على ذلك، من المُرَجّح أن تظل دقيقة جدًا حتى مع مرور الزّمن. يحدث التّنسيق السّياسي بهذه الطّريقة على الأرجح بين أفراد يمتلكون التّكوين النّسبي ذاته، الذين يشكلون رباطًا مشتركًا قد يكون له أساس مشكوك فيه في الواقع التّاريخي أو في المصالح السّياسية الواقعية المُتشاركة[41]، لكنه «يدلّ ليس فقط على اتّجاه مُحَدد من الاعتقاد ولكن على نوع معين من الإحساس الجماعي بانتماء متميّز»[42]. وعلى الرّغم من أنّ ذلك قد يُبرَز أو يُكتَم بوسائل مختلفة، بشكل متعمد أو عفوي، في السّياق الخليجي، تشكل الفئات العرقية والدّينية بؤرًا طبيعية للتّنسيق السّياسي: هي بطبيعتها فئات سياسية»[43].

الأهم من ذلك، أن المتغيرات الهيكلية الأساسية ذاتها، الكامنة وراء هذا الميل تجاه التنسيق على أساس المجموعة المنسوبة، تساعد أيضًا على تفسير سبب تحقيق بعض الفئات المنسوبة للبروز السّياسي، في حين لا تحقق الأخرى ذلك. ويوضح «كورستانج» أن مزيجًا من القابلية العالية لمعرفة الانتماء، والانغلاق ضيق النطاق، بدلًا من أي شيء باطني لهذه الفئات نفسها، هو الذي يُفَضل تكوين التّحالفات المنسوبة في

---

(41) انظر بينيدكت أندرسون
Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso, 1983).

(42) انظر دونالد أل. هورويتز
Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley: University of California Press, 1985).

(43) انظر غينغلر،
Gengler, «Understanding Sectarianism in the Persian Gulf,» for a complete version of this argument in the Gulf context.

البيئات السّياسية التي تقل فيها المعلومات. هذه العوامل «[تحد] الغموض التّركيبي، سواء عند نقطة معينة أو على مر الزّمن، وبالتّألي تساعد أعضاء الفئة على تحديد الفئة نفسها وأيضًا على تحديد الفئة الأخرى، جاعلين من مصالحهم المشتركة معرفة مشتركة»[44]. أن يحمل انتماء الفرد كسني أو شيعي أهمية سياسية في البحرين، يعتمد إذن، في المقام الأول، على واقع مفاده أن أعضاء كلا المجتمعين يستطيعون تحديد بعضهم البعض بسهولة وبدرجة عالية من الحتمية.

على النّقيض من ذلك، في حين يستطيع أغلبية البحرينيين على الأرجح تسمية الأفراد والأسر المعروفين بانتمائهم إلى مجموعات عرقية ودينية أقل عددًا، كالشيعة الفرس (العجم[45]) والهُوِلة السّنة[46] ، وفي

(44) انظر كورستانج،
Corstange, «Institutions and Ethnic Politics in Lebanon and Yemen,» p. 20.

(45) عجم (مفرد. أعجمي):منْ لا يُحْسِنُ النُّطْقَ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَلا يُفْصِحُ؛ الأخرس. كما يتم نسب هذا اللفظ إلى غير العرب بشكل عام، وفي بعض الحالات يمكن اعتباره إهانة عرقية، ففي البحرين يستخدم بشكل واسع للدلالة على الشيعة المنحدرين من أصل فارسي، الذي لهم حي في المنامة (فريج العجم) وكذلك عدد من المؤسسات الدينية المخصصة لهم. إنّ كثيرين من العجم ينحدرون من الذين كانوا يعملون في قطاع النفط الناشئ، الذي كان الفرس يشكّلون نسبة كبيرة من قواه العاملة. تمّ منح بعضهم الجنسية البحرينية في نهاية المطاف (راجع الفصل 2، الملحوظة 33)، بينما لا يزال آخرون منعدمي الجنسية. تقول لوير إنّ الذين حصلوا على جنسية "كانوا من الذين يتمتّعون بعلاقات جيدة مع عائلات التّجار الإيرانيين الأثرياء الذين تربطهم علاقة وطيدة بالسلالة الحاكمة."
انظر لورنس لوير،
[Laurence Louër, «The Political Impact of Labor Migration in Bahrain,» City & Society 20.1 (2008): 52.]

(46) هُوِلة (مفرد. هولي): السّنّة الذين هاجروا من الجانب الإيراني من الخليج في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأوّل من القرن العشرين. وفي الحقيقة، بعيد من ما هو معلوم، لا يوجد توافق على سلالة الهولة المزعومة. كتبت لوير أنّهم، "يدّعون أنّ أصلهم من قبائل عربية عريقة، الأمر الذي ينفيه البحارنة بالقول إنّهم إيرانيّون يحاولون الادّعاء أنّهم عرب لنيل استحسان آل خليفة. وكان الكثير من الهولة جزء من الأقلية المتسلطة من التّجار الذين يتمتّعون بعلاقات وطيدة مع الحكّام. وكان تمثيلهم مبالغ فيه في المناصب الإدارية في شركات النفط والألمنيوم".
انظر لوير،
[Louër,«The Political Impact of Labor Migration in Bahrain,» p. 39.]

حين قد يكون الأعضاء نسبيًا معروفين جيدًا لبعضهم البعض، فإن هذه الفئات مع ذلك تضع حاجزًا أكثر ارتفاعًا ومتانة في معرفة هوّية كل من أفراد المجموعة الداخلية والخارجية، عند مقارنتها بالانتماء الطّائفي البسيط، الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال مجموعة مختلفة من المؤشرات بما في ذلك حتى العلامات الظاهرية كاللّباس والميزات الجسدية واللّغة خصوصًا. إنّها، بالإضافة إلى ذلك، أكثر مرونة نسبيًا، من مسألة الطائفة الدّينية، التي تُعَزز من خلال المُمارسات اليومية. ومهما كانت العوامل الأخرى التي عملت على تحديد ظهور هاتين الهُوِيتين الفرعيتين ضمن المجموعة في البحرين، فلا يقل أهمية هذا الغموض النّسبي في تكوين المجموعة سواء بشكل عام، أو على مر الزّمن.

وأخيرًا، بعيدًا عن دورها كنقطة التفاف تنظيمية، هناك طريقة أخرى قد يُرَوج بها الدين على وجه الخصوص للتّنسيق السّياسي، وبالتحديد عندما يحمل المذهب نفسه (أو يمكن تفسيره بأنه يحمل) دروسًا أو أوصافًا تدل على السّلوك والمبادئ السّياسية لأتباعه. وقد تتواجد هذه، على سبيل المثال، في شكل قوانين، إيجابية أو سلبية، تتعلق بالتّصرفات أو القيم الشّخصية للفرد في المجال السّياسي، أو، بدلًا من ذلك، قد تنشأ من الأحداث والظّروف التّاريخية الفعلية المحيطة بنشأة وتطور الدّين. يحمل مثل هذا التاريخ علاقة سياسية خاصة بالتّقاليد المتمرّدة، التي، توجد، انطلاقًا من تعريفها، بمعارضة بعض السّلطات السّياسية والرّوحية الأكبر. وفي حالة شيعة البحرين، بالطّبع، فإنّ حالة الخارجين هذه، تُعَزز من خلال التّهميش الاجتماعي والسّياسي التّاريخيين لهذه المجموعة[47].

(47) انظر ميليسا إس. ويليامز،
Melissa S. Williams, Voice, Trust, and Memory: Marginalized Groups and the Failings of Liberal Representation (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010), pp. 108 ff.

يمكن لشخصيات وأحداث هذه الأيّام التاريخية، استحضار ذكريات قوية عن الظّلم السّياسي عند إدخالها في الطّقوس والتّقاليد -وحين توضع للاستخدام الجيد من قبل روّاد السّياسية ذوي الذكاء الحاد، الذين يتطلعون لحشد الجموع. المثال الأكثر وضوحًا على ذلك هو طقوس عاشوراء لدى الشيعة، وهي احتفال سنوي يبلغ ذروته في موجة جماعية من إيذاء النفس، حدادًا على مقتل الإمام (الشّيعي) الحسين بن علي على يد الخليفة الأموي (السّني) يزيد الأول، الذي رفض الإمام تقديم الولاء السّياسي لحكمه.

هذه الأيّام المُفعَمة بالمشاعر الدّينية المرتفعة، تتوافق عادة مع ازدياد التّوترات الطّائفية، ومع العنف وإراقة الدّماء، في الحالة الأكثر بروزًا لأولئك الشيعة الذين يحجّون إلى الأماكن المُقَدّسة في العراق.

مع ذلك، لا يقتصر دور الدّين في زيادة الاهتمام والنّشاط السّياسي على الشيعة أو الجماعات السّياسية المنسوبة الأخرى. ومن خلال تشكيل التّوجهات السّياسية وتحفيز النّشاط لدى هؤلاء، فإنه يعمل في الوقت ذاته على حشد حلفاء النّظام دفاعًا عن الوضع الرّاهن، وبشكل مباشر أكثر، دفاعًا عن حصتهم المفضلة من الكعكة الاقتصادية السّياسية. وفي حين يرفض المدافعون عن النّظام الانتقادات التي توجه اللّوم لفشلهم السّياسي والاقتصادي الشّخصي على التّمييز المُصطنع، فإنّه لا يمكنهم حتمًا إلا الانجرار إلى مسألة انقسام الجماعة المزروع في الوعي الوطني، وبمساعدة من توترات طائفية موازية على المستوى الإقليمي، فإنهم يتوصلون إلى تعريف أنفسهم وفق الخط الفاصل نفسه[48]. إذًا، إنّها

(48) بالتأكيد، قد يضمر البعض أيضًا ميولًا مناهضة للشيعة أو السنّة بعيدة من الاعتبارات السياسية الداخلية، لأسباب عقيدية مثلًا.

الهُوية الدّينية التي تصل إلى لعب دور مزدوج في نظام الحكم: بالنّسبة لأعضاء كلا الدّائرتين، المُفَضلة وغير المُفَضلة، فإن تحديد هوّية أعضاء المجموعة الداخلية بشكل أكبر، يحفز ازدياد العمل السّياسي ويُغير الرأي السّياسي؛ ولكن، في الحالة الأولى، تتولى هذه الآراء والأعمال الدّفاع عن الحكومة والنّظام السّائد على أنه الجانب الآمن، في حين، في الحالة الأخيرة، تُصَنّف على أنّها معارضة.

بالإضافة إلى العوامل التأسيسية المُساهِمة في ظهور السياسة المرتكزة على الجماعات في الدّول العربية الخليجية، ما يزال هناك بالطّبع دور حكومات -الأسر الحاكمة- نفسها، التي تستخدم قوس القلق بشأن أمن النّظام غالبًا، على الأقل في المدى القريب، من خلال التّعزيز المُتَعمد للانقسامات الطّائفية والقبلية وغيرها من الانقسامات الاجتماعية الكامنة، وحتى زراعتها. ومع وجود استثناءات قليلة، فإن المؤسسات الرّسمية والرّوايات الوطنية التي وضعتها الدّول الخليجية صُمِّمت لا للتّقليل من البروز السّياسي للامتيازات الدّينية والمنسوبة الأخرى، بل لفعل العكس على وجه التّحديد: لتعزيز الإمكانية الموجودة لدى المجتمع للتّنافس على مستوى الجماعة. يتم التّلاعب بالأنظمة والدّوائر الانتخابية لتأجيج الخلافات بين الجماعات، في حين أن سياسات التّجنيس والتّوظيف الانتقائي تبني طبقات من المواطنة صعودًا نحو نوع مثالي. مُمَجدة في الرّوايات الرّسمية، تستخف هذه الانتماءات الجماعية الشعبية ذات الرؤى الأحادية، ممارسات وهويّات الجماعات المتنافسة، حتى تلك التي تتشاركها أغلبية، في بعض الحالات -كما في البحرين-. ولفهم محفز الدّول لترويج صراع يبدو مؤذيًا بين المواطنين، على المرء أن يحقق، بشكل أكثر دقة، في المعلومات المتداولة بشأن الصّفقة الرّيعية، معيدًا النّظر في السّخاء اليسير والكريم والبديهي

جدًا (من وجهة نظر الأسر الحاكمة) في توزيع المنافع المادية مقابل الحصول على الولاء السّياسي.

استراتيجيات الحكم الرّيعي

لقد قيل إن السّجل المعاصر للسّياسة الخليجية سيتطلب على ما يبدو إعادة تقييم جوهرية لـ «العقد الاجتماعي» المفترض وجوده ضمنيًا بين الحكام والشّعب. ليس فقط لأن الدّول العربية الخليجية فشلت في شراء الاستقلال السّياسي من مواطنيها، ولكن، مع وضع التّناقضات التّجريبية جانبًا، من الواضح أنّ اتفاق الثّروة مقابل الصّمت المفتوح، لم يُعمَل به أبدًا في المقام الأول. بدلًا من توزيع الموارد المحدودة بشكل غير كفوء على المجتمع بأكمله، يسعى المتحكمون بالدّول الرّيعية، بدلًا من ذلك، إلى تحقيق أكبر قدر خاص ممكن من الأرباح المادية من الحكم، من خلال منح المواطنين فقط الحصة الأدنى الضّرورية لضمان تحالف فائز من المؤيدين[49]. بالفعل، ما الهدف من السّلطة إذا كان على المرء مبادلة مكافآته الدّنيوية؟ الاعتراف بهذا المحفز، في عرض واضح للميزانيات الهائلة (والسّرية) للأسر الحاكمة في الخليج، التي تتمتع بحرّية التصرّف بها، هو اعتراف بأن المهمة الأولية للحكومات الرّيعية لا تقتصر فقط على توزيع ثروة الموارد على الشّعب بل فعل ذلك بأبخس ثمن ممكن.

بناء عليه، فإن السّؤال الأوّل الذي يهم حكام المجتمعات الرّيعية يتعلق بكيفية تحقيق التّوازن الأمثل بين الاستقلال الاقتصادي والسّياسي،

---

(49) انظر بروس بوينو دي ميسكيتا، وجايمز دي. مورو، وراندولف أم. سيفرسون، وألستير سميث، Bruce Bueno de Mesquita, James D. Morrow, Randolph M. Siverson, and Alastair Smith,The Logic of Political Survival (Cambridge, MA: MIT Press, 2003).

أي، كيفية تحقيق أقصى قدر ممكن في الوقت ذاته من (أ) الاستمتاع الخاص والتصرّف الحر للثروة المتأتية مباشرة من الموارد، و(ب) التّحرر من المساءلة الشّعبية عبر الإرضاء الاقتصادي من خلال التّوزيع. أخطِئ في الجانب الأول وستجد نفسك معرضًا لخطر خسارة دعم المجتمع؛ وأخطِئ في الجانب الثاني، وستبدد موارد نادرة وتعرّض للخطر في ذات الوقت الدعم الذي تحصل عليه عائلتك، التي يتوقع أفرادها أيضا أن تتم مكافأتهم[50]. لا يختلف هذا التّفاوض السّياسي الضّمني بالتّالي عن «لعبة الإنذار» التي تمارسها الاقتصادات التّجريبية، حيث يُقدم أحد اللّاعبين جزءا من مال مكسوب، قابل للقسمة، إلى لاعب آخر، وهذا يستطيع قبول أو رفض الحصة المقترحة. في حال قُبِل العرض، فإن كلا اللّاعبين رابحان، حتى لو (وفقًا للعرض)، كانت نسبة أحدهما من الربح تفوق نسبة الآخر. ولكن في حال رُفِضت الحصة لأنّها غير عادلة، فلن يحصل أي واحد منهما على أي شيء.

تختلف الحلول المحتملة لهذه المعضلة الرّيعية ويمكن جمعها في

(50) يتم تجاهل هذه المسألة الأخيرة، بشكل كبير، حول كسب دعم للأسرة وتوطيده من خلال الهبة الاقتصادية في الكتابات حول الدولة الرّيعية، بينما تعد العلاقة بين المواطن والدولة ذات أهمية كبرى. ولكن، في حالات توارث الحكم أو التحوّل السياسي مؤلم، لا يمكن ملاحظة استخدام بسيط للموارد في محاولة لكسب دعم للأسرة الحاكمة نفسها. وكانت الحال هكذا، على سبيل المثال، في أعقاب انتقال الحكم في العام 1999 لملك البحرين حمد بعد موت والده المفاجئ. وسرعان ما طال سخاء الملك الجديد كل من أفراد الأسرة الملكية والمواطنين العاديين. شهد المواطنون هبات إسكان وإعفاءات من القروض بلغت قيمتها أكثر من نصف مليار دولار، بينما شهد أفراد آل خليفة زيادة في رواتبهم الشهرية وكذلك في تمثيلهم في المناصب الحكومية الرفيعة المستوى.
انظر، مثلًا، عبد الهادي خلف وجستن غينغلر،
Abdulhadi Khalaf, «Al Khalifa, Hamad bin Isa (1950–),» in The Biographical Encyclopedia of the Modern Middle East and North Africa (Farmington Hills, MI: Thomson Gale, 2007); and Justin Gengler, 2013, «Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of the 'Shīʿa Problem' in Bahrain,» Journal of Arabian Studies 3.1 (2013): 53–79.

أربع استراتيجيات مختلفة على الأقل. الأولى، يمكن تسميتها بالبذل، وهي أن تدفع للمجتمع أكثر مما يستحق، على حساب صرف النّخبة، مُضَحيًا بنسبة من تّمتع الحكّام الخاص بالعائدات بهدف ضمان دعم شعبي واسع واستقلالية سياسية. الاستراتيجية الثّانية، وهي التّنويع الاقتصادي، ستسعى إلى تخفيف عبء التّوزيع من خلال تضخيم المنافع المقدمة من قبل الدّولة، أو استبدالها بمنافع تقدمها شركات خاصة. الثّالثة، التّنويع السّياسي، ستسعى أيضًا إلى تخفيف الاعتماد على التّوزيع، ولكن ليس من خلال الخصخصة، بل من خلال توسيع وتعميق أسس الشّرعية السّياسية بعيدًا عن الإفادة المادية البسيطة. هذه الاستراتيجية ستسعى إلى تجاوز العلاقة الرّيعية التّقليدية بين المواطن والدّولة، من خلال تضخيم أو استبدال المنافع الاقتصادية بسلع غير ملموسة، كالحفاظ على الثّقافة المحلّية والدّين، والمعرفة والتّعليم، والاستقرار السّياسي مقابل المساءلة السّياسية.

الاستقلال السّياسي	**الاستقلال الاقتصادي**
توزيع الرّيع ⟵⟶	التّمتع بالرّيع

الشكل 1.3 المبادلة الرّيعية

استراتيجية أخيرة، قد يطلق عليها المرء اسم التّجزئة السّياسية، قد تميز بين الأسواق السّياسية في بلد ما، فتكافئ على نحو غير متناسب فئة من المواطنين الموالين، وتستبعد الباقين، على نحو غير متناسب، من المنافع الرّيعية للمواطنة. هنا، لا تُبَدّد المنافع المادية على المجتمع كلّه ولكن تُرَكز في دائرة محدودة يكفي دعمها لضمان استمرارية النّظام.

بالطّبع، ستتباين ملاءمة وفعالية كل استراتيجية عبر المجتمعات، حيث إنّها تعتمد إلى حد كبير على متغيرات هيكلية مثل مقدار الرّيع

الخارجي، حجم السكّان، تجانسهم الدّيموغرافي، وتّوزيعهم الجغرافي[51]، ومستوى توحّد النّخبة الحاكمة. تتطلب استراتيجية البذل، على سبيل المثال، مستوى من الموارد بعيدًا عن متناول أغلبية الدّول الرّيعية. وكما ذكرنا سابقًا، قُدّرت عائدات الموارد في المملكة العربية السّعودية، على الرّغم من كونها ضخمة على مستوى الرقم الإجمالي، بما يقرب من 16,400 دولارًا للمواطن الواحد في العام 2013، وكانت أكثر قليلًا في عمان حيث بلغت 18,300 دولارًا، وفي البحرين 29,000 دولارًا في حين بلغت في الكويت والإمارات العربية المتحدة 73,000 و131,500 و428,000 دولارًا للمواطن، على التّوالي. وحتى مع المساعدة الخارجية، مثل تلك التي قدمها مجلس التّعاون الخليجي لكل من البحرين وعمان ردًا على الاضطرابات في العام 2011، تفتقر الفئة الأولى من الدّول ببساطة إلى الأموال اللّازمة لشراء دعم سياسي واسع النطاق من خلال التّوزيع المباشر. من جهة أخرى، يمكن أن يقدم بلد مثل قطر، مع عائدات نفط وغاز تبلغ قيمتها تقريبًا حوالي 107 مليار دولار يشترك فيها مجرد 275,000 مواطن، توزيعًا سخيًا ومتساويًا نسبيًا للفوائد على المواطنين من دون تعريض الدّولة للإفلاس أو الحد من الإنفاق الحر للنّخبة الحاكمة. لا ينبغي التّغاضي عن الشّرط الأخير، حيث ينبغي أن تتجّه سياسة البذل، مع تساوي العوامل الأخرى، إلى زيادة احتمال بروز معارضة داخلية بين أعضاء الأسرة الحاكمة، الذين قد لا يشاركون الزّعيم تجنبه للمخاطرة أو اعتداله الاقتصادي.

تنطوي التّجزئة السّياسية على مجموعة مختلفة من المخاطر. وعلى الرّغم من كون هذه الاستراتيجية تقلل كلفة التّوزيع وتزرع دائرة موالين

(51) بالطّبع، من الممكن تغيير الكثافة والتركيبة السكانية لتلائم استراتيجية معيّنة، وفي أغلب الأحيان التقسيم السياسي. راجع الفصل 6.

مركزية، مُستثمَرةً في الوضع الاقتصادي والسّياسي الرّاهن، فإنّ التّفريق المنهجي للمواطنين يتطلب عملا سياسيًا موازنًا مجازفًا، معرّضًا إلى ذات النتيجة المراد تجنبها في المقام الأول، أي المعارضة وانعدام الاستقرار السّياسي. في الوقت ذاته الذي تحظى فيه الدّولة بدعم فئة واحدة من المواطنين، مُحَددة غالبًا بانحدارها من أصل منسوب مُشترك، فإنّها تحوز على عداوة وعدم رضا آخرين عديدين، بالإضافة إلى مجتمع منقسم إلى جماعات مصطفّة. قد تبالغ دولة ما في تقدير القوة النّسبية لدائرتها المركزية أو تستهين بقوة أولئك المُستبعدين بشكل غير متناسب. وعلاوة على ذلك، حتى لو كان هؤلاء يفتقرون إلى الأعداد أو الأسلحة لتشكيل تهديد وجودي، فإنهم قد يساهمون في إعاقة الإنتاجية الاقتصادية من خلال حركة احتجاج موهِنة، أو زيادة التّوترات الإقليمية، أو الإضرار بسمعة الدولة.

في النّهاية، التّنويع، مع كونه مرغوبًا من حيث المبدأ، أثبت صعوبة تحقيقه من النّاحية العملية. ويعود جزء كبير من هذا، بالتأكيد، في الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص، إلى الصّعوبة الكامنة في تبديل الهيكليات والمُحَفزات الاقتصادية والاجتماعية عميقة الجذور: الاعتماد على اليد العاملة المهاجرة، واختلال التوازن بين الإنتاجية والأجور في القطاعين العام والخاص، وانخفاض مشاركة القوى النّسائية العاملة، وما شابه ذلك. وفي نفس الوقت، كانت مشكلة خفض النّفقات، وتخفيف التّسييس، وإعادة تحديد الأولويات، في فترات الضّعف السّياسي الملحوظ، مستعصية بذات الدرجة. عقب انتفاضة 14 فبراير/شباط، على سبيل المثال، قدّمت البحرين، بدلًا من التّغيير السّياسي، وعودًا بمنافع اقتصادية جديدة تهدف إلى إرضاء كل من النّخب والمواطنين العاديين. بالنّسبة للأولى، فقد أعلنت عن حزمة سخّية من الرّعاية الاجتماعية، بما

في ذلك زيادة الأجور، وتقديم إعانات مالية لكلف المعيشة، وخطط جديدة لبناء مساكن جديدة مدعومة. أما بالنسبة للثانية، فقد أوقفت ضريبة ابتكرت حديثًا على العمالة الأجنبية، كانت غير متقبّلة بشكل كبير (في أوساط أصحاب الأعمال)، وكان الهدف منها التّحفيز على توظيف المواطنين وبالتّالي التّقليل من الاعتماد على غير المواطنين[52]. وسوف تحذو حكومات خليجية أخرى حذوها، مُقَوضة جهودًا طويلة على المدى الطّويل للتّرويج للعمالة الوطنية في القطاع الخاص[53]. حتى قطر، البلد الوحيد الذي لم تطله الانتفاضات العربية، فضّلت وفاقًا سياسيًا قصير المدى، على الاستدامة الاقتصادية طّويلة الأمد. في سبتمبر/أيلول 2011، وفي غياب أي ضغط شعبي واضح، كشفت الدّولة عن زيادة وقائية تبلغ نسبتها 60 بالمائة في أجور القطريين العاملين في القطاع العام، وضوعِفت إلى 120 بالمائة لعناصر الشّرطة والجيش.

عمليًا، على أية حال، نادرًا ما يتم اللجوء إلى هذه الاستراتيجيات الريعية الأربع بشكل منفرد، وعدد منها تكميلي في الأصل. قد يلجأ إلى المهمة الرّائعة للتّنويع الاقتصادي و/أو السّياسي، على سبيل المثال، بشكل أكثر جدية وثقة، عند كونها مُكَمّلًا -احتياطيًا- لاستراتيجية البذل المثبتة أكثر. لأنه، مع كون الفوائد المحتملة للتّنويع عالية، كذلك التّكلفة المادية والمخاطر السّياسية. يستلزم التّنويع الاقتصادي، من بين عدة أمور، على استثمار كبير في مجال التّعليم وأيضًا، على هروب محتمل لرؤوس الأموال، كنتيجة لقوانين غير مرحب بها لسوق العمل (على

(52) انظر جستن غينغلر،
«How Radical Are Bahrain's Shia?» Foreign Affairs, May 15, 2011.

(53) عدد من هذه الجهود الأولية ملّخص في توماس فولر،
Thomas Fuller, «Bahrain's Promised Spending Fails to Quell Dissent,» New York Times, March 6, 2011.

سبيل المثال، حصص للمواطنين في القطاع الخاص). قد تترافق الجهود الرّامية إلى التّنويع السّياسي، من جهة أخرى، مع المزيد من الإنفاق، على البنية التّحتية على وجه الخصوص، على المساجد والمتاحف والمعالم الأثرية والمراكز التّجارية والأسواق التّقليدية وأيضًا على مشاريع ضخمة اقتصادية وثقافية، مثل مشروع كتارا ومدينة التّعليم في قطر، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية في المملكة العربية السّعودية، ودبي لاند ومدينة مصدر ومدينة محمد بن راشد المُخَطط لها في الإمارات العربية المتحدة[54].

مع ذلك، يجب أن يأتي هذا الاستثمار في الاستقرار السّياسي على المدى الطّويل (وإلى حد أقل التّحفيز والتّنويع الاقتصادي) على حساب الاستقرار على المدى القصير، بقدر ما كان يمكن توزيع هذه الأموال نفسها مباشرة على المواطنين مع بعض المكاسب السّياسية الهامشية. بالنّسبة للدّول التي تتمتع بالموارد، فلتكون سخية مع المواطنين حتى مع إنفاقها مليارات الدّولارات على مبادرات تعزيز الشّرعية، قد تكون كلفة هذه الفرصة صغيرة أو غير ملحوظة. ولكن بالنّسبة للدّول الأفقر، فإن خطر عدم قبول السّلع العامة كبديل للمنافع الخاصة ليس قليل الأهمّية.

وبالتّالي، فإن التّجريب من خلال النّماذج الاقتصادية والسّياسية البديلة -سواء من خلال فطام المواطنين عن حياة القطاع العام أو كسب ولائهم من خلال استمالتهم إلى الثّقافة والدّين وغيرها من السّلع

---

(54) ستتضمّن المدينة الأخيرة، المعلن عنها في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، "أكبر مجمّع تجاري في العالم، ومنتزه يونيفرسال عائلي ترفيهي، ومنتزهًا أكبر من منتزه هايد بارك في لندن". انظر، مثلًا، أندي سامبيدج،

Andy Sambidge, «Dubai Ruler Announces New Mega City Project,» Arabian Business, November 24, 2012.

المعنوية - هو مُرَجّح على الأغلب لدى الدّول الرّيعية التي تقدر أصلًا على إرضاء أغلب المواطنين من خلال التّوزيع السّخي.

على نحو مماثل، فإن استراتيجية التجزئة، في هيكلة المجتمع إلى فائزين وخاسرين ريعيين، تشجّع بطبيعتها قضيّة التّنوع السّياسي. ومن خلال هندسة بروز عدم الرّضا المنظّم، ومعارضة قائمة على جماعات، ومسيطر عليها، تجعل الدّولة نفسها لا غنى عنها بالنّسبة لمواليها، ليس اقتصاديًا فقط، بل سياسيًا أيضًا، في وجه الأقلية المُنَظّمة -أو، كما في حالة البحرين، الأغلبية- من المواطنين المحرومين من حقوقهم، الرّاغبين في إصلاح النّظام بأكمله. تصبح الدّولة، بعبارات أخرى، الضامن ليس ببساطة للوضع الاقتصادي والسّياسي الرّاهن بل لفصيل كامل من المجتمع في مواجهة خصومه الحقيقيين أو المُختَلَقين. وفي ظل هكذا ظروف، قد يأتي الخوف ليزيح توزيع العوائد، من كونه الآلية الرئيسية التي تربط المواطن بالدّولة.

وبالتّالي، ستتوقف طبيعة وقوة الرّابط على المستوى الفردي بين الرّضا الاقتصادي والهدوء السّياسي في الاقتصادات القائمة على الرّيع على استراتيجية الحكم المُعتَمَدة من قبل دولة ما. وفي حال كانت العلاقة بين المواطن والحكومة متجذرة بشكل كامل في الرّعاية الاقتصادية، وفي حال كانت الأخيرة مقدّمة بشكل كلّي، عندها، قد تكون الحالة مماثلة لتلك الموصوفة في الخطاب الذي أسّس للدّولة الرّيعية، التي تحدد السّلوك والتّوجهات السّياسية للمواطنين بشكل أولي بناء على رضاهم النّسبي عن المنافع المادية. ولكن إن كان التّوزيع الاقتصادي فقط جزءًا من استراتيجية أوسع نطاقًا لتحصيل الشرعية السياسية، أو

إن كان مُحَددًا بشكل غير متناسب لمجموعة معينة من السّكان، عندها يجب أن يكون للمرء توقعات نظرية مختلفة.

في الحالة الأولى للتّنويع، يجب أن يتوقع المرء رضًا ماديًا يزاحم عوامل أخرى غير ملموسة، في التنبؤ بالآراء والأعمال السّياسية للمواطنين. في حالة التّجزئة، يجب أن يتوقع المرء أن تعمل العلاقة على المستوى الفردي بين الرّضا الاقتصادي والسّياسي عند بعض المواطنين- أي أعضاء المجموعة الاقتصادية/السّياسية الداخلية- ولكنها ستعمل بشكل ضعيف أو لن تعمل على الإطلاق بين الآخرين. وعلى نحو بديل، من الممكن أيضًا أن تؤول الآثار السّياسية للتّجزئة إلى تجاوز الاقتصاد؛ أي يصبح أفراد المجموعة الداخلية مرتبطين بالدّولة، ليس كراعٍ اقتصادي، ولكن، قبل كل شيء، كحامٍ للوضع السّياسي الرّاهن، ولميزان القوى الغالب وسط الفصائل الاجتماعية. قد يبدو أن هذا وصف للواقع الحالي للمجتمع السّني في البحرين وإلى حد أقل في المملكة العربية السّعودية، على الرّغم من أن مفهوم الدّولة هذا، كـ «مضرب حماية» حقيقي ينطبق على نطاق أكثر اتساعًا في العالم العربي[55].

سياسة الجماعات وحدود الرّيعية

حتى الآن، شهدنا كيف أنّه، في المشهد القاحل للخليج، المفتقر إلى أسس اقتصادية للتّنسيق الجماعي، وكذلك إلى مؤسسات توجّه مصالح

(55) انظر، مثلًا، دانيال برومبيرغ،
Daniel Brumberg, «Transforming the Arab World's Protection- Racket Politics,» Journal of Democracy 24.3 (2013): 88–103.
وبخصوص البحرين والسعودية، انظر غينغلر وتوبي ماثيسن،
Gengler, «Bahrain's Sunni Awakening»; and Toby Matthiesen, «Saudi Arabia's Shiite Escalation,» Foreign Policy, July 10, 2012.

المجموعة، تفضل عملية بناء التحالف السّياسي التّحالفات المرتكزة إلى فئات اجتماعية منسوبة يمكن ملاحظتها من الخارج. وكنتيجة لذلك، يحدث التّعاون السّياسي على الأرجح بين مواطنين يمتلكون التّكوين العرقي والدّيني نفسه، و، في دول توزيعية ذات شعوب متنوعة و/أو منتشرة إقليميًا، يواجه الحكام دوافع اقتصادية قوية لتجزئة أسواقهم السّياسية وفقًا لهذه التّجمعات المرتكزة إلى الأصل، ذاتها. ليس الأمر فقط أنّه ليس هناك صفقة ريعية كلّية تربط جميع المواطنين بحكام الدّول التّوزيعية، بناء على ذلك، بل أن الخطوط التي تفصل أيضًا بين أولئك المشاركين في الاتفاق عن أولئك غير المؤهلين لذلك لم توضع بشكل اعتباطي.

على هذا النّحو، يستطيع المرء بيسر أن يستوعب كيف أن التّعبئة السّياسية المرتكزة على الجماعة، والتي شهدتها البحرين وأماكن أخرى من الخليج، لا تُقمَع بسهولة، أي، بعبارة أخرى، لماذا لا يتم استقطاب أولئك الذين يميلون باتجاه المشاركة السّياسية بسهولة باستخدام آليات تخفيف الضّغط المُعتَقَد توفرها لدى الأنظمة الخليجية باعتبارها اقتصادات تخصيصية. يُقال إن الأخيرة، كما يتذكر المرء، قادرة على تحويل الريع الخارجي إلى هدوء سياسي من خلال آليتين توزيعيتين على الأقل -التّوظيف المضمون وإلغاء الضّرائب- ومسار ثالث كما يزعم: القمع الجسدي. في النهاية، إدخال الانقسام الاجتماعي بين فئات المجموعة المنسوبة يعمل على إعاقة الدّول الرّيعية من خلال جعل هذه الخيارات أقل فعالية في أفضل الأحوال، أو رفعها كليًّا من على الطاولة، في أسوأ الأحوال.

وقد ذهبت البحرين أبعد من أي دولة خليجية أخرى في تجزئة سوقها السّياسي، بشكل رئيسي اعتمادًا على أساس الانتماء الدّيني الطّائفي،

وإلى أحد أقل وفق الفئات القبلية مقابل غير القبلية[56]. وعلى الرّغم من الحرّيات السّياسية المحدودة التي قدّمت عقب تولي الملك حمد العرش، فقد عملت الدولة بشكل منهجي على تخفيض التأثير السّياسي للمواطنين الشّيعية، الذين، وفقًا للمسح الذي أجريته عن البحرين، يشكلون ما بين 53 إلى 62 بالمائة من عدد السّكان المواطنين[57]. أُعيد ترسيم الدّوائر الانتخابية في البحرين بناء على الاصطفافات السّنية والشّيعية بشكل رئيسي، ما حال دون وجود أغلبية معارضة في البرلمان المنتخب الذي لا أسنان له، وحدّ من الفرص الانتخابية للجميعات التي لا ترتكز على الانتماء الطّائفي. ظاهريًا بسبب الخوف من العلاقات مع إيران والحركات الدّينية العابرة للأوطان، استُبعِد الشيعة أيضًا بشكل غير متناسب من تلك الوزارات المُكَلّفة بممارسة سلطة الدّولة، كما أنّهم بأجمعهم مستبعدون من وظائف الشّرطة والجيش. هذا الاستبعاد النّسبي عن التّوظيف الحكومي يحد أيضًا من الإفادة من منافع الدولة الأخرى، كالإسكان العام، الذي تُعطى أولويته للمجندين الأجانب الجدد في قطاعي الجيش والأمن، وهم سّنة من باكستان واليمن وسوريا والأردن وبلدان أخرى.

إذن، من وجهة نظر الحكام البحرينيين، فإن الدّولة عالقة في وضع

(56) تمّت الاستعانة بالكثير من القبائل المتحالفة في غزو العام 1783 للجزيرة من قبل أسرة آل خليفة الحاكمة، وقد تمتّ مكافأتها بوهبها أراضٍ ومنحها هيمنة على عقارات إقطاعية. وقد استمرّ التحالف السياسي الوطيد إلى الوقت الحاضر. للاطّلاع على شرح محتمل لهذا التحوّل في استراتيجية الدولة الذي بدأ في العام 1999،
انظر غينغلر،
Gengler, «Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of 'the Shīʻa Problem' in Bahrain.»

(57) يمثّل هذا النطاق 95 بالمائة من الثقة لمتوسط قدره 57.6 بالمائة، الذي يمثّل نسبة المستجيبين الشيعة في الإحصاء البحريني. راجع الفصل 4.

متناقض لا يمكن لها الهروب منه، حيث المحاولة الفعلية لشراء الاستقرار السّياسي تساهم في الواقع فقط في فتح الباب أمام المزيد من عدم الاستقرار. وعلى وجه الخصوص، كلما سعت البحرين إلى شراء الولاء السّياسي للمعارضين الفعليين والمحتملين، من خلال استخدام أكثر أداة شاملة للمحسوبية، المتوفرة لها باعتبارها اقتصادًا ريعيًا -المنافع الخاصة الممنوحة من خلال التّوظيف في القطاع العام-، عرّضت نفسها لذلك الخطر المُفتَرَض تحريره في المقام الأول على وجه التّحديد، من خلال دعوة أولئك المواطنين، الذين يعتبرون أكثر خطورة، للدّخول، إذا جاز التّعبير، من الباب الأمامي. وكنتيجة لذلك، جُعِل للمؤسسات الحكومية التي تعتبر حساسة سياسيًا وعسكريًا، حدود في وجه أولئك، الذين يمكن التعرّف على أنّهم معارضين مُحتَملين للنّظام، من ظاهرهم، محدثة وضعًا لم يعد التّوظيف الحكومي يشكل فيه تدبيرًا فعالًا لتأمين الولاء السّياسي، بل إن الولاء السّياسي المُثبت - عملياً، اسم العائلة المناسب- يشكل شرطًا أساسيًا لأغلب أشكال التّوظيف الحكومي. هذا النّظام ذو المستويين من المنافع الرّيعية، بما في ذلك الشّرطة والقوات المُسَلحة التي تفضل توظيف أفراد سنّة غير مواطنين، بدلًا من المغامرة مع بحرينيين شيعة محسوبين على أبناء طائفتهم في إيران، يعمل فقط على زيادة تقسيم المجتمع بين أولئك ذوي الحصة الخاصة في الدّولة، وأولئك الذين يشعرون ليس فقط باستبعادهم على نحو غير عادل منها، بل بكونهم فعليًا غير مرحب بهم فيها.

ما هو أكثر من ذلك، في أعقاب الثّورة الإيرانية وخصوصًا في فترة تمكن الأغلبية الشّيعية العراقية من السّلطة بعد العام 2003، أصبح الشيعة في العالم العربي يُنظَر إليهم على أنهم يزدادون قوة في مطالبهم بسلطة أكبر، مستدعين مطالبات تاريخية بالحقوق السّياسية تعود جذورها إلى الأصول الأولى للإسلام. في البحرين، يساهم هذا

التّصور، الذي يعززه عقدان من المعارضة الشّيعية المُنَظمة، في تعبئة أعضاء قاعدة الدّعم السّني للدّولة. ومن أجل مواجهة نمو ملحوظ في التأثير الشّيعي-وبالتّالي، الإيراني- ينظم السّنة أنفسهم كثقل موازن لما ينظر إليه بأنه تّشييع الداخل، وتدخل من الخارج، واضعين بدورهم مطالبهم السّياسية الخاصة من الحكومة. في الواقع، قاد تساهل ملحوظ في التّعامل مع محتجي المعارضة بعض السّنة المهتمين بالأمن إلى تحدي الملك حمد علنًا وسط استمرار الاضطرابات في أعقاب انتفاضة 14 فبراير/شباط. لا يصبح الاهتمام الشّعبي بالمشاركة السّياسية عندها، واجبًا من أجل الرّفاه المادي، وفقًا لتوقعات الرّيعية، بل أحد صرعات إثبات الهويّة الدّينية، وأحد الصراعات بين القوى الإقليمية.

وفقًا لذلك، في المستوى الذي يشكل فيه الرّضا الاقتصادي محددًا منهجيًا للسلوك والآراء السّياسية في البحرين، يجب أن يتوقع المرء أن يكون ذلك وسط أعضاء المجموعة السّنية الداخلية بشكل غير متناسب جدًا، وفي أي حال، أن تطغى عليه عوامل مزاحمة، مثل الانتماء والتوجّه الطائفي. وعلاوة على ذلك، فحتى بين السّنة، قد يتوقع المرء أن دعم المجتمع للدّولة لا ينبع في المقام الأول من المكافآت المادية التي توزعها (أو تعد بها) بل من منفعة معنوية أكثر أهمية تؤمنها: الاستقرار والأمن في وجه معارضة داخلية جريئة لها روابط يُخشى منها مع الأعداء في الخارج. وكما صرّح وزير العدل خالد بن علي آل خليفة لصحيفة الإيكونوميست خلال الاضطرابات في فترة ما قبل الانتخابات في العام 2010، تنظر الأسرة الحاكمة في البحرين إلى نفسها على أنها ««منطقة عازلة» بين السّنة والشيعة[58]. وهذه الرّسالة ليست مُرسَلة إلى الجمهور الأجنبي فقط.

---

(58) مقتبس عن مجهول،
Anon., «Bahrain's Pre- election Jitters,» The Economist, October 14, 2010.

مع هكذا فائض من الطّاقة السّياسية ووسائل محدودة لإطلاقها، لا عجب بالتّالي من أن المجتمعات الأكثر تنوعًا في الخليج -وخصوصًا البحرين والكويت والمملكة العربية السّعودية- كانت أقل نجاحًا من البلدان الأخرى بمجلس التّعاون الخليجي في تحويل مكاسب مواردها إلى استقرار سياسي. في الواقع، يجب أن يتفاجأ المرء أن البعض، وليس آخرهم البحرين بأغلبيتها الشّيعية الكاملة، قد أنجزوا ذلك بالطّريقة التي فعلوا. في النهاية، ففي الوقت نفسه، بتنافسهم مع بعضهم البعض على حصص مادية إضافية وأيضًا بشأن القضية الأكثر جوهرية على موقع المجموعة المنسوبة في النّظام السّياسي، بُذِلت نسبة كبيرة من طاقة المواطنين بالتّالي في نزاع أفقي، صراع تولّته العائلة الحاكمة وكأنّها حكم في مباراة ملاكمة، في حين كان النزاع الموجّه عموديًا باتجاه المؤسسة الرّسمية نفسها، أقل. يساعد هذا الافتقار إلى التّنسيق فيما بين المجتمع في تفسير لماذا لم يطرح لحد الآن المواطنون الخليجيون غير المتجانسين بدرجة أكبر، حتى مع إظهارهم مستويات من النّشاط السّياسي تفوق ما كان ممكنا بحسب تنبؤّات الفرضية الرّيعية، تحديًا وجوديًا على هذا الأساس لحكامهم، الذين هم، مع أخذ كل الأمور بعين الاعتبار، في وضع سيء بعض الشّيء.

ملخص

يمثل ما سبق نظرية عن التّنسيق السّياسي على أساس الجماعة، في المجتمعات الرّيعية المفترض أنّها غير سياسية في دول الخليج العربية، وهي نظرية قد تبدد أسطورة شيخ النّفط الجاهل سياسيًا، كنموذج للمواطنين في هذه المنطقة، وتقترح متغيرًا جديدًا للمساعدة على تقدير الفروقات الملحوظة في الاستقرار في الدّول الخليجية نفسها. وتبدأ

بالأخذ بعين الاعتبار مدى المعلومات الذي يمكن لتحقيقنا تحصيلها من الاختبارات التّجريبية الموجودة لإطار الدّولة الرّيعية، مستخلصًا أن مثل هذه الدراسات تعاني من حدود نّظرية ومنهجية أساسية، من بينها بشكل رئيسي الانشغال الحديث بقضية الدّيمقراطية وإرسائها، وهو هاجس شهد احتكار أجندة البحث الرّيعي من قبل أعمال تتناقض ضد بعضها لتفسير (أو تفنيد) النّقص النّسبي الظاهر للدّيمقراطية في الأمم الغنية بالموارد، مع استخدامها كلها تقريبًا للمتغير التّابع نفسه بالضبط، من قاعدة البيانات ذاتها بالضبط: مقياس أنواع أنظمة الحكم (Polity IV).

هذا الخيار ليس فقط غير مناسب نظريًا لهاجس النّموذج الرّيعي بشأن استقرار النّظام عوضا عن مساءلة النّظام، ولكن التّحليلات الكمية النّاتجة، بحسب ما تجرى به عادة، عرضة للتّحيز. على وجه التّحديد، عندما تُستَخدم بعض الإجراءات المستمرة للرّيعية للتّنبؤ بنتيجة نظام بلد ما، فإن العلاقة السّلبية النّاتجة والكبيرة جدًا، هي نتيجة صنعها عدد صغير من الحالات المنعزلة لوحدها: الدّول السّت في مجلس التّعاون الخليجي، جنبًا إلى جنب مع بروناي وليبيا. وعندما تتم إزالة هذه الحالات الملحوظة، سيزول كذلك الرّابط الهام إحصائيًا بين إيرادات الموارد والاستبداد؛ كل ما يتبقى هو هذا الرابط (الواضح سلفًا) في مجموعة محددة من الدّول -الدّول الرّيعية- وسبب مقنع لإعادة تركيز الجهد التّحليلي في ليعود تجاه هذه الدول.

حتى في غياب هذه القضايا المنهجية، قلنا، إنّه ما يزال هناك مشكلة نظرية أساسية تصيب الجهود الموجودة لدراسة الدّولة الرّيعية كميًا، وبالتّحديد فشلها في التّحقيق في الآليات السّببية الواقعية على مستوى الفرد، التي تشكل أساس الفرضية الرّيعية نفسها. في حال كانت النّظرية تفترض أن الدّول التّخصيصية تحقق استقرارها عن طريق

رشوة المواطنين بالمنافع التي يمولها الرّيع، عندها فإن إثبات وجود رابط بين عائد الرّيع والنّتائج السّياسية على المستوى الكلي مثل نوع النّظام والتّحول الدّيمقراطي أو حتى الضّرائب ومعدلات الإنفاق العام ليس دليلًا على النّظرية نفسها؛ ولا يحقق قصتها السّببية الدّاخلية، بل يعيد ببساطة سرد الملاحظات المُحَفزة لها. يبدو الأمر كما لو أن المرء كان ليشير إلى أن مرشحًا برلمانيًا انتُخِب عن طريق رشوة النّاخبين المُحتَمَلين، وقدّم كدليل حقيقة أنّه أنفق عشرة أضعاف القيمة التي أنفقها منافسه: في نهاية اليوم، سيرغب المرء برؤية البيانات المصرفية المُجَرّمة لمناصريه، أو، على نحو أقل من ذلك، بسؤالهم على الأقل عن الأسباب وراء تصويتهم له. كذلك أيضًا، من أجل إثبات مقنع للتّفسير الرّيعي، يحتاج المرء إلى دليل على أنّه، بين المواطنين العاديين في الأنظمة المرتكزة على الرّيع، هناك علاقة منهجية بين الرّفاه المادي والسّلوك السّياسي.

وضعت حصيلة المناقشة عدة أسباب نظرية مهمة لماذا يجب أن لا يتوقع المرء رابطًا كلّيًا من هذا النّوع في السّياق العربي الخليجي، وبالتّالي، لا يوجد رابط لا ينضب بين إيرادات النّفط والغاز والإذعان السّياسي. في المقام الأول، قيل إنّه، على عكس الافتراضات الرّيعية، لا تساهم المؤسسات السّياسية والاقتصادية الفريدة في المنطقة في منع تنسيق سياسي جماعي بل، بدلًا من ذلك، في تفضيل نوع محدد من التّعاون السّياسي، وعلى وجه التّحديد التّنسيق استنادًا إلى فئات اجتماعية مستقرة نسبيًا ومعروفة من الظاهر، مثل العرق والدّين والانتماء القبلي أو الإقليمي وما إلى ذلك. والنّتيجة هي ميل منهجي في الخليج نحو سياسة الجماعات المنسوبة.

قلنا، إن هذا الميل المؤسساتي مُدعم بعاملين إضافيين. العامل

الأول هو الانشقاق الدّيني والسّياسي الذي تعاني منه المنطقة بين الإسلام السّني والشّيعي. فبخلاف تقديم أساس قابل للتطبيق للتعبئة السياسية الشعبية بين أفراد كلا الطّائفتين، يعمل هذا الصّراع في الوقت نفسه على عرقلة الوظيفة الطّبيعية للدّولة الرّيعية من خلال منع السّبل الأكثر شيوعًا للرّشوة السّياسية المتوفرة لدى الحكومات التّخصيصية. ولكون الشيعة اليوم ينظر إليهم من قبل المواطنين والحكام السّنة ليس فقط على أنّهم منحرفون دينيًا بل تابعون سياسيًا لأسباب عقائدية للسّلطات الدّينية في إيران والعراق وغيرهما، تجد الأسر الحاكمة أنه من الصعب استرضاء المجموعة الشّيعية السّاخطة فهم لا يثقون بهم كفاية للسّماح لهم بالعمل لدى أبرز المشَغِّلين في القطاع العام-أي الشّرطة والجيش ووزارات السّلطة. علاوة على ذلك، وبسبب اعتقاد كثير من الشيعة بوجود حق جماعي لديهم في السّلطة السّياسية، ارتكازًا إلى ذاكرة من الظّلم والخيانة، تعود جذورها إلى الأصولى الأولى للإسلام، لا تستطيع الحكومات بسهولة إرضاء مطالبهم السّياسية باللّجوء إلى الرّشوة الاقتصادية. في الوقت نفسه، فإن توقّع وجود مجموعة شيعية ضخمة تعمل بإيعاز من نظام إيراني معادٍ، يجعل مسألة البقاء على هامش السّياسة بالنّسبة للمواطنين السّنة أمرًا لا يحتمل، مُقوضًا بذلك أكثر أسطورة مجتمع ريعي غير مسيّس.

أخيرًا، قيل إن حكام الدّول الرّيعية أنفسهم يمتلكون مصلحة سياسية واقتصادية مباشرة في تعزيز النزاع بين الجماعات عوضًا عن التّعاون داخل المجتمع، سواء كان ذلك بين السّنة والشيعة، أو التّشكيلات القبلية، أو غير ذلك من التّجمعات الاجتماعية الأخرى. عند ذلك، بعيدًا عن العمل لتخفيف مثل هذا الصراع الفئوي، وضعت الأسر الخليجية الحاكمة أساليب مختلفة لتضخيم الفروق بين الجماعات، وإضفاء طابع

مؤسّسي عليها، بما في ذلك قوانين المواطنة والانتخابات، والمؤسسات التّمثيلية الرّسمية، والسّرديات الوطنية الإقصائية. وبدلًا من التّشجيع على تحالفات شاملة بين المواطنين، يتم التّلاعب بالقوانين والإجراءات الانتخابية لضمان البروز السّياسي المستمر للامتيازات المنسوبة، خصوصًا تلك المرتكزة إلى الانتماء القبلي والطّائفي. عوضًا عن توحيد المواطنين على رؤية مشتركة لانتماء شعبي متميّز، يمكن لجميع المواطنين التّماهي معها، تُرَكب أغلب الهُويات والقصص الوطنية وفقًا لصورة النّخب الحاكمة. وكنتيجة لذلك، ليس فقط أن تجارب وتراث بعض أو حتى أغلب المواطنين، ما يشمل الشيعة وغير القبليين من السّنة، غير ممثّلة في العقيدة الرّسمية للدّولة، بل يفتقر هؤلاء المواطنون أيضًا إلى الخلفية النَّسَبية الضّرورية ليشاركوا في تعبيرات دعم النّخب الحاكمة، التقليدية، كـأن يكونوا أبناء ذات الدين، أو زعماء لقبيلة وطنية ممتدة. بدورها، تحافظ المجتمعات المُستَبعَدة على هُويات وتقاليد منافسة، مُحفوظة في قصص تسطر الظّلم والتّهميش، والتي، في حالة العلاقات الطّائفية، تستدعي الصّراع الإسلامي الذي يرجع إلى قرون من الزمن، حول الخلافة والزّعامة السّياسية[59].

وتتمثل نتيجة هذه المراجعات المفاهيمية للإطار الرّيعي في مجموعة متغيرة من التّنبؤات بشأن العلاقة على مستوى الفرد، بين الرّضا الاقتصادي والسّياسي، المُفتَرَض أن تكون موجودة بين مواطني المجتمع الخليجي. في بلاد تُشكل موطنًا للسّياسات الطّائفية وغيرها من سياسات الجماعات، كتلك التي توصّف ليس البحرين وحدها بل أغلب الدّول الخليجية، على المرء أن يتوقع أنّ الاهتمام والمشاركة الشّعبية

(59) انظر غينغلر،
Gengler, «Understanding Sectarianism in the Persian Gulf,» pp. 34–47.

في السّياسة يجب أن يكونا وظيفة ليس فقط للظّروف المادية ولكن أيضا للانتماء المرتبط بالجماعات، والبروز السّياسي الشّخصي لهوية جماعة الفرد. ومن بين أعضاء المجموعة السّياسية الخارجية على وجه الخصوص، على المرء أن يتوقع تأثر الآراء والأعمال السّياسية قليلًا نسبيًا بالـتّغير في الرّضا الاقتصادي، لكون أعضائها ليسوا من الأساس جزءًا من الاتفاق الرّيعي الضّمني الجاري بين الحكام وقاعدة الدّعم (التي تشترك معهم في الإثنية عادة).

وفي ما يتعلق بمحددات التّوجه السّياسي لدى أفراد جماعة مؤيدي الدّولة، يمكن للمرء أي يصيغ فرضيات متعارضة. من جهة، بما أن هؤلاء المواطنين مرتبطون منهجيًا بالدّولة من خلال الرّعاية، قد يتوقع المرء أنه ينبغي تحديد دعمهم قبل كل شيء استنادًا إلى رضاهم النّسبي عن وضعهم الاقتصادي، وهذا بعيدًا عن السّؤال، عن الدّرجة التي قد تتمسك بها الدّولة بحصتها من الصفقة الرّيعية. مع ذلك، بقدر ما توفر مثل هذه الدولة أيضًا فائدة «الحماية» المعنوية الضرورية، من أعضاء المجتمع المُستَبعَد الذين قد يسعون إلى تغيير جذري للنّظام، قد يطغى الاعتراف بهذه الخدمة القيمة على الهواجس الاقتصادية القاسية لدى أعضاء المجموعة السّياسية الداخلية.

صراع الجماعات في الدّولة الرّيعية: حالة العلاقة بين الشيعة والسنّة في البحرين

مع الامتداد المستمر، وإن كان بطيئًا، لبحث العلوم الاجتماعية المسحي في دول الخليج العربية، لا يمثل البحث الحالي فقط انتقادًا نظريًا، بل فرضيات خاصة يمكن التّحقق منها تجريبيًا وعلى المستوى المناسب من التّحليل باستخدام بيانات المسح. سيخضع الإطار المُعدل

المُبَين أعلاه لتقييم تجريبي في الفصول المقبلة مع الإشارة إلى البحرين بشكل خاص. تقدم هذه الحالة ميزات نظرية وعملية مهمة. في المقام الأول، نظرًا للواقع الحساس للسّياسة والدّين والعلاقات الطّائفية في البحرين كما في أي مكان آخر في دول الخليج العربية، نجح قلة من الأشخاص في إجراء مسوحات تمثيلية على مستوى البلد في المنطقة، تلك التي تطرح نوع الأسئلة الذي يطلبه المرء بهدف تحليل الرّابط المُفترض هنا بين الرّفاه الاقتصادي وهوية الجماعة، والتّوجهات السّياسية.

إنّه لأمر ذو دلالة أنّه، حتى مسح القيم العالمي شبه الشامل، الذي أُجرِي على الأرض في أكثر من 150 بلدًا منذ العام 1981 والذي لم تحمل أسئلته حساسية خاصة، في تاريخه الممتد إلى أكثر من 30 عامًا، قد أُجرِي في دول الخليج العربية، خلال السّنوات الخمس الماضية فقط، مع استثناء واحد. علاوة على ذلك، هذه المسوحات، التي أُجرِيت في المملكة العربية السّعودية (2003) وقطر (2010) والكويت (2014) كانت في أغلبها غير قادرة على طرح الأسئلة السّياسية الأكثر دلالة بشأن الرّأي القياسي تجاه الدّولة والمشاركة في أنواع متعددة من النّشاطات السّياسية. وعلى نحو مشابه، باستثناء المسح الذي أجريته عن البحرين، هناك فقط دولة واحدة أخرى في مجلس التّعاون الخليجي كانت موجودة من بين سبعين بلدًا شملتها أول موجتين من مشروع مسح البارومیتر العربي. يُمثل مسح العام 2011 هذا في المملكة العربية السّعودية فقط 1,405 (أي ما تبلغ نسبته حوالي 7 بالمائة) من 20,890 مقابلة تم إجراؤها. الصّعوبة العملية الأولى، إذن، كانت النّقص الكلي، في بيانات المسح التّمثيلية العلمية، المُجَمّعة على مستوى البلاد، في دول الخليج العربية.

الصعوبة الثّانية هي أن البيانات المتوفرة تفتقر إلى محدّدات الهوّية العرقية والطّائفية وغيرها من محدّدات الجماعة، عند المتجاوبين، ومعنى ذلك أن المرء لا يستطيع التّمييز، على سبيل المثال، بين السّني والشّيعي. وهذا الأمر لا يحصل طبعًا بالصّدفة، حيث إن الأسئلة المتعلقة بالانتماء الطّائفي تلامس حساسيات كل من المتجاوبين والحكومات. ولكن، لاختبار نظرية تتنبأ بتباين الردود بين الجماعات، هذه هي تحديدًا المعلومة التي يتطلبها المرء، ما يجعل بيانات الباروميتر العربي ومسح القيم العالمي ذات فائدة محدودة. وبالتّالي، فإن الميزة العملية الحقيقية التي تقدمها حالة البحرين هي أنّه، بفضل مسح تمثيلي على مستوى البلاد لـ 500 عائلة تم اختيارها عشوائيًا، أجريته في أوائل العام 2009، فإن البيانات المطلوبة موجودة فعلياً. في الفصل الرّابع نظرة منهجية كاملة تتبع ذلك؛ يكفي القول هنا إن البحرينيين الذين أجروا المقابلات، طبّقوا أداة مسح الباروميتر العربي المعياري، وبمساعدة من العزل اللّغوي والجغرافي الواضح بين السّكان السّنة والشيعة في البلاد، كانوا قادرين بسهولة على الاستدلال على الانتماء الطّائفي للمتجاوبين. بالتّالي، كان المسح، إلى حد معرفة المؤلف، الجهد الأول (الذي ليس من قبل الدّولة) لجمع بيانات مذهبية على مستوى الفرد في دول الخليج العربية.

على أي، لا يكمن الحماس والأهمية النظرية للحالة البحرينية في نقص البيانات السّابقة، ولكن في طابع العلاقات السّنية-الشّيعية في الدّولة الرّيعية. تقريبًا منذ يوم وصول أسرة آل خليفة الحاكمة إلى البحرين في العام 1783 مع حلفائها من القبائل السّنية، عقب انتزاعهم للجزيرة من يد الامبراطورية الفارسية، تميزت علاقاتها مع السّكان الأصليين الشيعة بالاستغلال الاقتصادي والفرز الاجتماعي وغالبًا، الصّراع السّياسي. يصحّ هذا

خاصة في الفترة التي تلت الثّورة الإيرانية وفي ما بعد عملية تغيير النّظام في العراق، التي قادتها الولايات المتحدة. وأطلق احتمال نزعة شعبوية شيعية تشق طريقها باتجاه دول الخليج العربية دورة جيوسياسية مُدمرة لم تتعافَ منها البحرين أو أي من جيرانها بعد.

في العام 1981، أحبطت البحرين محاولة انقلاب مزعومة على يد الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، المرتبطة بإيران. وساعد القمع السّياسي المتضاعف على التعجيل بانتفاضة شيعية جماعية امتدت إلى النّصف الثّاني من التّسعينيات، ولم تهدأ إلا بالموت المفاجئ للأمير عيسى بن سلمان في مارس/آذار 1999، وتعهد فوري بالحرّيات السّياسية قدمه ابنه الحاكم الجديد حمد. ولكن سرعان ما أصبح واضحًا أن مشروع الإصلاح الموعود سيكون أقل بكثير من التّوقعات الشّعبية، وهذا في الوقت الذي كانت فيه الأغلبية الشّيعية التي عانت طويلًا في العراق تستعد لتولي زمام السّلطة. وفار الاستياء مجددًا، مُعبئًا الإصلاحيين الشيعة والعلمانيين، ومثيرًا لقلق قاعدة الدّعم السّنية التقليدية للنّظام، ومزوّدا وقودًا إضافيًا لاستراتيجية الدولة فرق تسد، الاستراتيجية المتعمّدة، التي وضعها أعضاء ذوي عقلية أمنية في الأسرة الحاكمة. وكما سنلاحظ في الفصل التّالي، فإن هذين الصّراعين المتداخلين[60] - بين المواطن والدّولة وبين المواطنين أنفسهم - يستمران ليس فقط في تعقيد مهمة البحرين في شراء الهدوء السّياسي، ولكن أيضًا في ضمان أن لا يستعاد هذا الهدوء بسهولة، ما إن يخرق.

---

(60) على الرغم من أنّها تتخطّى نطاق الدراسة الحالية، من الممكن تضمين صراع ثالث لا يزال يرسم مسار السياسة البحرينية، لا سيّما النزاع بين أفراد أسرة آل خليفة الرفيعي المستوى. بخصوص هذا الأمر، انظر غينغلر،
Gengler, «Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of ‘the Shīʿa Problem’ in Bahrain.»

الفصل الثاني

الفاتح والمفتوح: حالة العلاقات السنّية-الشيعية في البحرين

على صغر حجمه، إلا أن أرخبيل البحرين المكوّن من 33 جزيرة والواقع على بعد 15 ميلاً من السّاحل الشّرقي للسّعودية في الخليج، هو الموقع المثالي لدراسة التأثير المدمر للتعبئة السياسية على أساس الجماعات، على العمل الاعتيادي للدولة الريعية. بالنسبة لمملكة بنصف حجم مدينة لندن، تملك البحرين عدد من المميزات مثل كونها: المركز العالمي لصناعة وتجارة اللؤلؤ حتى العام 1930م؛ أول بلد خليجي تم فيه اكتشاف واستخراج النفط؛ المقر السابق للانتداب البريطاني في الخليج، وحالياً مقر الأسطول الخامس للولايات المتحدة؛ والبلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي تحكمه أقلية سنية منذ سقوط النظام البعثي في العراق في العام 2003م.

في حين أن النسبة الدقيقة هي في حد ذاتها مسألة مثيرة للشّقاق، يجري حولها جدل كبير، إلا أنه هناك اتفاق عام على أنه بالرغم من حملة تجنيس الأجانب السنة والتي امتدت على مر عقود من الزمن، لا يزال الشيعة يمثلون ما بين 55 بالمئة و65 بالمئة من إجمالي عدد السكان في البحرين، وبذلك تكون البحرين واحدة من ثلاث دول فقط في الشرق الأوسط، بجانب إيران والعراق، تشكل فيها هذه الأقلية الدائمة أغلبية

مطلقة[1]. ما يجعل البحرين محل اهتمام للدراسة ليس كون السنّة أقلية فيها، على أي حال. الأهم هو أن العلاقات بين المواطنين البحرينيين وقبيلة آل خليفة الحاكمة، كحكومة، فشلت في أن تعمل وفقًا لصيغة الراعي والرعية الاعتيادية التي قدّمها نموذج الدولة الريعية، إلى درجة لا تضاهيها أي دولة أخرى من دول الخليج العربية. الدرس الذي نتعلمه من الاضطراب السياسي في البحرين على مدى العقدين الماضيين – ناهيك عن الانتفاضة الشعبية والاصطدام الطائفي في 1950م؛ والمواجهة الحاسمة حول قانون أمن الدولة الذي تم اعتماده في 1965م وحل البرلمان عقب ذلك في 1975م؛ ثم محاولة الانقلاب الفاشلة في 1981م والتي كان لها ارتباط بايران- فالدرس هو إما أن حكام البحرين ليست لديهم الكفاءة لاستخدام عائدات نفطية كبيرة إلى حد مناسب لاسترضاء المعارضين المحتملين، أو أن هناك شيئاً ما في طريقة عمل السياسة في البحرين يجعل الدولة بشكل منهجي غير قادرة على ذلك.

«فتح» البحرين: الإرث الباقي لغزو آل خليفة

استيلاء آل خليفة على البحرين في العام 1783م من أيدي الامبراطورية الصفوية الفارسية تم تخليده أمام كل من يرى الجزيرة، في الإشارات التي تنتشر في كل مكان، وتعود إلى «الفاتح» نفسه، وهو أحمد بن محمد آل خليفة.

عندما تعبر الجسرالذي يربط المطار في المحرق بالمنامة، تتجه في الأغلب جنوبًا لشارع الفاتح، لتمرّ في طريقك على (مسجد الفاتح) العملاق وهو أحد أكبر أماكن العبادة في العالم الإسلامي والأكبر إطلاقًا

(1) منذ إجراء التعداد السكّاني في العام 1941، يتم تصنيف السنّة والشيعة بكل بساطة على أنّهم «مسلمون». سيتم تناول تقدير موثوق أكثر للتوازن الطائفي الحالي في البلاد في الفصل 4.

في البحرين. ويحيط المسجد من جهة الغرب قصرالقضيبية الملكي ومن الشمال المكتبة الوطنية التي تم افتتاحها حديثاً. المكان البارز لـ«الفاتح» في الذهن المحلي وجغرافيا البحرين الحديثة، يمثّل أكثر من مجرّد ذكرى مؤلمة للاضطراب السياسي والاجتماعي الذي اندلع مع قدوم آل خليفة، هو يمثّل شيئاً أكثر مقتًا بالنسبة للمجتمع الشيعي في البلاد. فبينما قد يحمل مصطلح «الفاتح» معنى «الغالب» أو «المنتصر» في المعنى العسكري، إلا أنه يحمل معه صبغة دينية واضحة لا يمكن أن يغفلها البحرينيون العاديون كما الحال مع أي مسلم يجيد العربية.

ففي القرن السابع، عندما حاربت جيوش المسلمين لنشر دينهم الوليد في البلاد العربية وما يتعداها، كان يقال إنهم يقومون بـ«فتح الإسلام»، وهو كناية عن تبديل ديانة الشعوب غير المسلمة، أو قهرها فيما إذا رفضت[2] . إذًا، استخدامها في السياق البحريني، لا يعني أن المسألة ببساطة أن الجزيرة فتحت عسكريًا من قبل أحمد آل خليفة وحلفائه من القبائل السنية، إنما يقصد بها فتحها للإسلام – أي الإسلام الحقيقي- باعتبارأن السكان الأصليين هم شيعة وباعتبار وضعها السابق كمحمية للإمبراطورية الصفوية الفارسية التي تبنت التشيع كدين رسمي للدولة منذ العام 1501م.

إن التمجيد المستمر لهذا الحدث ولهذه المصطلحات من قبل حكام البحرين ليس سوى إحدى خصائص هوية وطنية أكبر صيغت في صورة السلالة الحاكمة. بتصنيفها المواطنين، كما تفعل، بين من يحق له امتلاك

(2) إذا تساءل المرء عن معانيه الضمنية، فإنّ «فتح الإسلام»، على سبيل المثال، كانت التسمية التي اتّخذها المقاتلون السّنّة الذين تصدّروا عناوين الصحف في صيف العام 2007 بسبب تمرّد مسلّح داخل مخيّم للّاجئين الفلسطينيين في لبنان، كان هدفه الأكبر استهداف حزب الله، مشعلًا تواترات مع الأخير ومؤيّديه الشيعة. انظر روبرت وورث وندى بكري،
«Hezballah Ignites a Sectarian Fuse in Lebanon,» New York Times, May 18, 2008.

المؤهلات الموروثة ليكون بحرينيًا «حقيقيًا» ومن لا يحق له ذلك، وهذه النظرة الإقصائية توضح الفجوة الاجتماعية-السياسية الأساسية التي تقسم المواطنين العاديين بين سنة وشيعة. الناشط الشيعي البارز الأستاذ عبد الوهاب حسين، الذي كان له تأثير قوي في انتفاضة التسعينيات وانتفاضة فبراير/شباط 2011م (وهو اليوم يقضي حكمًا بالسجن المؤبد لدوره في الانتفاضة الأخيرة) عبّر عن الفرق بين السنة والشيعة في البحرين ببلاغة حين قال إنه الفرق بين «الفاتح والمفتوح»[3]. كيف كان المجتمع البحريني يبدو بالضبط قبل وصول آل خليفة والقبائل السنية المتحالفة معهم؟ هذه مسألة خضعت للكثير من التخمين. من جانبهم، وبحسب ما يورد خوري في دراسته الاستقصائية الاجتماعية منقطعة النظير حول البحرين، يورد الشيعة رواية دينية بعيدة الاحتمال:

> يقولون إن البحرين كانت تضم *300* قرية وثلاثين مدينة قبل غزو انتزاعها من قبل آل خليفة، وكان يحكم كل منها فقيه ضليع في الفقه الشيعي. هؤلاء الثلاثة مائة والثلاثون فقيهًا كانوا منظمين في تسلسل هرمي يرأسه مجلس مكوّن من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس يضم ثلاثة وثلاثين عضوًا تتم تزكيتهم من قبل الفقهاء في كل البلد[4].

---

(3) مقابلة خاصّة، البحرين، مايو/أيّار 2009. وليس وليد الصدفة أنّ الفاتح سرعان ما ظهرت كالرمز الفعلي للحركة الموالية للحكومة التي يقودها السّنّة التي أثارتها انتفاضة فبراير 2011. في أوج الأزمة في فبراير/شباط ومارس/آذار 2011، المسجد ذاته استخدم كقاعدة لانطلاق الاحتجاجات المناهضة للتظاهرات الثورية من قبل السّنّة الموالين للنظام. وانضمّت ردّة الفعل هذه العفوية إلى حد كبير إلى عدّة تيارات سنّية سياسية شعبية جديدة، من أهمّها صحوة الفاتح وائتلاف شباب الفاتح. وحتّى أنّه ظهرت جماعة تدعى مجموعة الفاتح للجهاد الإلكتروني، هدفها مواجهة حملة إعلامية دولية فعّالة يشنّها ناشطون معارضون.

(4) انظر فؤاد خوري،

Fouad Khuri, Tribe and State in Bahrain (Chicago: University of Chicago Press, 1980), p. 28.

هذه اللوحة الخيالية للبحرين ما قبل آل خليفة، المحكومة بالرقم السحري ثلاثة، ليست إلا أحد عناصر ما وصفته لوير بـ «أسطورة العهد الذهبي»، وهي حكاية حُفِرت في الوعي الجمعي للشيعة في المنطقة واستمدّت من الاستخدام التاريخي لعنوان «البحرين» الذي يشير إلى كل ساحل الخليج الممتد من البصرة حتى شبه جزيرة قطر، بكون قلب هذا الإقليم القديم هو أرخبيل البحرين الحديثة بالإضافة إلى واحات القطيف والأحساء اللتين تقعان حاليًا في المنطقة الشرقية للسعودية[5]. وتكررت هذه الرواية في المقابلات التي أجريت مع عدد من السعوديين والبحرينيين، وتلخص لوير ذلك كما يلي:

هناك زمان كان فيه الشيعة في شرق الجزيرة العربية متوحدون في بلد واحد يسمى البحرين ويمتد من البصرة حتى عُمان. وكان سكانها يدعون بالبحارنة ويعتنقون المذهب الشيعي منذ صدر الإسلام. كانت البحرين بلدًا ثريًا يتمتع بعدد من الموارد الطبيعية: عيون طبيعية عذبة وأراض زراعية ولؤلؤ. كان الناس يعيشون حياة قُروية بسيطة ولكن مرضية تمامًا في ظل تشريعات الأئمة. كان هذا زمن انضباط وانسجام اجتماعي. كل شيء تغير مع وصول القبائل السنية (آل سعود وآل خليفة) للحكم في المنطقة، هذه القبائل احتكرت الموارد الطبيعية لاستخدامها الخاص وفرضت أساليبها الوحشية والاستبدادية على السكان الأصليين. ولم يضطهدوا الشيعة فقط، بل زادوا على ذلك بأن كسروا وحدتهم من خلال قطع الأواصر العضوية بين الجزر والداخل. ومنذ ذلك الحين ناضل الشيعة المهمشون لاستعادة حقوقهم المشروعة كسكان أصليين للبحرين القديمة.

(5) انظر لورنس لوير،
Laurence Louër, Transnational Shia Politics (New York: Columbia University Press, 2008), p. 23.

هذه الرّوايات عن أيام البحرين المجيدة حين كان يحكمها الفقهاء الشيعة المتنورون من أجل صالح سكّانها الشيعة، قبل الغزو الأجنبي الظالم الذي خرّب كل ذلك، ليست مجرّد قصص ما قبل النوم. وعلى الرغم من كونها منمقة ومنتقاة تاريخيًا- إذ أين على سبيل المثال البرتغاليون والعثمانيون الذين كانوا قد قسّموا سابقًا البحرين القديمة مع العام 1550م؟ حيث كان البرتغاليون يسيطرون على الأرخبيل عن طريق حلفائهم السنة في إيران، بينما كان العثمانيون يديرون الأرض البرّية - إلا أنها مع ذلك تمثل اليوم للمجتمع الشيعي في البحرين انطلاقة تاريخية وأخلاقية مشتركة هي في ذات الوقت رمز وقوة شرعية لنضالهم المعاصر من أجل تأثير أكبرعلى المجتمع البحريني في مواجهة استمرار الهيمنة الأجنبية. هكذا فإنّهم هم يشيرون لأنفسهم باستخدام المسمى الجمعي «البحارنة» (مفرده بحراني) في إشارة إلى وضعهم كسكان البحرين «الأصليين»، وفي معاكسة لآل خليفة وحلفائهم السّنة من البدو الذين هاجروا من قلب الجزيرة العربية، والذين لم يخترعوا المسمى الحديث «بحريني»، كما يزعم، إلا لاحقًا، كجزء من جهودهم لإعادة كتابة تاريخ الشيعة في البلد[6].

هذا التمييز الدّلالي على ما يبدو، يبرز بشكل متكرر خلال إجراء المقابلات الميدانية في البحرين. الكثير من الاستبانات الاستقصائية التي استخدمت المسمى العربي المعتاد «بحريني» كثيرًا ما أعيدت مع شطب هذا المسمى وكتابة «بحراني» في الهامش. كما نقل القائمون على إجراء المقابلات الميدانية وخاصة الذين عملوا في المناطق

(6) كأسطورة البحرين القديمة، لفظ «البحارنة» شائع أيضًا، يقول لوير [المصدر السابق، ص. 12]، بين الشيعة السعوديين، خاصّةً بين المثقّفين والناشطين السياسيين، الذين يستخدمونه للإشارة إلى الشيعة المقيمين في المنطقة الشرقية. لقد سمعت هذا اللفظ يُستخدم بشكل واسع في قطر كتسمية عامّة للشيعة في قطر ومنطقة الخليج العربي.

القروية الحصريّة بالشيعة، كيف قام المتجاوبون بإلقاء المحاضرات عليهم بخصوص تاريخ البحرين، وكيف أجابوا على السؤال عن مدى فخرهم بكونهم بحرينيين لتأتي الإجابات بلا تردّد على شاكلة: أنا لست فخورًا لكوني بحرينيًا ولكنني فخور جدًا لكوني بحرانيًا.

محاولات السلطات لقمع هذا الخطاب القومي جعلته أقوى بأضعاف، فالمؤلفات البارزة التي تتناول تاريخ البحرين قبل وصول آل خليفة وتلك التي تتكلم عن العائلة المالكة نفسها وعن سياسة ما قبل الاستقلال جميعها ممنوعة وعرضة للمصادرة. وهي تشمل على سبيل المثال الكتاب المذكور سلفًا من تأليف فؤاد خوري المُعَنْوَن بـ (القبيلة والدولة في البحرين) الذي يؤرخ التحول السياسي في البلد بعد اكتشاف النفط بعيدًا عن ما أسماه نظامها الإقطاعي السابق. ويصف خوري بالتفصيل الدقيق كيف بقيت الجزيرة لأكثر من قرن تعمل كمجمع إقطاعيات زراعية مستقلّة يعمل فيها الشيعة بالسّخرة، وتُدار من قبل ملاك غائبين من عائلة آل خليفة والقبائل السنية المتحالفة معهم والذين حصلوا على هبات تمثلت في مساحات واسعة من الأراضي لدورهم في الاستيلاء على البلد، وذلك ما قبل الإصلاحات الإدارية الشاملة التي فرضها البريطانيون بداية العام 1920م.

وعلى الرغم من كون الكتاب غير متعاطف سياسيًا وأيديولوجيًا مع البحرينيين الشيعة، إلا أن الطلب عليه مرتفع لأنه تناول التاريخ البحريني ما بين القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بشكل فاقع، إلى درجة أن أحد أصدقائي البحرينيين طلب مني إرسال هدية وحيدة لدى عودتي للولايات المتحدة: نسخة من كتاب خوري لتحل مكان أخرى تمت مصادرتها من والده قبل فترة في مطار البحرين.

وثمة سجل مهم آخر للتاريخ السياسي للبحرين في القرن العشرين تجده في مذكرات تشارلز بلغريف، ضابط الانتداب البريطاني الذي شغل منصب المستشار الشخصي لحاكم البحرين لما يقرب من واحد وثلاثين عامًا ما بين الفترة 1926م و1957م، والذي صار في النهاية يعرف ببساطة بـ «المستشار». في أعقاب التدخل البريطاني وبعد ثلاث سنوات فقط من استبدال الحاكم المتمرد الشيخ عيسى بن علي بابنه حمد، جاء تعيين بلغريف ذي الأمد الطويل بقصد تزويد البحرين بتدابير للاستمرارية السياسية، بينما عمل على إنجاز مهمة تحديث البيروقراطية البالية في البلاد، وهي مبادرة وضعت النهاية الفعلية للنظام الإقطاعي السائد وكانت لذلك محل تأييد قوي من قبل الشيعة البحرينيين لكنها لقيت مقاومة من النخبة الحاكمة والثرية. مذكرات بلغريف تتألّف من تقارير يومية مفصلة عن اجتماعات ومحادثات مع الحاكم وشخصيات رسمية مختلفة، وملاحظات عن المجتمع البحريني، والشؤون اليومية المعتادة.

مثل كتاب خوري، هذا العمل ممنوع أيضًا في البحرين. أو بشكل أدق، في حين تم نشر مقتطفات مختارة منها في العام 1960م ومرة أخرى في العام 1972م [7] بقيت الأوراق الأصلية في مكتبة آل خليفة الملكية، ولم تُتَح للاطّلاع تحت أي ظرف. لكن في العام 2009، وجدت نسخ غير مصرّح بها من المذكّرات طريقها إلى شبكة الإنترنت، وفيما بعد، ترجمت وأعدّت للنشر وأدخلت للتوزيع عن طريق مركز البحرين لحقوق الانسان، والمركز نفسه هو مجموعة غير مرخّصة من النشطاء المرتبطين بالأقلية الشيرازية في المجتمع الشيعي في البحرين. وزارة

(7) انظر تشارلز بلغريف،
Charles Belgrave, The Pirate Coast (Beirut: Librairie du Liban, 1960); and Personal Column (Beirut: Librairie du Liban, 1972).

الإعلام البحرينية قامت بمصادرة هذه النسخ المطبوعة وأعلمت الناشر بقرار الحكومة منع الكتاب، حاظرة استيراد أي نسخ أخرى[8]. وعلى أية حال، كان الضرر قد حدث بالفعل. فقد بقيت النسخة المُسَرّبة في شكل وثيقة إلكترونية ضخمة يصل عدد صفحاتها إلى 2302 صفحة، وباتت قراءتها ضرورية لدى النشطاء السياسيين في البلد[9].

على الرغم من كل الجدل الدائر حول مذكرات بلغريف، وما يمكن أن تشكّله من تدخّل محرج في الحياة الخاصة بالعائلة الحاكمة، وتوددداتها السياسية، إلا أنه ليس فيها ما يمكن اعتباره هجومًا مباشرًا على آل خليفة أو ما يثبت جرمًا لم يكن معروفًا قبل الآن، بحيث يجب التّستر عليها بأي ثمن. لا، منعت أوراق بلغريف تمامًا مثل (القبيلة والدولة في البحرين) ليس بسبب المحتوى في حد ذاته، بل لما تمثله: وهو، المعلومات، وعلى درجة أهم، التّعارض مع النسخة الرسمية المنقحة لتاريخ البحرين والتي عمل النظام بقوّة لترسيخها. وما يثير الفضول هنا أن وزيرة الإعلام نفسها التي نفّذت قرار منع الكتاب قامت بنشر طبعتين منفصلتين على الأقل تتألفان من مقتطفات مترجمة من المذكرات[10]، وهي

(8) انظر، مركز البحرين لحقوق الإنسان،
Bahrain Centre for Human Rights (BCHR),«Banning one of the Most Significant Historic Books in the History of Bahrain,» May 25, 2010, available at www.bahrainrights.org/en /node/3105.

(9) انظر
«Papers of Charles Dalrymple- Belgrave, 1926–1957,» available at www.scribd.com /doc/16225787.

(10) انظر مي بنت محمد آل خليفة،
Mai bint Muhammad Al Khalifa, From the Surroundings of Kufa to Bahrain: The Carmathian, from an Idea to a State (Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing, 1999); and Charles Belgrave: Biography and Diary, 1926–1957 (Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing, 2000).

مصادفة حفّزت مركز البحرين لحقوق الإنسان على التّشكيك بمدى صحة وشمولية تلك الطّبعات ودفعته للتساؤل بأنّه إذا كان هذا لا يساعد في تفسير قرار المنع بحد ذاته، فإنّ ما يفسّره هو الترجمة العربية التي كانت مجتزأة أكثر، على ما يبدو. التّرويج لتاريخ مثالي للبحرين، يتجاوز مجرد قمع الروايات المتعارضة على أية حال، ويتخلل كل جوانب الإعلام والعروض الثقافية التي ترعاها الدولة تقريبًا. اللغوي كلايف هولز، على سبيل المثال، بيّن أن الشخصيات في المسلسلات التي ينتجها التلفزيون البحريني تتحدث اللهجة السنية المميزة وتتجاهل بشكل كامل تقريبًا اللهجات العامية للبحارنة والعجم[11]. وبأسلوب مماثل، فإن متحف البحرين الوطني في مساحته مترامية الأطراف التي تجسد صناعات البلد في مرحلة ما قبل النفط، يعطي مكانة بارزة للأعمال التي كان يهيمن عليها السنة مثل صيد اللؤلؤ بينما يهمل القطاع الزراعي الذي كان العمل الأساسي عند الشيعة، والمثال الأكثر وضوحًا هو زراعة النخيل التي كانت منتشرة على نطاق واسع وأساس وجود البحارنة على مدى القرون التي سبقت اكتشاف النفط. حتى تلال الدّفن التّاريخية في البحرين - التي طالب بعض السياسيين السلفيين بتدميرها لأنها تعود لتاريخ ما قبل الإسلام- تم تخصيص مساحة عرض واسعة لها مع وضع تل بحجمه الطبيعي الكامل بالإضافة إلى قطع أخرى تم تثبيتها داخل مساحة عرض كبيرة. ويمكن الوصول للمتحف الوطني عن طريق منحنى يخرج من شارع الفاتح، بالطبع.

---

(11) انظر كلايف هولز،

Clive Holes, «Dialect and National Identity: The Cultural Politics of Self-Representation in Bahraini Musalsalāt,» in Paul Dresch and James Piscatori, eds., Monarchies and Nations: Globalization and Identity in the Arab States of the Gulf (London: I. B. Tauris, 2005).

القومية التي يستخدمها الشيعة في البحرين والتي أدّت إلى بروز تصنيف الفئات الحالية بين بحراني وبحريني – أي بين السكان الشيعة «الأصليين» على الأرض مقابل مضطهديهم السنة «الأجانب» - إنّما تغذيها إلى حد كبير الجهود المقابلة من جانب الدولة للتقليل من شأن ماضي الشيعة في البلاد، وبشكل أعم، حجب تفاصيل تاريخ البحرين ما قبل النفط مع التركيز على التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في ما بعد النفط بقيادة آل خليفة. إن سعي السلطات في إنفاق كل هذه الموارد في إعادة صياغة هويّة الدولة بعيدًا عن جذورها الشيعية، والسبب هم البحارنة، يذهب فقط لإثبات صحة روايتهم عن تاريخ البلاد المختلف عليها، ومن ثم، شرعية مطالبهم الحاضرة في الحق الجماعي في صنع القرار السياسي.

اليوم، على أي، يكتب فصل نهائي، منذر بشكل أكبر، في هذه الرواية الشيعية المضادة. وهو يحكي كيف لجأت العائلة الحاكمة مع حلفائها من السنة، بعد فشل محاولاتهم في قمع وتشويه التاريخ الحقيقي للبلاد ومن ثم إخماد جذوة التطلعات السياسية المشروعة للشيعة، إلى حل أكثر راديكالية: القضاء ماديّا على الأغلبية الديموغرافية التي يمثلها البحارنة منذ أمد طويل، من خلال برنامج منظم وهو ما يسمّى بـ «التّجنيس السياسي» للسنّة العرب وغير العرب. ما يعرف شعبيا بالتجنيس، هذا المنح للجنسية البحرينية على أساس طائفي لأغراض سياسية يأتي في المقام الأول بين نقاط النّزاع التي لا تعد ولا تحصى في هذه الجزيرة، وهو يقدم درسًا تعليميًا مُصغّرًا في الأسس الجماعية للعمل السياسي في البحرين.

جوازات مقابل الولاء: الهندسة السياسية والديموغرافية في البحرين

ظهرت اتهامات واسعة تتعلق بمحاولات البحرين لتغيير التركيبة الديموغرافية عن طريق التّجنيس الانتقائي قبل الانتخابات التشريعية في العام 2002، وهي الأولى في البلاد بعد حل المجلس التشريعي في 1975 من قبل الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وبعد وفاته في 1999، اعتلى ابنه حمد سدّة الحكم الملكي، واعدًا بانفراج عام من أجل تخفيف الاحتقان السياسي، وإنهاء عقد عاصف من الصراع بين الدولة والشيعة حدثت فيه انتفاضة شيعية بدأت في العام 1994 وامتدت للعام 1999[12].

إعادة تأسيس البرلمان في ذلك الوقت كانت أحد أوجه الخطة

---

(12) تمّ استعراض الانتفاضة الشيعية بين عامي 1999-1994 بالتفصيل، مثلًا، لؤي بحري،
Louay Bahry, «The Opposition in Bahrain: A Bellwether for the Gulf ?» Middle East Policy 5.2 (1997): 42–57;

ومنيرة فخرو،
Munira Fakhro, «The Uprising in Bahrain: An Assessment,» in Gary Sick and Lawrence Potter, eds., The Persian Gulf at the Millennium (New York: St. Martin's, 1997), pp. 167–188;

وعادل درويش،
Adeed Darwish, «Rebellion in Bahrain,» Middle East Review of International Affairs 3.1 (1999): 84–87;

ولؤي بحري،
Louay Bahry, «The Socio-economic Foundations of the Shiite Opposition in Bahrain,» Mediterranean Quarterly 11.3 (2000): 129–143;

فريد أيتش. لوسون،
Fred H. Lawson, «Repertoires of Contention in Contemporary Bahrain,» in Quintan Wiktorowicz, ed., Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach (Bloomington: Indiana University Press, 2004);

وجاي. إي. بيترسون،
J. E. Peterson, «Bahrain: The 1994–1999 Uprising,» Arabian Peninsula Background Note, No. APBN-002, 2004, available at www.JEPeterson.net.

الواعدة - بيد أنها كانت وهمية في نهاية المطاف- من أجل التّغيير السياسي الذي حدّده «ميثاق العمل الوطني» الجديد، وهو وثيقة تمثل إطارًا للإصلاح والذي تم التصديق عليه وفق استفتاء شعبي في فبراير/ شباط 2001. الوثيقة نصت على الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم خلال الانتفاضة، وعلى عفو عام عن المنفيين السّياسيين، وتعديل قانون أمن الدولة القمعي بحل محاكم أمن الدولة سيئة الصيت في البحرين[13]. وقبيل التصويت على الميثاق، قام الشيخ حمد شخصيًا بزيارة درامية لمنزل رجل الدين الشيعي السيد علوي الغريفي الذي استقبله بصحبة عالم الدين الأبرز والأب الروحي لانتفاضة التسعينيات الشيخ عبد الأمير الجمري، وهناك قام قائد البحرين الجديد بالتوقيع على قائمة من المطالب السياسية موهمًا بأنه قد وافق عليها، وكانت المطالب تنص على أن تكون سلطة التشريع في المنظومة الجديدة محصورة في مجلس النواب المنتخب ديمقراطيًا، على أن تقتصر صلاحيات أي مجلس معيّن على الدور الاستشاري. تم تداول هذه الوثيقة على نطاق واسع مع تركيز الصور المنشورة على مشهد التوقيع عليها حيث كانت بمثابة

(13) للاطّلاع على المزيد حول مبادرة الملك حمد للإصلاح، انظر، مثلًا، عبد الهادي خلف،
Abdulhadi Khalaf, «The New Amir of Bahrain: Marching Sideways,» Civil Society 9.100 (2000): 6–13;

وجاي. إي. بيترسون،
J. E. Peterson, «Bahrain's First Reforms under Amir Hamad,» Asian Affairs 33.2 (2002): 216–227;

وإدوارد بورك،
Edward Burke, «Bahrain: Reaching a Th reshold,» Working paper presented at El Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior (FRIDE), Madrid, June 5, 2008, available at www.fride.org/publication/452/bahrain-reaching-a-threshold.html;

وعبد الهادي خلف،
Abdulhadi Khalaf, «The Outcome of a Ten-Year Proc ess of Political Reform in Bahrain,» Arab Reform Brief No. 24, 2008, available at www.arab-reform.net/sites/default/fi les/ARB.23_Abdulhadi_Khalaf_ENG.pdf.

الانتصار للمعارضة[14]. أما الميثاق، فقد تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة وبلغت نسبة المشاركة من قبل المواطنين المؤهلين للتصويت 89 بالمائة وذهبت 98,4 بالمائة منها لصالح الموافقة عليه. كانت الموافقة عليه في الواقع ساحقة إلى درجة أن الشيخ حمد اتخذ مروره كتفويض لابتداع دستور دائم، بل بلد جديد بالكامل، وكل ذلك بشكل منفرد. أُعلِن الدستور الجديد والذي لم يتم التفاوض عليه، في الذكرى السنوية الأولى للاستفتاء ضمن سيل من المراسيم الملكية، وبذلك مرّغ أنف المعارضة بالتراب. ولم يكتفِ حمد بالرجوع عن تصريحاته الإعلانية بإخضاع مجلس النواب المنتخب لمجلس الشورى المعيّن من قبل الملك، بعدد متساوٍ من المقاعد وبإعطائه الصوت الحاسم، بل قام أيضا بتحويل الدولة نفسها إلى (مملكة البحرين) الجديدة معلنًا نفسه ملكًا عليها. دستور 2002 يحظر بشكل صريح أي تعديل في النظام السياسي، مؤكدا أنه «لا يجوز تحت أي ظرف تقديم تعديلات على نظام الملكية الدستورية ومبدأ توريث الحكم في البحرين، وكذلك نظام المجلِسَين التشريعيين»[15]. في العام نفسه، تم الإعلان عن مراسيم ملكية إضافية أثارت غضب المعارضين أكثر. المرسوم الملكي رقم (56) وسّع نطاق تطبيق قرار عفو سابق لصالح منتسبي وزارة الداخلية في مقابل ادعاءات واسعة النطاق تتعلق بتعذيب من سجنوا إبّان انتفاضة التسعينيات وارتكاب انتهاكات حقوقية ضدّهم، فمنع آلاف

(14) انظر جاي. إي. بيترسون،

J. E. Peterson, «The Promise and Reality of Bahraini Reforms,» in Joshua Teitelbaum, ed., Political Liberalization in the Gulf (New York: Columbia University Press, 2008).

(15) في الواقع، هذه الحادثة شهيرة إلى درجة أنّه لا يزال ممكنًا العثور على مقطع فيديو للمراسم بأكملها، بما في ذلك توقيع الشيخ حمد، على الإنترنت. ومنذ نشر هذا الفيديو على موقع اليوتيوب في أغسطس/آب 2007، لقد تمّت مشاهدته حوالي 300,000 مرّة. انظر «ملك البحرين يحلف على القرآن وينكث»، متوفّر على

www.youtube.com/watch ?v=-ux3dIonYpQ.

الضحايا من فرصة الحصول على الإنصاف القانوني. ثم صدر مرسوم ملكي آخر في شهر يوليو/تموز، حظر على مجلس النواب «تداول أي مسألة أو إجراء اتخذته الحكومة قبل 14 ديسمبر/كانون الأول 2002» - أي قبل افتتاح المجلس الوطني (البرلمان بغرفتيه)[16]. وتبعه مرسوم ملكي قسّم البلد إلى 5 محافظات وأفرز 40 دائرة انتخابية مقسّمة بشكل متحيّز، يتفاوت فيها عدد الناخبين المسجلين بين 500 و 1700[17]. فالمحافظة الجنوبية ذات الأغلبية السنية يمثلها 6 نواب وعدد الناخبين فيها حوالي 16 ألف، وهو الرقم الذي يفوقه عدد الناخبين في دائرة واحدة في منطقة شيعية قريبة من جدحفص. في الحقيقة، فإن كل المحافظة الشمالية، ذات الأغلبية الشيعية والتي يقطنها ما يقارب 79 ألف ناخب مسجل، لم يمثلها سوى 9 نواب في البرلمان[18]. بعد عدة أشهر، كانت انتخابات أكتوبر/تشرين الأول بمثابة الاستفتاء على الدستور الجديد. فلم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية 51 بالمئة في تباين فاقع عن نسبة المشاركة شبه الكاملة في العام السابق. أما الكتلة الشيعية المتحدة (الوفاق) فاستشعرت الإحباط العميق في دوائرها بسبب أجندة الحكومة «الإصلاحية» التي باتت مكشوفة الآن واتخذت قرارًا بمقاطعة الانتخابات البرلمانية رغم النجاح الباهر في الانتخابات المحلية التي سبقتها. أتت هذه

---

(16) انظر خلف،

Khalaf, «The Outcome of a Ten-Year Process of Political Reform in Bahrain,» pp. 4–6.

(17) انظر رايت،

Wright, «Fixing the Kingdom.»

أعيد رسم هذه الدوائر الانتخابية مجدّدًا بشكل أحادي في سبتمبر/أيلول 2014. انظر «أمر ملكي بشأن تحديد المناطق والدوائر الإنتخابية وحدودها واللجان الفرعية،» هيئة شؤون الإعلام، مملكة البحرين، 23 سبتمبر/أيلول 2014، متوفّر على

http://www.mia.gov.bh/ar/Pages/default.aspx

(18) انظر إبراهيم شريف، مقابلة خاصة، البحرين، مايو/أيّار 2009.

الخطوة كتجنب مؤقت للانقسام الشيعي الذي حصل بعد أربع سنوات عندما اتخذ قادة الوفاق قرارًا معاكسًا بالمشاركة. تبعت قرار المقاطعة ثلاث جمعيات معارضة معروفة أخرى – جماعتان تتبنيان الفكر العلماني والثالثة مرتبطة بالشيخ الشيعي الشيرازي آية الله هادي المدرسي- فبلغت نسبة المشاركة 53 بالمئة فقط في الجولة الأولى وكانت نسبة المشاركة في الجولة الثانة محزنة حيث لم تتعد 43 بالمئة[19]. فكانت النتيجة برلمانًا يضم الجمعيات الإسلامية السنية والمستقلين الموالين للحكومة وهم أبناء القبائل والعوائل الحليفة تاريخيًا. في ضوء هذا المشهد السياسي المشحون، انتشرت إشاعات عن زيادة جهود الحكومة لتغيير التركيبة الديموغرافية في البحرين. وكانت ادعاءات مشابهة متداولة منذ مايو/أيار 1998، والتي كانت أحلك الأيام التي مرّت على الانتفاضة الشيعية. حينها، ذكرت صحيفة الفايننشال تايمز:

> يقول منتقدون للحكومة إن أحد التطورات المشؤومة هو قيام العائلة الحاكمة ببناء حاجز وقائي حول نفسها من خلال منح الجنسية إلى ما بين *8,000* و *10,000* عائلة سنية من الأردن وسوريا وباكستان واليمن، والذين يعمل رجالهم في السلك الأمني ويُتَوقع أن يكونوا أوفياء لعائلة آل خليفة متى ما اندلعت انتفاضة مجددًا على نطاق لا يمكن احتواؤه أكثر من ذلك»[20].

لكن في هذه المرة، سيقدّم المدّعون أدلة صلبة كانت عبارة

---

(19) انظر رايت،

Wright, «Fixing the Kingdom,» p. 6.

(20) مقتبس من منصور الجمري،

Mansour al-Jamri, «State and Civil Society in Bahrain,» paper presented at the Annual Conference of the Middle East Studies Association, Chicago, December 9, 1998.

عن فيديو من 17 دقيقة يتضمن مقابلات أجريت في يونيو/حزيران 2002 مع أفراد من قبيلة الدواسر في المنطقة الشرقية في الملكة العربية السعودية، وقد أكد هؤلاء كيف تُوسّل لهم من أجل أخذ الجنسية البحرينية وبيوت الإسكان قبل إجراء الانتخابات. ولم يقتصر الأمر على منحهم الجوازات خلال أشهر، حسب ما ذكر الدواسر، بل تم جمعهم وأخذهم لمركز التصويت الواقع على جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالسعودية من أجل الإدلاء بأصواتهم في انتخابات 2002. وكانت التوقعات تشير إلى أن 20 ألفًا من الدواسر يمتلكون جنسية مزدوجة وأن هذا الوضع تتم توسعته ليشمل قبائل أخرى في الدمام. وقد تمكن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من إصدار جوازات بحرينية وبطاقات الهوية الوطنية وعناوين سكنية بشكل مزدوج[21].
لم يمثل بثّ الفيلم الوثائقي في يوليو/تموز 2003 أثناء ندوة عقدتها جمعيات المعارضة في المنامة مفاجأة بقدر ما كان دليلاً، فطالما قال المراقبون إن المرسوم الملكي الصادر في يونيو/حزيران 2002 الذي يسمح لمواطني دول مجلس التعاون بامتلاك جنسية بحرينية مزدوجة سينتهي بهذه النتيجة[22]. وبالمثل، فإن صدور الفيلم وما لحقه من غضب شعبي عارم أدّى سريعاً لتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الفضيحة، بيد أن أعضاء اللجنة منعوا من التحقق من الحالات التي منحت فيها الجنسية في الفترة التي سبقت تأسيس البرلمان في ديسمبر/كانون الأول 2002

(21) يمكن الحصول على الفيديو ونسخة باللغة الإنكليزية في مركز البحرين لحقوق الإنسان،
«Documentary Film Script: The Political Naturalization in Bahrain,» 2002,

(22) متوفر على

at www .bahrainrights.org/node/269.

في عمل تخريبي واضح، هذا بالإضافة لمنعهم من التحقق من الحالات «الخاصة» التي تندرج تحت استثناء منح لرأس الدولة في قانون الجنسية الصادر في العام 1963 [23]. وبما أن كل الحالات المطروحة للمساءلة يمكن أن تدرج وفق أحد هذين التصنيفين، فالقضية أصبحت مغلقة أمام التداول الرسمي.

وبعد ثلاث سنوات من غلق القضية، ظهر فجأة تقرير سيء الصيت وكان وراءه مواطن بريطاني من أصول سودانية يدعى (صلاح البندر) الذي كان يشغل وقتها منصب مستشار لدى وزارة شؤون مجلس الوزراء[24]. التقرير المكوّن من 216 صفحة ادّعى وجود شبكة سرية مكوّنة من نشطاء وشخصيات رسمية يعملون من أجل تقويض الموقع السياسي لشيعة البحرين بشكل عام. المتورّط في قيادة هذه الحملة كان الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة الذي يشغل منصب وزير شؤون مجلس الوزراء آنذاك، وهو حاليًا وزير المتابعة في الديوان الملكي بالإضافة

---

(23) انظر حبيب طرابلسي،

Habib Trabelsi, «Bahrain's Shiite Muslims Cry Foul over Dual Nationality Plan,» Khaleej Times, June 16, 2002.

انظرالتقرير الذي تمّ تقديمه للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، متوفّر على

http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session1/BH/MLD_BHR_UPR_S1_2008_Movement ofLibertiesandDemocracyHAQ_%20uprsubmission.pdf.

(24) انظر صلاح البندر، «البحرين: الخيار الديموقراطي وآليات الإقصاء، تقرير لم يُنشر أعدّه مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، 2006، متوفّر على

www.bahrainrights.org/files/albandar.pdf.

لم تسترعِ فضيحة تقرير صلاح البندر المزعومة فقط القليل من الاهتمام الإعلامي، فقد تمّ تناولها في، بورك،

Burke, «Bahrain: Reaching a Threshold»;

ولوير،

Louër, Transnational Shia Politics;

ورايت،

Wright, «Fixing the Kingdom.»

لكونه مؤسس اللجنة العليا للانتخابات[25]. التقرير الفضيحة - الذي سرعان ما منع الحديث عنه في الإعلام والبرلمان- وصف جهدًا واسع النطاق، قائمًا على أساس فهم جديد للبحرينيين الشيعة ليس كمجرّد مشكلة سياسية، بل المشكلة الأولى للأمن الوطني.

حسب تقرير البندر، فإن هذا التصور الجديد، فضلًا عن أنه سيكون خلف ظهور البرنامج المناهض للشيعة، عكس توصيات دراسة أعدها أكاديمي عراقي في 2005 بإيعاز من الحكومة البحرينية وكان عنوانها: «تصور بالنهوض بالوضع العام للطائفة السّنية في البحرين»[26] . هذا النص الذي ألحقه البندر بتقريره في فصل الوثائق، يضع اللوم لـ«ظهور الصراع الطائفي» في البحرين – وهو صراع «بين الطائفة السنية من جهة والطائفة الشيعية في جهة أخرى» – على «وجود أجندة غير معلنة من جهة الحراك الشيعي للسيطرة على المجتمع البحريني، (وهذه) الطموحات قد تمتد للسيطرة على مقاليد السلطة في البلد». وتذكر الدراسة بأن هذا الوضع هو نتاج «التغيرات التاريخية التي تهدد منطقة الخليج العربي (كإحدى تداعيات) سقوط النظام العراقي السابق». وتستنتج هذه الدراسة أن الحالة البحرينية شبيهة بالحالة العراقية بعد 2003:

تهميش السنة وتقليل دورهم في البحرين هو جزء من مشكلة إقليمية أكبر، حيث يواجه (أبناؤنا) من الطائفة السنية في العراق

---

(25) أحمد بن عطية الله هو ابن أخت وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد. انظر جستن غينغلر، Justin Gengler, «Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of the 'Shīʿa Problem' in Bahrain,» Journal of Arabian Studies 3.1 (2013): 53–79.

(26) انظر «تصور للنهوض بالوضع العام للطائفة السنية في مملكة البحرين»، تقرير لم يُنشر، تاريخ الإعداد في 1 سبتمبر/أيلول 2005، في صلاح البندر، «البحرين: الخيار الديموقرطي وآليات الإقصاء»، ص. 202-184.

من ذات المشكلة، ما يعني أن هناك ارتباط مباشر بين (الوضع العراقي) وتهميش السنة في دول الخليج وتهميشهم في البحرين على وجه الخصوص. إذاً، المجتمع البحريني يواجه تحدياً خطيراً يتمثل في تقدم دور الشيعة وتراجع دور السنة في النظام السياسي البحريني: وبالتحديد، المشكلة تخص الأمن الوطني في البحرين وإمكانية حدوث تغيير في النظام السياسي على المدى البعيد بالنظر إلى العلاقات الحالية بين شيعة البحرين وكل الشيعة في إيران والعراق والمنطقة الشرقية في السعودية والكويت[27].

ومن أجل محاربة هذا التهديد الوجودي الممتد والذي فرضه شيعة البحرين الذين يعملون بانسجام مع أبناء طائفتهم على امتداد منطقة الخليج، تؤيد الورقة بأن تأخذ الدولة ببرنامج متعدد الأوجه يكون الغرض منه تقليص تأثير هذه الجماعة على البحرين وقدرتها في كسب التعاطف والدعم من الجماهير في الخارج. وكما هو ملخّص في المقترح، يمكن أن تكون الأهداف العامة للمشروع على ثلاثة محاور:

1. حماية مكتسبات المشروع الوطني الاصلاحي الذي أطلقه جلالة الملك؛
2. حماية مملكة البحرين من أي تدخل خارجي من قبل القوى الإقليمية التي تصاعد فيها الدور الشيعي كالعراق وإيران وهذا من أجل منع زعزعة استقرار النظام السياسي (البحريني)؛
3. حماية الطائفة السنية في مملكة البحرين من أي محاولات

(27) جميع العبارات المقتبسة من المصدر السابق، ص. 186-185. تمّت إضافة التوكيد.

شيعية لتهميشها في النظام السياسي أو في المجتمع البحريني بشكل عام[28].

ولتحقيق هذه الأهداف، تناقش الورقة قيام الحكومة البحرينية بتطبيق خطة منسقة تتضمن عدة أمور من بينها زيادة التجنيس للسنة الأجانب، اختراق المنظمات الشيعية غير الحكومية، تشكيل مؤسسات موازية لجمعيات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان لمواجهة الحملات الإعلامية الفعالة التي يقيمها الناشطين الشيعة داخل البحرين وخارجها، كما تشمل الخطة برنامج تحويل ديني من المذهب الشيعي إلى المذهب السني.

إذا، تم تشكيل الشبكة المكوّنة من سياسيين سنة وشخصيات رسمية بقيادة الشيخ أحمد بن عطية الله من أجل هذه الأجندة. وكدليل على هذا الادعاء الرئيسي، وثّق تقريرالبندر رشاوى ومدفوعات زادت عن مليون دينار بحريني (2.7 مليون دولار أمريكي)، تم توزيعها على أعضاء متنوّعين قُسّموا إلى مجموعة إلكترونية ومجموعة إعلامية وفريق مخابرات وصحيفة ومنظمات شبه حكومية تموّل تحت هذه المبادرة. الوثائق التي تشكل حوالي 80% من التقرير تشمل مئات المستندات المالية والأرصدة والرسائل والبيانات المصرفية وتوضح العلاقات الشخصية التي تربط المتورطين في الشبكة. انتخابات 2006 المهمة، والتي جرت بعد شهر واحد فقط من ذلك، شُغلت بالحديث عن فضيحة تقرير البندر[29].

---

(28) من المصدر السابق، ص. 186.

(29) للاطّلاع على المزيد من تقرير البندر، انظر مركز البحرين لحقوق الإنسان،
Bahrain Centre for Human Rights, «The Al Bander Report: What It Says and What It Means,» 2006, available at www.bahrainrights.org/node/528.

ومع ذلك، فإن قنبلة البندر التي تم كشفها نجحت في إشعال الاحتجاجات الشعبية لفترة مؤقتة فقط بسبب جهود الحكومة السريعة في احتوائها، تماما كما حدث قبل ثلاث سنوات مع المزاعم بوجود مخالفات في منح الجنسية، وبوجود احتيال انتخابي. ومن بين كل الذين يزعم تورطهم في الخلية، يبدو أن الضحيّة السياسية الوحيدة هو (البندر) نفسه حيث تم فصله من عمله سريعًا بعد صدور التقرير ومن ثم تم اعتقاله وترحيله. أما أحمد بن عطية الله فاحتفظ بمنصبه كوزير شؤون مجلس الوزراء، وهو ما أفزع شيعة البحرين عامة. بل توسع تأثيره داخل العائلة الحاكمة لما يمتلك من مهارة ملحوظة في إدارة ملف التّهديد الشيعي. وفي السنوات التي تلت، مُنِح عطية الله حقائب وزارية إضافية، انتهت بتعيينه كوزير للمتابعة في الديوان الملكي في شهر أبريل/نيسان من العام 2011، وهو منصب أتاح له «سلطات واسعة»[30].

أيًا يكن، فقد تم قطع الحديث في هذا الشأن سريعًا عقب إصدار أوامر بإسكات الإعلام، بعد أقل من أسبوعين من ظهور القضية للعلن عبر الصحافة، في وقت وجدت فيه حتى صحيفة «غلف ديلي نيوز» -الموالية للحكومة- نفسها مجبرة لإبراز عنوان دراماتيكي على صفحتها الأولى: «تقرير البندر»[31]. حشود من المحتجين شاركوا

(30) انظر جاين كينينمونت،
Jane Kinninmont, «Bahrain: Beyond the Impasse: Programme Report» (London: Royal Institute of International Affairs, 2012), p. 5.

(31) انظر،
Anon., «BANDARGATE!» Gulf Daily News, September 24, 2006.
وانظر أيضًا المتابعة المفصلة في،
Anon., «BANDARGATE: The Unanswered Questions,» Gulf Daily News, September 27, 2006.

في مظاهرة «لمناهضة التجنيس السياسي» جابوا شوارع ضاحية السيف التّجارية الرّاقية، كما أطلق ما يقارب من مائة شخصية سياسية بارزة – أغلبهم من الشيعة- عريضة علنية وجهوها للملك حمد «يناشدونه لتقديم إجابات على كل تلك التساؤلات الخطيرة عبر خطاب مفتوح للمواطنين وإعلان الإجراءات التي ستتخذ بشأن تلك الخطة الطائفية والمنظمة السرية التي تعمل على تطبيقها»[32] ولكن لم يصدر أي تصريح رسمي من الحكومة، فضلًا عن خطاب رسمي للملك حمد.

سيصبح الذي يدور حول تقرير البندر، وبالخصوص ذلك «التساؤل الخطير» المتعلق بمصدر الأموال التي تم توفيرها للشيخ أحمد بن عطية الله وشركائه، محصورًا في الدواوين الخاصة حتى السنة المقبلة التي قدم فيها البرلمان الجديد القسم. في مايو/أيار 2007، بعد أربعة أشهر فقط من افتتاح الفصل التشريعي، خرج أعضاء الوفاق (التي تراجعت عن قرارها السابق بمقاطعة الانتخابات لتحصد 17 من أصل 40 مقعدا) من المجلس في خطوة احتجاجية عندما فشلوا مرتين في جمع أربعة أصوات إضافية لتمرير قرار لاستجواب وزير شؤون مجلس الوزراء. وفي مارس/آذار 2008، حاول نواب الوفاق مساءلة أحمد بن عطية الله للمرة الثانية، مدفوعين بإحصاءات جديدة نشرتها الحكومة، كانت تشير إلى قفزة كبيرة في عدد المواطنين البحرينيين، وبحسب النّاقدين فإن هذه الزيادة لم تكن لتحدث لولا

(32) من الممكن العثور على ترجمة كاملة للعريضة باللغة الإنكليزية في مركز البحرين لحقوق الإنسان،
Bahrain Centre for Human Rights, «A Petition from a Hundred Prominent Figures and Activists to the King of Bahrain,» dated October 13, 2006, available at www.bahrainrights.org/node/610.

التجنيس الضخم[33]. أنتج هذا الفعل جمودًا استمر لثلاثة أسابيع وانتهى باستبدال متعجّل للمستشار القانوني للبرلمان الذي شغل هذا المنصب لفترة طويلة، بآخر قام بالحكم الفوري على المقترح بعدم دستوريته بالكامل. أحد نواب الوفاق صرّح معلّقًا «مستقبل البرلمان أصبح ضبابيًا» واصفًا البرلمان بأنه :مؤسسة معطلة وغير جديرة وتفقأ عينيها بأصابعها»[34]. وبهذا تم غلق ملف تقرير البندر ومعه فصل حاسم في الجدل المستمر حول التجنيس.

أسطورة من عندهم: تصوّر البحرينيين الشيعة كطابور خامس

سواء سلّم المرء بتصديق تقرير البندر أم صرف النظرعنه واعتبره تزويرًا متقنًا ومدبرًا، فإن ما يحمله من وجهة نظر في أن الشيعة اليوم يمثلون جبهة سياسية عابرة للحدود، يجب احتواؤها وإدارتها من قبل حكومات الخليج العربي، هو بالتأكيد ليس خيالًا. حتى «مبادرة الدفع بوضع الطائفة السنية العام في البحرين» التي تبدو تحريضية، لا تقول أكثر مما قاله الملك عبد الله الثاني، على سبيل المثال، في مقابلته المشهورة مع صحيفة الواشنطن بوست في ديسمبر/كانون الأول

(33) بالنسبة إلى إبراهيم شريف، السّنّي الذي يرأس جمعية العمل الوطني الديمقراطي اليساري (وعد)، أشارت الأرقام المنشورة إلى أنّه تمّ تجنيس حوالي 60,000 شخص منذ العام 2001. كان هذا مبني على معدّل النمو السكّاني للسنوات السابقة، الذي كان 2.4 بالمائة تقريبًا. وبعد أن أشارت البيانات الجديدة إلى معدّل نمو بلغ حوالي 4.2 بالمائة من العام 2001 إلى 2007، قدّروا أن معدّل التجنيس السنوي بلغ حوالي 1.8 بالمائة، أو 9,000 مواطن في السنة تقريبًا. ويفترض أنّ كلّهم من الطائفة السّنّية، بما أنّه لم يتم الإعلان عن أي تجنيس لشيعة منذ منح الجنسية لعدّة آلاف شخص من أصول فارسية من الأجيال الثانية والثالثة المنعدمي الجنسية في العام 2001 ضمن إصلاحات حمد. مقابلة خاصّة، البحرين، مايو/أيّار 2009.

(34) مقتبس من محمد العالي،
Muhammad al-A'ali, «Session Disrupted over 'Bandargate,'» Gulf Daily News, March 12, 2008.

2004، إذ صنّف استحواذ الشيعة على السلطة في العراق بأنّه جزء من «هلال شيعي» مهدّد، يمكن أن يمتد على طول الطريق من سوريا ولبنان وعبر العراق وإيران والى الخليج العربي. حذّر الملك عبد الله من أن هذه الجبهة التي تقودها حكومات وحركات شيعية من شأنها أن تشكل قوة لزعزعة الاستقرار «وحتى المملكة العربية السعودية ليست محصنة (...) ستكون مشكلة كبيرة، وهذا من الممكن أن يدفع احتمالات صراع شيعي-سني أكثر من ذلك، حيث إنكم تأخذونه خارج الحدود العراقية»[35].

وسائل الإعلام وعدد من الكتب البارزة، ومن أمثلتها عمل «ولي نصر» في 2006 والمُعَنون بـ «صحوة الشيعة»، عرضت التفسيرات حول قلق الملك عبد الله، ناسجة سلسلة من الأحداث المتفرقة في أنحاء العالم الإسلامي في رواية متماسكة عن التقدم المنسق للشيعة والتي شملت رئيسًا إيرانيًا جديدًا مصممًا على تشييد برنامج نووي عسكري؛ الدولة العراقية التي تحولت إلى دمية في يد إيران؛ حزب الله في لبنان وحماس في غزة الواثقين من قوتهما والجاهزين لمحاربة الجيش الإسرائيلي باستخدام أجهزة متطورة من إيران؛ ومجموعة من دول الخليج العربي التي بدت عرضة لدعوات الشيعة إلى استرجاع الدّولة الشّيعية بشكل متزايد.

كما توضّح لوير، فإن قوة مفهوم «الهلال الشيعي» هذا «لا شك في قدرتها على تلخيص التصور العفوي الذي يحمله غالبية السنة عن الشيعة في صيغة مختصرة: هم أناس موحَدون بتضامن مشترك يعبر

---

(35) مقتبس من روبن رايت وبيتر بايكر،
Robin Wright and Peter Baker, «Iraq, Jordan See Threat to Elections from Iran,» Washington Post, December 8, 2004.

الحدود الوطنية، في خدمة سياسة التوسّع الإيرانية»[36]. أما بالنسبة للحالة البحرينية، فقد ساد هذا التفسير قبل أن يطلقه الملك عبد الله بشكل غير رسمي بزمن ليس بقصير، ناهيك عن الانتفاضة التي اندلعت في فبراير/شباط 2011. كان في مايو/أيار 2009 حين سأسمع أوضح صياغة لأساس رواية السنّة المناقضة لـ «أسطورة البحارنة عن العصر الذهبي» التي تصف ما قبل التاريخ الحديث في البحرين، وذلك أثناء مقابلتي لخطيب سلفي صريح، هو نائب في البرلمان لثلاثة فصول تشريعية.

الشيخ جاسم السعيدي هو إمام معروف يلقي خطبة الجمعة المعتادة في مسجد قرب منزله. وافق على مقابلتي أثناء مجلسه الأسبوعي المفتوح[37] مع أنه أبدى نوعًا من التردد لوسيطنا، لكوني أمريكيًا، وكونه هو معروفًا بتصريحاته المثيرة للجدل، فإنني قد أسعى لتحريف كلامه.

في الواقع، قبل فترة بسيطة من المقابلة، كان السعيدي قد خرج من مواجهة حاسمة إذ كاد أعضاء الوفاق أن ينجحوا في سلب الحصانة البرلمانية منه للتمهيد لمحاكمته بسبب خطبته التي «قارن فيها بعض شيعة البحرين، من غير تسمية طائفتهم، بأبناء الصهاينة العازمين على أعمال التدمير والتخريب»[38] بسبب هذه التصريحات وغيرها اعتُبر الشيخ السعيدي «متطرفًا جدًا» ليكون مرشحًا في الانتخابات حتى من

(36) انظر لوير،

Louër, Transnational Shia Politics, p. 244.

(37) «مجلس»؛ اجتماع عام اعتيادي يعقده وجيه من الوجهاء.

(38) مقتبس في حبيب تومي،

Habib Toumi, «Call to Lift Bahrain Parliamentary Immunity over Offensive Remarks,» Gulf News, February 26, 2009.

قبل جمعية الأصالة السلفية التي لا تُعرَف بالتسامح في حد ذاتها. لذا، فقد شارك وفاز كمستقل في الانتخابات البرلمانية الثلاث الأولى- في 2002 وفي 2006 وفي 2010. في حقيقة الأمر، كلمات هذا الشيخ، لا تستدعي التلاعب بها.

هذا التجمّع، وهو منتدى شعبي حضره من 50 إلى 70 ضيف ذلك المساء، نُظّم هذه المرّة حول تشريع معين يتعلق بقانون الأسرة السني -الذي كان محل جدل والذي أدخل تشريعات دينية مهمة في القانون المدني[39]. تمت الموافقة على هذا القانون في وقت سابق من ذلك اليوم بعد الكثير من الجدل والتعطيل والأهم من ذلك: بعد ضغط حكومي لتمريره. الشيخ جاسم السعيدي الذي عرف برسوخ ولائه للنظام قدّم خطابًا روحيًا يدافع فيه عن هذا الإجراء بحجج دينية، دافعًا بأن التدوين المدني لأحكام الشريعة الإسلامية يتضمنه ويحث عليه القرآن والسنة النبوية والحديث. وقال مندّدًا، إن أي فكرة تخالف ذلك هي بوضوح من تداعيات «التأثير العلماني الذي تستمر قواه في التلويح بالحرب ضد الإسلام». بعد ذلك، استمع لبعض الأسئلة من الجمهور وكانت إجابته النهائية عليها بأنه يجب على الناس اتّباع قياداتهم الدينية في هكذا أمور، وإنّه إذا أخطأ الأخيرون فسوف يحاسبون أمام الله.

في الأخير، سلّم الشيخ السعيدي الميكروفون إلى إمام آخر كان يجلس جنبه ليختتم ببعض المواد الإخبارية. شمل أول خبر

(39) كما تشير التسمية، يطبّق القانون على المسلمين السّنّة فقط. استطاع علماء الشيعة، بعضهم تظاهر في البرلمان، مقاومة إصدار قانون أحكام الأسرة (الشيعية). للاطّلاع على خلفية وتحليل، انظر جاين كينينمونت،
Jane Kinninmont, «Framing the Family Law: A Case Study of Bahrain's Identity Politics,» Journal of Arabian Studies 1.1 (2011): 53–68.

قراءة تقرير أعده أكاديمي بحريني كشف الإحصاءات التاريخية «الحقيقية» للمجتمعين السني والشيعي في البلد مقسّمة بحسب المنطقة، وهي إحصاءات تبين إلى أي حد الشيعة مخطئون في تأكيدهم بأنهم كانوا دائمًا يشكلون الأغلبية؛ وأنهم هم، وليس السنة، الذين حققوا التفوق العددي نتيجة للتجنيس. وبالمناسبة، يُعرَف الشّيخ السّعيدي لدى الكثير من الشيعة المعارضين بأنه «شيخ المجنسين» بسبب تأييده الأيديولوجي المعروف للتجنيس. ظهرت على وجوه الجمهور علامات الصدمة والذعر وهم يستمعون إلى المتحدث الذي قرأ لهم بصوت عال هذه الإحصاءات للسنة والشيعة في مناطق مختلفة في البحرين. ثم ختم المتحدث بالإشارة إلى أنه من المزمع أن يقام تجمّع ضد التجنيس في اليوم التالي في حي عراد السّني، وأفترض أن ذلك لم يكن مصادفة. منظّمو التجمّع هم أعضاء من الوفاق وإبراهيم شريف (وهو سني أيضًا) وينتمي لجمعية (وعد) ذات الميول الاشتراكية. ثم قال المتحدث: بإذن الله، سيتم إلغاؤها (أي عن طريق وزارة الداخلية)، لكن في حال لم يتم منعها، فيجب على الحاضرين تنظيم احتجاج في المكان نفسه وسد الطريق بسياراتهم الخاصة.

بعد انتهاء المجلس، شكرت الشيخ السعيدي على منحي الفرصة للتحدث إليه وقلت له: آمل أن سؤالي لم يكن حساسًا جدًا عن مآخذه على العفو الذي شمل 178 سجينًا شيعيًا سُجِنوا بسبب مشاركتهم في أعمال شغب مناوئة للحكومة في الأشهر السابقة. هنا، شرع في نقاش عن أولئك الذين سجنوا ثم أطلق سراحهم، وقد سمّاهم «إرهابيين» يقومون «بعمل إيران». ثم أوضح أن البحرينيين الشيعة يقومون بتهريب أبناء طائفتهم عبر الخليج من إيران في قوارب كبيرة، وحال

وصولهم يأخذونهم إلى المآتم [40](وهي أماكن مقدسة تُمنع الشرطة من دخولها) حتى يتعلموا قدرًا جيدًا من اللغة العربية لتقديم طلب الحصول على الجنسية البحرينية بحجة أنهم مقيمون في البلد لعقود من الزمن ولم يتم تجنيسهم[41]. فأجبته موافقًا وأنا أهم بالخروج: نعم، هذا وضع خطير.

هنا إذًا، نجد الخطوط العريضة الأساسية للرّد السّني اللاذع على رواية الشيعة للتاريخ السياسي للبحرين: في المقام الأوّل، لم يشكل البحارنة أغلبية بين سكان الجزيرة تاريخيًا، فهم لم يقتربوا من الوصول للأغلبية إلا مؤخرًا وهذا بعد عقود من الهجرة من الأراضي الإيرانية والقطيف والأحساء والعراق والكويت. لذلك، فإن شكواهم عن التمييز والتمثيل غير العادل، المبني على كونهم المواطنين الأصليين والذين يشكلون الأغلبية، هي شكوى مخادعة، ومبنية على أسس خاطئة. أضف لذلك، حتى لو كانت أعداد الشيعة تفوق أعداد السنة اليوم في البحرين، لم ينبغي أن يتوقعوا حصّة متساوية أو أكبر من منافع الدولة إذا كانوا يظهرون قدرًا أقل من المواطنة؟ أعلى قياداتهم الدينية، الذين يمتلكون بحسب عقيدتهم سلطة سياسية عليا أيضا، ليسوا بحرينيين ولا حتى عرب بل فارسيين يعيشون في إيران والعراق، ومع ذلك يرون أنهم صالحون للتدخل في الشؤون الداخلية ليس في البحرين فحسب، بل حتى في العراق ولبنان واليمن والكويت وسوريا وغيرها من بلدان المنطقة. فإذا كانت الحكومة البحرينية متخوفة من السماح للشيعة

(40) مفرد. مأتم؛ المعروف أيضًا في أماكن أخرى بالحسينية، في البحرين المأتم هو مركز للعلم والعبادة في مناسبات دينية خاصّة وأعياد، خاصّة خلال شهر محرّم. تزيّن معظم هذه المآتم بصور للإمام الحسين؛ ومراجع أعلام، كأية الله السيستاني، والخميني، والخامنئي؛ ويافطات كبيرة مكتوب عليها آيات قرآنية.

(41) راجع خلاصة الهامش 33.

بالانضمام إلى الخدمة العسكرية أو الديوان الملكي، فمن يستطيع أن يلومها على ذلك؟ لقد سعوا للانقلاب سابقًا وبمساعدة إيران[42]، وهم الآن يواصلون حرق الإطارات وقتل رجال الشرطة والتسبب في المشاكل للمجتمع كل يوم. وكل هذا رغم برنامج إصلاحي سخي مدروس بمبادرة من الملك في 2001 غيّر الوضع السياسي بشكل دراماتيكي: فالبحرين الآن لديها انتخابات وبرلمان والعديد من الوزراء الشيعة- ماذا يريدون أكثر؟

قد يفترض المرء أن مثل هذا الرّد الهجومي على «أسطورة العهد الذهبي» الشيعية، الذي يعكس تمامًا صدى شكوك «مبادرة الدفع بوضع الطائفة السنية العام في البحرين» وفكرة «الهلال الشيعي» المتّحد، سيكون محصورًا على الرّأي الشّخصي «للمتطرفين» المعروفين مثل الشيخ السعيدي. رغم كونه رأيًا متطرّفًا، إلا أني وجدت هذا الفهم عن الشيعة – المعارضين السياسيين منهم على الأقل- في أنّهم يشكّلون طابورًا خامسًا حقيقيًا في المجتمع البحريني، شائعًا بين المواطنين العاديين والنّخبة السّنية على حد سواء، وهذا قبل أحداث أوائل 2011 بمدّة. الدكتور علي أحمد وهو الأمين العام لكتلة المنبر الإسلامي البرلمانية المرتبطة بتيار الإخوان المسلمين، تحدث عن وجود صلة مماثلة بين الطّموحات الخارجية لإيران ووكلائها المفترضين في البحرين حيث قال:

بالنسبة للاستقطاب في البلاد، فهذا نتيجة لقيام إيران باستخدام

(42) إشارة إلى مخطط فاشل تمّ تنفيذه في ديسمبر/كانون الأول 1981 من قبل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، بدعم مزعوم من إيران. للاطّلاع على نقاش حديث حول هذه الحادثة، انظر حسن طارق الحسن،
Hasan Tariq Alhasan, «The Role of Iran in the Failed Coup of 1981: Th e IFLB in Bahrain,» Middle East Journal 65.4 (2011): 603–617.

بعض الناس في البحرين من أجل تحقيق مصالحها، أي للوصول إلى سيطرة إيرانية على البحرين. قبل الثّورة الإيرانية لم تكن هناك أية مشاكل طائفية في البلاد. أنا كنت أحضر المدرسة وأعيش بجانب بحرينيين شيعة ولم أكن أعرف ذلك حتى لأن الوضع لم يكن مُسيساً. إذا أصبحت الديمقراطية في البحرين مقسمة حسب الاصطفافات الطائفية مثل الحال في لبنان أو حتى العراق سيكون ذلك سيئًا جدًا[43].

هنا تم استبدال الكلمات الصريحة التي أطلقها الشيخ السعيدي بوصف أكثر دبلوماسية وهو «بعض الناس في البحرين» وهي كناية معتادة فضحت معناها الإشارة اللاحقة إلى «البحرينيين الشيعة». و على أية حال، فإن المعنى الضمني واضح: هناك شيعة داخل البحرين يعملون بإيعاز من النّظام الإيراني ويسعون لتحقيق نفس الأجندة التي كان يدفع بها على مدى العقود الثلاثة الماضية، وهي تصدير الثّورة الإسلامية إلى دول الخليج العربية بشكل عام، وإلى البحرين بشكل خاص.

مشرّع سلفي آخر، هو عيسى أبو الفتح، أبدى هذا الرأي بصيغة أقل تحفّظًا، عندما سئل عن التحدي الأكبر الذي تواجهه البلاد حاليّا، بقوله:

التّحدي الآخر الذي يواجهه كل الخليج وليس البحرين فقط، هو إيران التي تريد أن تعيد الامبراطورية الفارسية على نطاق كل منطقة الخليج من الكويت إلى الإمارات العربية المتحدة. سيكون

(43) وبالطبع، غالبية السّنّة يصفون أيضًا انتفاضة 14 فبراير بأنّها ليست إلّا محاولة لإحداث إنقلاب مدعوم من إيران.

كابوسّا للجميع حين تستمر قوة إيران في النمو، والولايات المتحدة ستكون خائفة جدّا من فعل أي شيء في المقابل[44].

هنا طرحت عليه سؤالّا: ولكن بالرّغم من كل هذه الطموحات الإيرانية، يبدو الخليج أكثر استقرارًا وأمنًا من الدول العربية الأخرى، كيف ذلك؟ فأجابني مقرّا: صحيح:

> لكن الهجمات الإرهابية التي تحصل هي في أغلبها من قبل مقاتلين دربوا في إيران. كيف يصل أغلب مقاتلي طالبان والعرب إلى أفغانستان؟ ادفع *2000* دولار أمريكي فقط وسيعطونك تذكرة إلى طهران ومن هناك يمكنك الذهاب لأفغانستان. حتى أولئك السّعوديون الذين خطفوا طائرات لينفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول تدربوا في إيران....
>
> حتى البحرينيون الشيعة يتدربون في إيران أو بمساعدة إيرانية في لبنان مع حزب الله. في *2006*، أثناء الحرب بين إسرائيل وحزب الله، ذهبت وزارة الداخلية البحرينية إلى لبنان لمحاولة إعادة كل البحرينيين المحاصرين هناك، فوجدوا أعدادًا كبيرة من البحرينيين يقاتلون مع حزب الله. وزارة الهجرة البحرينية وجدت أن أكثر من *20* ألف بحريني سافروا إلى سوريا «للسياحة» في عام واحد فقط. كما أن حزب الله يشتري أي أرض يستطيع شراءها في دول مجلس التعاون الخليجي بالمال الإيراني؛ وأموال إيران تأتي من الخمس[45] الضريبة التي يدفعها الشيعة للملالي في إيران. نحن في الأصالة

(44) هذا الاقتباس والذي يليه من مقابلة خاصّة، أبريل/نيسان 2009.

(45) «الخُمس»، الذي يبلغ مقداره واحد على خمسة، في الحقيقة هو أن يُدفع خُمس ما زاد على مؤونة سنة الأسرة. تدفع هذه الضريبة الخاصّة بالشيعة، التي تعتبرها السلفية والمذاهب السّنّية الأخرى «بدعة»، إلى المجتهد أو المرجع أو الوكيل، وبالتأكيد ليس جميع هؤلاء «من إيران».

حاولنا فرض ضريبة الزكاة[46] بنسبة *2.5%* للبحرين في البرلمان، ولكن الشيعة (أي الوفاق) عارضوا ذلك في حين أنهم يدفعون *20%* من مداخيلهم إلى إيران، وبعدها يشتكون من الفقر. إذا كانوا فقراء لهذه الدرجة كيف يستطيعون دفع ذلك؟

هذا النّوع من الخطاب الذي يشترك في الاعتقاد بأن بعض أو كل البحرينيين الشيعة هم رهن لعبة إيرانية جيوسياسية أكبر، بإدراك منهم، وإنّهم يتبعون أي أوامر صادرة من النجف أو قم أو طهران عميانيًا، يتصاعد أكثر إلى درجة أن ينسب لهم دور يحمل تهديدًا أكبر من كونهم مجرّد عملاء: وهو أنهم من سلسلة القيادة المفوّضة. الادّعاء بأن المجتمع الشيعي البحريني يتم استغلاله كأداة للتخريب الداخلي من قبل نظام كيدي في إيران من أجل خدمة أجندة الأخير كممثلها المحلي هو شيء، ولكن الأمر أخطر حين تشير إلى أن هذا المجتمع هو بنفسه مركز مستقل للنشاط الذي يدبّر زعزعة الاستقرار السياسي في أماكن أخرى؛ وكأن شيعة البحرين هم أنفسهم نوع من إيران في مقابل بقية الجزيرة العربية – فهم ليسوا التلاميذ وإنما الأساتذة هنا.

وكانت هذه تمامًا التهمة التي طفت على السطح في أغسطس/آب 2009 أثناء مقابلة مثيرة للجدل مع الشّيخ السّعيدي في صحيفة الشرق الأوسط وهي صحيفة سعودية يومية. في هذه المقابلة، ادعى السعيدي أنه علم أن أعضاء من الوفاق التقوا سرًا داخل البحرين بممثل رفيع عن حركة الحوثي اليمنية وهي فئة انفصالية تحارب من أجل إعادة إمامة الزيدية الشيعية للبلد، (ويقول البعض إن الحركة تبنّت مؤخرًا التّشيع الإثنا عشري وهي حقيقة أخذت كدليل على تقوية روابط الحركة مع

(46) الزكاة، أو الصدقة على الفقراء، شائع عند السّنّة والشيعة وهو أحد «أركان الإسلام» الخمسة.

الجمهورية الإسلامية). وكان صراع الحوثيين المستمر مع الحكومة المركزية[47]، والذي يصور في وسائل الإعلام العربية والغربية بأنه «تمرد شيعي» بدعم أيديولوجي ومادي من قبل إيران، قد استؤنِف للتو للمرّة السادسة. تحت هذه الخلفية، كشف الشيخ السعيدي:

لدينا معلومات مؤكدة بأن أعضاء من كتلة الوفاق التقوا في داخل البحرين مع شخصيات سياسية رئيسية على ارتباط وثيق بحركة الحوثي اليمنية وكان ذلك قبل أشهر من اندلاع حرب صنعاء السادسة بين الحكومة اليمينية والحوثيين، وهو ما يثير الكثير من الأسئلة عن الرابط بين الحوثيين المتمردين في اليمن والوفاقيين في البحرين[48].

واستطرد قائلا إن اللقاء عُقِد

مع العلم بأن هذا (الممثل) الحوثي لديه ماضٍ (إجرامي) وتاريخ مشبوه في الجمهورية اليمنية حيث تم اعتقاله سابقًا على خلفية مشاركته في زيارات ومؤتمرات عُقِدت في الجمهورية الإيرانية التي تحتضن الأيديولوجية الحوثية (أي الاثنا عشرية) المنحرفة وتموّلها عن طريق شبكة أخطبوطية مكونة من خلايا موزعة على الخليج والدول العربية[49].

تلميحات السعيدي جديرة بالاهتمام على عدة أصعدة. أولًا، هي تعزز فكرة الجبهة الشيعية الموحدة في التضامن الديني. وإلا، لم سيكون

(47) في سبتمبر/أيلول 2014، حقّق الحوثيّون إنجازًا غير مرجّح على الإطلاق وهو السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء وبسط سلطتهم على معظم الوزارات الحكومية.

(48) انظر سلمان الدوسري، «البحرين: نائب رئيس اللجنة التشريعية في البرلمان يتهم الوفاق بـ«تحركات مشبوهة» مع الحوثيين في اليمن»، الشرق الأوسط، 24 أغسطس/آب 2009.

(49) مقتبس في المصدر نفسه.

لشيعة البحرين، ممثلين هنا بالوفاق، أي رابط مع عدة آلاف من الأفراد القاطنين في منطقة جبلية منعزلة في شمال اليمن؟ بالطبع، إن كانت الشكوك ستدور حول جلب اهتمام إلى قضيتهم، فإن الخيار الطبيعي سيكون المجتمع الإسماعيلي الشيعي الكبير المتركز على بعد عدة أميال فقط من الحدود السعودية في نجران[50]. وأما تضامن البحرينيين مع إخوانهم الشيعة في اليمن، وفهمه متروك لكل شخص، فهو أمر مفروغ منه إذا ما نظر لعلاقتهم المصونة كشركاء في الطائفة. وجهة النظر هذه، تنطوي على تلاعب حافل بالألفاظ يرسم خطًا متوازيًا في اللغة العربية بين «الحوثيين في اليمن والوفاقيين في البحرين» حيث صفة «المتمردين» - التي دائما ما تستخدم في الإعلام لوصف الحوثيين- يمكن أن تفسر على أنها تنطبق عليهم وعلى الوفاقيين، وهو مسمى غير معتاد أعطي لهؤلاء باعتباره هنا كنية موحية لعلة أيديولوجية.

والجانب الآخر، الذي يلفت النظر أكثر، من ادعاءات السعيدي هذه، هو أنه فضلاً عن اتهامه الوفاق بأنّها التقت مع الحوثيين كوسيط لإيران، سجّل لحساب الجماعة أنّها تعمل على تنفيذ أجندتها خارج البحرين، وتتدخل في شؤون جيرانها وتثير الدعوات الشيعية إلى استرجاع الدّولة الشّيعية، باعتبارها واقعيًا إيران مصغرة على أرض الجزيرة العربية. بل إنه يذهب إلى حد الافتراض بأن الوفاق كان لها دور ما في استمرار العداءات في اليمن حينما رأى بأن لقاء الوفاقيين مع الممثل الحوثي «حصل قبل عدة أشهر فقط من اندلاع الحرب»، ملمّحًا بخجل إلى أنّها صدفة «تثير الكثير من الأسئلة عن الرابط بين الحوثيين المتمردين في

(50) وفي الواقع، غالبًا ما تتهم الحكومة اليمنية فرقة الإسماعلية السعودية بهذا الأمر. انظر، مثلًا، «شيعة السعودية يطالبون بحقوق أفضل في الجنوب: واليمن يتهم إيران بمحاولة إقامة دويلة شيعية»، مأرب برس، 27 مايو/أيّار 2009، متوفّر على
available at http://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=16782.

اليمن والوفاقيين في البحرين». هذا النّوع من التّلميحات إلى الإعانة المباشرة – والإعانة العسكرية – لمساعدة الفصائل الشيعية في الخارج تكاد أن تكون دائمًا محفوظة لإيران بجدارة، حيث كانت الحكومة اليمنية السابقة برئاسة علي عبد الله صالح تتهم إيران بشكل روتيني بتأجيج الصراع في صعدة. ربط هذا الدور نفسه بالوفاق الآن، وهي الأكثر اعتدالًا وأكبر التنظيمات السياسية الشيعية في البحرين، يكشف عن القلق البالغ لدى سنة البحرين والخليج بما فيهم العائلة الحاكمة، فهؤلاء لا يرون أن الخطر متمثل في كتلة الوفاق بذاتها، بل في الوفاق كرمز لتوسع المد الشيعي في دول الخليج العربية.

لكن حتى السّعيدي لم يرغب في قول ذلك بصراحة، ليس في العلن على الأقل، بأسلوب الملك عبد الله و«هلاله الشيعي» بالغ الدلالة. في هذا، يمكن الانتقال إلى الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الذي بقي في منصبه 33 عامًا، الذي ينتمي هو نفسه إلى المذهب الشيعي الزيدي، وهو أيضًا ليس شخصًا يخفّف كلامه. في مقابلة بثتها قناة (العربية) السعودية أثناء ساعات الذروة في مارس/آذار 2010، في وقت كانت فيه الحرب السادسة في صعدة تتهدد بالتحوّل إلى صراع على نطاق كل الإقليم، بعد أن عبر الحوثيون الحدود السعودية، سُئل صالح عن معرفته بالدعم الأجنبي للجماعة. بدأ بالقول، إن محاولة جر السعودية إلى الحرب هي في المقام الأوّل دليل بحد ذاته على التدخل الخارجي، لأن الحوثيين لم يكونوا ليتخذوا هذه الخطوة على أساس الاعتبارات العسكرية وحدها. وأضاف:

> أنا متأكد أن *80* إلى *90* بالمئة منها هو تشجيع أجنبي، كانت دول الإقليم تهدف من خلاله إلى تصفية حساباتها مع السعودية، وتشغلها، وتبعث إليها برسالة عبر هذه العناصر الحوثية. وأقول

ذلك لأنه ليست لدينا مشكلة مع (قائد الثوار عبد الملك الحوثي)— الحوثي... أي مشكلة يمثل؟ ولكن للحوثي الآن أيديولوجية أجنبية: فلنقل، تلك التي تستند إلى الإثناعشرية، بينما هو زيدي. نحن في اليمن زيديون وشافعيون. ليست لدينا أي مشكلة بين بعضنا. ولكن إدخال الطائفة الإثناعشرية على الحوثيين من الخارج هو شيء جديد. نحن لسنا ضد الطائفة الإثناعشرية... أو الطائفة الشيعية في أي مكان، لسنا ضدهم. نحن نؤمن بالتنوع الطائفي، ولكن نرفض فرضه على بلدنا أو إجبارنا على تبنيه، لأننا على مر آلاف السنين كنا شوافع وزيدية وليس هنالك من خلاف بين الاثنين. وهذه الطائفة المتمردة الوليدة ستدفع... فلنقل، ستدفع الثمن (لترويجها للشّقاق الطائفي)[51].

وعندما طلب منه تسمية الدول الإقليمية التي أشار إلى تورطها في «التشجيع الأجنبي» للحوثيين، تردد قليلًا، لكنه ذهب إلى الإقرار بأن «بعض هذه الأطراف الأجنبية يمكن أن تتواجد في «السعودية ولندن وأمريكا» مفصلًا:

إنهم دول وأفراد... أفراد في دول... في أغلب دول المنطقة. هم كل أولئك الذين يتعاطفون مع الحوثيين باسم الإثناعشرية والتشيع. إذا، أي شيعة في المنطقة هم أولئك الذين يتعاطفون ويجمعون بعض المال لدعم الحوثيين[52].

---

(51) انظر علي عبدالله صالح، «في حديثه لـلصحافة مع داود الشريان، الرئيس اليمني: 'لا وجود أمريكي في أراضينا ولن أترشح للرئاسة'»، مقابلة متلفزة مع العربية، 19 مارس/آذار 2010. الفيديو وشبه نسخة متوفرتان على
www.alarabiya.net/articles/2010/03/19/103454.html.
تمّ اقتباس القول أعلاه بين الدقيقة 9:50 و11:00 تقريبًا.

(52) من المصدر السابق، تقريبًا بين الدقيقة 14:30 و15:00.

هنا إذن، نجد الكلمات التي أراد السّعيدي قولها في تقريعه للوفاق، لكنّه لم يستطع: الوفاقيون لم يرسموا علاقتهم مع اليمن صدفة أو لكونهم جماعة من طبيعتها التدخل في شؤون البلدان الأخرى ولكن لأنهم يتعاطفون معهم ويعدونهم إخوة من نفس الطائفة الشيعية كشعب يشكو من الاضطهاد السياسي الذي ولده التّمييز المذهبي. وفي هذا الصّدد، فإن إشارة صالح إلى أنصار الحوثي في «لندن وأمريكا» التي تبدو في غير محلها، إشارة مفيدة، فالبعد الجغرافي لكل من هذين الموقعين يتباين بوضوح مع أهميتهما كمراكز عالمية للعمل الشيعي [53] وكأنه يعطي انطباعًا أنه أينما وجد شيعي، سواء كان ذلك في مدينة (الدمام) أو في مدينة (ديترويت)، سيكون صديقًا لجميع الشيعة والجندي الوفي الذي يسارع لنصرة إخوانه الشيعة عندما يشعر بأنهم في خطر. هذه «الطائفة المتمردة والوليدة» التي تسللت إلى اليمن، لتنهي «آلاف السنين» من الانسجام الديني، لم تأتِ من إيران فقط، وهي الطّرف الذي يتطلع إلى «تسوية حساباته» مع منافسته (الوهابية) المملكة العربية السعودية، إنما وصلت من خلال مساعدة ودعم الشيعة في كل مكان، ويفهم من مفردة «الشيعة» أنها تشير تحديدًا

---

(53) لندن بالتحديد مشهورة بأنّها «المركز الأساس لنشاط الشيعة» حول العالم. هنا، على سبيل المثال، تأسّست حركة أحرار البحرين الإسلامية في العام 1982. وهي حركة متفرّعة من حزب الدعوة الإسلامية العراقية فرع البحرين، الذي كان ناشطًا في لندن عقب القمع في العراق والخليج خلال فترة السبعينات والثمانينات، حركة أحرار البحرين الإسلامية لا تزال شوكة في عين النظام البحريني، إذ لا يزال موقعها الشهير الثنائي اللغة قائمًا (www.vob.org) وكذلك نشرة أخبار إلكترونية تدعى «صوت البحرين» التي تتضمن انتهاكات آل خليفة. ولكن نجاحها الحقيقي يكمن في مخاطبتها الفعّالة للجمهور المتحدّث باللغة الإنكليزية، من خلال حشد السياسيين، وتنظيم جلسات في البرلمان والكونغرس حول البحرين، والعمل مع منظّمات حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية والأمم المتّحدة. انظر لوير،

Louër, Transnational Shia Politics, pp. 202–203, 266.

إلى الشيعة الإثني عشرية[54]. ومن هنا، فأن يكون أعضاء الوفاق هؤلاء متورّطين، هو غيض من فيض.

هل هذه الاتهامات بالفعل تعكس الواقع، أو إلى أي مدى،؟ هل ادعاءات الشيخ السعيدي والرئيس اليمني والملك الأردني أو النواب البحرينيين المذكورين أعلاه لا تمثّل مصدر قلق حقيقي؟ النقطة الحاسمة هي درجة الخوف نفسه، هذا القلق الملموس بين زعماء السنة والمواطنين على حد سواء بشأن ما ينظر إليه على أنه ولادة جديدة للمعارضة الشيعية في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية من خلال، في ما يبدو أنه تعبئة سياسية منسقة ترجع الأيام الأولى للثورة الإسلامية. ولذلك، وكما قالت لوير في طرحها المقنع: إن «الصحوة الشيعية» المفترضة هي صنيعة تصور تغييرات مهدّدة، بقدر ما هي نتيجة للمشروع الشيعي[55]. وتضيف لوير:

> لعب السياق الإقليمي دورًا في دفع العلاقة السنية-الشيعية من خلال التّمثيل الذي أثاره في الذهن السّني وليس من خلال تعديل الأجندة الشيعية، فبالنسبة للشيعة: السياق الجديد لا يقوم إلا بزيادة الأدوات الموجودة في تصرفهم ليستمروا في استراتيجيتهم السابقة. وأما السّنة، فهم من يشعرون بأنهم تحت الحصار الآن[56].

---

(54) أسباب غير واضحة بالنسبة لي، لا يعتبر الرئيس أو اليمنيون الزيديون العاديون أنفسهم «شيعة»، وهي تسمية يطلقونها على الشيعة الإثني عشرية، وهذا أمر قد جعل الكثيرين يثيرون الجدال مع أصدقاء يمنيين.

(55) انظر لوير،

Louër, Transnational Shia Politics, pp. 45–63.

(56) المصدر السابق، ص. 258.

ولذلك، في الوقت الذي تكون فيه على الأقل عين واحدة لكل المنطقة محدقة باتجاه إيران – وهي الفائز دون قصد، وبلا منازع بالمشروع الأمريكي الذي عرف بـ «الشرق الأوسط الجديد» - تدرك معظم الأسر الحاكمة الخليجية أن الخطر الداخلي الجديد يتمثل في أولئك الذين يظهر أنّهم منقسمون بمنافسة ولائهم الوطني إلى ولائهم الديني-السياسي. إذا كانت تسعينيات القرن الماضي هي عقد محاربة التطرف السني بالنسبة لأغلب الأسر الحاكمة في الخليج، فإن عهد ما بعد حرب العراق كان عهد معالجة الشيعة، بما فيها معالجة إحباطاتهم، كطريقة لكبح النفوذ الإيراني.

وفي حين حققت إعادة ترتيب الأولويات بعض التطورات الإيجابية مؤخرًا في السعودية والكويت، الدولتين الخليجيتين اللتين تحتضنان مجتمعات شيعية كبيرة على أراضيهما بخلاف البحرين - السياسة التي أسمتها لوير: «الاعتراف الديني النسبي»[57] -، وجدت البحرين نفسها عاجزة عن الوصول إلى تسوية مشابهة مع مواطنيها الشيعة. في المقام الأول، الشيعة في البحرين يتعرضون لمستوى أقل من التمييز الديني المؤسسي من هؤلاء في المملكة العربية السعودية أو الكويت، على سبيل المثال، هناك فعلا فصل بين المذهب المالكي (السني) والمذهب الجعفري (الشيعي) في أحكام الشريعة التي تحكم المحاكم الإسلامية والأوقاف[58]. والأهم من ذلك هو أن شيعة البحرين، وعلى عكس وضع الشيعة في السعودية والكويت، لا يمثلون أقلية مزعجة

---

(57) المصدر السابق، ص. 245.

(58) وهذا لا يعني أنّ هذين التقليدين متمثّلان في كل المناطق. بالإضافة إلى الوزارات السيادية وكذلك الشرطة والقوات المسلّحة، القليل من الشيعة موزّعون بشكل غير متكافئ في وظائف في وزارة التعليم، على سبيل المثال، التي لا تزال ترفض مطالب بوضع الرؤى الجعفرية في المنهاج المدرسي الذي يغلب عليه الفكر المالكي.

بل يشكلون أغلبية ديموغرافية كاملة، وتذكر لوير في هذا السياق: «إن سياسة الاعتراف الديني لا يمكن أن تكون بديلًا للسياسة الديمقراطية الحقيقية»[59]. إذًا، فبالنسبة للبحارنة، ليس المطلب هو التسامح الديني كأصحاب عقيدة معينة ولكن مطلبهم هو المساواة السياسية لكونهم أعضاء في جماعة مجتمعية يسعى أعضاؤها لتأثير جوهري أكثر اتساقًا مع وضعهم الديموغرافي، والذين تشكل هويتهم ومؤسساتهم نفسها نقطة التفاف مهمة للتنسيق الجماعي في السعي لتحقيق هذه الأجندة.

حبكة البحرين ٢٢

إذن، يمكن للمرء أن يتخيّل بسهولة عمق المأزق الذي يواجه حكام البحرين في وضع تعد فيه التنازلات السياسية في حد ذاتها فتحًا للباب أمام التأثير الخارجي، في حين أنه ينبغي أن تهدئ المعارضين الشيعة وتحول دون لجوئهم إلى إيران وغيرها من أطراف خارجية للحصول على الدعم. من وجهة نظر أسرة آل خليفة، فالهدف الوسيط الذي هو تهدئة الشيعة - والذي يمكن أن يشترى فقط من خلال الموافقة على مطالبهم بإصلاحات دستورية أساسية، ووضع حد للتّجنيس السّياسي، وتكافؤ فرص التّوظيف في القطاع العام بما في ذلك الوزارات السيادية والجيش- يتعارض مع الهدف الأساسي والدافع لكل هذا التحرك ألا وهو ضمان أمن النظام. ومع إمكانية الاختيار بين مجتمع شيعي مضطرب سياسيًا وعاجز عسكريًا، وآخر راضٍ سياسيًا ويتمتع بموقع عسكري أفضل في الجهاز الحكومي، فإن البحرين قد اختارت الأول منذ زمن. وبينما قد يتقرب بعض الشيعة لإيران، إلا أنه لا يمكنهم أن يشكلوا تهديدًا لحكم آل خليفة في البحرين حتى

(59) المصدر السابق، ص. 255.

لو حصلوا على المساعدة من إيران، خاصة مع وجود مقر الأسطول الخامس الأمريكي في هذه الجزيرة. في البحرين، لا يتطلب استقرار النظام هدوءًا سياسيًا بل العكس.

وبالرجوع عندها إلى البحرين بصفتها دولة ريعية، في ضوء كونها دولة منقسمة، يتضح كيف يمكن أن تعيد الأخيرة صياغة مفهومنا حول الأولى. هناك شكوك متبادلة – الشيعة يشعرون بالحرمان السياسي وربّما الحرمان المادي أيضًا (إذا تحققت أهداف القائمين على التجنيس) على أيدي المحتلين السنة الأجانب ومن يؤيدونهم من طائفتهم، وفي المقابل يرى السنة بأن من يسمون بالبحارنة هم أقرب لأن يكونوا إيرانيين من أن يكونوا مواطنين بحرينيين موالين – هذا العداء المتبادل يفسر كيف تظهر السياسة القائمة على الطبقية في المجتمعات الريعية، وهو يحل محل المناورات الفردية من أجل الحصول على الرعاية الملكية، كأسلوب عمل سياسي مهيمن.

وبدلا من التنافس بشكل مستقل للحصول على حصة أكبر من المنافع التي تقدمها الدولة على المستوى الشخصي، في البلدان التي لديها انشقاق كبير بين الجماعات كما هو الحال في البحرين والسعودية والكويت، يميل المواطنون بشكل طبيعي إلى الاندماج في أطياف واسعة تتنافس على الدولة نفسها. ومعارك السياسة الرئيسية لا يقوم التنازع فيها على طول خطوط التوزيع، بل على ذات الخطوط التي تحدّد النظام: تاريخ البلد وهويته الثقافية، وأسس المواطنة، وشروط الخدمة في الحكومة والأجهزة العسكرية. من المؤكد أنه في المجتمع الذي يشهد جدلًا كبيرًا حول كون المواطن الحقيقي هو «البحريني» أم «البحراني»، فمن الواضح أن أهمّية السياسة الريعية التخصيصية فيه، قد تراجعت لصالح نزاع

بين الجماعات على وضعها وعلى السيطرة الوطنية، إذ أن «حقل السياسة الرمزي يلوح بشكل كبير» في المجتمعات المنقسمة عرقيًا، كما يقول «هورويتز» [60].

وتتضح أيضا بشكل مساوٍ، في ظل مثل هذه الظروف، أسباب انعدام تأثير أدوات تخفيف الضغط، التي تتمتع بها الدّول الرّيعية هنا، والذي يمكن أن يؤّثر بخلاف ذلك. ففي البحرين، يعمل الانقسام الطائفي على إعاقة الحكومة بجعل هذه الخيارات أقل تأثيرًا في أفضل الأحوال، وبسحبهم من على الطاولة نهائيًا في أسوأ الأحوال. يؤكد لنا ببلاوي: «أن كل مواطن» في الدولة الريعية «لديه تطلع مشروع في أن يصبح موظفًا في الحكومة؛ في أغلب الحالات يلبى هذا التّطلع». وعلى الرغم من أن تصنيفه لـ «أغلب الحالات» ليس واضحًا، إلا أنه من المؤكد أن إحدى الحالات التي لن يتحقق فيها هذا الطموح هو عندما تبيت الحكومة شكوكًا حول ولاء موظّف محتمل. فكيف إذا امتدت هذه الشكوك لتشمل الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين في بلد ما؟ بالطبع ستلجأ الدولة لسد النقص في صفوف الشرطة، والجيش، والوزارات السيادية بأفراد تثق بهم، وهم غالبًا أجانب غير متحيّزين، يستوردون من أجل هذا الغرض بالذات.

باختصار، هذا الحال يبلور الوضع لدى البحرين وأنظمة دول الخليج العربية الأخرى: أن يستخدم التوظيف بحد ذاته كأداة سياسية، فيستبعد أولئك الذين تحوم الشكوك حول ولائهم السياسي بشكل منهجي من مساحات واسعة من القطاع العام؛ وأنّه مقابل كل فرد لا يستحق شرف

---

(60) انظر هورويتز،

Horowitz, Ethnic Groups in Conflict, p. 187.

الخدمة – في نظر الحكومة- بالإمكان توظيف عشرة من اليمن أو سوريا أو بلوشستان[61].

بمستوى معتدل، قد يتسبب هذا الوضع ببعض المشاكل للأنظمة، إذ سينتج عنه لا أكثر من نسبة صغيرة من السكان سيضطرون للتوجه إلى القطاع الخاص بحثًا عن العمل، أو ربما يبقون عاطلين عن العمل، وساخطين بمفردهم. ولكن إذا جعلت هذا الوضع يمتد ليشمل نصف مجموع المواطنين، بالطبع سيتجه هذا النصف إلى معارضة النظام حتى في ظل أفضل الأوضاع الاقتصادية، وستواجه بشكل سريع خطر معارضة منظّمة من قبل أفراد المجموعة الخارجية التي تم إقصاؤها. في مسح نُشِر في سبتمبر/أيلول 2003، عن مجموع المناصب الحكومية رفيعة المستوى في 32 وزارة بالإضافة إلى جامعة البحرين، وجد مركز البحرين لحقوق الإنسان أن:

> من أصل *572* منصب حكومي رفيع، يحتل المواطنون الشيعة *101* منصبًا فقط، ليمثّلوا *18* في المائة من المجموع. عندما أجري البحث، كان هناك *47* شخصًا برتبة وزير ووكيل وزارة، *10* من هؤلاء كانوا من الشيعة بما يمثل *21* في المئة من المجموع. ولا يشمل ذلك الوزارات الحساسة مثل الداخلية، [الشؤون] الخارجية والدفاع والأمن والعدل[62].

(61) الاعتماد العسكري على الجهات الأجنبية غير المنحازة له تاريخ طويل في العالم العربي، ولكن في هذه الأزمنة المعاصرة، إنّه سم بارزة بالتحديد في منطقة الخليج العربي. خوري [1980، 51 والتي تليها] يوثّق استخدام في البحرين «بني خضير»-السّنّة «الذين لا يعودون لأصل قبلي واضح: البلوش، والعمانيون، و»العرب الشاردون» الذين خسروا انتماءهم القبلي، والأشخاص من أصل أفريقي»-منذ الزمن بعد وصول آل خليفة.

(62) مقتبس في

International Crisis Group, «Bahrain's Sectarian Challenge,» Middle East Report No. 40, May 6, 2005, p. 8.

وفي تقرير أحدث نشر في في مارس/آذار 2009، كشف مركز البحرين وبحسب مستند سري تضمن أكثر من 1000 اسم من موظفي جهاز الأمن الوطني أن 4 بالمائة فقط كانوا من الشيعة، في حين أن 64 بالمائة كانوا من «غير المواطنين، ويحمل أكثرهم جنسيات آسيوية»[63]. حتى المسح التمثيلي الذي أجريته شخصيًا على مستوى البلاد، في بداية 2009، انتهى بنتيجة مماثلة: لم أجد شيعيًا واحدًا، من أولئك الذين اخترتهم لتكوين عينة عشوائية لإجراء المقابلة، يعمل في الشرطة أو القوات المسلحة. قارن هذا بالـ 13 بالمائة من أصحاب الأسر السنّية العاملين الـ 131، الذين أدلوا بمعلومات تتعلق بوظائفهم. في المجمل، حتى نظرة خاطفة على أنماط التوظيف في القطاع العام في البحرين كفيلة - على الأقل في هذه الدولة الريعية- بأن تفرض علينا إعادة النظر في الفكرة المألوفة التي تقول إن «كل مواطن لديه طموح مشروع في أن يكون موظف حكومي» وهذا من خلال النّظر لطبيعة التوظيف والموظف.

بالطبع، لا يحتاج المرء أن يعتمد في هذه الاستنتاجات على التقارير مجهولة المصدر التي توفرها المعارضة على شبكة الإنترنت. بل يمكن استخلاص ذلك من المسؤولين الحكوميين أنفسهم؛ في حين

(63) تم سجن الشخص المتّهم بتسريب لائحة الأسماء هذه، وهو موظّف في وزارة غير محدّدة، ومن المزعوم أنّه «عُرض عليه...صفقة مقابل إطلاق سراحه، بشرط توقيع بيان يتّهم فيه كل من نبيل جحب-رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان- والناشطة ليلى دشتي-مديرة موقع www.bahrainonline.org [منتدى إلكتروني شيعي معارض ذائع الصيت، حيث ظهرت لائحة الأسماء للمرّة الأولى]-بتحريضه وتزويده بالمال لنشر هذه الأسماء.» انظر مركز البحرين لحقوق الإنسان، Bahrain Centre for Human Rights, «Arbitrary Detention of a Citizen for Disseminating Information on the National Security Apparatus,» June 21, 2009, متوفّر على www.bahrainrights.org/en/node/2914 . قيام السلطات بهذا كلّه من أجل تكذيبها يعطي دليلًا على صحّة اللائحة.

أنهم ينكرون وجود أي حالات معينة من التمييز على أساس طائفي، يبدو من خلال تعليقاتهم أنهم يتفقون مع الشعور العام. في مقابلة مع صحيفة النيويورك تايمز في مارس/آذار 2009، قال رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني عادل المعاودة – من جمعية الأصالة- في رد على أحد الأسئلة: «هناك الكثير من أعمال الشغب، والحرائق، والقتل، ولم يُدِن الشيعة قضية واحدة من هذه القضايا. أُحرِقت سيارة بمن فيها، حتى هذا لم يدَن[64]. كيف يمكن لنا أن نثق بأناس كهؤلاء؟»[65] أحد الذين كنت أتواصل معهم، سامي قمبر وهو برلماني من جمعية المنبر، ردّد هذا التبرير. قال في ما يتعلق بتذمر الشيعة:

«للأسف، الشيعة يشعرون أنهم يشكلون الأغلبية من السكان وبذلك يستحقون وجودًا أكبر في الحكومة والجيش والشرطة، بينما الحكومة تشعر بأن هذه المواقع لا بد أن يشغلها من تثق بهم ومن يكونون الولاء لها، وليس أولئك الذين ينتمون للمعارضة».

حتى المسؤولون الرفيعون في الحكومة يقرّون ذات الأمر. حسن فخرو الذي كان ولا يزال يشغل منصب وزير الصناعة والتجارة، اعترف أثناء خروج تظاهرات معارضة للتجنيس والتي أعقبت نشر تقرير البندر

---

(64) الإشارة هنا إلى قضية كانت منتشرة في وسائل الإعلام حول الادّعاء بمقتل رجل بعد أن تعرّضت سيّارته لهجوم بقنبلة مولوتوف من قبل محتجّين شيعة في قرية المعامير الجنوبية. تمّ اعتقال سبعة والحكم عليهم في ما بعد بالسجن المؤبّد في يوليو/تمّوز 2010 بموجب قانون الإرهاب البحريني الغامض لعام 2006. انظر مركز البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Centre for Human Rights, «Bahrain: Life Sentences against 7 Activists in the 'Ma'ameer' Case after an Unjust Trial,» July 11, 2010,
متوفّر على www.bahrainrights.org/en/node/3175

(65) مقتبس في مايكل سلاكمان،
Michael Slackman, «Sectarian Tension Takes Volatile Form in Bahrain,» New York Times, March 28, 2009.

بأن «هناك انعدامًا في الثقة بين الحاكم والمحكوم. هذا ليس غريبًا، فهناك نسبة قليلة لا يكنون الولاء للدولة. أحيانًا، لأسباب مقنعة عليك أن تكون حذرًا بالنسبة لمن توظف»[66] والبحرين حذرة، وغيرها من دول الخليج هي كذلك. حيث يُطلَب من المتقدمين لشغل وظائف «حساسة» في الشرطة والجيش والخدمة المدنية أن يرفقوا «شهادة حسن السيرة والسلوك»، وهي وثيقة تصدرها الشرطة للتحقق من أن الفرد لم يسبق له أن اعتقل أو احتجز، بما في ذلك الاعتقال لأسباب سياسية[67]، ما يُعَد بمثابة العقبة التي يصعب تخطيها بالنسبة لمن اعتاد حضور المظاهرات شبه اليومية في الشوارع على مدى العقدين الماضيين، كما أنه شرط يحمل تأثيرًا مُثبِطًا إن لم يكن حائلًا لتقدّم الشيعة العاديين إلى شغل كل أنواع الوظائف الحكومية، في ما عدا مجموعة محدودة من الوظائف التي يكون فيها المنصب «غير حساس» أو من المستوى المتدني أو المتوسط في أجهزة الدولة.

وبدلالة أكبر، تختصر كلمات فخرو جيّدًا المشكلة الأساسية في ما يتعلق بالتّوظيف في القطاع العام من وجهة نظر حكام البحرين، أو بالأحرى، من وجهة نظر أي نظام لا يثق في مكوّن معين من المجتمع: في ظل غياب طريقة معتمدة لتمييز الموظف المحتمل الجيد من ذلك الذي لا يوالي الدولة – لأن ماضيه النظيف حتى لن يشكل ضمانة على أنّه متعقّل- فهل يختار المرء إقصاء طبقة «غير الموالين» بأكبر مستوى ممكن من الانتقاء (قل، على أساس الانتماء الطائفي) ولكن مع اتساع هامش الخطأ لأقصى حد؟ أو، بدلًا من ذلك، يحاول انتقاءهم فردًا

(66) مقتبس في بيل لو،
Bill Law, «Riots Reinforce Bahrain Rulers' Fears,» Sunday Telegraph, July 22, 2007.

(67) انظر بحري،
Bahry, «The Socio-economic Foundations of the Shiite Opposition,» p. 134.

فردًا مع العلم بأنه قد يغفل بعضهم؟ وبين خيار سفينة الصيد، وخيار شبكة صيد الفراشات، حسمت الحكومة البحرينية خيارها نحو الأداة الأولى، ملقية شباكًا عامة من الارتياب على جميع الشيعة كطبقة من المواطنين، متقبّلة في نفس الوقت، الضّرر الجانبي، من وقوع أي كان من «الموالين» في الشباك عن طريق الخطأ. إنّه هذا الضرر الجانبي، هذه الفرصة الضائعة، والاستمالة المتعذّرة بسبب الارتياب الطائفي، هي الخاصية الأساسية للدولة الريعية المختلة وظيفيًا، التي تمثّلها البحرين.

يجب وفقًا لذلك مراجعة الاتّجاه السببي لصيغة الدولة الريعية المعتادة: ما يضمن الولاء السياسي ليس هو التوظيف في القطاع العام؛ بل الولاء السياسي هو الذي يضمن التوظيف في القطاع العام، خاصة إذا كان العمل المنظور يحمل طابعًا أمنيًا. ليس علينا إلا الالتفات إلى تسريح ما يزيد عن 2000 شخص من وظائفهم في القطاع العام بسبب ارتياب الدولة من مشاركتهم في التظاهر والإضراب عن العمل في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار من العام 2011. هذا التخلي عن الموظفين، الذين كان أغلبهم من الشيعة، والذي امتد ليشمل المستفيدين، من أجهزة الحكومة والشركات المملوكة للدولة والمستشفيات والمدارس والنوادي الرياضية والحاصلين على البعثات الجامعية، كان ردًا عقابيًا كاسحًا، حتى أنه دفع «اتحاد العمال الأمريكي» AFL)- CIO)، إلى رفع شكوى ضد الحكومة البحرينية لانتهاكها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بتسريح العمال وإيقافهم عن العمل[68].

---

(68) انظر الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية،
American Federation of Labor and Congress of Industrial Organizations (AFL-CIO), 2011, «Concerning the Failure of the Government of Bahrain to Comply with Its Commitments under Article 15.1 of the US-Bahrain Free Trade Agreement,» April 21, 2011.

أما بالنسبة للنصف الثاني من المعادلة الكلاسيكية للرشوية السياسية في الدولة الرّيعية، وهو ما يُسمى بـ «تأثير الضرائب»، الذي يضع المواطنين غير المطالبين بدفع الضرائب في موقع بعيد عن الأسس – الاقتصادية- الموضوعية للمشاركة السياسية، من الواضح أن هذا الرابط الذي يكون على المستوى الفردي يجب أن يتوفر على شروط مهمة. المشكلة الأولى المتعلقة بهذا التبرير، بالنظر إلى التاريخ، هي أنه غير دقيق. ذلك أنه قبل اكتشاف النفط في البحرين كانت الضّرائب تفرض على المواطنين، أي على المواطنين الشيعة، وبالتّأكيد لم يكن هناك توقع بالحصول على منفعة سياسية بالمقابل. ومن بين أبرز الأشكال المختلفة للضرائب والإتاوات التي كانت تجمعها الدولة في مرحلة ما قبل النفط: الضّريبة على الرأس (الجزية)، ضريبة على استخدام المياه للري، ويدعي البعض فرض ضريبة على تنظيم مواكب الشيعة في عاشوراء.

أما الأولى والثانية، فيوضح خوري، أنهما «كانتا تجبيان من الشيعة فقط، على أساس أنهم لا يخدمون في الجيش. لكن يجب الإشارة إلى أنهم لم يُدعوا إلى ذلك»[69]. ويضيف: «في المقابل، فإن بعض المناطق، مثل الحد والرفاع، التي كانت تقطنها قبائل متحالفة مع آل خليفة لم تفرض عليها الضرائب. لم يكن التجار الأغنياء والرفيعون يدفعون الضرائب. بل كانوا يقدمون «هدايا» إلى الحاكم مباشرة، أو إلى المقربين إليه، أو في بعض الأحيان إلى ضيوفه من الأجانب»[70]. بالنسبة للشيعة البحرينيين، فقد كانوا يكرهون الضرائب وجباة الضرائب إلى درجة أنه حين كان

(69) انظر خوري،

Khuri, Tribe and State in Bahrain, p. 48.

(70) المصدر السابق، ص. 52.

يُستَعَد لإلغائها كجزء من الإصلاحات الإدارية الواسعة التي استحدثها البريطانيون في بدايات العام 1920، استغلوا الفرصة للتعبير عن استيائهم من هذا الحمل الثقيل، مبدين تأييدهم الكبير للإصلاحات، ومناشدين البريطانيين من أجل حمايتهم من تطرف حكامهم القبليين[71]. كانت نتيجة ذلك التّحريض على أعمال شغب وهجمات على مستوى الجزيرة، نفذتها القبائل السنية ضد القرى الشيعية، وكان من بين المعتدين جناح الخوالد من عائلة آل خليفة، وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى تنازل الحاكم الشيخ عيسى بن علي، الذي عارض الإصلاحات، قسريًا لصالح ابنه حمد الذي كان أكثر تصالحًا[72]. يحدثنا خوري كيف أن جباة الضرائب وجدوا أنفسهم مضطرين للانتقال من القرى الشيعية إلى المدينة بعد الإصلاحات من أجل «الهروب من عبء الماضي»[73].

إذًا، من وجهة نظر تاريخية، نجد أن الفكرة التي تقوم على أن فرض الضرائب في البحرين وغيرها من الملكيات في دول الخليج العربية، يجب أن يكون لها بالضرورة بعض الارتباط بالحقوق السياسية أو المنفعة السياسية، أي أنّها ستتبع لا محالة ذات نمط أوروبا الغربية في بناء الدولة، هي استقراء ملتبس. في الحقيقة، إذا كان هناك ما يثير الاهتمام في أي مما أورده خوري عن الضرائب في البحرين ما قبل النفط، فهو درجة عدم تغيّر السياسة في هذه الجزيرة بشكل أساسي، منذ قدوم آل خليفة: بقي الشيعة تحت حكم الإقصاء المنهجي من

---

(71) المصدر السابق، ص. 48.

(72) تمّ تحليل هذه المرحلة بالتفصيل في غينغلر،
Gengler, «Royal Factionalism, the Khawalid, and Securitization of 'the Shī'a Problem' in Bahrain.»

(73) انظر خوري،
Khuri, Tribe and State in Bahrain, pp. 48, 94–95.

جهاز الدولة الوليدة، و من الجيش على وجه الخصوص، سواء كان ذلك للحفاظ على موقع النخبة الخاص بحلفاء النظام وهو حكر على القبائل السنية، أو بسبب انعدام الثقة[74]. في المقابل، لم يتحمل البحارنة العبء الاقتصادي للمعيشة على أراض إقطاعية فحسب، ولكن كانوا مجبرين أيضًا على دفع الجزية إلى آل خليفة وحلفائهم الذين كانوا يديرون أراضيهم المقتطعة كأصحاب سيادة في الداخل.

إذًا، ما دفع الشيعة إلى التأييد القوي لإصلاحات البريطانيين الإدارية هو كونهم ضحايا للاستغلال الاقتصادي والتمييز، وليس لأنهم ربطوا الضرائب بالامتيازات السياسية. إذن، الصراع السياسي الأساسي يشمل السنّة، وبالأخص نخبة القبائل، الذين يستفيدون من الوضع الراهن على نحو غير متكافئ، ومجموعة الشيعة الخارجية المحرومة التي قد يأمل أعضاؤها في الازدهار الاقتصادي أكثر قليلًا. حالة البحرين مختلفة عن حالة دول الخليج العربية في ما قبل النفط، والتي كانت السياسة تدار فيها من قبل طبقة التجار القوية اقتصاديًا والطبقة الحاكمة المهيمنة سياسيًا. في دراستها المشهورة عن قطر والكويت، تستنتج «كريستال»: في كلتا الحالتين كان جزء كبير من طبقة التجار راضين بالتخلي عن مطالبتهم بالحكم في مقابل عدم دفع الضرائب والاحتكار الاقتصادي في القطاعات غير النفطية للدولة الريعية[75]. أما شيعة البحرين، فلم يقدموا أي تنازل من هذا القبيل، لا بعد إلغاء الضرائب والنظام الإقطاعي ولا بعد الفرص الاقتصادية الجديدة التي أتاحها الاقتصاد النفطي. على الأقل في البحرين، هناك علاقة عكسية بين الضرائب ومطالب التمثيل السياسي.

---

(74) انظر هورويتز،

Horowitz, Ethnic Groups in Conflict, p. 187.

(75) انظر هورويتز،

Horowitz, Ethnic Groups in Conflict, p. 187.

وعليه، نصل إلى المشكل الآخر في نظرية الضرائب، وهو أساسي أكثر: نظريًا، إنّها تخلط بين أمرين مميزين؛ دوافع الحكومات ودوافع المواطنين. ففي حين أن مبدأ «فانديفال» المعروف بـ «لا تمثيل من دون ضرائب» يمكن له أن يشرح الأوضاع التي تكون فيها مطالبة الحكومات بالضرائب أقل احتمالًا، لكنها لا تقول الكثير عن موعد احتمال أن يطالب المواطنين بـ «التمثيل»، في ما عدا استثناء احتمال واحد، وهو عندما يريدون أن تكون لهم كلمة حول كيفية صرف الدولة للمدخول المتحصل من ضرائبهم. ويبقى المرء متسائلًا: تحت أي ظرف، وإلى أي مدى قد يلعب سبب غير اقتصادي ما، دورًا في تحفيز الأفراد سياسيًا؟ وعليه، في النهاية، فالقول أن احتمال أن يصر المواطنون الذين لا يدفعون الضرائب على محاسبة الحكومة، مع ثبات العوامل الأخرى، أقل منه لدى المواطنين الذين تفرض عليهم الضرائب، هو ليس نموذج عمل السياسة في الدولة الريعية، بل هو النموذج الذي لا تعمل وفقه، وهو ما يجعل اندفاع البحرينيين اليوم وغيرهم من الخليجيين العاديين – مع كونهم لا يدفعون الضرائب- في مطالبتهم بدور أكبر في اتخاذ القرار السياسي، مُحيرًا.

وكما يضيف البرلماني البحريني عيسى أبو الفتح:

«في هذه الأيام في البحرين... الجميع مهتمون بالسياسة- مهتمون بالسياسة أكثر من اللازم ولا يولون اهتمامًا كافيًا لشؤونهم الخاصة. أذهب لطبيب الأسنان، أو يأتي طبيب ليحضر مجلسي... وأول شيء يفعله هو السؤال عن رأيي في إحدى القضايا السياسية، فأقول له: اهتم بمرضاك، واترك السّياسة للسّياسيين. ولكن لم يعد أحد يهتم بشؤونه الخاصة، والوضع في بقية دول مجلس التعاون هو

كذلك. حتى في السّعودية الجميع يتحدثون عن السّياسة- قبل ثلاث سنوات لم تكن لتسمع هذا».

هذا الرد المفشي انتُزِع عبر سؤال مباشر حول ما إذا كان يوجد اهتمام في المشاركة السّياسية بين المواطنين البحرينيين والخليجيين على حد سواء، بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية. وبينما يدور كلام أبو الفتح حول جذور مسألة الزّيادة الكبيرة في الوعي السياسي الذي وصفه، لا يؤيده سامي قمبر (من المنبر) في ذلك، إذ يرد على السؤال نفسه:

«أعتقد أن البحرين ستظل تواجه مشكلة في ما يتعلق بكيفية تقسيم الأشياء في المجتمع ما بين الشيعة والسنة. عندما سألت في البداية ما هي أكبر مشكلة تواجه البحرين، هذه إحدى أكبر المشاكل. الشيعة يشعرون بأن لهم الحق في السلطة والتأثير في المجتمع، ودور في الحكومة، وخاصة بعد الثّورة الإيرانية. إن تأثير الشيعة في العراق وإيران على البحرين كبير جدًا، ويجب أن تعرف الدولة كيف تتعامل وتتعاون معهم».

ويتفق الشيعة داخل وخارج القنوات الرسمية للسياسة مع هذه الرؤية. نائب رئيس الوفاق، خليل المرزوق، يوضّح:

«لو كان الوضع الاقتصادي أفضل في البحرين – أو كان على الأقل متساويًا بين السّنة والشيعة- فإن المشكلة الطّائفية ستكون أقل حدة ولكنها لن تختفي. هذا لأن الطائفية قد أصبحت جزءًا من الضّمير الوطني والفردي هنا في البحرين منذ مكّنت حرب العراق الشيعة هناك. حتى بعد الثّورة الإيرانية ازداد التفكير الطّائفي لمستوى معين، لكنه لم يكن بهذا السوء أبدًا».

عبد الهادي الخواجة، مؤسس مركز البحرين لحقوق الإنسان وناقد بارز للنظام، كان قد أطلق سراحه من السجن بعد أن ألقى خطابًا ناريًا في ذروة موسم عاشوراء (وهو اليوم يقضي حكمًا بالسّجن المؤبد لدوره المزعوم في انتفاضة 14 فبراير/شباط) حين تحدث عن قصة شبيهة:

«قبل أن أغادر البحرين (إلى المنفى في الدنمارك) عندما كان عمري *17* عامًا، ... لم يكن هناك «مشكلة طائفية». كان الصّراع السّياسي في ذلك الوقت (أي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي) بين الجماعات الاشتراكية نفسها وبينها وبين الحكومة، أما بعد الثّورة الإيرانية وبعد تمكين الشيعة من السّلطة في العراق مؤخرًا، هناك شعور عام في البحرين بأنهم يجب أن لا يقبلوا بالتّهميش من قبل الأقلية السّنية الحاكمة».

مع ذلك وفي حين كان يبدو أن الحماسة التي تحيط بالقومية العربية تغطّي على «المشكلة الطّائفية» في البحرين لبعض الوقت، إلا أنه كان جليًا في تلك الفترة أن العداء بين الجانبين بقي فاقعًا حتى قبل الاضطرابات في إيران والعراق.

يقول الرّميحي، كاتبًا في 1976، عن شيعة البحرين:

معتقداتهم، التي يتمسكون بها بشدة، تخالف تفسير التعاليم الإسلامية حسب المذهب الأرثوذكسي* في الإسلام وهو المذهب السّني والذي يسمّي أتباعه في البحرين الشيعة بالرافضيين (الروافض)[76]. يتعصب كلا الطّرفين في التّمسك بوجهة نظره، وقد

(76) أي الروافض (مفرد. رافض) الذين رفضوا الخلفاء «الشرعيين» للنبي تأييدًا لابن عمّه وصهره علي بن أبي طالب؛ أو، أقل تحديدًا، رافضي القيادة والسلطة السّنّية. يعتبر هذا اللفظ إهانة للطائفة.

خلقت هذه الاختلافات في التّفسير توترات أدّت إلى صراعات سياسية واجتماعية[77].

هنا إذا تكمن المشكلة الأساسية في النظرية التي تقول: «لا ضرائب، إذًا لا تمثيل»، وبالتأكيد كذلك الحال بالنسبة لباقي نموذج الدّولة الرّيعية، بشكل عام. حتى من دون قولها بهذه الصراحة، فإنها لا ترمي إلى فهم السبب وراء أن يصبح الناس مهتمين بالسياسة فحسب، ولكن علاوة على ذلك، ترمي إلى فهم معيار توجههم السياسي. بيد أننا في الواقع لا نعلم الكثير عن محددات السّلوك ووجهات النظر السّياسية على مستوى الفرد في إطار دول الخليج العربية، أو إلى أي مدى يتأثر هذا السلوك بالمتغيرات في البلد مثل حجم ثروة الموارد، والانقسام الديني-الإثني، أو الاستراتيجية المحددة للحكم السّياسي التي تعتمدها الدولة. من أجل فهم كل ذلك، نحتاج أن نسأل الأفراد، لكن إذا أردت الوصول إلى المواطنين الخليجيين العاديين ستواجه عددًا من الحواجز العملية والسياسية؛ وإذا أردت الوصول إلى المئات أو الآلاف المنتشرين في أرجاء هذه المنطقة ستواجه عقبات أكثر؛ وإذا أردت أن تسألهم عن شعورهم تجاه العائلات الحاكمة في بلدانهم فعليك أن تجهز حقيبتك وجواز السفر الخاص استعدادًا لأي طارئ.

حتى مع غياب التحليل التجريبي المنهجي للتّوجهات السّياسية الجماهيرية، والتي سنتحدث عنها في الفصل الخامس، يتضح لنا من الدّراسة السّابقة عن الصّراع السّني-الشيعي في البحرين شيء واحد على الأقل بشأن قواعد الرأي والعمل السياسي في الخليج: إنها لا تنحصر

(77) انظر محمّد غانم الرميحي،
Muhammad Ghanim al- Rumaihi, Bahrain: Social and Political Change since the First World War (London: Bowker, 1978), p. 26.

في الاقتصاد. بل على العكس، نستشف من ادعاءات البحارنة عن كونهم السكان الأصليين ومن تخوفهم من أن يصبحوا ضحايا للتغيير الدّيموغرافي الذي يتم برعاية سنية، وللارتياب السني من «نهضة شيعية» تدعمها إيران التي تهدد باكتساح كل المنطقة، أن الحسابات السياسية في هذه الدولة الريعية الخليجية لا تقوم على المصالح الاقتصادية الذاتية فقط.

بدلًا من ذلك، فإن المكافآت المادية التي قد يتوقع المواطنون الحصول عليها مقابل صمتهم غير كافية لردعهم عن السّعي إلى لعب دور نشط في الحياة السّياسية، والذي لا يسعون إليه كأفراد للحصول على أقصى منفعة، إنما كأعضاء في تحالف أكبر يسعى للتأثير والسّيطرة على الدولة نفسها، ويكون ذلك ضد الجماعة المنافسة تحديدًا. وبالتّالي، في نهاية الأمر، عدم فرض الضرائب كوسيلة لتخفيف الضغط السياسي على الأنظمة الرّيعية هو، مثله في ذلك مثل التوظيف في القطاع العام، عرضة لظرف مدمّر: عندما لا يكون الاهتمام الاقتصادي هو الدافع الأساسي الصارم للعمل السياسي؛ وعندما يكون «شيخ النفط» الثري والسمين وغير المبالي بالسياسة - وهو الرمز الكاريكاتوري المعتاد عن عرب الخليج في الشرق الأوسط والغرب- لا يمثل بشكل سليم المواطن العادي، الذي ليس ثريًا ولا فقيرًا، والمثار سياسيًا، وفوق كل ذلك، هو إما سني أو شيعي.

بالإضافة إلى ما شرحناه عن التعبئة السياسية على أساس الجماعات لحد الآن، لا يزال هناك مصدر أخير للإثارة السياسية في الدّول الخليجية لم يتم التّطرق إليه: وهو متعلق بالدّين الإسلامي نفسه. إلى هذا الحد، لم يستعرض نقاشنا أي شي جوهري عن الجماعتين المتصارعتين في حد ذاتهما؛ فيمكن أن يعد هذا الوضع ليس أكثر من يساريين ينافسون يمينيين، أو الناطقين بالتاميلية

ينافسون الناطقين بالسنهالية. لكن في الواقع، الصّراع بين السّنة والشيعة في البحرين وفي مختلف أنحاء العالم العربي بشكل عام، ليس ببساطة صراع جماعات، إنما هو صراع يمتد عمره إلى نحو 1300 عام، حيث فرض الانقسام الديني نفسه من خلال النّزاع على الخلافة السياسية، وهذا الانقسام يوفر مادة تاريخية دسمة لأولئك الذين يسعون لتعبئة مناصري أي قضية سياسية. ويلمّح كلام الرميحي السالف ذكره عن مشاكل البحرين الاجتماعية بأنّها تنبع في جوهرها من رفض «البحارنة» للإسلام الأرثوذكسي، إلى هذا البعد الديني. في مكان آخر من الكتاب، يتحدث بصراحة أكبر فيقول «إن جذور المشكلة ترجع بالّطبع إلى احتلال جزر البحرين من قبل القبائل السّنية القادمة من الأرض الأم، والذين اعتبروا التّشيع - وهو مذهب غالبية شعب البحرين آنذاك- نوعًا من الهرطقة وبالتّالي فلم يألوا جهدًا في ظلم واحتقار الشيعة سكان الجزر الأصليين»[78]. بالطبع، قد نشك بأن نوعية النتيجة السياسية أو الاجتماعية لاحتلال آل خليفة للبحرين كانت ستكون مغايرة نوعيًا لو كان السّكان الأصليون من السّنة؛ لكن لا مجال للشّك في دور الدّين بحد ذاته في إذكاء نيران الصّراع السّياسي.

---

(78) انظر محمّد غانم الرميحي،
Muhammad Ghanim al- Rumaihi, Bahrain: Social and Political Change since the First World War (London: Bowker, 1978), p. 26.

* لم يرد وصف "الأرثوذكسي" في النسخة العربية من كتاب الرميحي المذكور، ولكنه ورد في النسخة الإنجليزية، وهي الأصلية.

الفصل الثّالث
الدّين والسّياسة في البحرين

في البحرين، يمكن للمرء بسهولة التّمييز بين السّنة والشيعة، وذلك من خلال عدد من التّفاصيل: اللّغة واللّهجة (من حيث لفظ حرف «القاف» على سبيل المثال، يلفظه الشيعة ق، بينما يلفظه السنة غ، وذلك في بعض الكلمات[1])، الشّعر على الوجه واللّباس (السّلفيون يعفون لحاهم، المصبوغة غالبًا بالحناء، في حين تقل احتمالات ارتداء الشيعة للّباس التّقليدي الخليجي على الرّأس)، والأسماء المُطلَقة عليهم (حسين مقابل خليفة) وفي حال لم يكن كل شيء آخر ظاهرًا، فمن خلال اسم العائلة. ومن بين الطّرائق المباشرة أكثر، يمكن ملاحظة تجميل الممتلكات الخاصة وهو ما لا يمكن إخطاؤه[2]. فمنازل الشيعة، المجمعة سويًا في تشكيلة ضيّقة، تتطاير عليها أعلام سوداء أو ملونة، تحمل اسم الإمام الحسين وشخصيات دينية أخرى، وعبارة الرّثاء «يا حسين! يا شهيد!».

---

(1) بالفعل، تتكّلم كل من الجماعتين لهجة عربية مختلفة كلّيًا. انظر الفصلين 2 و 4.

(2) على الرغم من أنّ الأمر يتجاوز النطاق ههنا، من الجدير ذكره في هذا الخصوص هو أنّ مربعات الاشتراك في الصحف تشير إلى الانتماء السياسي. الاشتراك في صحيفة الوسط، التي تعد بالنسبة للكثيرين ملاذًا للشيعة، دليل واضح على دعم للمعارضة. في المقلب الآخر، صحيفة الأيّام، والبلاد، وأخبار الخليج كلّها خيارات آمنة موالية للحكومة؛ الأولى تميل إلى الليبرالية ولكنّها مملوكة من قبل وزير الإعلام السابق ومستشار الملك؛ أمّا الأخيرتين فإنّهما قريبتان من رئيس الوزراء. ولرأي أكثر تشدّدًا، يمكن اختيار صحيفة الوطن، لسان الديوان الملكي الناطق وغالبًا ما تحتوي التحريض.

أما منازل السّنة، فغالبًا ما تكون ذات بوابات خارجية وحدائق، ويلوح فوقها العلم الوطني البحريني، ذو اللّونين الأحمر والأبيض.

تُزَيّن المركبات التي يقودها الشيعة، دائمًا، بملصقات تحمل عبارة «اللهم صل على محمد وآل محمد»[3]. هذه العبارة، التي يختتمون بها كل صلاة والتي يأتي فيها ذكر آل بيت النّبي في تحدٍ مباشر للممارسات السّنية، تعيد التأكيد على أنّهم الشيعة بالفعل: شيعة علي، أو أنصار علي وسلالة النّبي في وجه المنافسين المدعين للخلافة الإسلامية[4]. من جهتهم، يزين السّنة مركباتهم بالإثبات الإسلامي المألوف للإيمان والرّكن الأول من الإسلام السّني، أي الشّهادة التي تحمل الإقرار بأنّه «لا إله إلا الله ومحمد رسول الله».

مع ذلك، خلال شهر محرم الحرام، وعلى وجه الخصوص، خلال الأيام العشر الأولى المتعلقة بمناسبة عاشوراء، يصل هذه التّزيين الدّيني إلى مستوى جديد، متجاوزًا الفاصل بين الخاص والعام، وبالتّالي مثيرًا غضب كثير من السّنة الذين يمثل هكذا إعلان بالنّسبة لهم تزيينًا غير ضروري يصل إلى حد الاستفزاز. تمتد اليافطات السّوداء ذات الألوان البارزة، والخطوط المُطرزة على نحو معقد، التي تستخدم عادة خط النّستعليق الفارسي، في الأحياء الشّيعية، لتسرد قصة استشهاد الحسين، وقد أُحضِرت هذه اليافطات إلى البحرين، كما قيل لي، من الصّنّاع العراقيين في كربلاء نفسها. وكذلك يتم تعليق الصّور الضّخمة، التي يقارب حجمها حجم المباني، للرّموز الدّينية المحلية كالشّيخ عيسى قاسم، آية الله

(3) نظام النقاط الأمنية المعقّد الذي بدأ العمل به عقب العام 2011 قد واجه نوعًا ما هذا النشاط، إذ يسعى السائقون الشيعة إلى تجنّب لفت انتباه الشرطة غير اللازم.

(4) وللتأكيد أكثر على هذه النقطة، يتم مد حرف الألف من لفظ «آل» لعدّة ثوانٍ عمدًا عند ذكر الصلوات: «اللهم صلِّ وسلّم على محمّد وآآآل محمّد».

البحريني عالي المنزلة، وكذلك قطعًا صور الرّموز الشّيعية غير المحلّية، مثل آيات الله الخميني والخامنئي والسّيستاني وفضل الله، ناهيك عن حسن نصرالله. لإحياء الذّكرى، قد يشتري المرء علمًا لحزب الله، أو قميصًا عليه صورة الخميني (والتي نفدت، خلال زيارتي في العام 2008، بعد اللّيلة الأولى)، أو حتى لعبة تركيب القطع، عليها صورة الخميني، لليافعين الثّوريين. مثل هذه الرّمزية العلنية لا تمر مرور الكرام.

عقب احتفالات العام 2007، التي شهدت الاعتقال الوجيز لثلاثة من زعماء المعارضة على خلفية خطابات مناهضة للحكومة، انتقد وزير الدّاخلية البحريني، الشّيخ راشد بن عبد الله آل خليفة «تسييس» احتفالات عاشوراء، التي قال إنّها «استُخدِمت لإثارة الناس من خلال بث إشاعات كاذبة والتّحريض على الكراهية وتشويه الإنجازات الوطنية والسّعي إلى هدم الوحدة». وأضاف أنّ «المناسبة استُخدِمت أيضًا لعرض يافطات احتوت على عبارات سلبية، وبوسترات وأعلام، تشير إلى انعدام الإخلاص والولاء الوطني»[5]. في الواقع، واحدة من «اليافطات ذات العبارات السلبية» التي أثارت بشكل خاص سخط الحكومة والسّنة على حد سواء، كانت قد ظهرت في العام السّابق برعاية من جمعية التّوعية الإسلامية، جماعة حزب الدّعوة العراقي في البحرين[6]

(5) مقتبس في حبيب تومي،
Habib Toumi, «Minister: Don't Use Religious Events to Fuel Sectarianism,» Gulf News, February 15, 2007.

(6) أي «حزب الدعوة الإسلامية». تأسّس في العام 1957 في النّجف، ويتضمّن حاليًّا نصف الائتلاف العراقي الموحّد الذي كان يترأّسه رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي. للاطّلاع على المزيد حول تاريخ «الدعوة» في العراق ونشاط فرعها في البحرين، انظر لورنس لوير،
Lawrence Louër, Transnational Shia Politics (New York: Columbia University Press), pp. 83–88ff .

باقتباس يفترض أنّه من خطاب للشّيخ الوارد ذكره سابقًا عيسى قاسم، استذكرت اليافطة العريضة الموزّعة على أنحاء مختلفة من المنامة، الحدث التّاريخي الذي كان وراء عاشوراء نفسها: معركة كربلاء الحاسمة في العام 680 ميلادي، التي قُتِل فيها الحسين بن علي، حفيد النّبي، مع أغلب أفراد عائلته وأنصاره، على يد كتيبة عسكرية أرسلها الخليفة الأموي الثّاني يزيد الأول. الشّيخ المعروف جيدًا جاسم السّعيدي انتقد اليافطة علنًا كونها «دعوة صارخة إلى الانقسام الطّائفي في البحرين». ووصفتها كاتبة عمود في صحيفة الوطن اليومية المتشددة، القريبة من الدّيوان الملكي، بأنّها «انتهاك سافر للدّستور وتحريض مشين على الطّائفية يحدثان قبل أشهر من انتخابات تاريخية في البحرين وفي زمن مفصلي حرج تتعامل فيه المنطقة مع الأزمة النّووية الإيرانية». وحذّرت من كون الرّسالة «محاولة لاستدراج السّنة إلى ردة فعل مضادة يمكن أن تؤدي إلى وضع خطير». تقول اليافطة:

> «معركة كربلاء قائمة بطرفيها اليوم وغدًا، في النّفس...في البيت... في كل ساحات الحياة والمجتمع، ويبقى النّاس منقسمين إلى معسكر مع الحسين ومعسكر مع يزيد. فاختر معسكرك».

بالنّسبة للسّنة في البلاد، بدا هذا التّحريض «الصّارخ» و«السّافر»، وفقًا لوصف الكاتبة في صحيفة الوطن، نوعًا من «إعلان حرب من خلال دعوة البحرينيين إلى الاختيار بين المعسكر السّني والمعسكر الشّيعي»[7]. علاوة على ذلك، فإن توقيته، الذي يتزامن مع التّوترات

---

(7) مقتبس كلّه في حبيب تومي،
Habib Toumi, «Bahrain's Islamist MP Calls for Removal of Sectarian Banners,» Gulf News, February 19, 2006.

المحلية والدّولية المتزايدة، كان برأيهم إما في غير محله، أو مريبًا بشكل صريح. ومهما كان الأمر، فقد دلّ على أقل تقدير على «انعدام الإخلاص والولاء الوطني» من قبل أولئك الذين قد يشتركون في مثل هذا التفكير المانوي. مع ذلك، وعلى الرّغم من قساوة تعبيرها، بخلاف الميل السّني إلى استخدام الكناية («بعض المجموعات»، «بعض الأشخاص») عند مناقشة الصّراع بين الطّوائف، فإن اليافطة لا تقوم بأكثر من صياغة الدّرس الأساسي، القديم أو الحالي، لعاشوراء: هناك حكم عادل وحكم ظالم في العالم، ويتوجب على محبي الخير والعدل مقاومة الظّالمين الشّريرين، حتى لو تم ذلك بالتّضحية المادية والجسدية. فقط كما ضحّى الإمام الحسين بحياته قبل مبايعة يزيد، يجب كذلك على جميع المقهورين أن يستعدوا للعدول عن المتع الدّنيوية للحصول على المكافأة الحقيقية في الحياة الآخرة. وبعبارات النّاشط الشّيعي والرجل الديني الأستاذ عبد الوهاب حسين، فإن «تاريخ التّشيع هو تاريخ معارضة القوى السّنية»[8].

هنا، كما في مكان آخر، يدين المرء لفؤاد خوري، الذي يقدم وصفًا حيًا للنّسخة البحرينية من طقوس عاشوراء، التي كما يشير «لا تحتاج في تفاصيلها الخاصة إلى موافقة الوقائع التّاريخية، ولا تفعل ذلك»، يقول:

> الطّقوس تبدأ في اليوم الأول من شهر مُحَرم وتنتهي في الثّلاثين منه، وتصل إلى ذروتها في اليوم العاشر، أي اليوم الذي ذُبِح فيه الإمام الحسين على يد العساكر الأموية. بين اليومين الأول والسّادس، يروي الخطباء تفاصيل انطلاق الحملة العسكرية للحسين ضد يزيد، بدءًا من نقطة انطلاقه من المدينة المُنَورة حتى وصوله إلى

(8) مقابلة خاصّة، البحرين، مايو/أيّار 2009. نتيجة هذا الرأي بالتحديد، ورفضه لأي مساومة مع الأسرة الحاكمة، تمّ اعتقال عبد الوهّاب حسين والحكم عليه بالسجن المؤبّد في مطلع العام 2011.

كربلاء، مرورًا بمكة المُكرمة. إنّهم يُعِدون الجمهور للمعركة، التي، وفقًا للطّقوس، تأتي في اليوم السّابع. في هذه الأيام السّت، يشرح الخطباء الموقف الصّلب للحسين من حيث المبدأ. ويعود هذا تحديدًا إلى حقه في الخلافة، بحسب الأحاديث الشّيعية. ويشيرون إلى إغراءات عدة قُدِّمت للحسين للتّنازل عن قضيته، لكنّه رفضها نهائيًا. يؤمنون بأن الحسين اختير ليكون شهيدًا؛ كان يعلم منذ البدء بأنه «قُدّر له» خسارة المعركة والذّبح في كربلاء. كانت شهادته تهدف لأن تبرز للمؤمنين أن «تضحية المرء بدمه من أجل حق هي عمل من أعمال العدالة الأبدية»، كما قال أحد الخطباء. ويُبرَز عزم الحسين على القتال على الرّغم من الإغراءات لعدم القيام بذلك، أو على الرغم من علمه المُسبَق بالنّتيجة القدرية، بقوة في الطّقوس مقابل ضعف الجنس البشري، الذي يقع بسهولة ضحية للإغراءات والأمور الدّنيوية: الرّبح المادي ومناصب السّلطة والملذات الدّنيوية والخوف من خسارة الثّروة. وعلى الرّغم من تمحورها حول شخصية الحسين، فإن طقوس عاشوراء تُبرَز كشكل من أشكال التّضحية الجماعية، مصيبة عائلة بأكملها- الرّجال والنّساء والأطفال. وحده ... زين العابدين نجا من المعركة، فقد ذُبِح الرّجال والأطفال، وسُبِيت النّساء.... ومن بين الرّجال الكثيرين الذين تربطهم صلة قرابة بالحسين (حوالي *70*) وشاركوا في المعركة، يتم ذكر ثلاثة منهم بالتّفصيل ... في معركة كربلاء التّاريخية، ذُبِح هؤلاء الرّجال جميعًا في يوم واحد، العاشر من مُحَرّم، لكن يُخَصّص يوم لكل منهم في الطّقوس[9].

---

(9) انظر فؤاد خوري،
Fuad Khuri, Tribe and State in Bahrain (Chicago: University of Chicago Press), pp. 73–74.

يُقسم خوري الخطباء الذين يروون هذه الأحداث، وهو أمر يفعلونه في المآتم المعدّة خصّيصًا لهذا الغرض[10]، والمُجَهزة بمكبرات صوت ضخمة، إلى فئتين: أولئك الذين يُرَكزون على الأحداث «التّاريخية» المُسلّم بها في المعركة، بدلًا من تعديل الرّواية «لتكييفها مع الظّروف الاجتماعية والسّياسية المُعاصرة»؛ و«أولئك الذين يتخذون من المعركة رمزًا يدل على حق الثّورة ضد الظّلم، أينما وُجِد ومهما كانت طبيعته»[11]. ويقول إن الأخيرين، كما قد يتوقع المرء، كانوا أفضل تمثيلًا في فترات الاضطراب السّياسي، مثلما كانوا كذلك عندما شهدتهم في العامين 2008-2009. في الواقع، كان من الصّعب إيجاد كثيرين من الفئة الأولى. مع ذلك، الهدف هو نفسه بالنّسبة للفئتين: أن يثيروا حزنًا لا حدود له لدى المستمعين إليهم، حتى لو كان مؤقتًا. وكما يقول خوري، «يؤكد الرّأي العام أن الخطيب الحسيني الذي لا يستطيع إبكاء جمهوره «ليس جيدًا». [ولكن مع] اقتراب الطّقوس من نهايتها، وهي تستغرق غالبًا ساعة، سرعان ما يسترجع أولئك الذين كانوا يذرفون دموعًا حقيقية مزاجهم العادي». فالبكاء على موت الشّهداء، كما هو مثبت، «يضمن للمؤمن مكانًا في الجنة».

مع ذلك، مع إحياء ذكرى مقتل القاسم، ابن أخ الحسين في اللّيلة الثّامنة من الطّقوس، تبدأ خصوصية أكثر شحنًا على المستويين العاطفي والسّياسي لعاشوراء: مواكب جماعية، فيها مجموعات مُنَظمة مُكونة في غالبها من الشّباب الذين يجولون الشّوارع على نحو مُنَظّم، ضاربين صدورهم بشكل إيقاعي، ومرددين قصائد دينية تُمَجد آل بيت النّبي

(10) راجع الفصل 2، الهامش 40.

(11) انظر خوري،

Khuri, Table and State in Bahrain, p. 76.

وشهداء الشيعة. تعرف هذه المواكب محليًا باسم «العزا»، ويقودها مؤبّن (رادود) يؤلف وينشد القصائد الملحّنة، وأشهر الرّواديد في البحرين هو الشّيخ حسين الأكرف، الذي لعب دورًا رئيسيًا في الانتفاضة الشّيعية في التّسعينيات من خلال تأليف قصائد جديدة «ربط فيها بين مأساة كربلاء ومأساة الشّهداء البحرينيين، وبين نضال الحسين ضد يزيد ونضال البحرينيين ضد آل خليفة»[12]. من أجل هذا، سُجِن لخمسة أعوام، وأُفرِج عنه فقط بعد صدور العفو العام في العام 2001. ومن بين قصائد الأكرف، التي يتوفر عدد كبير منها على الإنترنت مع مقاطع فيديو عن إحياء عاشوراء في البحرين، هناك قصيدة «كذاب يا قانون [البحرين] كذاب!»، و«وين صدّام؟» وهي تهزأ من الدّكتاتور العراقي الميت وتوجه تهديدًا لآل خليفة، و«ظلمتينا وكم كنت ظلومة» التي شوهِدت أكثر من 300,000 مرة على اليوتيوب منذ العام 2007، وقد وضع رافع الفيديو عنوانًا ثانويًا فيها يقول «ساعد الله البحرينيين ولعن الله آل خليفة»[13].

في اليوم العاشر، يوم مقتل الحسين، تصل عاشوراء إلى ذروتها. إنّه اليوم المألوف أكثر لدى المراقبين الخارجيين، على خلفية الصّور المريعة لجلد الذّات التي تُبَث غالبًا في وسائل الإعلام الغربية. ممارسة التّطبير، الذي يُسمى «حيدر»[14] في البحرين، تتم فقط من قبل أكثر المواكب حماسًا، ويُدين السّنة ذلك صراحة كما أن الشيعة أنفسهم منقسمون بين أولئك الذين يجدون أنّه (أو بالأحرى، أولئك الذين أفتى

---

(12) انظر لوير،
Louër, Transnational Shia Politics, p. 208.

(13) انظر «ظلمتينا وكم كنتي ظلومة للبحرينيين»، متوفّر على
www.youtube.com/watch?v=-aS6eu1RfTc.

(14) حيدر (أسد) من ألقاب الإمام علي ومن الأسماء الشائعة التي يسمّى بها الشيعة الذكور.

مراجعهم بأنّه) حرام أو حلال أو حتى مستحب[15]. نعود مجددًا إلى خوري:

> يتقدم موكب واحد على وقع صوت الطّبول مع ضرب المشاركين لظهورهم بحزم من السلاسل (الصّنقل)، أو بسلاسل ذات أطراف حادة من الفولاذ تواصل ترك جراح خفيفة حول الخصر، إذ تضرب تدريجيًا على الطّبقة الخارجية من الجلد. أعضاء موكب آخر، مرتدين ثيابًا بيضاء، يضربون رؤوسهم المحلوقة بالسّيوف، مرددين بإيقاع «حيدر، حيدر...» في إشارة إلى الإمام علي. الدّم الذي ينتشر على ثيابهم يهدف إلى تبيان مدى بشاعة الحياة عندما يسود الظّلم في العالم...بين المواكب، هناك مسيرات لعدد من المجموعات الصّغيرة المتفرقة، التي يُبَين كل منها مشهدًا خاصًا من المعركة. وتتضمن هذه المشاهد خيولًا أو جمالًا شاردة، مغطاة بقطع خضراء أو سوداء من القماش، في إشارة إلى أن فرسانهم المقتولين ينتمون إلى بيت علي، أو لوحات ضخمة للحسين وهو يُذبَح على يد الشّمر، أو يحتضن ابنه الرّضيع لحمايته من العدو، أو شابًا يافعًا حزينًا، يمتطي حصانا يمشي وحده على الأرض، في إشارة إلى زين العابدين، ... الذّكر الوحيد الذي بقي على قيد الحياة بعد المعركة.

---

(15) هذا الخلاف الداخلي عند الشيعة يسنح الفرصة لتسليط الضوء على جانب آخر مهم من عاشوراء، الذي وإن كان لا يعد أمرًا محوريًا في هذا النقاش، من الجدير ذكره. كما أنّ هذه الشعيرة تعيد التأكيد على حجم الشرخ بين السّنّة والشيعة، فإنّها أيضًا تسلّط الضوء على الفرق الكثيرة في التشيّع في البحرين: الشيعة الفرس مقابل البحارنة العرب؛ أتباع الوفاق مقابل مؤيدي المعارضة الأكثر تطرفًا؛ والأغلبية التابعة لفكر ولاية الفقيه الذي أطلقها الخميني مقابل فرقة الشيرازية المعروفة. (انظر لوير
Louër's Transnational Shia Politics for the history of this latter Najaf- Karbala rivalry and its transportation to the Arab Gulf.)
هذه الاختلافات المتشابكة، في نهاية المطاف، تظهر في المآتم، التي تتمحور المشاركة فيها بشكل أساس حول مثل هذه الفروق الإثنية، والسياسية، والفقهية، والتي تسابق بعضها بعضًا لحشد وتنظيم مجالس عزاء ومسيرات أكبر. للمزيد عن هذا الموضوع انظر خوري،
Khuri, 1980, Tribe and State in Bahrain, chapter 8.

في اليوم العاشر، تبدأ هذه المواكب في الصّباح الباكر، أي في حوالي الثّامنة، وتستمر حتى السّاعة الواحدة أو الثّانية من بعد الظّهر. استمرت مسيرة المشاركين في المنامة، عند مشاهدتي لهم في العام *1975*، حوالي أربع ساعات. عند انتهاء هذه المواكب، يعود كل مشارك مجروح إلى «بيت جنازته» الخاص، ليغسل دماءه بـ «مياه الحسين»، التي يُعتَقَد أنها ستشفي الجروح مباشرة. بعد غسل جروحهم، يُقَدّم للمشاركين وجبة مجانية، تُسّمى «عيش الحسين» (ومعناها أرز الحسين)، يُدعى آخرون إليها[16].

حتى الآن، حدّدنا نظرتنا إلى الرّمزية السّياسية بالجوانب الشّعائرية والرّسمية لعاشوراء، سواء الديكور المنمّق الذي ينتشر في المساحات العامة، أو رواية الخُطَباء لواقعة عاشوراء، أو المواكب في الشّوارع والمسرحيات المليئة بالعاطفة، أو تأدية «العزاء» و«الحيدر». مع ذلك، ما يزال هناك جانب سياسي أكثر تشددًا للإحياء، يستغل فيه الزّعماء الدّينيون الفرصة للتّوجه إلى دوائرهم، مدعومين بالعاطفة المُتَدَفقة والشّعور بالغدر والظّلم الأبديين، اللذين يُثاران على مدى هذه الأيام الثّلاثين. وهنا، يتم عكس الدّينامية التّقليدية لعاشوراء، وبدلًا من أن يقوم الديني باستخدام السياسي، لترسيخ دروسه الرّوحية، فإن السّياسي يستخدم الدّيني - للحصول على تأثير جيد.

بالطّبع، ليس الجميع يستخدمون هذه الفرصة لـ «إثارة النّاس» أو«التّحريض على الكراهية» أو«تحقير الإنجازات الوطنية» أو السّعي لهدم الوحدة» كما قد تتّهم الدّولة. شاركت في جلسة تصف نفسها بأنّها

(16) انظر خوري،

Khuri, Tribe and State in Bahrain, p. 77.

منتدى للحوار بين الأديان، دُعِي إليها أئمة سنة وشيعة جنبًا إلى جنب مع مطارنة أرثوذوكس لمناقشة التّشابه بين النبي محمد والإمام الحسين والمسيح، الذين قيل إنّهم يتشاركون القيم الجليلة للعدالة والتّضحية بالنفس والتّوجيه الإلهي وهكذا. مع ذلك، في الوقت نفسه، كان من الصّعب التّغاضي عن الشّاشة الضّخمة التي وضعت مباشرة فوق الخيمة التي تجري المناقشة فيها، وضبطت علنا على البث المباشر لخطاب حسن نصر الله في عاشوراء على قناة المنار الشّيعية، التابعة لحزب الله. في ذلك الخطاب، لعن نصر الله الإسرائيليين السفلة المُشابهين ليزيد على خلفية هجومهم العسكري على غزة، مذكرًا المرء بأنّه على الرّغم من كل الجهود من أجل التصالح الديني، فإن وقائع السّياسة المحلية والإقليمية لم تكن بعيدة أبدًا.

بالنّسبة لأولئك الرّاغبين في الإدلاء بتصريح سياسي فعلي، فإنّ الموقع المُفَضل هو الصّباح الباكر ليوم العاشر من محرم، في أعقاب النّياح شبه الهستيري على مقتل الحسين في وقت مبكر من تلك اللّيلة، وقبل الأداء المُنتَظَر بلهفة لـ«الحيدر» فيما بعد شروق الشّمس(17). منذ أواسط التّسعينيات، كان من المستغرب أن لا يُعتَقَل ناشط سياسي

---

(17) في الحقيقة، لم تكن صدفة اختيار الخميني نفسه لهذا التاريخ بالتحديد من أجل إطلاق الصرخة الأولى ضد الشاه في يونيو/حزيران 1963 خلال ما كان يسمّى بانتفاضة خرداد (راجع لوير، Louër, Transnational Shia Politics, p. 187, note 32).

انطلقت التظاهرات الحاشدة خلال ديسمبر/كانون الأوّل 1978 التي أدّت إلى الإطاحة بالنظام الإيراني عقب حوالي شهرين في 12 من شهر محرّم، بعد أن دعا إليها الخميني بإصداره لبيان شفوي في 23 نوفمبر/تشرين الثاني بعنوان «محرّم: انتصار الدم على السيف،» الذي افتتحه كما يلي: (in Islam and Revolution, Hamid Algar, trans. [New York: Kegan Paul, 2002], p. 242):

«ها قد أطل شهر محرم، شهر الملاحم والشجاعة شهر انتصار الدم على السيف، الشهر الذي دحضت فيه قوة الحق زيف الباطل إلى الأبد ودمغت فيه جباه الجبابرة والظلمة والحكومات الشيطانية بوصمة لا تزول ولا تحول، الشهر الذي علم كل الأجيال على مدى التاريخ نهج الانتصار على الحراب والأسنة».

واحد على الأقل على خلفية خطاب حماسي مناهض للحكومة في ذروة عاشوراء وشهر مُحَرّم بأكمله. في السّنة التي شاركت فيها، لم تكن النّتيجة مختلفة. أشيع بأن المُتَكلم الرّئيسي سيكون عبد الهادي الخواجة، الذي وصل كما ينبغي قبل الثّانية والنّصف صباحًا بقليل، أمام المسجد المُسَمى باسم عائلته في منطقة سوق المنامة.

وعلى الرّغم من انتمائه إلى عائلة شيعية بارزة تمنح اسمها إلى المسجد الكبير المزخرف على نحو جميل، لا يدّعي الخواجة امتلاك سلطة دينية، وشعبيته البارزة هي بشكل أساسي نتيجة لدوره الأساسي المعروف جيدًا مع مركز البحرين لحقوق الإنسان وأكثر من ذلك أيضًا، لتهجمه اللّفظي المستفز في العام 2004 على الأمير خليفة بن سلمان، رئيس وزراء البلاد، عم الملك حمد، الذي شغل هذا المنصب قبل استقلال البحرين من الاحتلال البريطاني في العام 1971، وهو لدى الشيعة (وعدد غير قليل من السّنة)، الرّجل الأكثر إثارة للبغض والخوف في البحرين من دون شك، نادرًا ما يتحدّث عن اسمه، ليس بالعلن طبعا. كان الأمير خليفة، رئيس الوزراء صاحب المدة الأطول في هذا المنصب في العالم، جنبًا إلى جنب، مع أخيه الأمير المُتَوفى، حاكمًا مشاركًا فعليًا منذ العام 1970 حتى وفاة الأخير في العام 1999، وهو يواصل ممارسة سلطة شبه مُطلَقة. هجوم الخواجة، الذي لم يُسمع قبله، ألقى به في السّجن لمدة عام[18]. في الواقع، بعيدًا عن المنحى السياسي، يُعَد انتماء الخواجة الديني الضّعيف، باعتباره تابعًا معروفًا للأقلية الشيرازية الشيعية، عبئًا عليه في البحرين. إنّه دليل،

(18) للاطّلاع على المزيد حول هذه الحادثة، انظر هيومن رايتس ووتش،
Human Rights Watch, «Bahrain: Activist Jailed aft er Criticizing Prime Minister,» September 28, 2004,
متوفّر على www.hrw.org/english/docs/2004/09/29/bahrai9413.htm

بالتّالي، على أنّه، استنادًا إلى مخزونه السّياسي لا الدّيني، كان قادرا مع ذلك على أن يتحصّل على جمهور عام مثل هذا الذي اجتمع في تلك اللّيلة الباردة على نحو غير اعتيادي في يناير/كانون الثّاني، للاستماع إلى كلامه.

حمل خطاب الخواجة، الذي سرعان ما انتشر نصه على المواقع الإلكترونية المُعارضة مع مقطع فيديو يصور أغلب الحدث[19]، عنوان «تضحيات الحسين تفضح «العصابة الحاكمة» وتسقطها من الحكم»[20]. وبدأ باستحضار «استشهاد الحسين، ابن بنت رسول الله» و»ذكرى واقعة عاشوراء، حين قام النّظام الأموي الفاسد بقتل الحسين وأصحابه من أهل بيت النّبي محمد». «في هذه المناسبة العظيمة»، توجه بندائه إلى «كل حر» -»من أي طائفة أو مذهب»، «من أي طبقة اجتماعية، غنيًا كان أو فقيرًا»، إلى «الرّجال والنّساء والشّيوخ»، طالبهم جميعًا كما طالب نفسه بـ «الوقوف صفًا واحدًا لطلب الإصلاح ونصرة الحق والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، تيمنًا بالحسين بن علي الشهيد»[21].

لقد توجه إلى مستمعيه «لفك الارتباط النّفسي بنظام الحكم الظّالم، ورفض مبايعته وعدم الإقرار له بالحكم على رقاب النّاس، ما دام يغدر،

---

(19) قد تمّ تحميل الفيديو على موقع يوتيوب ويثير جدال حاد بعض الشيء في قسم التعليقات على الفيديو. انظر «الناشط عبد الهادي الخواجة: فالنسقط العاصابة الحاكمة»، متوفّر على www.youtube.com/watch?v=rC8ANW0UarU

(20) انظر عبد الهادي الخواجة، «تضحيات الحسين تفضح 'العصاية الحاكمة' وتسقطها من الحكم»، خطاب لم يُنشر ألقاه في المنامة قرب مسجد الخواجة، 7 يناير/كانون الثاني، 2009. قد تمّت ترجمة جميع العبارات المقتبسة من العربية إلى الإنكليزية من نص الخطاب غيرالمنشور بالمقارنة مع الفيديو المشور.

(21) من المثير للسخرية طبعًا هو أنّه من الضروري دعوة الناس «من كل التيّارات والمذاهب» إلى العمل باسم شخصية شيعية نموذجية إلى هذا الحد.

ويخلف الوعود، ويستأثر بالفيء ويذلّ الناس، ويستعين بالمرتزقة من كل مكان، ليفرض نفسه على رقاب العباد»، وأكمل بأنّه «حين جاءت الأوامر من يزيد بن معاوية، إلى واليه على المدينة المنورة بأن يأخذ البيعة من الحسين أو يقطع رأسه، أعلن الحسين العصيان السياسي ورفض المبايعة، وهيّأ نفسه للتّضحية بنفسه وأهل بيته». وقال الخواجة إنّ هذا التّحدي السّياسي لم يكن يستهدف شخص الحاكم الأموي يزيد، «بل كان يستهدف النظام الأموي برمته. فهو حين خاطب جيش العدو ناداهم بالقول: يا شيعة آل سفيان[22] .. ولم يقل يا شيعة يزيد» ووفقًا لذلك، ختم المُقَدمة بالقول إن «نتيجة تضحيات الحسين في واقعة كربلاء كانت سقوط نظام الحكم الأموي، حيث لم يُعمر هذا النظام أكثر من تسعين عامًا، كانت تموج بالثورات التي تمخضت عن حركة الحسين».

المقطع الثّاني من الخطاب، الذي يحمل عنوان «الاصطفاف المذهبي والاصطفاف السياسي»، يُحذّر المستمعين من الافتراض بأنهم جزء من الحل، وأنّهم مشاركون في حركة الحسين، فقط لأنهم صادف أن يكونوا شيعة. وقال «اعلموا بأن الشيعة في حركة الحسين هم من وقف معه وناصره ضد الظلم السياسي والاجتماعي، وليس كل من انتمى إلى أهل البيت تاريخيًا أو فقهيًا أو نفسيًا»: «فأنت يمكن أن تكون على المذهب الجعفري من الناحية الفقهية، أو إثنا عشريًا من الناحية العقائدية، ولكن في نفس الوقت قد تكون من شيعة آل سفيان، أو أي عصابة حاكمة تستعبد الناس وتسفك الدماء». وهكذا، قال محذّرا بلغة عكست تقريبا ذات المحتوى الذي تضمنته اليافطة العاشورائية المثيرة للجدل، آنفة الذّكر:

وهكذا فإن تمايز الناس في مجتمعنا اليوم إلى حسينيين ويزيديين،

---

(22) أي السلالة التي ينتسب إليها يزيد، المعروفة بـ «السفيانيين» نسبة إلى جدّه أبي سفيان.

ليس على أساس المذهب الذي ورثوه من الآباء والأجداد، أو المدرسة الفقهية التي يتبعونها في عباداتهم الفردية، وإنما على أساس الموقف السياسي الاجتماعي المتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتولي أهل الحق والخير، والتبرؤ من الظالمين وأهل المنكر.
إن عامة الناس في تعاملهم مع أي عصابة حاكمة على صنفين: فهناك من يضع المبادئ والقيم أولًا ولكنه قد يتداخل مع الظالم في كسب معيشته أو في نشاطه السياسي والاجتماعي، ولكن هناك في المقابل من يضع منافعه الشخصية أولًا ولو على حساب الحق ومصالح الناس. ويتمايز جميع هؤلاء وينكشف معدنهم عندما يستفحل الظلم وتنتهك الاعراض أو تسفك الدماء، فعندها إما أن يكون من شيعة الحسين بمواقفه وتضحياته، أو أن يكون من شيعة آل سفيان. ولذلك فإن معركة مثل كربلاء ضرورية لتكشف كل إنسان أمام نفسه وأمام الآخرين.

مع هذا التّصريح الذي يمكن وصفه بأنّه نظرية الخطاب بأكمله، انتقل عبد الهادي إلى الجزء الأطول والأكثر جوهرية في خطابه: «العصابة الحاكمة وضرورة اقتلاعها من الحكم مهما كلف ذلك من جهد وتضحيات». الموضوع هنا «العصابة الحاكمة» انتقل بطبيعته من السلالة الأموية الفاسدة، التي ينتقل فيها الحق بالحكم «من من الأب إلى الابن، والتي نهبت الفيء والأراضي وجعلت مال الله (بعبارة أخرى الموارد الطبيعية) دولًا، واستعبدت الناس» - ساوى كل هذا بـ «العصابة الحاكمة» الحالية أي آل خليفة الذين نهبوا البحرين والذين يدّعون الحكم على الأساس ذاته أي الخلافة الوراثية.

وقال إن كل من الدولتين «لم تكن تقوم على شخص واحد وإنّما على عصابة تربطها العصبية القبلية والأسرية[23]، وتستعين بالرّشوة والتّخويف لكسب المناصرة والولاء من أصحاب المصالح»، عندها، وبمجرد حصولها على الدّعم، «تسيطر على العباد بالقهر»، ولذلك «خرج ابن بنت رسول الله خائفًا من المدينة ثم من مكة لأنّه يرفض المبايعة السياسية ليزيد، ولا يجد ناصرًا ولا معينًا، ثم يُقتَل وتُسبى النساء من أهل بيت النبي». وختم بأن مثل هذه الدّولة «اختارت أن لا تقبل المهادنة والحلول الوسط، ولذلك لا ينفع فيها إلا الاقتلاع، فكانت تضحية الحسين بنفسه وعياله هي الوسيلة لاقتلاع تلك الدولة، والإطاحة بالعصابة التي تديرها ولو بعد حين».

ووصل أخيرًا إلى ما كان المستمعون ينتظرونه طيلة تلك اللّيلة، فأعلن أنّ «العصابة الحاكمة في البحرين تتمثل في «مجلس الدفاع الأعلى» الذي يتكون من أربعة عشر شخصًا من كبار العائلة الحاكمة، وهم الملك وولي العهد ورئيس الوزراء ووزير الديوان وغيرهم من كبار الوزراء والمسؤولين من الأسرة الحاكمة». وأضاف أنّه ليس بينهم «أي من أبناء الوطن من السنة أو الشيعة، فهم لا يثقون بأحد سوى أنفسهم. ومنذ إنشاء هذا المجلس، تم فيه إقرار جميع المؤامرات التي دُبّرت ضد الشعب» نحتاج إلى إعادة النّظر في كل هذه «المؤامرات» عن كثب. يكفي القول إنّ الخواجة كان حريصًا على أن لا يفوته أي منها: سرقة آل خليفة للأراضي وتوزيعها

(23) مفهوم «الشعور الجماعي» الذي يتولّد من رابطة دم قبلية الذي أطلقه المؤرّخ العربي في القرن الرابع عشر ابن خلدون. راجع مقدمته، 1، 234. للاطّلاع على معالجة حديثة للموضوع، انظر غسّان سلامة،
Ghassan Salamé, « ‘Strong’ and ‘Weak’ States: A Qualified Return to the Muqaddimah,» in Giacomo Luciani, ed., The Arab State (Berkeley: University of California Press, 1990),
الذي يحلّل الدور المحوري للعصبية في توحيد نجد العربية تحت ابن سعود.

(لا سيما أراضي الدفان البحري*)، تقرير البندر و«استراتيجية التّطهير الطّائفي» التي كشف عنها، بما في ذلك بالطّبع برنامج التّجنيس السّياسي المتعلق بها: استخدام «عشرات آلاف المُرتَزَقة من بلاد مختلفة» الذين «ينتهكون حرمة بيوتنا ومساجدنا»، وانتهاكات حقوق الإنسان، واستخدام التّعذيب في التّعامل مع النّاشطين السّياسيين؛ ومن بين هؤلاء ذكر واحدًا قُتِل مؤخرًا في مواجهة مع قوات الأمن الخاصة.

وعلى خلفية مثل هذه الإهانات والانتهاكات التي مورست على يد عصابة آل خليفة الحاكمة، اتّجه إلى أنّه «لا بد من أن يكون المطلب الرئيسي هو إسقاطها من الحكم بكل وسائل المقاومة المدنية السلمية، والاستعداد لبذل التضحية في سبيل ذلك، تماما كما كانت نتيجة تضحية الحسين إسقاط العصابة الأموية من نظام الحكم». وواصل القول إنّه «في سبيل ذلك لابد من تنسيق الجهود، ونبذ الاختلاف الطائفي والفئوي، وتجنب دعم مؤسسات النظام أو المشاركة فيها». وأضاف أنّه «نحن جيل الغضب والتضحية، ومن تضحيتنا سيأتي جيل يتحمل مسؤولية اختيار نظام الحكم الذي يناسبه، بعيدًا عن الظلم والفساد والتمييز الطائفي».

وأنهى الخواجة خطابه الطويل بأبيات من الشّعر: «حين طالب الحر بن يزيد الرياحي[24] الحسين بأن يرجع من حيث أتى وإلا فإنه سيقتل، -تمامًا كما قد نُقتَل نحن، [المعارضون البحرينيون]، ردّ عليه الحسين قائلًا:

سأمضي ومـا بـالـمـوت عــار على الفتى
إذا مــا نـــوى خـيــرا وجــاهــد مسلما

(24) ابن يزيد وأحد قادة جيشه. بالنسبة إلى الرواية الشيعية الشائعة، اتّهم الحر بمنع مرور الحسين قرب الكوفة ولكنّه بعد ذلك اقتنع بقضيته وانضمّ إلى معسكر الحسين.

ووواســـى الــرجــال الـصـالـحـيـن بنفسه
وفـــــارق مــذمــومــا وخـــالـــف مـجـرمـا
أقـــــدم نــفــســي -لا أريــــد بــقــاءهــا-
لتلقى خميسا [يزيد] في العراء عرمرما
فـإن عشت لـم ألـم .. وإن مـتّ لـم أذم
كـفـى بــك ذلًا أن تـعـيـش مـرغـمـا»

وقوبِلت هذه الكلمات الأخيرة[25] بهتافات «فلتسقط العصابة الحاكمة!» وبهتاف «الموت لآل خليفة!»، وإن كان بصوت أخف.

خطاب الخواجة هذا، في صبيحة يوم العاشر من محرم، والذي سمعه رُبما ألف شخص من جميع أرجاء البحرين، من المنامة كما من القرى، لم يبدُ بكل القياسات إلا نداء يدعو إلى إعداد العدّة في وجه أسرة آل خليفة الحاكمة، بذات الصورة التي جاءت فيها ثورة الحسين، التي أدت إلى تلك الأحداث في العام 680 للميلاد. بالفعل، كما قال أحد المعلقين عن فيديو الخطاب الخطاب المرفوع على الإنترنت، «يا ناس، هذا الشخص يدعو إلى حرب أهلية/ إنه أمر غبي وحرام. حرام أن يقتل مسلم أخاه المسلم. بالطّبع، سيذهب ويقول إنهم كانوا كفارًا [بعبارة أخرى سّنة][26].

مع ذلك، وراء هذه الصّور الدّينية والكلام الرنّان، هناك المزيد

(25) للتأكيد أكثر تمّ التشديد على خلاصة السطر الثاني-»بخلاف مع مجرم»-بجملة اعتراضية: «مجرم في القصر؛ المجرمون الذين [يعيشون] في القصور!»

(26) راجع الهامش 19.

من التّعليمات السّياسية: انفصال «نفسي» وسياسي عن الدّولة، رفض مُنَسّق لـ «مؤسسات النّظام» قولًا وفعلًا. بهذا المعنى، تتعارض «التّضحيات» التي يتكلم عنها الخواجة مع النّبرة العامة للخطاب، المعتدلة والبراغماتية إلى حد بعيد. «الحسينيون»، وفقًا لقوله، هم أولئك الذين «يضعون المبادئ والقيم أولًا»، حتى لو اضطروا أحيانًا في عملهم للتّداخل مع الدّولة في الحياة اليومية. من جهة أخرى، الشّيعي الزّائف _شيعة يزيد_ هو الذي لا ينبع تعامله مع الحكومة عن الضّرورة ولكن عن دوافع اقتصادية وسياسية: ذلك «الذي يضع منافعه الشخصية أولًا ولو على حساب الحق ومصالح الناس». باختصار، لمحاربة نظام «يستعين بالرشوة والتخويف لكسب المناصرة والولاء من أصحاب المصالح»، يجب على الأشخاص مقاومة إغراءات المال والسّلطة، التي تقدّم لهم فقط على حساب مبادئهم الأخلاقية وحريتهم السّياسية. فالنّظام يمتلك، وفقًا لما قاله لي ناقد شيعي (مسجون حاليًا)، «طعمًا لكل سمكة»[27] .

كلمة رجال الدين: السّلطة الدّينية والمشاركة السّياسية في البحرين

حين تسنّت لي لاحقًا فرصة التّكلم مع الخواجة - بعد حوالي أربعة أشهر، أي بعد الإفراج عنه بعفو ملكي - سيشّدد بالفعل على هذه

(27) مقابلة مع عبد الجليل السنكيس، البحرين، أبريل/نيسان 2009. المتحدّث السياسي باسم حركة حق، السنكيس لا يزال أحد أبرز الشخصيات المعارضة. في آب/أغسطس 2010، تم اعتقاله عقب عودته من جلسة برلمانية بريطانية حول حقوق الإنسان في البحرين، بتهمة قيادة «شبكة إرهابية». وعندما تمّ إطلاق سراحه في 2011، أُعيد اعتقاله بعد أيام فقط من الإفراج عنه لتورّطه المزعوم في تنظيم تظاهرات مناهضة للحكومة في فبراير/شباط ومارس/آذار.

الحاجة لدى الشيعة العاديين لتفادي الاستمالة السّياسية. بالنّسبة لآل خليفة، وفقًا لكلامه، فإن المشكلة:

> هي مشكلة ديموغرافية، وكيف يُتَرجَم ذلك إلى سياسات. في نظام ديمقراطي، لن يستطيع آل خليفة البقاء في السّلطة، وبالتّالي فإن الهدف هو الحيلولة دون نشوء هكذا نظام، أو استمالة عدد كافٍ من الشيعة بحيث يكون لديهم منفذ للمشاركة السّياسية من دون تحدّي الوضع الرّاهن بشكل فعلي[28].

وواصل الخواجة القول إنّه مع بدء مشروع الإصلاح المُفتَرَض للملك حمد، فقد «حاولت الحكومة استمالة أكبر عدد ممكن من الشيعة لكنّها علمت أنّه يمكن أن يرفض البعض الانتخابات والبرلمان، وأن يتبّعوا وسائل أخرى للتأثير السياسي. بالتّالي، بالنّسبة لهؤلاء الأشخاص، تمتلك الحكومة استراتيجية أخرى: القمع والمعاملة الوحشية». ولهذا السبب، وفقًا لكلامه، تم اعتقاله شخصيًا مع 178 ناشطًا آخر شملهم العفو معه[29].

---

(28) مقابلة خاصّة، البحرين، أبريل/نيسان 2009.

(29) قرارات العفو التي أصدرها الملك أثارت ما قد يسمّى بجدال طفيف. على الرغم من فرح أغلبية الشيعة برؤية إطلاق سراح الكثير من المعتقلين السياسيين، فإنّهم أعلنوا بشكل متهكّم أنّ هذه الخطوة مرتبطة بقرب حلول سباق الجائزة الكبرى للفورمولا 1، الذي لم يكن سيسعد الجمهور الأجنبي للسباق على الأرجح برؤية آلاف المتظاهرين على طول الشوارع العامّة المؤدية إلى الحلبة. كان السّنّة، من جهتهم، قد عبّروا عن انتقادهم للتساهل التي أبدته [السلطات] تجاه هؤلاء المثيرين للمشاكل، حتّى أنّ البعض أحسّ بوجود رأي معارض داخل صفوف أسرة آل خليفة. وأحد النوّاب السّنّة الذي تحدّثت معه ادّعى بأنّ رئيس الوزراء شخصيًّا عارض هذه الخطوة، كذلك السعودية، التي زارها رئيس الحكومة في اليوم نفسه الذي سبق إصدار قرارات العفو. وبالنسبة إلى هذا الادّعاء، أبدى الملك السعودي عن امتعاضه المعلوم في رسالة إلى الملك حمد، ومن ثمّ أوقف بشكل مؤقّت مرور حوالي 300 شاحنة مقطورة مُرسلة إلى البحرين على الجانب السعودي من الجسر. مقابلة مع عيسى الفذ، البحرين، أبريل/نيسان 2009. انظر مجهول، «عفو ملكي عن 178 محكومًا-بقضايا أمنية وسياسية. . . والبحرين تبتهج»، الوسط، 18 أبريل/نيسان، 2009.

التّمثيل المؤسسي لهذا المسعى إلى مقاطعة شيعية كاملة لأجهزة الدّولة، كان في حركة حق للحريات والدّيمقراطية، من بعد انشقاقها عن الوفاق في العام 2006 حتى تمزيقها فعليًا عقب انتفاضة العام 2011. بالفعل، كان السّبب الرّئيسي وراء نشوئها رفضها المستمر للبرلمان والعملية الانتخابية عقب قرار الوفاق بالمشاركة في انتخابات العام 2006. وكان أحد أبرز الهتافات في تجمعاتها، على نحو ملائم، شعار «ليس هذا هو البرلمان الذي طالبنا به!»*، العبارة التي صبغت بها الجدران في عدد من القرى الشّيعية. مع ذلك، عانت الحركة من عائق تنظيمي أساسي بالمقارنة مع منافستها الوفاق: فعلى الرّغم من تمتعها بقاعدة شعبية كبيرة، وأيضًا بالقيادة الكاريزمية لـ«حسن مشيمع»، وهو عضو مؤسس في الوفاق، وبطل شعبي في انتفاضة التّسعينيات، لا تستطيع أن تدّعي امتلاك سلطة دينية. من جهة أخرى، يتزعم الوفاق سياسيًا أمينها العام الذي يحظى باحترام كبير الشّيخ علي سلمان، الذي درس في قم من العام 1987 حتى العام 1992، ثم «واظب التردّد على حلقات» عالم الدين ذي المرتبة الرفيع الرّاحل عبد الأمير الجمري[30]. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الوفاق بالدّعم الضمني من أعلى رجلي دين في البحرين، الشّيخ عيسى قاسم والسيد عبد الله الغريفي، ويُعتَبَر الأول قائدها الروحي بحكم الواقع.

وسيكشف هذا العائق نفسه بشكل درامي خلال الاستعدادات إلى انتخابات العام 2006. وكونهم اتخذوا القرار الصّعب بالمشاركة، فإن قادة الوفاق ووجهوا بمعارضة صّخبة من الحركة المنشقة حديثًا أي حركة حق، التي كانت تضاعف نداءاتها لمقاطعة شيعية موحدة

(30) انظر لوير،
Louër, Transnational Shiʿa Politics, p. 237.

للبرلمان العاجز والمفروض بشكل أحادي. وكانت هذه هي اللّحظة الحاسمة التي رجعت فيها الوفاق إلى معتمدها الرئيس: أحقّيتها في تمثيل الخط الدّيني. وكونها مدعومة بالفعل من قبل زعماء الشيعة في البحرين، خططت الوفاق للحصول على دعم إضافي من عالم الدّين العراقي آية الله علي السّيستاني، الذي كان دوره فعّالا وعلنيا جدا في تعبئة الشيعة في انتخابات العام 2005 في بلاده. وقد برّر قادة الوفاق بأن تدخله في حالة البحرين، سيكون مؤثرًا بذات المستوى، لا أقل من أنّه بطبيعته سيدعو إلى استحضار التّمكن المذهل لشيعة العراق من السّلطة نتيجة لمشاركتهم في الانتخابات. ولذلك، وقبل أشهر فقط من موعد الانتخابات البحرينية، صرّح الشّيخ علي سلمان،

> علنًا أن السّيد علي السّيستاني كان يؤيد المشاركة وهذا ما كتبته الوفاق فيما بعد في عدد من نشراتها. وفي حين لم يتجرأ أحد من قادة الوفاق على القول إنّه حصل على فتوى من علي السّيستاني، فإن البحريني العادي كان مع ذلك مقتنعًا بأنّه [السيستاني] أصدر في الواقع فتوى دعا فيها مقلديه إلى التّصويت[31].

في الواقع، لم تتجرأ الوفاق على استخدام كلمة فتوى لأن ما حصلت عليه من عالم الدّين العراقي كان أقل تأثيرًا من ذلك. وتقول لوير إنّه، وفقًا للممثل الشّخصي للسّيستاني في البحرين، فإن «علي السّيستاني رد على طلب الوفاق في إطار مكالمة هاتفية بين ابنه، محمد رضا السّيستاني، وبحريني من دائرة الوفاق لم يُذكَر اسمه». وفضلا عن ذلك، فإن المحادثة «لم تكن بغرض النشر»، وهذه حقيقة أدت إلى قيام ممثل السّيستاني في البحرين بصياغة بيان رسمي فقط قبل أسابيع من

(31) المصدر السابق، ص. 290.

موعد الانتخابات، يوضح فيه أنّه في حين «يعتبر سماحة السّيد علي السّيستاني أن المشاركة هي الأصلح»، «فإن رأي سماحة السّيد ليس فتوى، ولا حكمًا شرعيًا. وإنما هو تشخيصٌ موضوعيٌ، ولكل إنسانٍ الحق في أن يعمل بتشخيصه حتى إذا كان تشخيصه هو المقاطعة»[32].

وبعيدًا عن الجدل الدّائر حول الوضع الشّرعي لنصيحة السّيستاني، فإن قادة «حق» كانوا ساخطين من أن الوفاق كانت ستلجأ إلى مثل هذه الأساليب المتلاعبة لإقناع الشيعة العاديين بالمشاركة في الانتخابات. وتقول لوير إنّه في مقابلة مع مشيمع، فقد «ذهب به الأمر إلى حد القول إن الشيعة كانوا على وشك ارتكاب الأخطاء ذاتها التي ارتكبها المسيحيون بإعطاء قدر كبير من السّلطة لرجال الدّين»[33]. وفي لقائي الشّخصي مع النّاطق السّياسي باسم حركة حق، عبد الجليل السّنكيس، قيل إن موضوع الفتوى «أجبر [الشيعة] على التّصويت». ولكنّه شدد على أنّه منذ ذلك الوقت، «أظهرت السّنوات الأربع الماضية فشل الوفاق في الوفاء بوعودها»، لكون «سجل السّلطات يظهر أنّهم سيفعلون ما يريدون حتى لو شاركتم» في العملية السّياسية الرّسمية. وقال السّنكيس إنّهم أقنعوا النّاس مرة، «لكنّهم لن يستطيعوا فعل ذلك الآن»، مشيرًا إلى انتخابات العام 2010 التي كان موعدها قريبًا آنذاك[34]. لكن عند سؤاله عن احتمالات تراجع مثل هذا، ردّ جاسم حسين النّائب عن الوفاق، على مدى دورتين انتخابيتين، بثقة إنّه

لا أعتقد أنّه يتوجب علينا القلق كثيرًا بشأن المقاطعة. لقد حظينا بدعم عدد من القيادات الدّينية في البحرين، الذين دعوا النّاس

(32) المصدر السابق، ص. 293-292.

(33) المصدر السابق، ص. 290.

(34) مقابلة خاصّة، البحرين، مايو/أيّار 2009.

إلى التصويب. لقد التقينا بالسّيد علي السّيستاني في النّجف وهو يؤيد الأمر كذلك. قد يكون هناك بعض الأشخاص الذين سيقاطعون، لكني لا أعتقد أن معدل المشاركة في الانتخابات سيكون مشكلة كبيرة[35].

محاربة الدّين بالدّين

بالنّسبة لأنصار الانفصال الكلي عن النّظام، لم يكن يمكن السكوت عن مثل هذه المكيدة من قبل الوفاق. بدلًا من ذلك، توجه قادة المعارضة الشّيعية، لمعالجة نقطة ضعفهم الاستراتيجية الأساسية في مقابل الوفاق، بتقوية اعتمادهم الدّيني؛ أي أنّهم سيحاربون السّلطة الدّينية بالسّلطة الدّينية. لتحقيق هذه الغاية، ترك الأستاذ عبد الوهاب حسين، وهو قوّة تأثير كبيرة في انتفاضة التّسعينيات، أودت به نشاطاته إلى السّجن حتى عفو العام 2001، دوره القيادي طويل الأمد في حركة حق في وقت ما من العام 2008، لينظّم ما أشير إليه في بادئ الأمر ببساطة على أنّه «الحركة الجديدة». هذه الحركة، التي أُطلق عليها لاحقًا اسم حركة الوفاء (في ضربة واضحة للوفاق) - الفرق بين اسم الوفاء واسم الوفاق حرف واحد من حيث الكتابة - ستحاكي الوفاق من حيث التّصميم، مخضعة نشاطها السّياسي لتوجيه سلطة دينية معروفة جيدًا، تتمثّل في الشّيخ عبد الجليل المقداد، الذي، وإن كان بالكاد قادرا على أن يقف في قبالة الشّيخ عيسى قاسم كما قد يستطيع قلة، فقد استطاع على الأقل أن يؤمّن مجموعة لا بأس بها في المنطقة الجنوبية من البلاد، المنطقة التي تضم بلدته وبلدة الأستاذ عبد الوهاب حسين.

---

(35) مقابلة خاصّة، البحرين، أبريل/نيسان 2009.

وكما سيفسر الأستاذ عبد الوهاب في منزله في قرية النّويدرات، في حين تقتصر حركة حق على كونها حركة سياسية يقودها «الحرس القديم»، يمكن لحركة الوفاء أن تكون «حركة كاملة» -«دينية وسياسية ومجتمعية»- لكونها تحديدًا ذات «أسس قرآنية» على اعتبار أنّها موجهة من قبل زعماء دينيين، وقد كان زعيم جمعية وعد إبراهيم شريف أكثر صراحة في وصفه للحركة: لقد أسّسَت بشكل واضح لتكون «متوافقة مع الشّريعة» بحيث «تستطيع مواجهة انتقاد الوفاق الذي يقول إن الحركات الشّيعية الأخرى، كحركة حق، لا تملك أسسًا دينية شرعية مماثلة لتلك التي يقدمها الشّيخ عيسى قاسم للوفاق[36].

الخشية التي دفعت الأستاذ عبد الوهاب حسين، كتلك السّائدة في خطاب عبد الهادي الخواجة في عاشوراء، وتلك التي كشف عنها السّنكيس في ملاحظته بشأن وجود «طعم لكل سمكة» لدى الحكومة، هي الاستمالة السّياسية. وهكذا، حتى حلها فعليا في المراحل الأولى من انتفاضة العام 2011، بقيت حركتا حق والوفاء المجموعتين الشّيعيتين المعارضتين المحليتين الوحيدتين، في شكل مؤسسات، اللتين رفضتا الالتزام بقانون البلاد المُعدل للجمعيات السّياسية في العام 2005، الذي يستلزم من الجمعيات السّياسية كلها التّسجيل للحصول على ترخيص من وزارة العدل والشؤون الإسلامية[37]. وخلال الحملة الأحدث -والتي سيتبين أنها الأخيرة - للتّسجيل العام تحضيرًا لانتخابات العام 2010، واصل زعماء المجموعتين تحديهم الصريح لهذه العملية، على الرّغم

(36) مقابلات خاصّة، البحرين، أبريل/نيسان ومايو/أيّار 2009.

(37) في أعقاب الانتفاضة، تمّ حل، على كل حال، بعض الجمعيات المرخّصة، كجمعية وعد وجمعية العمل الإسلامي، لدعمها للتّظاهرات الشعبية. والمجموعات التي ظهرت عقب الانتفاضة، كائتلاف شباب 14 فبراير التي نشأت في القرى، هي بشكل أساس غير مركزية.

من دعوتهم شخصيًا للاجتماع مع وزير العدل الشّيخ خالد بن علي آل خليفة.

يوضّح الأستاذ عبد الوهاب حسين «في بعض الأحيان، ترسل الحكومة رسالة إلى الجمعيات المعارضة [غير المسجلة والمحظورة بالتّالي] بأنّها مستعدة للسّماح لهم باللعب وفقًا لقواعدها، وبأن تصبح مستمالة. ولكن، في حال رفضهم، فإنها ستلعب من دون أي خطوط حمراء، ولن تتوقف عند أي ممارسات غير أخلاقية» في حربها ضدهم. على سبيل ضرب مثال، ادعى أن الملك البحريني «التقى أكثر من مرة» بأرفع شخصيات المعارضة، على وجه التّحديد مشيمع في لندن في العام 2008. ورغب الملك حمد، بحسب وصف الأستاذ عبد الوهاب، «أن يرى إن كانوا مستعدين للحوار». ولكن، وفقًا لقوله، لم يكن اللّقاء «للحوار بل للاستمالة كما حصل مع الوفاق»، وعندما رفض مشيمع، «قرّرت» السّلطات «معاقبته» بقمع نشاطات المعارضة من أواخر العام 2008 حتى بدايات العام 2009، وهي حملة شهدنا نهايتها مع صدور عفو عام في منتصف أبريل/نيسان 2009[38]. مع ذلك، تبين أن هذا الأمر كان فقط البداية. في أغسطس/آب من العام 2010، أعيد اعتقال كل من مشيمع والسّنكيس وأغلبية قادة حركتي حق والوفاء، ووجّهت لهم في هذه المرة اتّهامات بموجب قانون 2006 لحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية. وعقب العفو عنهم جماعيًا في فبراير/شباط 2011 في محاولة لتهدئة الاحتجاجات، سيتم اعتقالهم مجددًا بعد عدة أسابيع جنبًا إلى جنب مع بقية قادة المعارضة البحرينية - بمن في ذلك الأستاذ عبد الوهاب حسين والشّيخ المقداد وعبد الهادي الخواجة وابراهيم شريف- للوقوف أمام محكمة عسكرية. حُكِم عليهم جميعًا

---

(38) مقابلة خاصّة، البحرين، مايو/أيّار 2009.

بالسّجن مدى الحياة، باستثناء شريف، الذي حصل على حكم بالسّجن خمس سنوات.

في إتاحته مجموعة مشتركة من الاستنادات التاريخية والأخلاقية، ناهيك عن أماكن لنشاطات الجماعات، يستطيع الدّين لعب دور مهم في التّحفيز على التّنسيق السّياسي. لكن، ما هو أكثر وأرفع من التأثير الذي من نوع الرمزيات الدينية، على آراء وسلوك المواطنين العاديين، هو التأثير الذي من نوع السلطة السياسية. هذه السّلطة بحد ذاتها غير معرفة وهي طيّعة وفقًا لأهداف أولئك الذين يستخدمونها، وتُحدد فقط بدرجة الاحترام التي يحظى بها هؤلاء الذين يمارسونها. وفي حال كانت الوفاق ترغب في إقناع ناخبيها بصوابية المشاركة، فلدينا هنا الشّيخ علي سلمان والشّيخ عيسى قاسم أو في الحقيقة السّيد علي السّيستاني بنفسه. وإذا كان على أنصار مقاطعة النّظام أن يرغبوا في النّقيض، فلدينا هنا منظمة جديدة بالكامل متمثلة في الوفاء صمّمت فقط لهذا الغرض، تتزعمها سلطات دينية في حد ذاتها. وتأتي في خدمة هذا كله بالطّبع العقيدة الشّيعية المتمثلة في المرجعية، التي تمنح كل فرد الحق في اختيار مصدر تقليده الدّيني. هل هي، على الرّغم من ذلك، ظاهرة شيعية خاصة، ناتجة فقط عن طرق ممارسة السّلطات الدّينية المتأصّلة في التّشيع؟

سيبدو أن الأمر ليس كذلك. في الواقع، سيبدو أن الحادثة البارزة بخصوص فتوى السّيستاني، أو عدم وجود فتوى، كما قد يكون الأمر عليه، كان هناك سابقة لها قبل أربع سنوات بين الجماعات السّنية التي وافقت على المشاركة في انتخابات العام 2002 التي

قاطعتها الوفاق. في ذلك الوقت، قام الزّعيم السّابق المعروف لجمعية الأصالة، الشّيخ عادل المعاودة، «بالرّجوع إلى السّلطات الدّينية السّياسية في السّعودية للحصول على الفتوى التي سمحت له وللسنّة الآخرين بالتصويت والتّرشح في الانتخابات»[39]. وقال المعاودة إن «الدّخول إلى البرلمان ليس عملًا دينيًا، ولكنه يصبح ضرورة عندما تكون هناك حاجة لمواجهة ضرر محتمل»: و «ترك المسرح لـ «أوغاد» قد يُشرعون أو يمررون قوانين غير متلائمة مع القيم الدّينية يرقى إلى المشاركة الضمنية في نشر الشّر». وفي حين لا يستطيع المرء التأكد مما يتضمنه هذا «الضّرر المحتمل»، وما إذا كان «الأوغاد» الذين يقصدهم المعاودة شيعة أو يساريين أو ليبراليين أو ناشطين من أجل حقوق المرأة، أو مجرد أشخاص غير سلفيين، فإنّه من المعقول الاعتقاد بأن توقّع برلمان يسيطر عليه الشيعة، رغم أنّه بعيد المنال نظرًا لمقاطعة الوفاق، لا يمكن أن يكون غائبًا تمامًا. كذلك لا يمكن للمرء التأكد من أن الدّعوة إلى المشاركة السّنية لم تكن نتيجة للضّغط الحكومي (كما شهدنا في إقرار قانون الأسرة السّنية) بهدف الحفاظ على بعض مظاهر الشّرعية في انتخابات رفضها بالفعل أكثر من نصف عدد المواطنين. ومهما كانت الحقيقة، من الواضح أن الشيعة ليسوا البحرينيين الوحيدين الذين استغلوا تأثير السّلطات الدّينية لأهداف سياسية محددة، وهذه حقيقة تسببت باستنكار تهكّمي حتى من قبل كاتب موضوع المعاودة في صحيفة غلف ديلي نيوز، الذي لم يستطع

---

(39) انظر حبيب تومي،
Habib Toumi, «Religious Fatwas Used to Explain Poll Participation,» Gulf News, November 21, 2006.

تفادي الإشارة إلى «الأهمية المتزايدة التي تلعبها التّصريحات الدّينية لعلماء أجانب في انتخابات البحرين». كتب يلفت ساخرًا:

> لقد أصبحت على جانب من الأهمية بحيث لم يتردد أبدًا أي من الطّامحين إلى البرلمان في دعوة شخصيات دينية لإلقاء محاضرات في خيم حملاتهم الانتخابية.

> فجأة أصبحت البحرين وجهة مُفضلة لعلماء بارزين [يلقون] محاضرات لا علاقة لها بالموضوعات الانتخابية للمرشحين.

وبالتّالي، فإن الواقع الذي ميز على مدى فترة طويلة السّياسات الانتخابية في البحرين: في حين يشعر المعارضون الشيعة بالقلق من كون مشاركتهم تعني استمالة الدّولة، فإن السّنة قلقون إذ يخشون من أن عدم مشاركتهم ستسمح بسيطرة شيعية. بهذه الطّريقة، عكست الدّينامية الانتخابية دينامية الانقسام الطّائفي الأكبر في المجتمع، إذ تستبدل المسائل الجوهرية في السّياسة وتخصيص الموارد - «مسائل البرامج الانتخابية للمرشحين»- باختلاف أكثر أساسية حول شرعية المؤسسات الحالية نفسها، وهي مسألة تتعلق بالتّوازن الطّائفي للقوى، المنصوص عليها في ذلك المكان. لقد رأى السّنة في البنية الحالية للبرلمان نظامًا من الانتخابات والأحزاب التي، حتى لو كانت تقدم منتدى لإحباطات الشيعة في حين تقوم بالقليل لتحسين قدر مجتمعهم، فإنّها ما تزال تخدم الهدف المرغوب ببالمحافظة على الوضع السّياسي الرّاهن. وبالتّالي، فإن مشاركتهم لم تكن نابعة عن أي حماس حقيقي، بل هي سلبية في

الأساس، نابعة من «الحاجة إلى مواجهة الضّرر المحتمل» لمنع أي تغيير غير مرغوب به.

مع ذلك، فإن القوة السياسية والاجتماعية الكبيرة التي أطلقتها انتفاضة فبراير/شباط 2011 تشير اليوم إلى تطور في الحسابات السّياسية، ليس فقط في أوساط البحرينيين الشيعة، بل داخل المجتمع السّني أيضًا. وعلى الرّغم من نجاح الوفاق لفترة في إقناع عدة أفراد شيعة بأن المكافآت المادية للمشاركة تفوق معارضتهم الأخلاقية للنّظام - بالطبع بمساعدة حث ديني في الوقت المناسب وإن كان مشبوها- فقد كان الرّد القاتل للدّولة على التّظاهرات الشّعبية، وليس غياب الإنجازات التّشريعية، هو الذي وضع حدًا لخمس سنوات من التّجربة البرلمانية. في أواخر فبراير/شباط 2011، استقال النّواب الثماني عشر عن الوفاق بشكل جماعي على خلفية وفاة عدة محتجين، ملقين بالثّقل التّنظيمي المعتبر للمجموعة خلف هذا الحراك اللامركزي. رفض الدولة لاحقًا إجراء إصلاحات سياسية جوهرية، مدموجا بمجموعات شيعية أكثر راديكالية دعت بشكل متزايد إلى مساءلة السّلطة السّياسية والأخلاقية للوفاق على المجتمع الشّيعي، عمل على الحيلولة دون عودة الكتلة إلى البرلمان، وكذلك بالفعل دون ممارستها أي سيطرة فعّالة على الشّارع الشّيعي[40].

وكذلك غيرت الانتفاضة الاستراتيجية السّياسية للبحرينيين السّنة وتوقّعاتهم. متحاشين ممثليهم ذوي المدد الطويلة في البرلمان، الذين

(40) يمكن أيضًا مراجعة حسابات الوفاق السياسية الخاطئة على ما يبدو خلال المفاوضات في الأيّام الأولى للاضطراب. انظر جاين كينينمونت،
Jane Kinninmont, «Bahrain: Beyond the Impasse: Programme Report» (London: Royal Institute of International Affairs), p. 5.

نجحوا على مدى تسع سنوات في إعاقة المعارضة فقط، أزاح السّنة جانبا حركتي الأصالة والمنبر، غير الجريئتين، واللتين بشكل كبير لا تعكس تمثيلهم، لصالح تحالفات أكثر شعبوية يترأسها كادر جديد من القيادات الكاريزماتية. في حين أن المجموعات الموالية اسميًا للحكومة كتجمع الوحدة الوطنية وفروعها الموجّهة إلى الشباب أكثر، تحافظ على علاقة أكثر تأرجحا مع الدّولة، وتضغط من أجل حملة أمنية أكثر قمعًا للمعارضة وتوزيع اقتصادي أكثر سخاء. غير راضية أن تكون مجرد معرقل، تطالب الفصائل السّنية الجديدة في البحرين بمقاعدها الخاصة على طاولة المفاوضات، معقدة الجهود من أجل التّوصل إلى تسوية للمأزق السّياسي المستمر، وعلى نحو أبعد من ذلك، معرضة للخطر الرّواية التي تقول إن حراك البحرين الإصلاحي هو شأن خاص بالشيعة، ناتج عن نوايا طائفية وتحريض خارجي.

وعليه، حتى مع نجاح الدّولة في تفادي تعاون سياسي بين الطّوائف، فقد أثارت تعبئة المواطنين السّنة الاحتمال الذي لم يكن واردا بتاتا للتّعاون السّياسي بين الجماعات الممثلة للمجتمعين السّني والشّيعي. ولهذا السّبب، استهدفت الحكومة باضطهاد خاص أولئك الدّاعين إلى تحرك مشترك من أجل معالجة المظالم المُشتَرَكة -مظالم كالفساد واستغلال الأراضي ونقص المساكن ذات الأسعار المعقولة والتّجنيس غير المقبول وانعدام المساءلة السّياسية. ابراهيم شريف، الزّعيم السّني المسجون الذي يترأس أكبر جمعية علمانية في البحرين، وهي جمعية وعد، كان من أوائل زعماء المعارضة المعتقلين في مارس/آذار 2011 عقب إلقائه خطابًا قويًا يحمل هذا المضمون. أوقِفت وعد نفسها بشكل مؤقت، وداهمت الشّرطة مقراتها وأُشعِلت النّيران فيها. السّنة الآخرون، بمن في ذلك ضابط سلفي سابق في

الجيش يُدعى محمد البوفلاسة، واجه مصيرًا مماثلًا على خلفية قيامه بـ«شق الصّفوف» عبر انضمامه إلى المتظاهرين الشيعة في دوّار اللّؤلؤة. اعتُقِل البوفلاسة بعد مضي ساعات على خطاب علني وجهه إلى المحتجين، وظهر فقط بعد عدة أشهر ليقدم اعتذارًا قسريًا وتراجعًا عن موقفه في تلفزيون الدّولة.

مع ذلك، بعد مضي عدة سنوات، تواصل الحركات السنّية العلمانية والإسلامية، الضّغط من أجل الحصول على دور أفضل في الحياة السّياسية في البحرين، بما في ذلك مكان في المحادثات بين الحكومة والمعارضة التي أطلقت في أوائل العام 2013، والتي كانوا سيستبعدون منها بالتأكيد، فيما قبل الانتفاضة. مثل هذا التطور يدل على جدلية معقدة. فحتى مع رفض السّنة لشرعية الانتفاضة البحرينية لأنها تعود في جذورها إلى المعارضة التي يقودها الشيعة، والّذي سيحرمها من مكان في الرّبيع العربي، غير أنهّم ما يزالون يأملون الاستفادة من النافذة السّياسية غير المسبوقة، التي أتاحتها، من أجل استغلال الفرصة لإعادة التّفاوض حول صفقتهم المرهقة مع الأسرة الحاكمة. إذن، مع كل الاتّهامات التي يوجّهونها بالطّائفية وبالتّدخل الإيراني، يتساءل المرء عما إذا كان البحرينيون السّنة يرغبون فعلًا قي رؤية عقارب السّاعة السّياسية تعود إلى الوراء.

خاتمة: تقييم محددات السّلوك السّياسي للفرد في البحرين والخليج العربي الرّيعي

مع الاستناد إلى حالة البحرين، سعى الفصلان السّابقان إلى توضيح حدود التّصور المعياري للعلاقات بين المواطن والدّولة في دول الخليج العربية، بطريقة منهجية. حدد التّحقيق أولًا الضّغوط المختلفة السّياسية

وغير الاقتصادية التي تُمارس على المواطنين الخليجيين، وشرعت في دراسة سبب عدم تهدئة التدخّل السياسي الشّعبية ببساطة عن طريق أدوات تخفيف الضغط المُفتَرض بها أن تكون في تصرف الدّولة الرّيعية منذ توصيفها قبل حوالي ثلاثين عامًا مضت. في البحرين، لاحظنا أنّ التّوظيف الحكومي يعطّل من كونه أداة للاستمالة السّياسية، لكون المواطنين الشيعة، بسبب مخاوف على أمن النّظام، مستبعدين على نحو غير متناسب عن وظائف حساسة في الخدمة المدنية وجميعهم مستبعدون من الشّرطة والخدمة العسكرية. وبخلاف تعذّر الاستمالة، يضيف هذا الاستبعاد المزيد إلى المظالم السّياسية المُفتَرَض معالجتها في المقام الأول. وكما أكد وزير الاقتصاد والصّناعة البحريني على نحو واضح وصريح، فإنّه «لأسباب وجيهة، عليك أن تكون حذرًا بشأن من توظفهم». في هذه الحالة، تأتي مثل هذه الإيرانوفوبيا (الرهاب الإيراني) على حساب عدة آلاف من الشيعة البحرينيين الذين كان يمكن أن يُحولوا، خلافًا لذلك، إلى زبائن للنّظام.

من ثم نظرنا إلى الفائدة السّياسية النّظرية الثّانية للدّولة الرّيعية، وهي تحديدًأ قدرتها على عدم فرض الضّرائب، والتي وجدنا أنّها في البحرين، على نحو مماثل، تُمارس بشكل سيء في كسب أصدقاء للأسرة الحاكمة من بين المعارضين السّياسيين المُحتَمَلين. وعلى نحو أكثر دقة، وجدنا أن حالة البحرين تعطي الحق في التّشكيك بفكرة مفادها أن فرض الضّرائب والمطالبة بالتّمثيل السّياسي يجب أن يكونا متلازمين في الممالك العربية، على طريقة الاقتصاد التأسيسي في أوروبا في القرن الثّامن عشر. تاريخيًا، أشرنا إلى أنّ دولة البحرين في مرحلة ما قبل النّفط جبت فعليًا عدة أشكال من الضّرائب، وكان أغلبها من الشيعة، في حين لم يتجرأ الأخيرون، في هذا المجال، على إجراء أي مطالبة

بامتيازات سياسية متبادلة. في الواقع، فإن مجرد دعمهم للمبادرة المؤيدة من قبل البريطانيين بتطوير النّظام الإقطاعي القديم في البحرين في العشرينيات كان كافيًا لإثارة هجمات على القرى الشّيعية وأعمال شغب طائفية واسعة في جميع أرجاء الجزيرة. وفي حال توجب على المرء الإشارة إلى الدّراسة المعروفة جيدًا لـ«كريستال» عن تطور السّلطة السّياسية في مرحلة ما بعد النّفط في كل من قطر والكويت كمثال مضاد، فلقد لاحظنا أيضًا الفرق، أي أنّه في هاتين الحالتين، كانت الجهة الخاضعة للضّرائب طبقة متماسكة ومزدهرة من التّجار الذين شكلوا منافسًا سياسيًا هائلًا. قارن هذا بالمجموعة السّياسية والدّينية الخاضعة المُلزَمة بالعمل في إقطاعيات زراعية مستقلة.

مع ذلك، واصلنا القول إنّه بصرف النّظر عن هذا الاعتراض التّاريخي، فإن الحجة بشأن انعدام الضّرائب هي علاوة على ذلك غير مقنعة نظريًا. بدلًا من تفسير سبب رغبة المرء في فهم -مجموعة الظّروف التي يميل بموجبها المواطنون إلى الاتجاه نحو المشاركة السّياسية - فإنها بالكاد تقدّم حالة واحدة: بالتّحديد عندما يطالبون بمراقبة استخدام دخل ضرائبهم. بل إن هذا الاستنتاج الإيجابي يُحجَب بالسّلبيات المزدوجة الواردة في الصياغة الاعتيادية لهذه الحجة، التي تفتَرض ببساطة أن: النّاس لن يسعوا للحصول على دور في صناعة القرار في حال لم يتم فرض ضرائب عليهم. وفقًا لذلك، حدّدنا سببين بديلين للنزوع إلى السّياسية في الدّولة الخليجية، يتخطيان الاقتصاد: التنافس في المجموعة النّسبية وأيضًا الدّين بحد ذاته.

النّقطة الأولى شرحت بشكل كاف. ووفقًا لإقرار نائبنا البحريني، حتى لو كان كل المواطنين أثرياء، ستبقى هناك «مسألة كيفية وجوب تقسيم الأشياء داخل المجتمع بين السّنة والشيعة»، وهو ما يعني دور كل منهم

في الحكم. والمصدر المنفصل الآخر للإثارة السياسية، الذي ذهبنا إليه، هو الدين في حد ذاته، الإثارة التي تكون في نوعين.

الأولى كامنة في الإسلام، في تاريخه الفعلي والخلافة المُتنازع عليها والانقسام السّياسي والدّيني النّاتج. وفي تأكيدهم لولائهم غير المحدود لأهل البيت وورثة النبي، يواصل الشيعة الاستشهاد بمطالبات تاريخية بالحكم السّياسي. تخليد هذه الحلقات المؤثرة من الغدر السّياسي والتّضحية في طقوس سنوية كتلك التي في عاشوراء، مع مسرحياتها المثيرة للعاطفة، والمواكب التي في الشّوارع، وجلد الذّات، يؤكّد أن لا أحد، سواء كان سنيًا أو شيعيًا، سينسى قريبًا درس الأستاذ عبد الوهاب حسين بأن «تاريخ التّشيع عو تاريخ المعارضة ضد القوى السّنية». والتّوتر الذي يرتفع خلال شهر محرم هذا، الذي استَخدم بشكل جيد من قبل الخواجة في خطابه الغاضب ضد «عصابة آل خليفة الحاكمة»، كما استُخدِم سابقًا من قبل الخميني في وجه الشّاه، هو منصّة وثب سياسية لمنافسة أي أحد آخر. غني عن القول إنّه من غير المُرجح أن تعالج مظالم مستمرة مثل هذه بمجرد إعطاء وظائف حكومية للشّيعة، أو بالموافقة على عدم فرض ضرائب عليهم.

الطّريقة الثّانية التي يمكن من خلالها وضع الدّين في خدمة السّياسة هي أقل تعلقًا بالإسلام نفسه، بل تنطبق في أي مكان تؤخذ فيه كلمة الزّعماء الدّينيين على أنها أمر جازم في المسائل السّياسية. وكما أوضحنا في الجدل البحريني بشأن مقاطعة الانتخابات، فإن الممارسة البارعة للسّلطة الدّينية لأهداف سياسية محددة يمكن أن تشكل تأثيرًا نافذًا وإن كان لا يمكن التنبؤ به، على السّلوك والرّأي الشّخصيين. ولاحظنا كيف أنّه لم يكن هناك نقص في التّوجيه الدّيني وحتى نصوص ملزمة لأي شخص يسعى لإقناع عدد كبير بواجبهم السّياسي، سواء تمثل ذلك

بالمشاركة الانتخابية مع الوفاق، أو المقاطعة الانتخابية والانفصال عن النّظام على طريقة الخواجة وحركتي حق والوفاء؛ أو المشاركة من قبل السّنة تحديدًا لمواجهة هذه المجموعات الشّيعية، من خلال «الحاجة إلى مواجهة ضرر مُحتَمل» قد يتأتى عن طريق «إخلاء السّاحة للأوغاد». وكما أن النّظام البحريني لديه «طعم لكل سمكة»، وفقًا لما ذكره السّنكيس، كذلك يملك الزّعماء الدّينيون في البلاد فتوى لدعم كل موقف سياسي، وهم لا يخجلون من استخدامها.

عندها، باختصار، فإن فرضية كون مواطني الأنظمة التّوزيعية أقل ميلًا لتقديم مطالب سياسية لحكوماتهم لأنهم لا يدفعون الضّرائب هي أكثر إثارة للجدل لأنها تقوم على الافتراض الضّمني بأنّه، في غياب أساس اقتصادي، ليس هناك أي أساس آخر يمكن تقديم مطالب مماثلة استنادًا إليه. «في النّهاية»، يؤكّد لنا لوتشياني بأنّه «هناك دائمًا أرضية قليلة الموضوعية، أو غير موضوعية أبدًا، للادعاء بأن أحدهم يجب أن يحصل على المزيد من منافع [الدّولة]»، ولذلك، بالنّسبة لمن هو غير راض عن حصته، «فإن حل المناورة من أجل تحقيق مكاسب شخصية داخل التّنظيم القائم، يتفوق دائمًا على السّعي إلى تحالف مع آخرين في ظروف مماثلة». قد يرغب أحدهم في أن يطلع البحرينيين على هذا الكلام، هؤلاء الذين يفتقرون على ما يبدو للموضوعية، والذين ليست السّياسة بالنّسبة لهم إلا نقيض هذا الوصف تمامًا. يرتبط السّباق السّياسي البحريني ارتباطًا وثيقًا بالتّحالفات «مع آخرين يعيشون ظروف مماثلة» - على الرّغم من أنها ليست، كما يعتقد لوتشياني، ظروفًا اقتصادية - وهذا ليس في «داخل التّنظيم القائم»، ولكن تحديدًا بهدف الانقلاب على «التّنظيم الحالي»، أو الدّفاع عنه.

من هنا، أخيرًا، يمكن للمرء أن يفهم بسهولة لماذا يمكن أن يعمل القمع [41] كتفسير لانعدام الثّورات في دول الخليج العربية، ولكن ليس كتفسير للاستقرار السّياسي أو مجددًا للسّلوك السّياسي للأشخاص. وكما رأينا في الفصل الحالي، قد تشكل المبادئ الدّينية أو السّياسية دوافع لدى عدد من المواطنين بحيث يرغبون بالمخاطرة بحياتهم وأنفسهم من خلال الانخراط في نشاطات تحديًا للدّولة؛ تحديًا، على سبيل المثال، لحظر «التّظاهرات غير المُرَخصة» المفروض في البحرين وفي أماكن أخرى. وكما قد يؤكّد المختصّون بعقوبة الإعدام، ففي كثير من الأحيان، لا يرتدع الأفراد من خلال التهديد بالعواقب، سواء الاقتصادية أو الجسدية. يشهد على ذلك المئات الذين لقوا حتفهم منذ العام 2003 سنويًا في العراق، متحدين الهجمات أثناء مشاركتهم في طقوس عاشوراء في كربلاء؛ وأولئك الشيعة الذين، على الرّغم من تأكدهم من ملاحقة

(41) كما هو مذكور في الفصل 1، الهوامش 11 و22، تأتّى هذا الاحتجاج عن عمل سكوكبول حول إيران. وقد تمّ تناوله بعد ذلك في أف. غريغوري غوز،

F. Gregory Gause, «Regional Influences on Experiments in Political Liberalization in the Arab World,» in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds. Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Vol. 1, Theoretical Perspectives (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995);

وجون كلارك،

John Clark, «Petro-politics in Congo,» Journal of Democracy 8.3 (1998): 62–76;

وجايمز دي. فيرون،

James D. Fearon, «Primary Commodity Exports and Civil War,»Journal of Conflict Resolution 49.4 (2005): 483–507;

وقد تمّ اختبارها وغيرها من قبل «روس». وكذلك تمّ تناولها بالتفصيل من قبل فيرون وليتين، اللذين يثيران موضوع القمع لشرح حدوث (وفي حالة البحرين عدم حدوث) حرب أهلية في الدول التي تعتمد بشكل كبير على عوائد تصدير سلعة أساس.

[James D. Fearon and David Laitin, «Bahrain,» Stanford University, 2005, unpublished manuscript

متوفّر على

www.stanford.edu/group/ethnic/RandomNarratives/BahrainRN1.1.pdf.]

الشّرطة الدّينية السّعودية لهم، يتسللون خلال مراسم الحج للصلاة في جنة البقيع، الموقع المُبَجل لقبر ابنة النّبي وأربعة من أئمة الشيعة؛ وعشرات البحرينيين الذين أرادوا أن يكونوا ثّوارا وقُتِلوا في المواجهات مع قوات الأمن المُدججة بالسّلاح وحتى قوات الجيش منذ 14 فبراير/ شباط 2011.

لا أحد سيُنكر أن الأنظمة الخليجية تحافظ على جيوش وأجهزة استخباراتية مُجَهزة جيدًا، وكبيرة على نحو لا يقارن، وأن هذه تُمول من عائدات الموارد الطّبيعية، وأنّ استخدامها في الجبهة المحلية، لقمع المعارضين السّياسيين، بطريقة وحشية غالبًا، يساوي على الأرجح أو يتفوق على الحاجة إليها لردع العدوان الأجنبي. ومع ذلك، يستطيع عبد الهادي الخواجة، بعد إمضائه حوالي عقدين تقريبًا بين المنفى والسّجن، الوقوف في شوارع المنامة والمطالبة بالإطاحة بآل خليفة «بكل وسائل المقاومة المدنية وبالرّغبة بتقديم التّضحيات من أجل ذلك، تمامًا كما أن نتيجة تضحيات الحسين أدت إلى إسقاط العصابة الأموية من السّلطة» - حين يكون مثل هذا الشخص جاهزًا للقيام بهذه الخطوة مع علمه بأن الاعتقال والأذى الجسدي ليسا بعيدين على الأرجح، عندها يكون من الواضح أن «القمع» كمفسّر للسّلوك السّياسي، يجب أن يقاس بمقابل قدرة الأفراد المجابهة على المعاناة وحتى تبني التّضحية من أجل قضية سياسية.

إذن، في أبسط المستويات، ما يتطلبه الأمر لتجريد الإطار الرّيعي الموجود للدّولة من سلاحه هو أن تظهر وجود ظروف محددة، ليست غير مألوفة، يمكن في ظلّها تحفيز المواطنين العاديين سياسيًا من خلال شيء غير محافظهم، أو بالإضافة إليها. ومع هذه الدّراسة للصّراع الطّائفي في البحرين، قدّمنا خلاصة الجانب النّظري في الفصل الأول،

تشرح أين يمكن للمرء توقع أن يكون الوضع كذلك، وسبب ذلك، مصورين بالتّفصيل الطّريقة التي يمكن بها للتّنسيق داخل الجماعة، والتّعبئة المضادة له، أن تتغلّب على سياسات التّمويل الرّيعية العادية والصّراعات الفردية لأجل المصلحة المادية الشخصية، التي يُفتَرَض أنّها تعمل بشكل كلّي في دول الخليج العربية. وللحصول على تحليل تجريبي أكثر جزمًا لهذه الادّعاءات الأساسية، ننتقل الآن إلى الفصل التّالي، الذي يقدم الدّراسة الأولى من نوعها للتّوجهات السّياسية الشّعبية للمواطنين البحرينيين العاديين، وهي مستندة إلى مسح شامل أجراه المؤلف في البلاد أوائل العام 2009.

* الدفان البحري هو عبارة عن عملية إنشاء أراضٍ جديدة في البحر عن طريق دفنه. وتثير هذه المشاريع في البحرين جدلًا كبيرًا جدًا منذ أمد طويل، بسبب تحوّل غالبية سواحل البلاد إلى ملكيات خاصة، وبسبب اتّهامات بفساد مالي كبير.

الفصل الرابع
مسح البحرين

بما أن البحرين تمتلك في ذات الوقت مزايا وعيوب من الناحيتين العملية والمنهجية، فإن اختيارها لتكون أرضية اختبار تجريبي لدراسة صراع الجماعات في الدولة الريعية يتطلب بعض الكلمات التّمهيدية. يمكن أن نبدأ باستعراض الدلالات المنهجية الأكثر أهمّية لاختيارنا. الأهم من بينها هو الجدلية التي تضمّنها عنوان القسم التّالي بين البحرين كحالة نموذجية لصراع الجماعات في الدولة الريعية – كفكرة أفلاطونية عن الدولة الريعية الفاشلة – والبحرين كحالة فريدة من نوعها ببساطة.

في المثال السابق، يمكننا تصور البحرين كدولة ريعية مُتَنازَعة تعمل ديناميياتها الدّاخلية بدرجات في الدّول الخليجية الأخرى وفقا لمستوى الانقسام الجماعي الذي بدأ بالانتشار سواء بشكل خارجي نتيجة لمصادفة تاريخية أو بشكل ذاتي النّشوء كنتيجة لعوامل تخصيصية استثنائية. أما الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، على الرّغم من كون نماذجها أقل مثالية من نموذج البحرين، فإنها تشارك احتماليتها الأساسية وبذلك تبقى ضمن ذات الفئة من الدول. لذلك، فإن فشل قطر في إظهار ذات النوع من الاضطراب الشعبي السياسي المولود من رحم الصراعات الطائفية الطويلة الجلية جدًا في البحرين يرجع بالتّالي، وعلى نطاق واسع، إلى المصادفة التّاريخية بأن عدد سكانها في ذات الوقت صغير جدًا ومتجانس

إلى حد بعيد. المحصّلة الرّئيسية لهذا التّفسير هي تسليمه بأنّ ما يدرك من حالة البحرين يفيد بالضرورة دراسة الدّول الرّيعية الأخرى.

في الطرف الآخر، نجد الحجة النّقيضة بأنّه يمكن تحصيل شيء قليل أو لا شيء على الإطلاق من تناول الحالة البحرينية بخلاف فهم البحرين، إذ إن ظروفها التاريخية الاستثنائية -سكان أصليون شيعة محتلون من قبل قبائل سنّية ومصممون منذ ذلك الوقت على استعادة استقلالهم السّياسي المسلوب – تجعل منها حالة فريدة، ومختلفة بشكل متناقض عن بقية الأنظمة في المنطقة وعن سياستها المحلية. وفي حين لا يمكن تجاهل هذا الافتراض الأخير، قد يرغب المرء في التّفكير بأن الحقيقة تقرب بشكل وثيق من التّفسير السّابق، الأكثر تفاؤلًا، أو أن توجد على أي حال قريبا من الوسط. كون مثل هذا الأمل مضمونًا أمر يحمل بعض المؤشرات الايجابية.

البحرين : استثناء في الخليج؟

أولًا، لأن أحد الأسباب الرّئيسة للانقسام الطّائفي في الخليج، ومصدر القلق من جهة الزّعماء الخليجيين هو إيران، القوية عسكريًا وإقليميًا في وسط المنطقة، لدينا سبب يدفعنا إلى الافتراض بأن كل الأنظمة الخليجية ستتأثر بشكل متساوٍ نسبة إلى عدد السّكان الشيعة فيها. بمقدار ما يعتقد المواطنون والزّعماء السّنة في منطقة الخليج -السّنة البحرينيون والسّعوديون والقطريون- أنّهم يمتلكون سببًا يدفعهم إلى الخوف من ولاء السّكان الشيعة المحليين لأوطانهم -إلى درجة أنّ «السّنة يشعرون الآن أنّهم مُحاصرون» من قبل «نهضة شيعية» خطيرة، وفقًا لما تقوله لوير- عندها، مُجَددًا، يجب أن نتوقع كون البحرين خاضعة للضّغوط والمخاوف الشّعبية المتولدة عن الجغرافية السّياسية في الخليج، بشكل غير متناسب ولكن غير فريد.

وفي الحقيقة، في حال لاحظ المرء طبيعة العلاقات الثنائية بين إيران وجيرانها من دول مجلس التّعاون الخليجي، يمكن له بشكل دقيق إدراك هذا النّمط: وهو أن العداء بالغ في الدول التي تتضمن أعدادًا كبيرة من السّكان الشيعة. وفي حين حافظت البحرين والسّعودية، وإلى حد أقل الكويت، على علاقة متوترة مع الجمهورية الإسلامية، بقيت الدّول الخليجية الأخرى، باستثناء الإمارات العربية المتحدة[1]، على علاقة أفضل بها. ولذلك، في حين يوجد من دون شك أسباب أخرى بشأن إمكانية توقع أن تكون علاقات إيران مع، فلنقل، عمان وقطر، أكثر ودًا من علاقاتها مع السّعودية، إلا أن التّفاوت في الاحتمال الكامن للتّأثير الإيراني المحلي على السكان الشيعة ليس ربّما الأقل أهمية بين تلك الأسباب.

علاوة على ذلك، الدّليل على أن سياسة التّنافس الطائفي بين الجماعات تعمل في منطقة الخليج خارج البحرين يمكن إيجاده ببساطة من خلال التّفكر في الوضع الحالي للعلاقات السّنية-الشّيعية في المنطقة – كل من علاقة المواطن-المواطن وعلاقة النظام-المواطن- التي وصلت إلى الحضيض، بشكل لم نشهد له نظيرًا منذ الآثار المُباشرة للثّورة الإسلامية.

في السّعودية والكويت، وحتى في البلدان التي يكون فيها عدد السّكان الشيعة صغيرًا والتي تمتلك تاريخًا طفيفًا من الانقسام الطّائفي، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، تتعرض المجتمعات الشيعية بشكل كبير لمراقبة المواطنين والزّعماء السّنة، الذين أصبحوا قلقين بسبب

(1) وضع العلاقات الإماراتية-الإيرانية معقّد، ولكن، نتيجة للخلاف الطويل الأمد على الجزر الثلاث الواقعة في المياه التي تحد الدولتين، التي تدّعي ملكيتها الإمارات العربية المتّحدة وتسيطر عليها إيران.

مجموعة من التّطورات المحلية والإقليمية والدّولية. هذا القلق يبرز على نحو ملائم في حكاية نقلها لي أحد البلوشيين الباكستانيين الذي يعيش في قطر، والذي وُظّف أخوه، مثل عدد من الأشخاص المنتمين إلى ذات العرق الذين يملأون صفوف الجيوش الخليجية، في الحرس الأميري. وعندما أبلغ هذا الجندي رؤساءه عن نيته بالزواج، كان جوابهم له بأن «لا يقدم على هذا الأمر إذا كان يريد الحفاظ على وظيفته». كانت المرأة التي ينوي الزواج بها مقيمة قطرية، من أصل فارسي.

بالطّبع، فضلًا عن كونه دليلًا على عمومية الكراهية بين المسلمين السّنة والشيعة، فإن تغلغل التّوتر الطّائفي بينهم اليوم هو مجددًا مؤشر على القوى الدّاخلية والخارجية المُشتَرَكة التي تؤثر على المواطنين الخليجيين. فبالإضافة إلى الخوف السّني المُشتَرَك من التّوسع الإيراني، تنبع هذه القوى بشكل كبير، كما أشرنا في الفصلين الثّاني والثّالث، من الخيارات السياسية للحكومات نفسها، التي عملت، سواء بشكل واعٍ أو غير واعٍ، على تسييس هويات الجماعات. وبدلًا من محاولة التّقليل من قيمة الانقسامات الاجتماعية الكامنة، تهدف أغلب المؤسسات، التي تتبناها الدّول الخليجية، بشكل هادف، إلى إبراز الاحتمال الكامن في المجتمع للتّنسيق السّياسي القائم على الجماعة وإلى زيادة الأهمية السّياسية للهويات العرقية والدّينية والقبلية وغيرها من الهُويات من أجل المساعدة على الحد من ظهور نوع أشد خطورة من الحراك السّياسي: نوع على أساس خيارات السّياسة المشتركة بدلًا من الأصل المشترك.

علاوة على ذلك، حتى في غياب المكائد السّياسية من جانب الحُكّام، فإنّ انتقال الاختلافات الاجتماعية للجماعة في الحلبة السياسية هو نتيجة طبيعية لهرم التّوزيع غير المتساوي المتأصل في المنهج الرّيعي. فعائدات النفط، غير المُتَوقعة، لا تُوَزع بشكل معلوم سياسيًا واجتماعيًا ولكنّها تُوَزّع،

وفقًا لما تقوله أوكروهليك، وفقًا لأسس العلاقات العائلية والصّداقة والدّين والارتباط الإقليمي»[2]. عندها، في ظل هذا النوع من التوزيع المُتحيز وغير المنصف لعائدات النفط، يوجد النّظام فائزين نسبيين وخاسرين نسبيين أيضًا، وكذلك أصدقاء سياسيين وأعداء سياسيين.

التضحية الأساسية الأخرى، التي نتجت عن اختيار البحرين كموضوع للبحث هي في ذات الوقت عملية ومنهجية. وهي أنّه في اختيار الحالة المثالية لصراع الجماعات في الدّول الخليجية -الحالة التي تُقدّم أغلب ما يمكن ملاحظته- يمكن أن تكون نتائجنا عرضة للتّحيز في الاختيار؛ وعرضة للانتقاد، من أولئك المتمكنين من مثل هذا المجال، بأن الاختيار تمّ وفقًا للمتغير التّابع. هذا الأمر منفصل عن النّقطة المذكورة أعلاه، إذ لا يتعلق بالحالة البحرينية في حد ذاتها، بل بعدم وجود رصد بلد إضافي أو أكثر من واحد، ليقارن بينها في تحليل منظّم لعدة بلدان. بالتعرّض للأخير، قد يكون من الأفضل للمرء أن يتبيّن أيًا من النّتائج على مستوى هذا البلد تُعزى إلى متغيّرات الموضوع المستقلّة -الانقسام بين الجماعات المنسوبة- وأيّها تُعزى إلى خصائص الحالات الفردية نفسها. في غياب ذلك، قد يقول بعض المشككين إن المرء يستطيع، من نقطة واحدة، رسم أي خط للانحدار يعجبه. بعبارة أخرى، يمكن الدّفاع عن أي تفسير بشكل متساوٍ، انطلاقًا من حالة فردية.

بالطّبع، كان المرء يرغب في تكرار دراسة البحرين في أحد البلدان الخليجية الباقية، أو كلّها، وفي أن يكمل المسوحات التّمثيلية للمواطنين التي تبرِز، من بين أشياء أخرى، الانتماءات الطّائفية وغيرها. بهذه

(2) انظر غوين أوكروهليك،
Gwenn Okruhlik, «Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States,» Comparative Politics 31.3 (1999): 295, 297.

الطّريقة، قد يكسب المرء لا فقط قوة إحصائية إضافية تُمَكّنه من اختبار العلاقة، على مستوى الفرد، بين عضوية الجماعة والتّوجهات والسّلوك السّياسي، بل، بالإضافة إلى ذلك، يمكن له أن يُجري اختبارًا أكثر قوة للنّظرية القائلة إنّ الفروقات على مستوى البلدان، في التّكوين الاجتماعي للجماعات، لها علاقة بالاستقرار الكلي للنّظام في الدّول الخليجية. مع ذلك، في هذه الحالة، كان المرء سيضطر إلى أن يقاوم مجموعة أضخم من التّحديات العملية التي كانت، في البحرين وحدها، كافية للإثبات بأنّها تعجيزية تقريبًا. وللتّأكيد على ذلك، فإنّ النّدرة الحالية لمثل هذه الدّراسات الكمية لدول مجلس التّعاون الخليجي ليست ناتجة عن قلة الطّلب.

مسح البحرين

حتى قبل بدء البحرين بشكل منهجي بإبعاد الأكاديميين ومنعهم من دخول أراضيها في أعقاب انتفاضة العام [3]2011، كانت المعوقات لإجراء البحوث في البلاد كبيرة، ناهيك عن عمل متعلق بأكثر الموضوعات الاجتماعية والسّياسية حساسية. وفي محيط يُعتَبَر فيه العدد الفعلي للمواطنين السّنة والشيعة سرّا فعليًا من أسرار الدّولة، فإن التّحقيق في العلاقات الطّائفية في البحرين كان بالكاد مسموحًا به. هذه الحقيقة كانت بارزة جدًا في تعاملي مع مركز البحرين للدّراسات والبحوث، وهو مؤسسة حكومية غير موجودة اليوم، خدمت على مدى ثلاثين عامًا

(3) في الواقع، حتّى أنّ أحد أبرز الباحثين بشأن الخليج في كلّية لندن للاقتصاد، كريستيان كوتس أولريخسن مُنع من دخول الإمارات العربية المتّحدة، بتحريض واضح من البحرين، لأنّه كان من المقرّر أن يقدّم بحث حول المضامين المحلّية والإقليمية لانتفاضة 14 فبراير. وقد ناقش الحادثة، وكذلك قضية الحرية الأكاديمة الأشمل في منطقة الخليج، في كريستيان كوتس أولريخسن، Kristian Coates Ulrichsen, «Academic Freedom and UAE Funding,» Foreign Policy, February 25, 2013.

تقريبًا كمركز بحوث وتبادل معلومات، لعدد من الوزارات، وخلال فترة مكوثي في البحرين، كان الراعي لزمالتي في فولبرايت. (يتصور المرء أنّ زمالتي مع وزارة الخارجية الأمريكية تفسر سبب السّماح لي بالبقاء في البحرين من الأساس).

كان مركز البحرين للدّراسات والبحوث، الذي حُلّ بعد أقل من شهر من رحيلي في ظروف غامضة[4]، قد وافق أساسًا على إدارة المسح الذي أجريه للبحرين من خلال وحدة الاقتراع السّياسي الخاصة به، وكانت الأخيرة قد أُنشئت في بداية العام 2000 بمساعدة عدة متدربين في جامعة ميشيغان وصلوا إلى البلاد بمنحة من الحكومة الأمريكية. ولكن بعد سنة تقريبًا من الاجتماعات والتّعديلات على أداة المسح لإزالة الأسئلة «الحساسة»- في النّهاية بقي هناك 65 سؤالًا من أصل الأسئلة الـ 110 التي تشكل موضوعات ثابتة في الباروميتر العربي- أصبح واضحًا أن تمويل زمالتي سينفد قبل أن ينتهي عرض مركز البحرين للدراسات والبحوث من إجراء العمل فعليًا.

في النهاية، تم إعلامي بأن المركز، وهو مؤسسة حكومية، لا يستطيع أن يخاطر بإدارة مسح من المرجح أن تكون نتائجه أو مجرّد إجراء مثله سببًا لامتعاض الحكومة. توصلنا، بعد عناء طويل، إلى حل توافقي بحيث يواصل مركز البحرين للدراسات والبحوث رعاية إقامتي في البلد في حين توليت أنا وحدي تنظيم وتنفيذ المسح .

(4) ذكر مقال نُشر في يونيو/حزيران 2009 في الصحيفة المعارضة المستقلّة، الوسط، أنّه تمّ "حل مركز البحرين للدراسات والبحوث بموجب المرسوم الملكي رقم (52) لعام 2009، و"توزيع موظّفي [المركز] على الوزارات" واستيلاء "مركز للدراسات الاستراتيجية والطاقة" على مبناه. انظر مجهول، "حل مركز البحرين للدراسات والبحوث وتوزيع الموظفين على الوزارات"، الوسط، يونيو/حزيران، 2009.

في غضون ذلك، استلمت رسائل إلكترونية ومكالمات مستمرة من أشخاص متطوعين يعرضون علي خدماتهم في تنفيذ دراستي. وإحدى هذه الرّسائل وصلتني من مدير المركز الوطني للدراسات، وهو مركز غير موجود أساسًا، وأخرى وصلتني من موظف يعمل في منظمة تابعة للحكومة يقترح فيها أن أرسل له فقط بيانات المسح الذي أجريته، وأنّه قد يكون قادرًا على المساعدة في «تحليلها». عندما شكرت الأخير على خدماته التي عرضها، مشيرًا إلى أنّه لا يوجد لدي حتى الآن أي بيانات للتّحليل، أجاب بأنّه في أي حال لديه «صديق» سيسعد بالعمل في إجراء مقابلات ميدانية من أجل المشروع، وأمّن لي رقم هاتف أستطيع من خلاله التّواصل معه. وبعد ذلك، عندما بدأت أخيرًا بإجراء المقابلات بعد بضعة أشهر، تلقيت اتصالًا بأن أذهب في ذلك اليوم إلى مركز الشرطة المحلي حيث رغب رئيس الشرطة بمناقشة مشروع المسح.

عند دخولي إلى مكتب الضّابط، وجدت أمامه نسخة كاملة من أداة المسح، قال إنّه حصل عليها من أحد المتجاوبين، الذي صادف أنّه كان يعمل في جهاز الأمن الوطني، وكان على ما يبدو قلقًا بشأن بعض الأسئلة. بما أنّه انتابني شعور باهتمام حقيقي من جانبه، ومعرفتي بأنّه أجمع بشكل حازم على عدم وجود أي شيء غير قانوني بشأن مثل هذه الدّراسة، سألته إن كان يمكن أن يوافق على ملء استبانة بنفسه، بحيث آخذه منه لاحقًا، نظرًا إلى أن لا أحد غيره من وزارة الداخلية وافق على اللّقاء بي في الجزء المتعلق بالنّخب من بحثي. على كل، لم تلقَ اتصالاتي به في الأسبوع اللاحق أي رد.

إذا كانت الحكومة البحرينية بالتّالي قد انزعجت من تحقيق حساس

كهذا[5]، فإن الأشخاص العاديين الذين يشكلون أساس هذا التّحقيق ليسوا أقل انزعاجًا. وعلى ضوء خبرتي الشّخصية، بالطّبع، لا يستطيع المرء لومهم؛ مع ذلك، هذا الشّك المتغلغل المتبادل يجعل مسألة إجراء المقابلات المباشرة أمرًا صعبًا. ما يزيد الأمر تعقيدا، هو ما يسمّيه «فيرون» و»ليتين» بدقّة «المجتمع بالغ الصغر»[6] للجزيرة، الذي قالوا إنّه السّبب الرّئيس الذي جعل البحرين حتى الآن تتجنب حربًا أهلية طائفية. بعض المنطق في هذا قد يربط إلى حد ما بمحادثة سمعتها في مطار صنعاء بين شخصَين يمنيين متجِهَين إلى البحرين. أحدهما، الذي كان يمكن تمييزه من خلال لباسه على أنّه مقيم منذ زمن في البحرين، سأل الاخر عمّا إذا كانت هذه زيارته الأولى إلى البحرين. وعندما أجاب الآخر بنعم، قال الأول وهو يهز رأسه: «لقد اعتقدت ذلك لأني لم أرك هناك من قبل». هذه الإجابة تسببت بتعابير الارتباك على وجه محادثه. أجابه: «ماذا تقصد بأنك لم ترني هناك من قبل؟» حتى اليوم، أستطيع سماع كلمات هذا اليمني-البحريني: « البحرين هي بمثابة قرية: الجميع يعرفون بعضهم البعض». وتمامًا كأيّ شخص يتذكر بشكل جيد طفولته وماذا يعني أن تعيش في قرية صغيرة نائية، فهم المسافر اليمني الأمر فورًا.

(5) لا بد من الإشارة إلى أنّ الإدارة الأمريكية متمثّلة بسفارتها أيضًا شعرت بهذا القلق، وليس فقط بسبب المضامين السياسية لتنفيذ مشروع مماثل، بل أيضًا مضامين نتائجه المرجّحة. وفي الواقع، في وقتٍ ما عقب حادثة مركز البحرين للدراسات والبحوث، تمّ التساؤل ما إذا كان من المفترض منعي بشكل تام من إجراء هذا المسح. وعندما تمّ اتّخاذ القرار في نهاية المطاق بأنّ السفارات الأمريكية غير معنية بمنح قبول أو رفض لمساعي المواطنين الأكاديمية، وبما أنّ الكثير من الناس هناك أعربوا عن دعمهم للمشروع الذي أقدّره كثيرًا، وعندما غادرت أخيرًا البحرين، سُئلت باهتمام شديد عن الوقت الذي أتوقّع فيه الإعلان عن النتائج للعلن.

(6) انظر جايمس دي. فيرون،

James D. Fearon and David Laitin, «Bahrain,» Stanford University, 2005, p. 8, unpublished manuscript

متوفّر على www.stanford.edu/group/ethnic/RandomNarratives/BahrainRN1.1.pdf

إذن، بعيدًا عن مجرد الاشتباه، تبرز البحرين قُصورا عامًا في إخفاء الهوية الاجتماعية إلى حد لم نشهده أبدًا في العالم العربي، وهذا أحيانًا، بشكل غير مريح، مثلما يحدث حين يجد المرء نفسه خارج المناطق المدنية ذات المجتمعات المختلطة، وهي معدودة على الأصابع.

بالنّسبة للبحرين، التي تعتبر كليًا على أنّها ليست أكثر من قرية من قبل مراقبنا اليمني، فإنها في الحقيقة مقر لعشرات الجيوب القروية المعزولة أكثر، التي يستوطنها حصريًا سّنة أو شيعة، مع وجود بعض الاستثناءات.

حتى السنوات الثلاثين الماضية، كان هذا الفصل السكني الطائفي، الذي وصفه اللّغوي كلايف هولز على أنّه « تقريبًا نظام فصل عنصري قائم على فصل اختياري[7]، متوسع بحيث يشمل الجزيرة بأكملها، حتى الأماكن المدنية والريفية على حد سواء. بالفعل، فإنه فقط بسبب هذا الفصل البالغ، استطاع هولز أن يكمل دراسته المقارنة للهجات السنة العرب والبحارنة. وحول ذلك، يلاحظ أنّه،

> إحدى النتائج المترتبة عن الفصل بين الطائفتين كانت الحفاظ، على مدى أكثر من قرنين، وفي منطقة لا يتجاوز حجمها حجم مقاطعة متوسطة في إنكلترا، على لهجات ولكنات على مستوى جميع التحليلات اللّغوية: مثل اللّفظ وتركيب الجملة والمفردات، والأسباب التّاريخية لهذا الانقسام، كما هو مألوف في مثل هذا النوع من حالات التمايز المجتمعي الكبير، هي جغرافية.

---

(7) انظر كلايف هولز،
Clive Holes, «Dialect and National Identity: The Cultural Politics of Self-Representation in Bahraini Musalsalāt,» in Paul Dresch and James Piscatori, eds., Monarchies and Nations: Globalization and Identity in the Arab States of the Gulf (London: I. B. Tauris, 2005), p. 60.

في بداية انتفاضة فبراير/شباط في العام 2011، التي شهدت نظامًا مشابهًا للمتاهة على مستوى نقاط التفتيش، التي نصبتها شرطة مكافحة الشغب والجيش وحتى مواطنون عاديون كانوا قلقين بشأن «اختراق» بعض المتظاهرين أو بعض الموالين للنظام، تم توطيد هذا الفصل المجتمعي بشكل أكبر.

وبالنّسبة لشخص يهدف إلى إجراء مقابلات شخصية في جميع أنحاء الجزيرة، فإن الحصيلة لكل هذا هي أن المحاورين الميدانيين يمكن التّعرف إليهم فورًا، على أنّهم بحرينيون أو غير بحرينيين، وثانيًا، سنّة أو شيعة؛ وربّما أمكن التعرّف حتّى على قريتهم أو المنطقة التي يقيمون فيها، وفقا لمعرفة المستجيب للّهجات ولأسماء العائلات. علاوة على ذلك، يمكن ترجمة هذه المعلومات إلى نظرة نمطية ولكن ليست غير موثوقة تمامًا، لانتماءات هذا الشخص الاجتماعية والسياسية المُرجحة. بالنسبة للسّنة، على سبيل المثال، يمكن للمرء على الأرجح ملاحظة الانتماء القبلي مقابل غير القبلي، والمُجنس مقابل غير المُجنس. وبالنّسبة للشّيعة، فإن السّمات الخارجية تشير الى الانتماء الدّيني (بعبارة أخرى، الشّيرازي مقابل ولاية الفقيه) والانتماء السياسي (مؤيد للحكومة، أو مؤيد للوفاق، أو من أتباع المعارضة الأكثر تشددًا). يمكن تمييز شخص يدعى «الرّميحي» فورًا على أنّه حليف للحكومة، وربّما جاء من قرية جو، الموطن التّقليدي لعائلة الرميحي. وشخص تكشف لهجته أنّه من أهالي قرية الدراز، سيُصنف فورًا على أنه من أتباع الشيخ عيسى قاسم، المولود في القرية، وقد يكون على الأرجح من أتباع الوفاق. ونتيجة لذلك، ربّما يُستقبل مثل هذا الشخص ببرود في القرى الشّيعية المجاورة على طول شارع البديع.

كما لو أن المسح في البحرين لم يكن معقدًا بما يكفي بسبب الجو

الاجتماعي الخانق، فإنه يجب أيضًا أن يجابه الوضع الخانق واقعيًا في القرى نفسها، المعزولة والتي تعاني من رداءة الخدمات على مستوى الطرقات، التي في الغالب أكثر بقليل من مسارات تقطع الرّمال والحصى. الطّرقات المُعبدة تكون ضيقة لدرجة أنّ المرء يعلق غالبًا بشكل مطول داخل سيارته عندما يصادف، على نحو لا يمكن تفاديه، شخصًا آخر يتحرّك في الاتجاه المعاكس، حتى الوصول إلى درجة يضطر فيها المرء إلى التّراجع في ذات الطّريق الضّيق لمسافة 100 متر. القيادة داخل القرى صعبة جدًا وفي الواقع، من السّهل تمييز المرء على أنّه دخيل، إلى درجة أن موظفي الحكومة الأمريكية منعوا لوقت طويل من زيارتها. أحد موظفي السفارة أخبرني بفخر واعتزاز كيف تحدى هذا الأمر وقاد سيارته إلى قرية محاذية للمجمع السكني الذي يقيم فيه من أجل مراقبة كتابات الغرافيتي السياسية الملونة على الجدران، التي أخبروه عنها. أحد المقيمين في قرية كرانة اشتكى بمرارة وقال إن الشرطة ذاتها ترفض الدخول إلا في حال أرادت إلقاء القبض على أحدهم أو ملاحقة المراهقين الذين يحرقون الإطارات. وشرح بغضب أنه حتى في حال حصول حادث سير، تطلب الشرطة من القرويين أنفسهم سحب مركباتهم المتضرّرة إلى الشارع الرئيسي كي يتم فحصها، وبالتّالي، فإن أي حقائق عن الحادث يمكن الحصول عليها من خلال فحص الحطام أو مساءلة الشهود، تكون بالضرورة قد ضاعت.

ونتيجة لذلك، فإن عددًا من القرى الشيعية، على الرّغم من أن العاصمة ومعظم مراكز الوزارات تبعد عنها فقط مسافة خمسة أميال، تعلمت أن تتصرف، إلى حد مدهش، بشكل مستقل عن الدولة، إذ يرجعون إلى الشخصيات الدّينية لحل الخلافات، ويساعدون السّكان الفقراء عن طريق صناديق خيرية خاصة بالقرى، ويقومون حتى بإصلاح

البنى التحتية والبناء. وكونهم يعتمدون بشكل كبير على بعضهم البعض في كل شيء تقريبًا ما عدا الكهرباء والصرف الصحي، نفهم السبب الذي يدفع سكان القرى إلى عدم التّرحيب مباشرة بالغرباء، ناهيك عن ذكر أولئك الذين يطرحون أسئلة سياسية واجتماعية ودينية حساسة[8].

ومن السهل أيضًا أن نرى كيف أنّ هذه العزلة، وهذا الكبت المعزول، قد ينفجران بسهولة بصورة احتجاجات وحرق إطارات أو بصورة عنف محلي، وهذه أيضًا عقبة أخرى كبيرة تواجهها البحوث الميدانية في القرى البحرينية.

شرطة مكافحة الشغب، وبسبب خوف أفرادها على سلامتهم الشخصية، تكره التّدخل عمومًا في ما يدعى بالأعمال الإرهابية، وفي الوقت ذاته تراهم راضين بالتّواجد بشكل مجموعات داخل العشرات من مركبات الدفع الرباعي المدرّعة، على طول الشّارع الرّئيس المؤدي إلى قرية ما وتطويقها بشكل مُحكم من الخارج. وفي حقبة المواجهات الشيعية – الحكومية، عندها، مثل ما كان الوضع في بداية العام 2009

(8) إذا تساءل البعض من قبل عن قراري بالإشراف على المسح شخصيًا بعد المشاكل التي حدثت مع مركز البحرين للدراسات والبحوث، بدلًا من تسليم المهمّة لمركز محلّي آخر، لعّل ما سبق يُفسّر ذلك. بما أنّه لا وجود لبديل بحريني خصوصي لمركز البحرين للدراسات والبحوث، كان الخيار الآخر الوحيد شركتي بحوث سوق أجنبيتين: المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية، ومنظمة أبحاث السوق، وقيل لي إنّ الأخيرة تم توظيفها من قبل السفارة الأمريكية لاستفتاءاتها المتعلّقة بالداخل البحريني. ولكن بعد التواصل مع رئيس كل من المنظمتين، اللتين كان لكل منهما أعمال استطلاع متراكمة، استنتجت أنّ أيًا منهما لا يناسب احتياجاتي: كان معظم الذين يجرون المقابلات الميدانية أجانب؛ فلن يُتوقّع منهم أن يُراعوا الحساسيّات السياسية وخصوصيات المناطق المختلفة في البحرين، لا سيّما في القرى الشيعية؛ وفي النهاية كان القيام ببناء علاقات شخصية مع الذين يجرون المقابلات يبدو أمرًا مفيدًا، إذ لن تسنح لي الفرصة للسيطرة على عملية إجراء المقابلات فحسب، بل سيفتح لي أيضًا باب لمعرفة المزيد من التفاصيل الحميمة لهذه المقابلات من خلال الاستماع إلى قصص وتجارب الأفراد على الأرض، التي تمّت الإشارة إلى بعضها. وفي نهاية المطاف، هذه المقاربة العملية تعني أنّه بإمكاني التأكّد من جودة العينة المستخدمة للاستطلاع، التي سيتم الحديث عنها أكثر بعد قليل.

إثر الاعتقالات بعد عاشوراء، التي شملت عبد الهادي الخواجة، وحسن مشيمع ونشطاء سياسين بارزين، فقد كان مجرد الدّخول والخروج معضلة لسكان القرية، وكان من المستحيل إجراء أي مقابلة.

وتمكنّا فقط، بعد أربعة أشهر، أي في أبريل/نيسان من العام 2009، إثر العفو الجماعي الذي أعلنه الملك حمد، من البدء بالمسح في تلك الأماكن، وحتى عندها، بقي هناك عدد قليل من الأماكن التي، نظرًا للتوّتر المستمر فيها أو الصعوبة التي يواجهها العاملون الميدانيون المحتملون، لم نتمكن من إجراء المقابلات فيها. في الواقع، تضمنت تلك الأماكن قرى شيعية يسكن فيها عدد من العاملين الميدانيين الذين سيجرون المقابلات، والذين رفضوا مع ذلك العمل هناك بسبب خوفهم من التّبليغ عنهم من قبل جيرانهم الذين يتجسسون لصالح الحكومة.

ولحسن الحظ، مثل تلك الصعوبات كانت مقتصرة على جزئية المسح الجماهيري من بحثي الخاص بالبحرين؛ أما النّصف الآخر، أي المقابلات المنهجية مع زعماء سياسيين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع البحريني فقد استطاع التّقدم بسلاسة أكثر. والعقبة الوحيدة هنا هي التعرف على بعض هؤلاء الأفراد، خصوصًا أولئك الذين ينتمون إلى جمعيات سياسية تتعمد السفارة الأمريكية عدم إقامة أي علاقات معها. وقد شمل الأمر، في ذلك الحين، جمعيتين سياسيتين سنيتين – تمنع أسسهما الأيديولوجية المستندة إلى السّلفية والإخوان المسلمين مثل هذا التّعاون- وكذلك كل المجموعات والحركات الشيعية بخلاف الوفاق، وذلك لاعتبارها تقنيًا غير قانونية، كما هو مفترض. وبمشاركتي في المناسبات الاجتماعية وحفلات الاستقبال التي تقيمها السفارة الأمريكية، فقد أدهشتني بشدّة الرتابة التي تقترب من الروتين في قوائم الضّيوف السّياسيين التي تُعَد دائمًا لتشمل عددًا من الشّخصيات

البيروقراطية (عامة يكونون ذوي رتبة أدنى) من آل خليفة؛ ومجموعة مألوفة من نواب تكنوقراطيين من الوفاق، ومجموعة متنوعة من نواب ماركسيين سابقين تحولوا إلى « ليبراليين»؛ وربما بعض الـ»المستقلين» السّنة. الحد الأقصى لهذا التّنوع السّياسي كان حضور عضو محدد من جمعية الأصالة - «معتدل»، كما أكدوا لي. لم ألحظ أبدًا وجود أي أحد من الذين ينتمون إلى المنبر- المتفرعة عن الإخوان المسلمين، أو أي أحد من المعارضة الشّيعية خارج البرلمان، «الحقّاويون»، كما يسميهم موظفو السّفارة الأمريكية.

رغم ذلك، تمكنت من الالتقاء بمجموعة تمثيلية كاملة من الأفراد تمتد لتشمل كامل نطاق الطيف السّياسي البحريني. وقد تضمنت هذه المجموعة، في وقت المقابلة: نائبين من البرلمان عن جمعية المنبر، وثلاثة من جمعية الوفاق؛ واحد من الأصالة؛ ونائب سلفي مستقل، ورئيس الحزب الاشتراكي الليبرالي وعد (وهو ليس في البرلمان)؛ ورئيس جمعية المنبر الديمقراطي التّقدمي (لم يتم تمثيلها كذلك في البرلمان)؛ ومؤسس مركز البحرين لحقوق الانسان ؛ وزعيم رفيع في حركة حق؛ ورجل دين معروف هو أيضًا مؤسس «الحركة الجديدة» المشكّلة حديثًا المعروفة باسم «الوفاء»[9]. وشاركت في المجالس الأسبوعية لعدد من البرلمانيين وأيضًا لعدد من رجال الأعمال السنة البارزين، الذين،

(9) لذلك، التّيار السياسي الذي قد يُعتبر غائبًا هو جمعية العمل الإسلامي الشيعي الذي يترأسه (المعتقل حاليًّا) محمّد علي المحافظة. هذا التّيار، الذي يُعتبر الوريث الحديث المباشر للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين المعروفة بمحاولة انقلابها الفاشلة في 1981، يتبع مدرسة الفكر الشيرازي، وبالتالي يقف على خلاف بشكل أساس مع جمعية الوفاق، فتتنافس معها لكسب الدعم. ولكن عقب مقاطعة الانتخابات في العام 2002، لم ينجح مرشحوها في الفوز بأي مقاعد في العام 2006، وبالتالي بشكل نسبي لم تعد تعتبر لاعبًا سياسيًّا حتّى قبل حلّها في العام 2012. ولكن، بما أنّ أسرة الخواجة كانت من أبرز الأسر الشيرازية في البحرين، فإنّ مقابلتي مع عبد الهادي على الأرجح تعوّض عن هذا الحذف.

من خلال الحكم على خطابهم وضيوفهم والقنوات التّلفزيونية التي يختارونها (تلفزيون البحرين الذي تديره الدّولة هو إشارة أكيدة)، كانوا مؤيدين للحكومة اسميًا على الأقل، إن لم يكونوا يسعون للظّهور بمظهر غير المبالي سياسيًا[10].

بالنّظر إلى التّوظيف الكبير لتلك المقابلات في دعم حجّة النقاش حتى الآن، فإن هدفي من إجرائها قد يكون واضحًا مسبقا، وهو تحديدًا لإتمام وتدعيم المواد المرجعية الثّانوية التي يجب على المرء حتمًا اللّجوء إليها في دراسة الصّراع المجتمعي في البحرين، إذ أنّها، سواء كانت صحيفة أو موقعًا إلكترونيًا، فهي متحيزة إلى طرف ما بشكل متساوٍ، ومختصرة، وغالبًا ما يكتنفها الترفّق بالألفاظ. وفي حال كان يمكن الافتراض بأن الرّدود التي حصلنا عليها في مقابلاتي هي ذات نوعية متشابهة – ولو أنّ المرء سيوافق على الأرجح بأن قلّة من الاقتباسات التي ذكرتها، من كلا الطرفين، بدت وكأنّها مواربة في الكلام- فهي على الأقل، حُصِّلت بشكل مباشر، وبما أن ذات الأسئلة طُرِحت على الجميع، فإن الرّدود قابلة للمقارنة بسهولة. وكون التّواصل مع المجتمع الدولي، على أي حال، استراتيجية واضحة تعتمدها الجمعيات السّياسية البحرينية المبنية على أساس طائفي في صوغ النقاشات المواجهة للحكومة ولمنافسيها، يتصور المرء بأن هذه المقابلات يُنظَر إليها من

(10) كان الأمر أقل من ذلك بالنسبة إلى النخبة التجارية في المحرّق، التي كانت مقرّ الحكومة البحرينية التاريخي إلى أن انتقلت إلى الرفاع على الجزيرة الرئيسية في 1923. المحرق، ثاني أكبر مدينة في البحرين والمحافظة-المدينة الواحدة غير المنامة، تعتبر، على نطاق واسع، موطن للمواطنين "الأكثر وعيًا سياسيًا"، أي المواطنين السّنّة، في البلاد، كما قال أحد كبار التّجار. عمليًّا، إنّ هذا يعني أنّ السكّان الأصليين لهذا المعقل السنّي، تقليديًّا، هم أقل تحفظاً نسبيًّا في التعبير عن نقدهم للحكومة والأسرة الحاكمة من نظرائهم الأكثر تعلّقًا بانتماءهم القبلي، في الرفاع مثلًا. وهذا، بشكل خاص، الحال في ما يتعلّق بقضايا التجنيس والإدارة والسياسة الاقتصادية، التي تؤثّر على مصالحهم التجارية.

قبل المشاركين تحت ضوء مشابه، أي على أنّها فرصة لإعطاء تصريح واضح عن المواقف والأيديولوجية السّياسية للمرء ضد تلك التي تتبناها الجهات الضد.

تنفيذ أول مسح جماهيري سياسي للمواطنين البحرينيين

بما أننا استعرضنا بهذه الطّريقة الصّعوبات المنهجية والعملية النّاجمة عن اختيار البحرين كمادة سيتم عن طريقها قياس الفرضية المُفَصلة هنا، يمكننا أن نتوجه الآن إلى نظرة عامة مُفصلة أكثر عن المسح الجماهيري ذاته، وهي بيانات تشكل أساس التّحليل التّجريبي في الفصل التّالي. على الرغم من أنني كنت متواجدًا في البحرين منذ شهر أبريل/نيسان 2008 حتى يونيو/حزيران 2009، إلا أن المسح الفعلي بدأ فقط في شهر يناير/كانون الثّاني من العام 2009، بعد الحل التوافقي المُشار إليه سابقًا مع مركز البحرين للدراسات والبحوث، واستمر حتى مطلع يونيو/حزيران.

كانت تلك فترة طويلة جدًا على غير المعتاد، دامت 5 أشهر، وكان ذلك نتيجة مباشرة للتّوترات التي تلت موسم عاشوراء، المُشار إليها سابقًا، وقد هدأ الوضع السّياسي فقط في نهاية أبريل/نيسان. حتى في هذا الوقت، كان عدد من القرى الشيعية المضطربة سيظل لبعض الوقت غير مناسب لإجراء المقابلات.

واستنادًا لهذا السّبب، اضطر العاملون الميدانيون للبدء بالمسح في مناطق مختلطة أو مناطق يهيمن عليها السّنة أولًا، وبعد ذلك، توسع المسح ليصل إلى الدّوائر الشيعية الريفية التي أصبح الوصول إليها ممكنًا. وكقاعدة للعمل، أجرى العاملون الميدانيون الشيعة المقابلات

في المناطق الشّيعية، وكذلك تم إرسال العاملين الميدانيين السّنة إلى المناطق السّنية، أما المراكز المدنية كالمنامة ومدينة حمد ومدينة عيسى، وأجزاء من المحرق، فلم يكن ممكنًا تجنب المقابلات السّنية-الشّيعية فيها. وفي النّهاية، وعلى أي حال، كان ذلك تطورًا عابرًا وغير مخطط له ساعد في إدخال تجربة طبيعية في المسح: تجربة كشفت أثر إجراء مقابلة مع متجاوب من قبل محاور من الطّائفة الأخرى عليه، بدًلا من محاور من ذات الطّائفة[11].

المساهمة الجوهرية الوحيدة التي قدمها مركز البحرين للدراسات والبحوث في تنفيذ هذا المسح، رغم كونها حاسمة بالتأكيد، كانت تأمين عينة عشوائية مُكونة من 500 عائلة بحرينية، حصلنا عليها مباشرة من الجهاز المركزي للمعلومات، الذي يدير التعداد الوطني للسكان، ويحافظ على قاعدة البيانات هذه وغيرها من قواعد البيانات إلكترونية الأخرى عن السّكان.

وبما أن الوحدات الإدارية للبحرين («أرقام المجمعات») تقابل رقميًا واحدة من اثنتي عشرة منطقة جغرافية، كنت قادرًا على التّأكيد، قبل البدء بالمسح، بأن العينة كانت في الواقع تعكس التّوزيع العام للسّكان[12] وبالفعل، فقد تضمنت حتى عنوانين في جزر حوار البعيدة، وهي أرخبيل يُستخدم بشكل رئيسي للقواعد العسكرية المتمركزة على بعد أميال قليلة من الأراضي الغربية الرئيسة لقطر.

---

(11) تمّت مناقشة تأثير الذين يجرون المقابلات هذا بالتفصيل في الفصل الختامي.

(12) وغير ذلك، حقيقة أنّ العينة كانت معدّة في الأصل ليتم استخدمها في أحد استطلاعات مركز البحرين للدراسات والبحوث التي ترعاها الدولة قبل تسليمها لي يجعل التلاعب بها واقتطاعها أمرًا غير مرجّح إلى حد كبير.

يستطيع المرء بسهولة تأكيد الطّابع التّمثيلي للعينة من خلال مقارنة عدد مرّات تكرّر أرقام المجمعات، مع العدد المعلوم للسّكان في المناطق التي تقع فيها هذه الأرقام[13]. على سبيل المثال، المجمعان رقم 100 و200 يمثلان محافظة المحرق، التي بلغ في العام 2010 عدد سكانها رسميًا 102,244 نسمة أو 18.5 بالمائة من أصل عدد السكان في البحرين الذي كان يبلغ 569,399 نسمة[14]. رقم آخر، يرتكز على عدد النّاخبين المسجلين للانتخابات النيابية للعام 2010 يقدم هذه النّسبة بأنها 57,233 نسمة من أصل 318,668 نسمة، أو بنسبة 18 بالمائة[15]. وبحساب النّسبة الموجودة في المجمعين رقم 100 و200 من عينة المسح، وجدنا أن العوائل من المحرق تشكل 92 من أصل 500 أو 18.4 بالمائة. وعندما نكرر هذه الحسابات في ما يتعلق بالمحافظات الباقية، نجد أن بقية العينة تحتوي على 83 أو 16.6 بالمائة من العوائل من محافظة العاصمة، و145 أو 30.1 بالمائة من المحافظة الوسطى، و150 أو30 بالمائة من المحافظة الشمالية، و30 أو6 بالمائة من المحافظة الجنوبية. وضمن حدود هامش الخطأ في العينة، فإن أرقام الإحصاء

(13) أرقام المربعات السكنية التي تبدأ بـ 100 تعود إلى منطقة الحد؛ والتي تبدأ بـ 200 إلى المحرّق؛ والتي تبدأ بـ 300 إلى المنامة وجزيرة النبيه صالح؛ والتي تبدأ بـ 400 إلى جدحفص وبعض القرى الشيعية؛ والتي تبدأ بـ 500 إلى المنطقة الشمالية التي تغلب عليها القرى الشيعية؛ والتي تبدأ بـ 600 إلى معقل الشيعة سترة؛ والتي تبدأ بـ 700 إلى منطقة شيعية مركزية؛ والتي تبدأ بـ 800 إلى معقل السّنّي القبلي في الرفاع ومنطقة ثلثي الجزيرة الجنوبية العسكرية القليلة السّكّان؛ والتي تبدأ بـ 1000 إلى منطقة غربية المؤهولة بالسكان فقط في بعض قراها الساحلية؛ والتي تبدأ بـ 1100 إلى جزر حوار؛ والتي تبدأ بـ 1200 إلى مدينة حمد المتنوعة ديموغرافيًا، التي تمثّل التنمية الحضرية الأحدث في البلاد ومسكنًا للكثير من السّنّة المجنّسين.

(14) انظر مملكة البحرين، "عدد سكّان مملكة البحرين حسب المحافظة، والجنسية، والنوع2010-"، الجهاز المركزي للمعلومات.

(15) انظر مجهول، "المعاودة: 318668 مجموع الكتلة الانتخابية للعام 2010"، الوسط، 9 سبتمبر/أيلول، 2010. ولكن صحيفة الوسط تعارض هذا الإحصاء الحكومي الرسمي في محل آخر، تقديرها لـ 19.0% (60,906 من أصل 321,000) ليس مختلفًا كثيرًا. انظر مجهول، "سادسة الجنوبية الأقل بـ 770 ناخبًا وأولى الشمالية الأكبر بـ 16223"، الوسط، 25 أغسطس/آب، 2010

السكّاني المقابلة، في العام 2010، متطابقة بشكل أساسي: 11.9 بالمائة و29.7 بالمائة و34.1 بالمائة و5.8 بالمائة.

وعلاوة على ذلك، أكثر من كونها مجرد تمثيل جغرافي في الإجمال، فإن عينة مركز البحرين للدراسات والبحوث تضمنت على الأقل مجيبًا واحدًا تقريبًا من كل قرية ومنطقة أو مدينة بحرينية. بالفعل، كان هناك عدد قليل من المناطق التي يشار إليها بأسماء محددة غير ممثلة في العينة. أخيرًا، وعلى الرّغم من أن هذه العينة المكونة من 500 عائلة هي أصغر من حيث الجسامة، من أي عينات أخرى تم استخدامها في أماكن أخرى- على سبيل المثال، في المسوحات الأخرى للباروميتر العربي - مع ذلك، وبسبب عدد السّكان الصّغير في البحرين، فإن نسبة المواطنين الذين تمت مقابلتهم تفوق من حيث الحجم أي مسح سياسي جماهيري تم إجراؤه في العالم العربي، باستثناء قطر، حتى وقتنا الحاضر بنسبة تقريبية تبلغ مقابلة واحدة لكل 1,100 مواطن.

وكما ذكرنا سابقًا، على أي حال، فإننا لم نستطع إنهاء كل المقابلات الـ 500 بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي استمرت حتى بعد العفو الجماعي في أواخر أبريل/نيسان من العام 2009، الذي كان يهدف إلى تحسين الوضع. لذلك، من أصل كل العينة، تم إجراء 435 مقابلة أي 87 بالمائة من العدد الإجمالي، والمناطق الباقية أغلبها الأحياء المدنية المزدحمة في المنامة (19 مقابلة غير مكملة) والمُحرق (14)؛ أما الباقي، فيتوزّع على القرى والضواحي الشيعية المعزولة وجيوب سّنية تُجاوِرها. هذان النوعان من المناطق شكلا بالتحديد تحديًا للعاملين الميدانيين، الذين كانوا لا يألفون هذه الأحياء، وخصوصًا الإناث بينهم، فكانوا مترددين في الذهاب الى هناك كما لو أن المرء مُجبَر على التّجول في منطقة غريبة من أقرب طريق، واسع بما يكفي

لاستيعاب سيارة؛ في حين أن الأشخاص ذوي الدّراية بالمناطق كانوا مترددين أيضًا في إجراء مقابلات خشية من الاشتباه بأنّهم جواسيس.

ولو أن المناطق بالتّالي لم تكن مستثناة بشكل عشوائي وفقًا لما يفضله المرء، فإن هذه المجمعات موزعة على الأقل بشكل متساوٍ بين المناطق المأهولة السّنية وتلك الشّيعية[16]. وحتى في الأماكن التي تمثل مشكلة لنا، أجرينا غالبًا مقابلة أو اثنتين إذا صادف أن العوائل المدرجة في العينة تسكن في مكان أقل عزلة. إحدى النّتائج المباشرة لهذه الصّعوبة هي النّقص في تمثيل النّساء الشيعة، اللّواتي يشكلن فقط 29 بالمائة من العينة الشّيعية الفرعية.

وأخيرًا، فإن أداة المسح هي استبانة الباروميتر العربي المُتعارف عليها مع تعديل بسيط لها لتتناسب مع الوضع البحريني. التّعديل الوحيد الذي أجريناه عليها كان إضافة سؤالين مفتوحين في نهاية المقابلة.

الاستبانة الاخيرة تضمنت 106 أسئلة منفصلة، شاملة كل التفاصيل الديموغرافية، وتطلبت تعبئتها تقريبًا 35 إلى 45 دقيقة. ولأن العينة حوت العنوان التّفصيلي (رقم المنزل ورقم الشارع ورقم المجمع) للمنازل المختارة، فقد تم تحديد مواقع هذه المنازل باستخدام موقع BahrainExplorer المُوقف حاليًا عن العمل، وهو نظام معلومات

(16) لعلّ التمثيل الواسع في أحياء المنامة والمحرّق الحضرية، التي تقوم حولها تقريبًا نصف المقابلات غير المكتملة، يشير بشكل ضمني إلى الحذف البسيط غير المتجانس للسّنّة. لمن يهمّه الأمر، المناطق غير الممثلة والناقصة التمثيل متمثّلة بالمناطق وأرقام المربعات السكنية التالية: 209 (مدينة المحرّق)، 214-213 (سوق المحرّق)، 216 (جنوب المحرق)، 301 (سوق المنامة)، 306 (رأس الرمان)، 314 (النعيم)، 318 (الحورة)، 321 (سوق القضيبية)، 408 (السنابس)، 419 (جدحفص)، 430 و434 (كرباباد)، 433 (جبلة حبشي)، 436 (السيف)، 526 (بربر)، 542 (الدراز)، 551، (الغربية)، 555 (البديع)، 561 (الجنبية)، 624-623 (شرق وغرب عكر)، 633 (المعامير)، 644 (النويدرات)، 721 (جدعلي)، 1010 و1014 (الهملة)، و1101 و1103 (جزر حوار).

جغرافية يحتوي على خارطة للبلاد فيها خاصية بحث، وقد كانت تشرف على هذا الموقع حينئذ شركة «جيوماتيك»[17]، إحدى الشركات التجارية التابعة لمركز البحرين للدراسات والبحوث. وقد أثبت هذا المصدر أنّه لا يقدّر بثمن في توجيه المحاورين الميدانيين على طول طرق البحرين الشّبيهة بالمتاهة، والتي ليس فيها علامات وإشارات بشكل جيد، للوصول إلى منازل العوائل غير المعلّمة جيدًا، ومن دونه، بالفعل، فإنّ العينة النادرة وغير المتوقّعة ستصبح من دون فائدة تُذكر.

مع ذلك، وعلى الرّغم من هذه المساعدة، كانت نسبة المشاركة الإجمالية التي تبلغ حوالي ثلثي الأفراد المؤهلين في العينة، وأقل من ذلك حتى في المناطق ذات الأغلبية السّنية، تُظهِر التضارب العام لدى البحرينيين العاديين إزاء مثل هذا المشروع الذي يبدو غريبًا، والذي، وفقًا لتحليلهم، في أفضل حال، لا يقدم لهم أي فائدة وفي أسوأ حال، لا يمكن أن يكون أكثر من خدعة لاكتشاف الأفراد غير المخلصين. كان من الواضح بأن الشيعة في جميع أنحاء البحرين رأوا مكاسب أكثر في مشاركتهم في المسح، مما كان يرى السنة، الذين نظروا إلى كامل المشروع بارتياب وصنّفوه على انه اختبار سري مفصل لولائهم الوطني.

كان يمكن لأي مرء أن يتوقع نقيض ذلك، أي أن الشيعة كانوا سيظهرون المزيد من الارتياب تجاه العاملين الميدانيين الذين يُجرون المقابلات، نظرًا للمناخ السياسي السائد. وعلى الرّغم من أن بعض الشيعة فعلوا ذلك، وسألوا العاملين الميدانيين عما إذا كانت المعلومات ستُمرر للحكومة أولًا، فإن عددًا أكبر من الشيعة المجيبين على أسئلة

(17) كان الموقع موجودًا سابقًا على www.bahrainexplorer.com/bex.
يبدو أنّ المنظمة الأم لمركز البحرين للدراسات والبحوث، جهاز المعلومات المركزي، توفّر خريطة (نظم معلومات جغرافية) تفاعلية على www.bahrainlocator.gov.bh.

الاستبانة سألوا عما إذا كانت نتائج المسح ستؤدي فعليًا إلى أي تغيير، أي عما إذا كانت ستحسن وضع الكثير من الشيعة من هذه القرية أو تلك أو وضع البحرينيين عمومًا.

في الحالات النادرة التي اضطررت فيها لمرافقة العاملين الميدانيين الذين يجرون المقابلات لأساعدهم على الإثبات بأنهم ليسوا عملاء للحكومة، كان الأفراد الذين يجيبون على الاستبانة يرجون أن تُستَخدم مساهمتهم بطريقة ما «لتحسين الوضع». وفي حالة الرفض أو عدم الأهلية أو تكرّر عدم الحصول على استجابة، كان العاملون الميدانيون ينتقلون إلى المنزل الثالث إلى يسار المنزل المُعين في العينة، مع اختيار المجيبين المتعاونين، بدءًا من سن الثامنة عشر أو أكثر، وفقًا لما هو معهود في المسوحات الأخرى للباروميتر العربي، باستخدام «جدول كيش» نمطي.

جغرافية البحرين الطّائفية

المرة الأخيرة التي قدّمت فيها الحكومة البحرينية إحصاءات ديموغرافية رسمية عن كلتا الطائفتين السنية والشيعية كان في أول تعداد أجرته للسّكان في العام 1941، والذي حدّد نسبة الشيعة بـ 53 بالمائة من عدد السكان[18]. وعلى مدى السّنوات الـ 74 التّالية، كانت التخمينات بشأن التّوازن السني- الشيعي، الذي يتطوّر، قد أصبح مصدر عنف محلي ومصدر إحباط لأولئك الذين يدرسون البلد. وزاد هذا الغموض تعقيدًا برنامج الحكومة ذي العشر سنوات، الذي قامت من خلاله بتجنيس السّنة العرب وغير العرب للعمل في الشّرطة والجيش.

(18) يقول قوبين إنّ التعداد السكّاني أُجري "في الأساس من أجل الرقابة على المواد الغذائية".
(«Social Classes and Tensions in Bahrain,» Middle East Journal 9.3 [1955]: 2)

ولأن التوازن السني – الشيعي في البحرين ليس ببساطة من نتاج الطبيعة، لا توجد هناك طريقة واضحة لاستقرائه علميًا. ونتيجة لذلك، هناك نطاق واسع من التّقديرات المتفاوتة التي تضع نسبة البحرينيين الشيعة بدرجات مختلفة بين 55 بالمائة و75 بالمائة من عدد السّكان الحاليين، عاكسة بذلك انطباعات مرويّة متضاربة عن المعدلات النّسبية للولادات والهجرة في كلا المجتمعين الطائفيين.

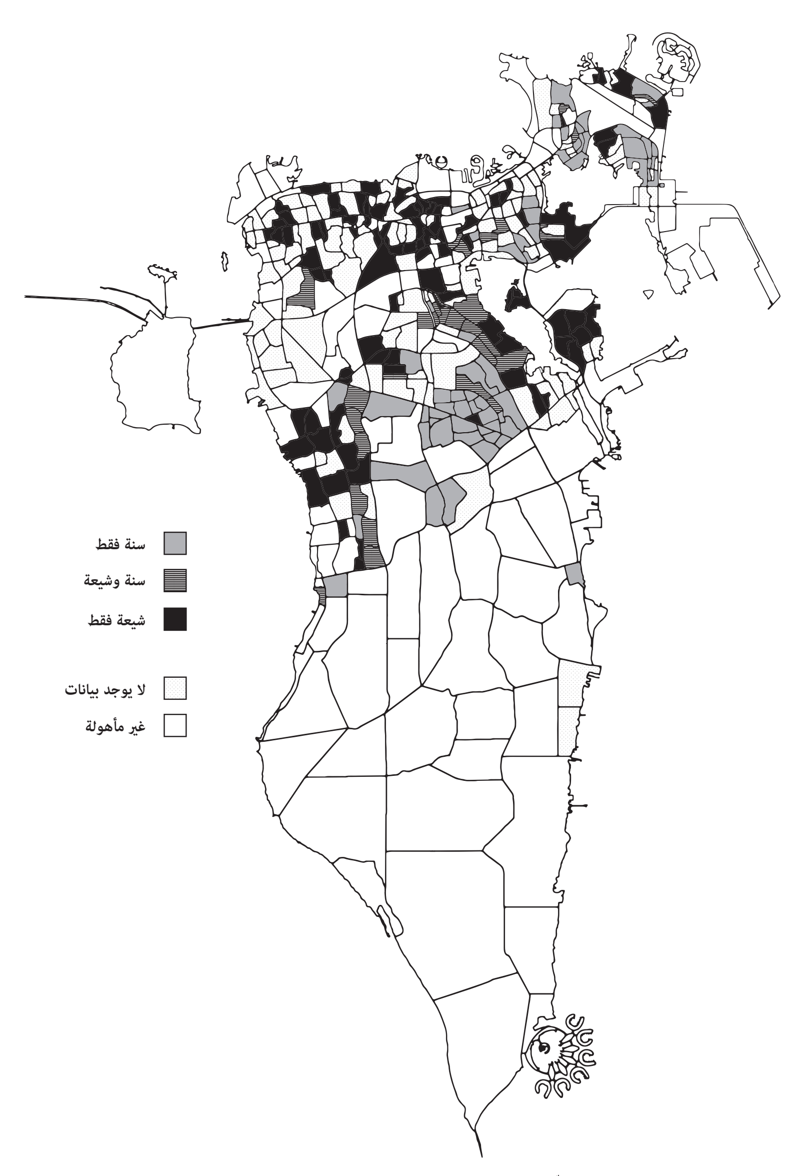
مع ذلك، وفقًا للعينة المباشرة في المسح الجماهيري للبحرين، فإن النّسبة الحقيقية، على الأقل حتى مطلع العام 2009، هي على الأرجح أكثر قربًا من الحد الأدنى لهذا التّسلسل. المجيبون الشيعة شكّلوا 57.5 بالمائة من الذين شملهم المسح، ما يقابل مدى يُقدر (وفقًا لفاصل الثّقة البالغ 95 بالمائة من المدى المتوسط) بين 53 بالمائة و62.3 بالمائة من عدد السكان[19]. إلى الحد الذي يقبل فيه المرء النظرة العامة التي تقول إنّ النّمو السّكاني للشّيعة تقدّم على النّمو السّكاني للسّنة على مدى نصف القرن الذي تلا العام 1941، يبدو أن نتائج هذا المسح ستستدعي الانتباه إلى وتيرة ونطاق برنامج البحرين الحديث لتجنيس السّنة.

نتائج المسح مُفَصّلة بشكل مرئي في الخريطة 4.1، التي تكشف بشكل كامل الطّابع التّمثيلي للعينة المكونة من 500 عائلة. هنا، المجمعات السكنية التي أُجرِيت فيها مقابلة واحدة كاملة على الأقل ظلّلت لتعكس التّكوين الطّائفي؛ وتلك التي لم تشملها العينة وضعت منقّطة؛ في حين أن المناطق غير المأهولة ستتبقى غير بيضاء. الخريطة 4.1 هي في المقام الأول بمثابة خارطة ديموغرافية أساسية

(19) استخدام العينات الاحتمالية على مستوى المحافظات تزيد بشكل طفيف نسبة الشيعة المقدّرة إلى مجرّد 58.2 بالمائة، مع نسبة 95 بالمائة فاصل ثقة تتراوح بين 54.1 و62.3 بالمائة.

للبلاد، توضح بشكل جيد الأنماط السّكانية العامّة في الجزيرة. لا شيء من هذا يثير الدهشة أكثر من الفراغ الموجود في ثلثي البحرين الجنوبيين، في ما عدا النصف الأدنى من الرفاع؛ والجيوب التي يسكن فيها الأجانب في منطقتي عوالي والرّفاع فيوز؛ وبعض القصور الملكية المترامية الأطراف؛ والقرى السّاحلية السّنية، أي قرية الزّلاق وعسكر وجو والدور، والمنطقة غير مأهولة باستثناء عناصر الشّرطة والجيش وسجناء سجن جو ذي الصيت السّي، وعمّال أجانب يسكنون في مجماعات متناثرة على شكل نقاط في المشهد الصّحراوي. الجزر الاصطناعية الثلاثة عشر التي تشكل ما سيكون واحة درة البحرين للمقيمين الأجانب، تقع في أقصى جنوبي البلاد، لم يتم إنهاء بنائها في فترة المسح، على أية حال، فإنه من غير المُرجح أن يقيم فيها عدد من المواطنين البحرينيين.

بشكل مماثل، هناك مساحات شاسعة لم يتم مسحها في شمالي الجزيرة، في الغالب نظرًا لكونها أراضٍ بحرية مدفونة، أو أراض غير منتفع بها، وكذلك مناطق تجارية وصناعية. على سبيل المثال، تعود المساحة المركزية الكبرى لجزيرة المحرق إلى مطار البحرين، في حين أن الجزء الجنوبي الشّرقي من شبه جزيرة المحرق هو في الحقيقة شبكة من الأحواض الجافة ومخازن تعرف على أنها منطقة الحد الصّناعية. أما جزر أمواج الاصطناعية في الشّمال الشّرقي من ساحل المحرق، فإنها تشكل أيضًا مجتمع أجانب أغنياء. وفي الشاطئ الغربي، ستجد أرضًا بحرية مدفونة مبنيّة على نحو بسيط، على الرّغم من أن حي البسيتين يزحف بسرعة في ذلك الاتجاه. وهناك جسران منفصلان يربطان بين المحرق والمنامة.



الخريطة 4.1 _ الخريطة الطّائفية للبحرين

وهناك منطقة غير مأهولة تمتد جنوبًا على طول السّاحل الشّرقي للمنامة، حيث تضم هذه المنطقة عددًا كبيرًا من الفنادق، والسّفارات والمباني الحكومية وتُعرَف هذه المنطقة بالمنطقة الدبلوماسية، وتضم المتحف الوطني، وحديقة عامة، والنّادي البحري، والمكتبة الوطنية وأخيرًا مسجد الفاتح الكبير. وبالقرب منها في منطقة الجفير- تقع القاعدة البحرية الأمريكية، وهي مقر دائم التّوسع للأسطول الأمريكي الخامس. وكذلك توجد بعض المساكن البحرينية الخاصة على طول السّاحل الشمالي لمحافظة العاصمة، وقد تم تشكيل المنطقة بأكملها من دفان البحر، وهي تتألّف، من الشرق إلى الغرب، من مرفأ البحرين المالي الذي تم الانتهاء منه حديثًا، على مدى ثلاثة كيلومترات وجزيرة ريف الاصطناعية التي تشكل موطنًا لعدد من السّعوديين والغربيين الأجانب، وحوالي ستة مجمعات تجارية وأسواق مركزية، ومجمع فندق الريتز-كارلتون المترامي الأطراف، مع مرفأ خاص في الساحل، وكذلك قلعة البحرين المبنية منذ عدة قرون.

في الغرب، تقع المحافظة الشمالية التي يهيمن عليها الشيعة، حيث تقع المساكن على طول شارع البديع. وهذا الشارع، الذي يُشَكل واحدًا من عدة مراكز لتظاهرات ومسيرات المعارضة، يربط ما يقرب من اثنتي عشرة قرية أو أكثر قبل أن ينتهي في منطقة سنية، وهي البديع الواقعة في أقصى السّاحل الشّمالي الغربي للبحرين. هناك عدد من الجزر المتكونة نتيجة لدفان البحر، التي يتم بناؤها في الشمال مباشرة، لم تكن مأهولة بالسّكان في الفترة التي أجرينا فيها المسح، وجزء كبير من المنطقة المحيطة بالبديع يتكون من مزارع

ممتدّة تشكل ملكيات خاصة. جنوبي البديع، نجد الخط السّاحلي وفيه قصور ومنتجعات جميلة يقطعها فقط جسر الملك الفهد الذي يصل البحرين بالمملكة العربية السّعودية. الجزر الكبيرة التي يربط بينها الجسر هي جزيرة أم النعسان وجدة وهما ملكية خاصة لكل من الملك ورئيس الوزراء، تباعًا.

وفي جنوبي مدخل الجسر، تمتد المجمعات السكنية المحاذية للبحر حتى الزّلاق في المحافظة الجنوبية التي يقطعها فقط، بقدر ما يمكن للمرء أن يقول، شاطئ عام واحد. وبين هذه الأراضي السّاحلية الخاصة، والحد الغربي لمدينة حمد المُنشَأة حديثًا، تقع كل من قرى دمستان وكرزكان والمالكية وصدد وشهركان ودار كليب الشّيعية الرّيفية، وهي من بين الأماكن الأكثر حرمانًا في البحرين، كما أنّها تشكل، على نحو غير نادر، مواقع لمواجهات عنيفة مع الحكومة. التّفاوت الشّديد في تخصيص الأراضي في هذه المنطقة الساحلية الغربية يساعد في تأجيج أحد أكثر الموضوعات السّياسية انفجارًا، الموضوع الذي يُوَحد كلًا من السّنة والشيعة على حد سواء، ضد ما ينظر إليه على أنّه إفراط في تملك آل خليفة وأعضاء الأسر التي تشكل حلفائها التّاريخيين، الذين يتم وهبهم، لأسباب غير معلومة، ممتلكات عالية القيمة، في حين يكافح المواطنون العاديون ليستفيدوا على أحسن وجه مما يتبقى - في حال كان المرء محظوظًا بما فيه الكفاية لأن يمتلك عقارًا من الأساس.

أخيرًا، فإن المحافظة الوسطى[20] تُبرِز نمطًا مشابهًا للمراكز

(20) في سبتمبر/أيلول 2014، تمّ إلغاء المحافظة الوسطى ضمن عملية إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، وتوزيع الدوائر على المحافظات الأربع المتبقية.

السكانية المفصولة. هنا، رغم ذلك، السّاحل الشّرقي مُخصص أساسًا للاستخدام الصناعي والملاحي: والجزء الشمالي من شبه جزيرة سترة (التي كانت جزيرة من قبل) هو منطقة مخازن؛ والمناطق الجنوبية والشرقية تُستَخدَم من قبل شركة البحرين للبترول (بابكو) وغيرها من الشّركات البيتروكيماوية للتّكرير والتخزين والتوزيع. ومباشرة جنوب مجمع شركة بابكو، هناك شركة بنفس الحجم هي شركة البحرين للألمنيوم (ألبا) التي تستخدم السّاحل الملاصق لها لعمليات الصّهر الخاصة بها. والمستخدمون الوحيدون غير الصّناعيين لهذا الشّاطئ هم منتجع البندر ونادي البحرين لليخوت المجاور له، اللذين يقعان في مكان تعيس.

الجزء الداخلي من شبه الجزيرة ينقسم إلى نصفين، نصف يتكون من ست قرى شيعية، يشتكي أهلها بمرارة من تغيّر مناظرهم الطبيعية، التي كانت يومًا ما تُعرَف بالخضرة وبالينابيع الطبيعية. أحد سكان القرية روى لنا كيف غرق طفلان مؤخرًا عندما تم جرف الشّاطئ الذي اعتادا على السباحة فيه للحصول على الرّمال، ما أدى إلى تكوين انحدار حاد على بعد أقدام من الساحل. وعند سؤاله عن الإجراءات المتخذة لإزالة الخطر، أشار إلى سور حديدي ممزق يحمل علامة «ابقَ بعيدًا» قال إن الشّركة المسؤولة وضعته هناك.

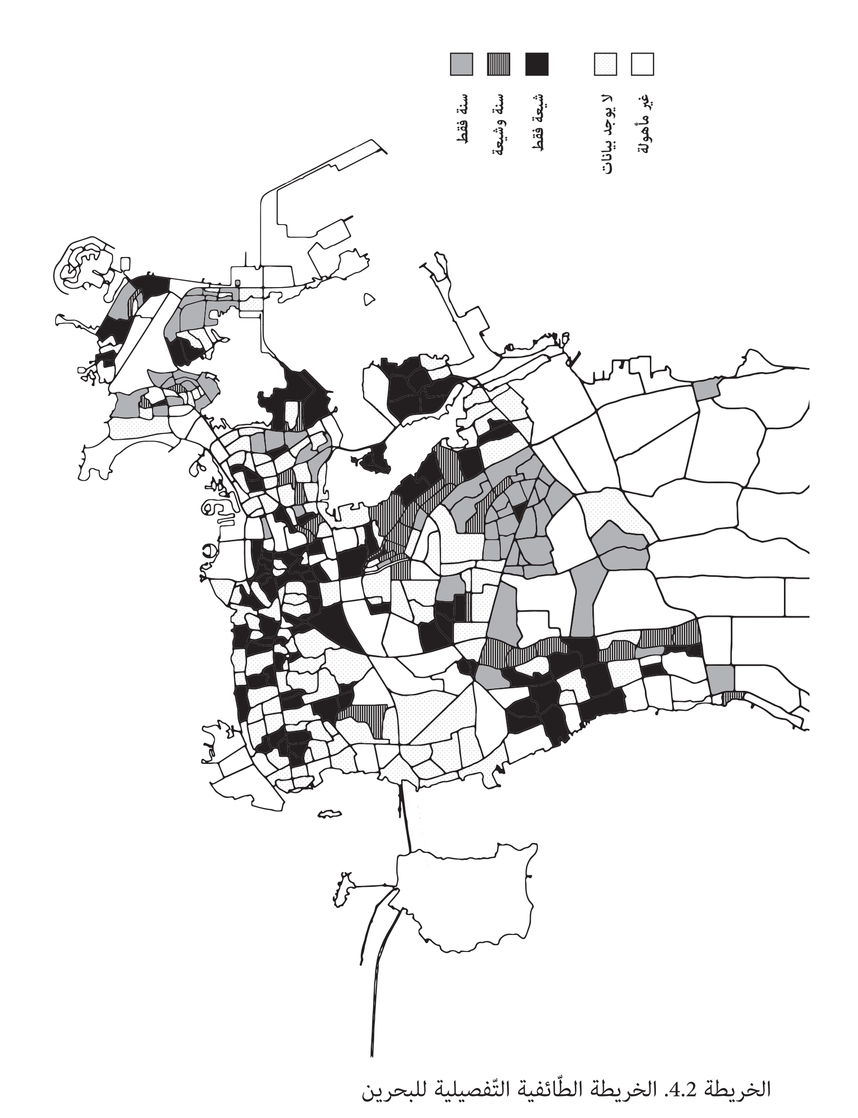
ربما، بسبب مثل هذه الظّروف والعزلة الجغرافية لهذه المنطقة، فإن شيعة سترة يكونون عادة من بين الأكثر تشدّدا في آرائهم المناهضة للحكومة، وفي الخوف من الأجانب، وقد جوبِهتُ عدة مرات بالاستغراب والرعب عندما أبديت استعدادي للذهاب الى هناك وتقديم المساعدة في إجراء المسح. هناك قرى شيعية تُعتبَر أيضًا

جزءًا كبيرًا من جزيرة سترة وهي النويدرات والعكر والمعامير، وهي تنتشر على طول الطّريق السريع الذي يمر عبر شبه الجزيرة بعد أن يصل إلى البر الرئيسي.

سكّان الأرض الرئيسة الأخرى من المحافظة الوسطى يتمركزون حول عدة مواقع: كل من قرى عالى وسلماباد الشّيعية الممتدة من أقصى الغرب إلى الشمال الغربي؛ ومدينة عيسى الكبيرة، المختلطة عرقيًا، والتي تمتد ضواحيها على طول السّاحل الشّرقي الدّاخلي؛ والجزء الشّمالي من الرفاع، وشارع الاستقلال السريع ذي الست مسارات، الفاصل بين مدينة عيسى والأراضي الرّئيسية لقرى سترة. في الثلث الغربي من المحافظة الوسطى، وفي أراضٍ تحيط بمنطقة عالي، تجد بقايا تلال دلمون الأثرية، وهي مقبرة تحتوي على 100,000 قبر فوق الأرض، ويُعتَقَد أنّها تعود إلى الألفية الرّابعة قبل الميلاد.

متفرّعة بشكل حاد عن شارع الشيخ خليفة بن سلمان الذي يفصل المحافظة الشّمالية عن المحافظة الوسطى، تُحتسب هذه التلال مع المنطقة الكبيرة من المجمعات التي لم يشملها المسح والواقعة شمالي مدينة حمد في المحافظة الشمالية.

كل هذه الخصوصيات الدّيموغرافية تم تلخيصها في الخريطة 4.2 التي توضح بشكل مفصل التّكوين الطّائفي للمناطق التي أُجرِي فيها المسح على مستوى رقم وفي حين يمكن أن يكون المرء قد تمنى لو أنّه زار عددًا أكبر من المجمعات التي «لا بيانات فيها» بهدف رسم صورة كاملة أكثر، إلّا إنّ هذه الخريطة هي منتج ثانوي لمسح البحرين وليست هدفه. وفي أي حال، فإن عدد سكان الكثير من هذه المجمعات، إن لم



الخريطة 4.2. الخريطة الطّائفية التّفصيلية للبحرين

إن لم يكن صفرًا، ضئيل جدًا لنطلب عينة تتجاوز من حيث الحجم نسبة الـ 500 عائلة التي أُجري عليها المسح في هذه الحالة، لكي نظهرهم فيها بشكل عشوائي. وبما أن البيانات المتعلقة بالسّكان، لدى الحكومة، يُفاد عنها فقط على مستوى التجمّعات في المناطق أو المحافظات، خوفًا من إعطاء المزيد من المعلومات التّجريبية التي ستكون بمثابة ذخيرة حية لأولئك الذين ينتقدون التّلاعب الطّائفي البارز في تقسيم الدّوائر الانتخابية، من غير المُرَجح أن يستعين المرء قريبًا بمثل هذه العينة.

ما يمكن للمرء فعله بدلًا من ذلك، هو استخدام افتراض التّلاعب بالدّوائر الانتخابية واستغلاله لصالحه ليشكل أساسًا يبني عليه خارطة ديموغرافية طائفية بديلة، يمكن لها أن تؤكد وتوسّع الرقعة الموجودة في الخارطتين 4.1 و4.2. هذه المحاولة ستمثّل في الخارطة 4.3.، التي تفترض التّكوين الطائفي لرقم المجمع بحسب الدائرة الانتخابية التي ينتمي لها. من المُفتَرَض أن الدّوائر التي فازت فيها الوفاق في العام 2010 هي ذات أغلبية شيعية، وبخلاف ذلك، فإن المناطق التي فاز فيها أي أحد آخر أي المرشحين الإسلاميين السّنة و«المستقلين» الموالين للحكومة يُفتَرَض أنّها ذات أغلبية سنية[21]. وبمقارنة الخارطتين 4.1 و4.3 على مستوى البلاد، يلاحظ المرء بسهولة توافقًا مذهلًا في التّكوين الطائفي للمجمعات، حتى في أكثر المناطق

(21) هذه النتائج من الانتخابات البرلمانية مؤخرًا في العام 2010، حينما فازت جمعية الوفاق بمقعد واحد (في محافظة المنامة الوسطى) للترتفع الحصيلة إلى 18. لذلك، استخدام نتائج انتخابات 2006 لا يغيّر فعليًّا معالم الخريطة 4.3. للاطّلاع على خلاصة حول نتائج 2010، انظر
Anon., «Bahrain’s First Round Parliamentary Election Results,» Gulf News, October 24, 2010

اختلاطًا مثل مدينة عيسى ومدينة حمد. هذه الخريطة الانتخابية المُبسطة ليست مُحكمة، بالطبع، إذ تقلل من تمثيل التّواجد الشّيعي في المحرق والتّواجد السّني في جنوب مدينة حمد وغربي المنامة. ومع ذلك فإنها تُقَدّم تقديرًا مفيدًا لما يمكن أن تكون عليه الخريطة الطّائفية كما لو أنّنا تمكنا من إجراء مقابلات مع، فلنقل، 10,000 عائلة، ناهيك عن تأكيدها الصادم الآخر، للتّلاعب الطّائفي الممنهج في تقسيم الدوائر الانتخابية، والتّضمين غير المتناسب لمساحات كبيرة من المناطق غير المأهولة في الدّوائر ذات الأغلبية السنية[22]. وبالفعل، عندما يجري المرء الحساب، سوف يجد أن متوسّط المنطقة الشيعية يمثّل 9,533 ناخبًا في العام 2010، في حين يمثل متوسط المنطقة السنية 6,196 ناخبًا[23].

---

(22) إنّها شهادة واضحة على حنكة قسم العلاقات العامّة البحريني-ومكاتب العلاقات العامّة الغربية التي وظّفتها الحكومة- فوز الدائرة في 2006 و2010 (وفي كلتا المرتين من دون منافسة) بـ "النائب الأنثى الأولى في الخليج" المحتفى بها-السادسة الجنوبية- التي تحوي على جزر حوار غير المؤهولة بالسكان ومربعات الجزيرة السكنية 998، و997، و973، و971، و967، و965، التي تعد الأخيرة منها فقط موطنًا لعدد كبير من السكان، والتي بلغ مجموع الناخبين فيه 770 فقط في انتخابات 2010. انظر مجهول، "سادسة الجنوبية الأقل بـ 770 ناخبًا وأولى الشمالية الأكبر بـ 16223"، الوسط، 25 أغسطس/آب، 2010. ولمواجهة مثل هذا النقد على ما يبدو، تمّ توسيع الدائرة نوعًا ما لتضم أحياء سكنية جديدة في عملية إعادة ترسيم الدوائر في سبتمبر/أيلول 2014. انظر الهامش 20. ولذلك- على سبيل المثال، تعيين البلاد في العام 2008 للسفيرة اليهودية الأولى من دولة عربية إلى الولايات المتّحدة الأمريكية من بين الجالية اليهودية القوية المكوّنة من 36 شخصًا- يتعجّب المرء من حجم مناورة البحرين السياسية. وهذا ما فسّره، في الواقع، رئيس جمعية البحرين لحقوق الإنسان: "نؤمن دومًا هنا بأنّ السيطرة الأمريكية يحكمها اللوبي الصهيوني. فالإعلام والأموال كلّها بأيدي اليهود. نؤمن بأنّه إن كان لدينا سفيرة يهودية ويهود في مجلس الشورى، فهذا مؤشّر إيجابي للبلاد". انظر مايكل سلاكمان،

Michael Slackman, «In a Landscape of Tension, Bahrain Embraces Its Jews. All 36 of Them,» New York Times, April 5, 2009.

(23) في المحافظات، معدّلات الأصوات كالتالي: 5,146 شيعة مقابل 3,294 سنّة في العاصمة؛ 7,182 مقابل 7,675 في المحرّق؛ 13,107 مقابل 7,631 في الشمالية؛ 12,699 مقابل 9,470 في الوسطى؛ ومعدّل دائرة المحافظة الجنوبية، التي أخذ النوّاب السّنّة بكل سهولة الستّة بأجمعهم، لم تتضمّن إلّا 2,913 ناخبًا في العام 2010.

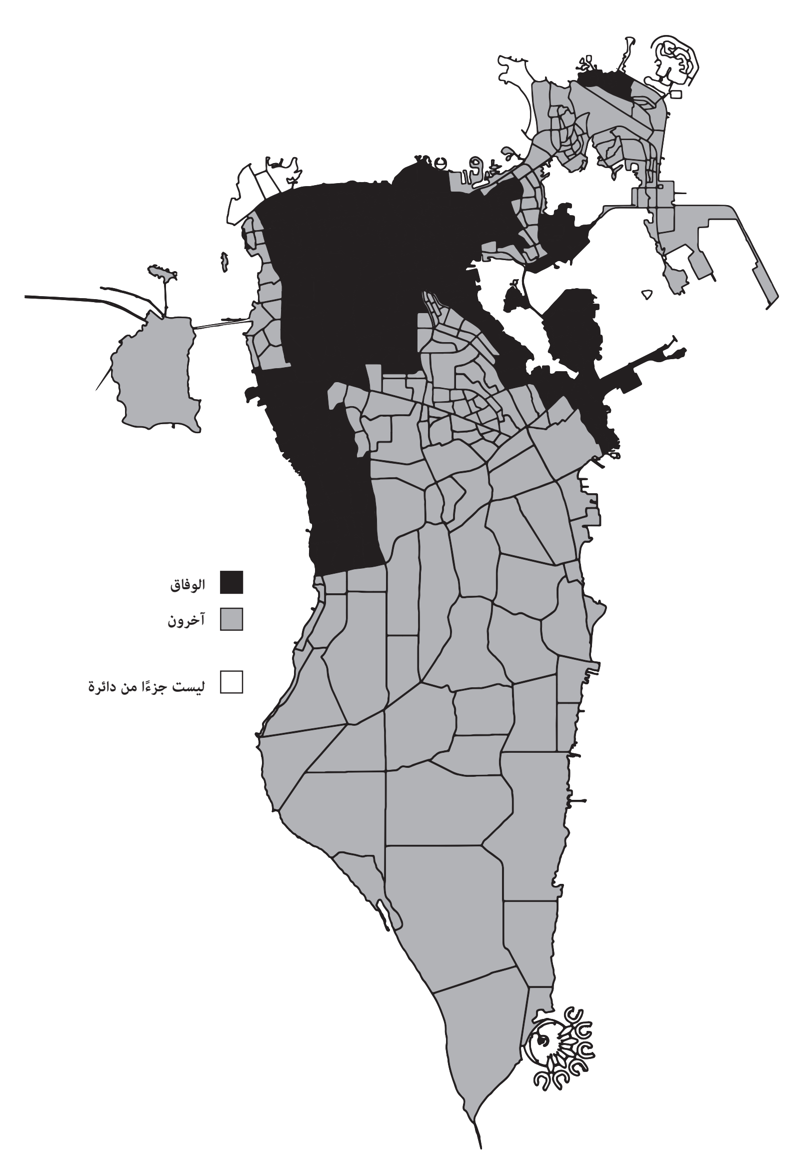
دليل انقسام مقبل

مع ذلك، بشكل ملحوظ أكثر بالنسبة لأغراضنا، ما تقوله هذه الرّسومات التّوضيحية عن الفصل السّني-الشّيعي في البحرين، الذي، وإن كان لم يعد يتطابق بالضّبط مع وصف هولز لـ«نمط الفصل العنصري»، غير أنه يبقى صارخًا. ومن عدد يبلغ 187 مجمعًا تمت زيارتها خلال إجراء المسح، 119 مجمعًا أي ما يعادل 64 بالمائة، تم تمثيلهم بأكثر من مجيب في المقابلات. ومن بين هؤلاء، كان هناك فقط 30، أي ما يعادل 25 بالمائة لم يكونوا حصريًا للسّنة أو للشّيعة، ومن بين هذه المجمعات المختلطة، كان هناك نصف موحّد إما في مدينة عيسى (11) أو في مدينة حمد (6) .

وبعيدًا عن هذه المباني المدنية، فقد وجدنا فقط 13 مجمعًا مختلطًا آخر في الجزء المتبقي من الجزيرة، ما يبلغ 11% من الدوائر الـ 119 التي تحتوي على عدة مجيبين. ومن المُرجح أنّه حتى هذه النسب محافظة لأبعد الحدود بسبب وجودها ضمن المجمعات الـ 68 التي تحتوي مجيبًا واحدًا. ليس أقل من 15 من بين الـ 68 مجمعًا، تتبع للقرى الشّيعية في سترة وعلى طول شارع البديع، حيث يمكن أن يتفاجأ المرء حين يجد أكثر من عدد قليل من السّنة. وعلى الرغم من أن ذلك تحسن نوعًا ما بسبب العمران وبناء مناطق إسكان مدنية جديدة كما في مدينة عيسى ومدينة حمد التي تتوسع باستمرار، إلا أن سياسة الفصل الطّائفي الذّاتي المنهجي في البحرين[24] تبدي إشارة طفيفة على التراجع منذ تاريخ احتلال آل خليفة.

---

(24) على الرغم من أنّ الكثير من الشيعة قد يدّعون أنّه يحظّر عليهم التملّك في المناطق ذات الأغلبية السّنّية كالرفاع وأجزاء من المحرّق.



الخريطة -4.3 خريطة الدّوائر الانتخابية في البحرين، وفقًا للفوز في العام 2010

إلى أي مدى يعكس هذا التّباعد الجغرافي الانقسام السّياسي على أساس طائفي بين المجيبين، وإلى أي مدى يحل هذا الأخير مكان الاهتمامات الاقتصادية البحتة التي تساهم في تشكيل الآراء والأفعال السياسية للبحرينيين العاديين -المواطنين الهادئين ظاهريّا في الدّول الخليجية الرّيعية- نحن جاهزون أخيرًا لمعرفة الأمر.

وهكذا، نحن نتابع المقدّمة العملية والمنهجية للمسح الجماهيري الذي أجريته في العام 2009 في البحرين، والتي تعرّضت إلى السؤالين الرئيسين اللذين من الغالب سيطرحان حول هذه الدراسة. السؤال الأول هو ما إذا كان اختيار البحرين كموضوع للدراسة يحد ربما من التطبيق الأوسع لنتائجها نظرًا للظّروف التاريخية والسياسية-الاجتماعية الفريدة من نوعها في البحرين، أي، ما إذا كانت حالة البحرين تفتقد ربما للصلاحية الخارجية بطريقة تجعل من التّحقيق الحالي تحقيقًا يتعلق بشكل أساسي بالسّياسة الطّائفية في البحرين بدلًا من أن يكون يتعلق بفاعلية إطار الدّولة الرّيعية في شرح النّتائج السّياسية في دول الخليج العربية.

ويتضمن ردّنا على هذا الاعتراض شقين. في المقام الأول، هناك دليل مروي قد سبق، يدعم العلاقة العامة بين التّنوع الطّائفي والاستقرار السياسي المحلي في الدّول السّت بمجلس التّعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، وبشكل أساسي، نظرًا لكون التّوترات السّياسية في الخليج تنبع من ذات القوى الدّاخلية والخارجية- التّوزيع غير المتساوي للفوائد الريعية، واستراتيجية «فرق تسد» المتعمدة، والصّراع الجيوسياسي الأوسع على النّفوذ بين الدّول التي يهيمن عليها السّنة وتلك التي يهيمن عليها الشيعة، والقوى العظمى الرّاعية لكلا الطرفين- يوجد هناك حجة

نظرية مقنعة لشرح السبب الذي يجب من أجله تعميم حالة البحرين تدريجيًا في الخليج الأوسع.

الاعتراض المنهجي الثّاني متعلق بعدم وجود رصد لبلد إضافي أو أكثر من واحد، يمكن مقارنة الحالة البحرينية به في تحليل أكثر صرامة، يكون بين بلدان متعددة. في هذه النقطة تحديدًا، وافقنا على أنّه سيكون من الأفضل لو كررنا دراسة البحرين في إحدى الدّول العربية الخليجية الباقية، أو فيها كلّها، حيث إن البلاد المتماثلة ديموغرافيًا هي أهداف جذابة بشكل خاص، انطلاقًا من ناحية نظرية. ومع ذلك، قلنا إنّ توسعًا مثل هذا سوف يثقل مشروعًا، بدا، كما كان، أنّ مصيره الفشل حتى في البحرين. لا نحتاج لإعادة النّظر في الصّعوبات العملية المتعددة التي أعاقت تنفيذ المسح الجماهيري؛ يكفي أن نذكر القصور في إخفاء الهُوية الاجتماعية، والثقة، والعزلة الاجتماعية الملموسة للمناطق الطّائفية، والاضطرابات المستمرة.

مع ذلك، وعلى الرغم من مثل هذه الصعوبات، استنتجنا أنه هناك سبب للتّفاؤل في ما يتعلق بدراسة البحرين. لأنّه، حتى لو كان الهدف الأكبر المتمثل في فهم تأثير الانقسام بين الجماعات على استقرار الدولة على المستوى الإقليمي معقدًا في الوقت الحاضر بسبب عدم توفر البيانات، يبقى هناك الكثير لجمعه من حالة واحدة. هذا لأنّ السؤال الأكثر أساسية يبقى قابلًا للإجابة عليه، وللمرة الأولى فقط، وهو تحديدًا ما إذا كانت القصة السّببية لإطار الدّولة الرّيعية، على مستوى الفرد، هذه الافتراضات النّظرية بشأن ما يحفز السلوك السياسي للمواطن العادي في الدّولة الرّيعية مثل أولئك الذين في دول الخليج العربية، لها براهينها في أفعال وآراء العرب الخليجيين. نحن نتقدّم الآن في هذا الاتجاه.

الفصل الخامس
النّظرية الرّيعية والواقع الرّيعي

الفصل الحالي يتجاوز مجرد تقديم دليل تجريبي على الخلاف الطّائفي السّائد في البحرين، ويسعى لأن يقيم الحجج النظرية الخاصة التي تم تقديمها حتى الآن في تفسير الحالة الأكبر للبحرين -حالة الدّولة الرّيعية الفاشلة، غير القادرة على كسب الهدوء السّياسي. ويهدف إلى فهم كل من طريقة توزيع الدّولة للفوائد الاقتصادية على مستوى الفرد وكذلك العوائد السّياسية لهذه المخصصات من وجهة نظر النّظام. ما هي العوامل التي تجعل بحرينيين أكثر ترجيحا في الحصول على الفوائد الرّيعية للمواطنة بعبارة أخرى، وإلى أي مدى تحدد الظّروف الاقتصادية حتى التّوجهات والسّلوك السّياسي للمواطنين في المقام الأول؟ وفي إجابته على هذه الأسئلة، يخدم التّحليل التّالي أيضًا الهدف الأكبر في الكشف عن المدى الذي تتوافق فيه الافتراضات طويلة الأمد بشأن السّلوك السّياسي للفرد في دول الخليج العربية مع الآراء والأفعال الموثّقة لحياة المواطنين الخليجيين العرب، الفعلية.

الدّليل على الدّيناميات الرّيعية الكلاسيكية التي تعمل في البحرين سيُلاحَظ بشكل مباشر في بيانات المسح الجماهيري. فإن كانت الفوائد الاقتصادية تعمل أساسًا كآلية استمالة للمعارضين السّياسيين المحتملين، بدلًا من كونها مكافأة للمناصرين السّياسيين الحاليين، يجب عندها أن يتوقع المرء أن يجد أن الفوائد توُزع بين المواطنين بشكل

متساو، بدرجة أو أخرى. وبقدر ما يتوقع الفرد وجود عدم مساواة في التّوزيع، بالفعل، فإنّه يجب عليه أيضًا أن يتوقع أن هناك موارد للدخل يتم توزيعها بشكل غير متناسب على جماعات وأفراد يُنظَر إليهم على أن لهم انخراط أكبر، أو احتمال كامن، في المعارضة، حيث إن هؤلاء الأشخاص، قبل كل شيء، هم الذين تنظر إليهم الدولة على أنهم بحاجة رئيسية لاستمالتهم.

وكذلك أيضًا، إن كان صحيحًا القول إن التوجهات السّياسية لمواطني المجتمعات الريعية تُحدد قبل كل شيء بالرفاه المادي، عندها، سيكون من السهل ملاحظة مثل هذه العلاقة في بيانات المسح. وفي هذه الحالة، فإن أي تباين طائفي خارجي أو أي تباين ظاهر على مستوى الجماعات في التّوجهات أو السّلوك السياسي سوف يشكل مجرد ظاهرة ثانوية تكمن في الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية، وسوف تختفي عندما تُؤخذ الأخيرة بعين الاعتبار.

للأسف، مثل هذه الديناميكيات الريعية الكلاسيكية ليس مدلّلا عليها في بيانات المسح الجماهيري في البحرين سواء من ناحية العرض أو الطلب. ليس فقط أنّ السّلع الخاصة والعامة لا تُوزع على البحرينيين على نحو سياسي محايد، بل إنّ التوجهات المعيارية للمواطنين حتى إزاء الدولة، وكذلك أفعالهم السّياسية التي يقومون بها كتأييد أو معارضة لها، خاضعة لمجموعة واسعة من المتغيرات على مستوى الفرد الواحد.

وفي ما يتعلق بالسّؤال السّابق، فعلى سبيل المثال، فلنأخذ بعين الاعتبار بالنتائج المُشار إليها في الجدول رقم 5.1، والتي تبرز تقييمات البحرينيين لخدمات عامة متنوعة. عند الطّلب من المواطنين تقييم سهولة إنجاز المعاملات التي تحتاج تعاونًا حكوميًا – كالأوراق الرّسمية مثل جوازات السّفر وشهادات الميلاد؛ وإجراءات قبول الأطفال في

المدارس الحكومية؛ والحصول على علاج صحي من مركز صحي قريب؛ والحصول على مساعدة الشرطة عند الحاجة؛ والوصول الى الأفراد والمؤسسات لحل الانتهاكات الفعلية للحقوق- في كل حالة، كشفت البيانات عن تباين واضح في التّقييم بين المواطنين السّنة والشيعة، حيث إن المواطنين الشيعة يواجهون صعوبة أكبر في إنجاز المعاملات.

وبالنّسبة لبعض المهام، مثل الالتحاق بالمدارس وإلى حد أدنى، الحصول على الوثائق الرسمية، فإن هذا التباين التّجريبي يعتبر فرقا ثانويا نسبيًا، ولكنه ذي معنى أكبر بالنّسبة للبعض. وتقريبًا فإن عدد الشيعة الذين يقولون إنّه «صعب» أو«صعب جدًا» الحصول على علاج في مركز صحي قريب، يعادل ضعف عدد السنة الذين يقولون ذلك، على سبيل المثال، في حين عبر نصف المستجيبين الشيعة عن ذات الصعوبة التي يواجهونها في الحصول على مساعدة الشرطة، مقارنة بـ 21 بالمائة فقط من السّنة. أخيرًا، هناك فقط نسبة 17% من الشيعة والسّنة الذين يقولون إنّ حل انتهاكات الحقوق «سهل» أو« سهل جدًا» ، مقارنة بثلث السنة.

وهناك سلعة عامة أخرى كشفت معلومات المسح أنها توزع بشكل غير متساو بين السنة والشيعة وهي الأمن العام- وقد كان هذا قبل عامين من انتفاضة 2011. لم يكن مفاجئا ربما، نظرًا للانطباعات المتضاربة بشأن مساعدة الشرطة التي وردت في الفصل السابق، ففي أوائل العام 2009، كان الشيعة في البحرين يرون أن أحياءهم السّكنية أقل أمنًا بكثير مما يرى السّنة، وهذا واضح في الجدول 5.2 . ليس هذا فحسب، بل كان الشيعة أكثر بكثير من مواطنيهم السنة في الإفادة عن هبوط السلامة بدلًا من تحسنها في الماضي القريب، مع كون 43 بالمائة من المستجيبين الشيعة – وهوعدد أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة المستجيبين السّنة - يصفون حيهم بأنه «أقل أمنًا» مما كان عليه في السنوات الثلاث أو الخمس الماضية.

باختصار، سوف تبدو هذه النتائج الكمية متوافقة مع الانطباعات المرويّة، عن الفجوة التي تفصل المناطق البحرينية التي يهيمن عليها السنة عن تلك التي يهيمن عليها الشيعة، التي تم توضيحها في الفصل الرابع والتي تمت ملاحظتها بانتظام عن طريق مراقبين منذ أيام النظام الإقطاعي القديم. بعد 200 سنة من إحكام آل خليفة سلطتهم على البحرين، ما تزال هاتان الطائفتان منفصلتين فعليًا بشكل ظاهر خارج مراكز مدنية قليلة يمكن عدها على الأصابع، ومستوى البنية التحتية والخدمات العامة هو، بشكل كلّي، متدن بوضوح في عدة قرى ريفية يسكنها الشيعة. يتذكر المرء هنا ذلك المستجيب الشّيعي الذي اشتكى من أن الشرطة رفضت المجيء إلى قريته للتّحقيق في حادث مروري، وقد احتاج لمساعدة أهل القرية لجر السّيارتين إلى شارع رئيسي قريب. رجل آخر من سترة روى لنا قصة الطفل الذي غرق على شاطئ كانت رماله تُسحَب من دون سابق إنذار، والشركة المتورطة بذلك بالكاد وضعت سورًا مترنّحا ردًا على الحادث. بالطبع قد يفسر المرء هذا التّباين الملحوظ في ملاحظة وتقييم خدمات الدولة بشكل رئيس على أنه اختلاف فقط بين استعداد كلتا الطائفتين لتقديم آراء سلبية بدلًا من كونه دليلًا على إهمال الدولة.

وبعبارة أخرى، فإن الشيعة البحرينيين هم ببساطة أكثر استعدادًا من السنة للاجابة على أسئلة المسح أو انتقاد الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن الممكن أن تكون تقييمات الشيعة مشوبة بتوجهات سياسية سلبية- ليس استنادًا لكونهم شيعة ولكن بسبب وضعهم الاجتماعي-الاقتصادي الأضعف أو لأي سبب خارجي آخر- مثل أن هؤلاء المستجيبين الشيعة يميلون إلى إعطاء تقييمات أكثر انتقادًا من السنة الذين يعانون من ذات الظاهرة الموضوعية.

الجدول 5.1: تقييم خدمات الحكومة، وفقًا للطّائفة

الخدمة	سهل جدا		سهل		صعب		صعب جدا		p-value
	سني	شيعي	سني	شيعي	سني	شيعي	سني	شيعي	
الوثائق الرسمية	43%	27%	50%	60%	5%	11%	2%	3%	0.004
تسجيل الطفل في المدرسة	43%	33%	53%	62%	3%	4%	1%	0%	0.151
الرعاية الصحية	34%	20%	54%	58%	10%	17%	2%	5%	0.002
مساعدة الشرطة	26%	13%	53%	39%	16%	30%	5%	18%	0.000
حل الشكاوى	7%	2%	26%	15%	46%	35%	21%	48%	0.000

الجدول 5.2: تقييم مستوى الأمان في الحي السكني، وفقا للطائفة

المقياس	آمن جدا		آمن		غير آمن		p-value
	سني	شيعي	سني	شيعي	سني	شيعي	
مستوى الأمان في الحي السكني	32%	18%	60%	66%	8%	16%	0.001
	أكثر أمانًا		لا تغيير		أقل أمانًا		
	سني	شيعي	سني	شيعي	سني	شيعي	
التغير في مستوى الأمان مؤخرًا	40%	21%	43%	36%	17%	43%	0.000

هذا التفسير يتناسب جيدًا مع التفسير المتعارف عليه للنشاط الشّيعي في البحرين، وتحديدًا أن إحباط المجتمع هو في الأساس إحباط اقتصادي قنّن من خلال الهويات الدينية والمؤسسات الدينية/السياسية في المجتمع كالمؤسسة العلمائية، والجمعيات والحركات السياسية الشيعية. ولذلك، على سبيل المثال، بدأ الملك حمد مقاله الدفاعي في الواشنطن بوست، أبريل/نيسان 2011، الذي دافع فيه عن القمع العنيف الذي قامت به الدولة ضد المسيرات الجماهيرية، بـ «في الرابع عشر من فبراير/شباط، رياح التّغيير التي تهب في المنطقة، ضربت سواحل البحرين. المطالبة بالوظائف ذات الدخل الجيد، والشفافية في الشّؤون الاقتصادية، وكذلك الحصول على خدمات اجتماعية أفضل،

كل ذلك تم تلقيه بإرادة حسنة». وفقط عندما تم اختطاف المعارضة ومطالبها الاقتصادية الشّرعية «على يد عناصر لها علاقات مع حكومات أجنبية»-شيعة لهم أجندة طائفية مدعومة من إيران-، يواصل الملك حمد، اضطرت الدّولة للّجوء إلى حل وحشي ظل واضحًا حتى وقت كتابة مقاله هذا[1].

استخراج التفسيرات المتعارضة لكل من الجدولين 5.1 و 5.2 وفقًا لذلك، يعني التّوجه لحل النّقاش المفاهيمي الأكبر بشأن طبيعة الصراع السياسي في البحرين ودول الخليج العربية الأخرى التي تشهد انقسامات اجتماعية منسوبة. في البحرين وفي أي مكان آخر، هل الدوائر الدينية والعرقية معارضة بسبب تهميشها سياسيًا واقتصاديًا؟ أو أنهم مُستبعدون بشكل غير متناسب عن السياسة وعن الفوائد الاقتصادية للريعية لأن الحكام يرون أن لديهم ميلًا فطريًا نحو المعارضة أوعدم الولاء؟ في حالة البحرين على الأقل، نستطيع البدء بكشف العوامل الباطنية عن طريق الغوص أكثر في بيانات المسح الجماهيري للتحقيق، ليس فقط في المضمون، ولكن أيضًا في المحددات التّجريبية للنتائج الاقتصادية والسياسية على المستوى الفردي.

«تطلع مشروع» للجميع؟ سياسة التوظيف في القطاع العام في البحرين

من بين الاعتقادات الأساسية لنظرية الدّولة الرّيعية، أنه لا مواطن له الحق في الخدمات العامة أكثر من أي مواطن آخر، حيث إن أساس الأهلية هو المواطنة نفسها، لا بعض السّمات الشّخصية. ويُشدد على

(1) انظر حمد بن عيسى آل خليفة،
Hamad bin ʻIsa Al Khalifa, «Stability Is a Prerequisite of Progress,» Washington Times, April 19, 2011.

هذا المبدأ في تأكيد ببلاوي في الفصل الثاني بأن «كل مواطن – إن لم يكن يدير عمله الخاص أو يعمل في القطاع الخاص- له تطلع مشروع لأن يكون موظفًا حكوميًا؛ وفي معظم الحالات يُلَبى هذا التطلع».

وكوننا قد حددنا الظّروف التي تسببت ببروز النصف الآخر من «معظم هذه الحالات»- هذه الحالات التي يتم فيها رفض توظيف بحريني أو أي مواطن خليجي آخر بدلًا من تلبية تطلعه بأن يكون موظفًا في القطاع العام- أخيرًا حصلنا على الفرصة لقياس الحجة المضادة وذلك باستخدام بيانات الأفراد المتعلقة بالتوظيف في المسح الجماهيري بالبحرين.

بعيدأ عن المركزية النظرية لهذا السؤال بحد ذاته، فإن هذا التحليل للتوظيف الحكومي يمتلك دلالة من حيث إنّه يتفادى الغموض المتجذر في المعالجة السابقة لتأمين السّلع العامة، بما أن قطاع التوظيف الخاص بالمرء ليس تقييمًا ذاتيًا ولكنه واقع يمكن ملاحظته ببساطة.

الهدف من هذا التحليل واضح ومباشر: اكتشاف ما إذا كان الانتماء الطائفي مؤشرًا هامًا على وضع التوظيف لدى المواطنين البحرينيين، مع مراعاة كل من قطاع عمل الفرد، وكذلك مستواه المهني. وإذا وجدنا، كما هو متوقع، أن فرصة المرء في أن يكون موظفًا حكوميًا تنخفض بشكل كبير في حال كان شيعيًا، ومجددًا، فإن كون الشخص شيعيًا سوف يؤثر سلبًا على المستوى الوظيفي لمنصب المرء في القطاع العام، عندها، سيكون لدينا دليل على أن التوظيف في القطاع العام في البحرين لا يجري بصورة منظمة لصالح التهدئة السياسية الشعبية كما يؤكد منظّرو الرّيعية، وتحديدًا لأنه يقصي، على نحو غير متكافئ، أكثر الاشخاص حاجة، من وجهة نظر الدّولة، للتّهدئة.

منذ الوهلة الأولى، ستبدو بيانات مسح البحرين تشير إلى تباين على مستوى الجماعة في التوظيف في القطاع العام. ومن بين الـ 143 مستجيبًا

شيعيًا، الذين كانوا موظفين في فترة إجراء المسح، كان هناك فقط 55 شيعيًا أو38 بالمائة أفادوا عن عملهم في القطاع العام. وعلى النّقيض من ذلك، فإن 51 أو 52 بالمائة من السنة العاملين أفادوا عن كونهم موظفين حكوميين[2]. مع ذلك، وفي حين أنّه يشكل مؤشرًا إيجابيًا، إلا أن هذه النتائج الأولية غير مرضية وذلك لسببين: الأول، وهو الأكثر أهمية، وهو أن الرّبط الواضح بين الانتماء الطائفي وقطاع التوظيف قد يخفي الاختلافات في متغيرات مهمة أخرى على المستوى الفردي مثل المستوى التّعليمي والجنس وما شابه ذلك. وبشكل أقل وضوحا ولكن أكثر أهمية، فإن النموذج الأساس، حتى وإن اشتمل على متغيرات تحكم ذات صلة، ليس تمثيلًا دقيقًا للعملية التي نسعى إلى تفسيرها. وبما أننا نراقب فقط قطاع التوظيف للمستجيب فقط إن كان هو/هي موظفًا/موظفة، فإن العينة التي تشمل 246 مستجيبًا ليست عينة عشوائية من السكان البحرينين، بل عينة تم تشكيلها منهجيًا لتتضمن فقط السكان البحرينيين العاملين. ونتيجة لذلك، فإن الاختلاف الظاهر بين الجماعات في التوظيف الحكومي قد لا يكون ناتجًا فقط عن الانتماء الجماعي بحد ذاته، بل بدلًا من ذلك، عن تباين سني-شيعي في التوظيف بشكل عام. وعليه فإن هناك متغيرات غير ملحوظة تؤثر على المشاركة في القوة العاملة - مشاركة المرأة، والتعليم، والعمر، وما شابه ذلك- المربوطة أيضًا بالانتماء الطائفي، ولذلك، يكون تحليل أثر الأخير على قطاع التّوظيف متحيزًا.

وللقيام باختبار دقيق، على المرء أن يتبنى استراتيجة تقدير تعكس مرحلتي هذه العملية وذلك لتجنب الاختيار المتحيز وفقًا لما أشرنا إليه سابقًا: مرحلة أولى تبرز نموذجًا لاحتمال أن يكون المستجيب، وهو فرد تم اختياره بشكل عشوائي من بين السّكان البحرينيين، يعمل، ومرحلة

(2) سُئل المستجيبون هذا بالتحديد، أي، "ما مجال عملك: عام أو خاص؟"

ثانية تبرز نموذجًا لاحتمال أن يكون هذا المستجيب، موظفا في القطاع العام، بالنظر إلى أنّنا نعرف أنّه يعمل فعلا.

ولحسن الحظ، لجأنا إلى نموذج «هيكمان» للاختيار، الذي يطبق تحديدًا هذا الإجراء، وهو مصمم خصيصًا لتصحيح مشكلة الانحياز في اختيار العينة، وهي متجذرة في التحليلات الخاصة بالمشاركة في القوة العاملة[3]. استراتيجية هيكمان تستخدم عادة طريقة النموذج الهيكلي المعتمد على معادلتين التي تستخدم متغير تحديد identifying variable واحد أو أكثر في معادلة الاختيار (نموذج مشاركة القوة العاملة) للحصول على تقديرات صحيحة وغير متحيزة في معادلة السلوك (نموذج قطاع العمل)[4]. متغيرات التحديد هذه هي بحيث تؤثر على فرص الشخص في أن يتم اختياره (في هذه الحالة موظفا) ولكن لا تؤثر على نتيجة النموذج السلوكي (كونه موظفًا في القطاع العام مقابل القطاع الخاص) إلا بقدر ما تفعل من خلال تأثيرها على الاختيار نفسه. وعندما تتم تلبية هذا الشرط، تزودنا طريقة هيكمان بتقديرات غير متحيزة للنموذج السلوكي والتي لا تتأثر بعد ذلك بالمتغيرات غير الملحوظة.

---

(3) انظر جايمز جاي. هيكمان،
James J. Heckman, «The Common Structure of Statistical Models of Truncation, Sample Selection, and Limited Dependent Variables and a Simple Estimator for Such Models,» Annals of Economic and Social Measurement 5.4 (1976): 475–492.

(4) وبشكل عام أكثر، يقدّم نموذج هيكمان تصحيحًا في التحيّز في اختيار العينة من خلال بناء عملية الاختيار على البيانات حول الذين لم يتم اختيارهم، ومعالجة المشكلة على أنّها متغيّر محذوف. يتم تقدير نموذج الاختيار بالوحدة الاحتمالية، فتحدّد قيم نسبة ميلز العكسية التقديرية لكل حالة مختارة. وباستخدام هذه القيم، يتم بعد ذلك تقدير النموذج السلوكي من خلال الانحدار المعمّم، بواسطة المربعات الدنيا، للـ (Y) على (X) ونسب ميلز العكسية التقديرية. تعطي هذه العملية تقديرات غير منحازة للـ (B) و(ρ) تقديرية، وهي الترابط بين شروط الخطأ في النماذج السلوكية والاختيار. تمّ تقدير النماذج هنا بواسطة تطبيقات هيكمان وهيكبروب لـ ستاتا، على أنّها مناسبة. تمّ استخدام تقديرات الحد الأقصى بدلًا من تقديرات هيكمان المبنية على خطوتين، إذ أنّ الأخيرة لا تتطابق مع بيانات الإحصاء المرجّحة.

كل هذا للقول إن إستخدام آلية محددة جيدًا يمكن للمرء تقديم اختبار قوي لأثر الانتماء الطائفي على التوظيف في القطاع الحكومي في البحرين. نحن نحدد النموذج (السلوكي) كالآتي:

$$Pr(SECTOR = 1) = B_0 + SECT \cdot B_1 + EDUC \cdot B_2 + SECT \times EDUC \cdot B_3 + FEM \cdot B_4 + \lambda \cdot B_5 + \varepsilon,$$

حيث إن الطّائفة هي قياس ذو قسمين، ويرمز إليه بـ 0 للشيعة وبـ 1 للسّنة، والتعليم هو متغير فئوي يُرمز إليه على مقياس ذي أربع نقاط[5]، الأنثى هي متحكم ثنائي آخر، وλ تمثل معكوس نسب ميلز المقدرة في النموذج المختار (انظر الهامش رقم 4) .

أخيرًا، فإن حد التفاعل التضاعفي المتعدد الأشكال الطائفة × التعليم متضمن من أجل التحقيق في ما إذا كان أثر التعليم على احتمال التوظيف في القطاع العام متأثرًا بالانتماء الطائفي للمرء. هل السنة والشيعة يمتلكون خلفية تعليمية متساوية، وبعبارة أخرى، هل فرص واحتمال حصولهم على وظيفة في القطاع العام متساوية؟ وإن كان صحيحًا أن التوظيف في القطاع العام في البحرين يعمل بالطريقة ذاتها التي يعمل فيها في الدول الريعية الأخرى، كشبكة أمن اقتصادي لأولئك المواطنين الذين هم، بخلاف ذلك، أقل حظًا في الحصول على عمل، عندها، يجب أن يكون القطاع الحكومي ممتلئًا بشكل غير متناسب بأولئك الأفراد الذين تجعلهم مواصفاتهم أقل أهلية في الحصول على وظيفة في القطاع الخاص، بما في ذلك أولئك الذين يمتلكون مؤهلات دراسية متدنية والنساء (لأسباب ثقافية). من ناحية أخرى، مثل هذا التّصور يعني أيضًا أنّه لا يجب أن يكون للانتماء الطّائفي أثر مستقل

(5) تمّ تسجيل المقياس ذات السبع نقاط الأصلي كي لا يؤثّر العدد القليل من الملاحظات (20>) في الفئات القصوى بصورة غير مشروعة على التقديرات.

على احتمال عمل المرء في القطاع العام، مع اختفاء أي تباين على مستوى الجماعات بمجرد أن تتم السيطرة من النّاحية الإحصائية على الآثار الناتجة عن التعليم والجنس والمتغيرات الأخرى.

ما يبقى، بعد ذلك، هو نموذج (اختيار) محددات التّوظيف المناسب، والذي نعبر عنه بالآتي:

$$Pr(WORK = 1) = B_0 + SECT \cdot B_1 + FEM \cdot B_2 + EDUC \cdot B_3 + MARRIED \cdot B_4 + MARRIED \times FEM \cdot B_5 + AGE \cdot B_6 + AGE^2 \cdot B_7 + \varepsilon،$$

حيث أن الحالة الاجتماعية للمستجيب[6] وعمره[7] يعملان هنا كمتغيرات تحديدية. وهذه المؤشرات يجب أن يتوقع المرء أنّها محددات مهمة لوضع التوظيف، ولكن ليس لقطاع توظيف المرء. وبخصوص الآثار المتوقعة للمتغيرات المستقلة، فليس هناك الكثير للكلام عنه. يجب أن يتوقع المرء أن يكون مؤشر جندر الأنثى منبِئًا سلبيًا عن التوظيف وتحديدًا لدى الأفراد المتزوجين[8]؛ المستوى التعليمي ويرمز له بمقياس ذي أربع نقاط، هو منبِئ إيجابي قوي بمعزل عن التّوجهات الأخرى، والحالة الاجتماعية تعتَبَر كذلك منبِئًا إيجابيًا لدى الذكور. (عدد قليل من الأسر يمكن أن يوافقوا على زواج ابنتهم بشخص يحتمل أن يكون عاطلًا عن العمل). وأخيرًا، فإن إحتمال التّوظيف يجب أن يرتفع مع تقدم العمر إلى نقطة معينة، وينخفض بعد ذلك مع انسحاب العمال الكبار في السن من القوة العاملة. ومؤشر الانتماء الطائفي مُتضمن هنا

---

(6) كما هو مشار في مواصفات النموذج، الحالة الاجتماعية متداخلة مع المؤشر للإناث للإشارة إلى واقع أنّه من المرجّح أكثر أن تكون الإناث المتزوّجات (عاطلات عن العمل) ربّات بيوت أكثر من الذكور المتزوجين.

(7) يتضمّن أيضًا السن2 المنحدر (السن × السن) لتمثيل العلاقة التربيعية أكثر منها الخطية بين السن والعمل.

(8) تضمين شرط أنثى × الطائفة إضافي لمقارنة اختلاف محتمل سنّي-شيعي في المشاركة في القوى العاملة بين الإناث لا يغيّر نتائج نموذج الاختيار أو السلوكي.

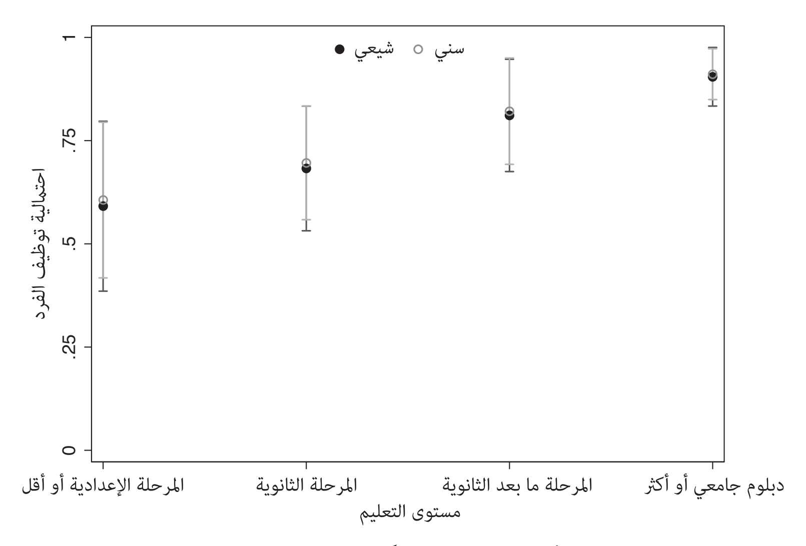
مرة أخرى في نموذج الاختيار للتأكيد على أن أثره على التوظيف في القطاع العام ليس ناتجًا عن أثره على التوظيف بشكل عام. يجب أن يبقى الانتماء الجماعي منبئًا مهمًا عن التوظيف في القطاع العام حتى بعد سيطرته على آثار التوظيف المناسب. بالفعل، ليس هناك سبب بديهي للاعتقاد بأن الانتماء الطائفي يجب أن يكون متصلًا بالمشاركة في القوة العاملة نفسها. من الكافي القول هنا إن التباين السني-الشيعي الملحوظ في التوظيف في القطاع العام مستمر حتى بعد السّيطرة على المتغيرات الأخرى المتعلقة بالمستوى الفردي وتصحيح خصوصية النموذج. مع الحفاظ على ثبات تأثيرات العمر، ونوع الجنس، والتعليم، فإن الاحتمال المتوقع لكون الفرد موظفا في القطاع الحكومي، وشروط التّوظيف، تبلغ نسبته حوالي 41.7 بالمائة للمستجيبين الشيعة مقارنة بنسبة 65.1 بالمائة للمستجيبين السّنة. هذا الاختلاف بين الجماعتين يُعتَبَر ذا أهمية على مستوى الـ 0.001. وبمفردات نسبية، فاحتمال أن يكون فرد سني بحريني (آخذين في عين الاعتبار معطى أنّه يعمل) موظّف في القطاع الحكومي، هو أكثر بنسبة 56 بالمائة من نظيره الشّيعي، الذي يماثله في الجنس، والعمر والحالة الاجتماعية وكذلك المستوى التعليمي، -وبعبارة أخرى، أي شيعي يمتلك ذات المواصفات المتعلقة بالتّوظيف. وعلى النقيض من ذلك، ليس للانتماء الطائفي تأثير مستقل على فرص التوظيف بحد ذاتها، كما برهنّا في الشكل [9] 5.1.

الجدير بالذكر، مع ذلك، أن الفجوة السنية-الشيعية في قطاع التّوظيف في السلك الحكومي ليست فجوة كلّية، لكنها بدلًا من ذلك، موجودة لدى بسبب مجموعة معينة من الملاحظات التي تؤدي إلى

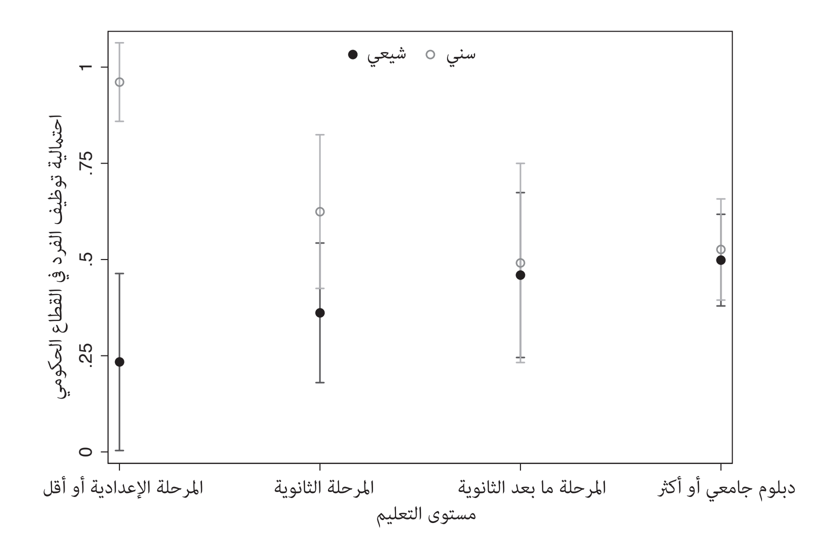
(9) حتمالات المتوقعة للعمل محتسبة بناءً على مقارنات عامة للنوع، والسن، والحالة الاجتماعية (غير محددة بالجماعة).

النتيجة الإجمالية. وعلى وجه التّحديد، تعمل هذه الفجوة مع ارتفاع احتمال توظيف مواطنين سنة، ذوي مستوى تعليمي متدنٍ، في القطاع الحكومي، مقارنة بالشيعة ذوي ذات المستوى التّعليمي. يظهر في الشّكل 5.2 الاحتمال المتوقع لتأثر التّوظيف في القطاع الحكومي المصنف وفق الانتماء الطّائفي ومستوى تعليمي خاص، مع قيود تظهر فترة ثقة 95%. من هذا الشّكل يستطيع المرء أن يدرك أين يكمن التّباين، حيث إن فردًا شيعيًا ذي مستوى تعليمي منخفض أو متوسط، تُقَدر نسبة حصوله على وظيفة في القطاع الحكومي بـ 23 بالمائة، في حين يحصل السّنة الذي يحملون ذات المؤهلات العلمية على ضمانات قوية بالعمل في القطاع الحكومي. وعلى الرّغم من كونها أصغر حجمًا، هناك فجوة أخرى بين المواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي، حيث إن الشيعة الذين يحملون شهادة الدبلوم لديهم فرصة بالعمل في القطاع العام تبلغ نسبتها 36 بالمائة، في حين يمتلك المواطنون السنة من حملة شهادة الثانوية العامة فرصة تبلغ نسبتها 62 بالمائة. والدلالة الإحصائية للفجوة السنية-الشيعية هنا في هذه الحالة هي أيضًا أقل قوّة، ولكن مع قيمة مضافة p تبلغ 0.025، فإن صعوبات مراقبة مثل هذا الاختلاف بشكل عشوائي صرف ستكون تقريبًا 40 إلى 1.

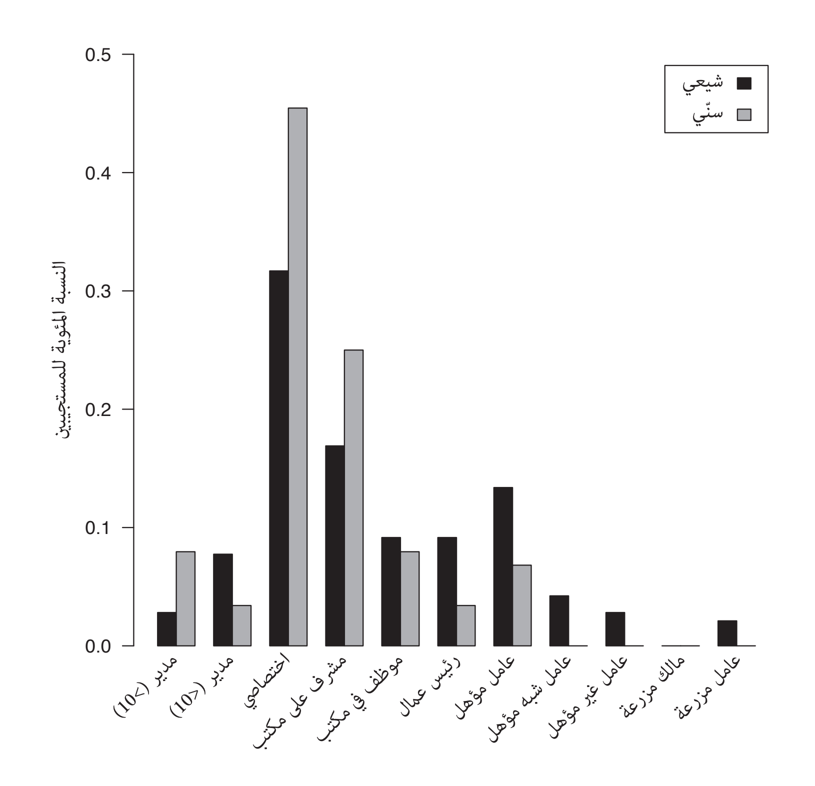
على نقيض ذلك، ليس هناك أي تباين يذكر بين الأفراد في المستويين الأعلى من التعليم، الذين، بعيدًا عن الانتماء الطّائفي، لا تزيد أو تقل فرصهم في العمل في القطاع العام مقابل القطاع الخاص. مثل هذا من المحتمل توقعه، ذلك لأن مؤهلاتهم تفتح أمامهم مجالًا كبيرًا من التوظيف والخيارات المهنية لا يتمتع بها الافراد الذين يمتلكون مؤهلات تعليمية أقل.



الشكل 5.1 الاحتمالية المتنبأة لتوظيف الفرد وفقًا لمستوى التعليم والطائفة



الشكل 5.2 الاحتمالية المتنبأة لتوظيف الفرد في القطاع الحكومي وفقًا لمستوى التعليم والطائفة



الشكل 5.3 المستوى الوظيفي للبحرينيين وفقًا للطائفة

مع ذلك، وبما أن الفئتين التّعليميتين الأدنى تمثلان 14 بالمائة و31 بالمائة من بين كل المستجيبين البحرينيين، على التّوالي، فإن السّهولة غير المتناسبة التي يستطيع من خلالها السّنة الأقل تعليمًا ضمان العمل في القطاع الحكومي، والصّعوبة المتزامنة التي يواجهها الشيعة، لا يجب التّقليل من أهميتها.

شبكة الأمان المالي في الدولة الريعية، فلنعد قول ذلك مرة أخرى، يمكن أن لا يبدو أنهّا متوفرة لجميع البحرينيين[10]. ليس كل مواطن يتمتع بـ «طموح مشروع» متساوٍ «لأن يكون موظفًا حكوميًا». علاوة على ذلك، يأتي العمل في أنواع لا تُعَد ولا تُحصى، ومع ذلك لم يكن الوعد بالتوظيف مضمونا لوظيفة تتناسب مع مؤهلات الفرد. الخطوة القادمة، عندها، هي دراسة المحددات ليس فقط لقطاع التوظيف بين البحرينيين، بل طبيعة ووضع ذلك التوظيف. كان قد طُلِب من المستجيبين في المسح بأن يصنفوا أنفسهم في مقياس وظيفي مُكون من 13 نقطة تتراوح بين «موظف/مدير مؤسسة فيها 10 عمال» حتى «عامل زراعي»[11]. وإضافة إلى هذا المقياس التنازلي، كان هناك خياران إضافيان يتفاديان التّصنيف السهل وهما: عناصر القوات المسلحة والشرطة، وربات البيوت. ولسنا بحاجة للاهتمام بالخيار الأخير، وفقًا لأهدافنا. ولكن المسألة المتعلقة بكيفية تصنيف

(10) إذا استثنى المرء قوى الأمن والقوات العسكرية من التحليل-التي يشكّل الاثنا عشر منها أشخاص من الطائفة السّنّية ذوو تحصيل علمي أقل من المعدّل-تبقى الهوة العامّة بين السّنّة والشيعة في العمل في القطاع العام، ولكن بأهمية أقل إحصائيًّا وجوهريًّا. وفي هذه الحالة، الاحتمال الشرطي المقدّر للوظيفة الحكومية بين السّنّة يبلغ 56 بالمائة، مع نسبة سنّة مقدّرة بحوالي 31 بالمائة مرجّحين أكثر للعمل مع الحكومة من الشيعة في ذات السن، والحالة الاجتماعية، والنوع، والمستوى التعليمي. يُعد هذا الاختلاف السّنّي-الشيعي مهمًّا فقط على مستوى p= 0.119.
ولكن، على الرغم من استثناء الشرطة والجيش، لا يزال التفاوت الطائفي بالغ الأهمية (p= 0.003) بين الأفراد من فئة التحصيل العلمي الأدنى، الذين يمثّلون تقريبًا 15 بالمائة من جميع البحرينيين في سن العمل. ونسبة هوة مقدّرة بـ 10 بالمائة في احتمال العمل في القطاع العام لا تزال تفرّق بين السّنّة والشيعة من فئة التعليم الثانوي النهائي، ولكن لا يكون هذا الاختلاف ذات أهمّية إحصائيًّا عندما يتم استثناء الشرطة والجيش.

(11) كانت الفئات بالتحديد: (1) "رب عمل/مدير مؤسسة تتضمّن 10 موظّفين أو أكثر"؛ (2) "رب عمل/مدير مؤسسة تتضمّن أقل من 10 موظفين"؛ (3) "عامل مهني (محامي، محاسب، معلّم، إلى آخره)"، (4) "عامل مكتب إشراف"؛ (5) "عامل مكتب غير يدوي وغير إشرافي"؛ (6) "رئيس، مشرف"؛ (7) "عامل يدوي ماهر"؛ (8) "عامل يدوي شبه ماهر" (9) "عامل يدوي غير ماهر"؛ (10) "مزارع، مالك مزرعة"؛ (11) "عامل في الزراعة"؛ (12) "عضو في القوّات المسلحة، الشرطة"؛ و(13) "ربّة منزل". انظر الرسم 5.3.

عناصر الجيش والشرطة بشكل دقيق، كانت الأكثر صعوبة، في ظل ما توصلنا إليه من أثر واضح للانتماء الطائفي على المستوى الوظيفي في البحرين.

هذا لأنّه، وكما ناقشنا بشكل موجز في الفصل الثالث، لم يتم توظيف مواطن شيعي واحد من بين الذين تمت مقابلتهم في الشّرطة أو الجيش[12]، مقارنة ب 12،(أو12.1بالمائة) من بين الـ 99 سني الذين عرفوا عن مهنهم، والذين كان من بينهم أنثى واحدة فقط[13]. من بين الموظفين السنة الذكور الذين عرّفوا عن وظائفهم، 11 من أصل 66 أي ما يعادل 16.7 بالمائة، قالوا إنّهم عملوا في الجيش والشرطة، وهذا يُقارن بصفر (.) من بين 117 عاملًا شيعيًا قدموا بيانات عن وظائفهم.

وبالتّالي، فإننا لو شملنا كلا الجنسين، سوف نصل لعدد تقريبي يُقَدّر بـ 1 من بين كل 8¼ بحريني سني يتم توظيفه في الأجهزة الأمنية في الدّولة. وعلاوة على ذلك، حين نضيف المعلومات التي قدمها المجيبون عن زوجاتهم، نجد أن 5 أشخاص أي ما يعادل 7.2 بالمائة من أصل 69 شخص سني متزوج ، الذين أفادوا عن مهن زوجاتهم، قالوا إنهن تعملن في الشّرطة أو الجيش.

وعند جمعنا هاتين المجموعتين من الأجوبة، أخيرًا، نكتشف أن هذه الملاحظات الـ 168 تقابل 131 أسرة سنية فقط، يكون فيها المجيب و/ أو زوجته موظفين. وهذا يعني أنّه من بين الـ 131 عائلة سنية في

(12) قالت إحدى المستجيبات إنّ زوجها عمل في جهاز الشرطة والقوات المسلحة، ولكن بما أنّه لم يتم إجراء مقابلة معه، لا يمكن التأكّد من انتمائه الطائفي. وينطبق الأمر نفسه على نقاش الأزواج السّنّة المشابه أدناه.

(13) بالإضافة إلى ذلك، يقول شخصان أكبر سنًّا من الطائفة السّنّية أنّهما كانا أعضاء في القوّات المسلّحة أو الشرطة ولكنّهما يشيران إلى أنّهما لا يعملان حاليًّا، لذلك تمّ استبعاد هاتين الملاحظتين هنا.

المسح الجماهيري في البحرين، هناك حد أدنى يبلغ 17، أي ما يعادل 13 بالمائة هم في الشرطة أوالجيش .

وبعيدًا عن الظّهور بمظهر المدافع عن هؤلاء البحرينيين الشيعة الذين يشتكون من استبعادهم من الشّرطة والجيش، فإن الحقيقة التي لدينا هنا هي أن هناك فئة سنية حصريا تشكّل 12.1 بالمائة من بين كل السّنة المستجيبين، هي أيضًا ذات أهمية مباشرة، بحيث إذا تم وضعها على مقياس المهن، فإنها ستحصل بالضّرورة على أثر إحصائي كبير على أي علاقة مُقَدّرة بين الانتماء الطائفي والمستوى الوظيفي/ المهني في البحرين. إلى أي فئة وظيفية تنتمي هذه المجموعة؟ من المؤكد، إن موقعها الحالي المستنتج الذي هو أدنى حتى من الفلاحين والمزارعين أمر لا يعقل. ومع ذلك، هل يجب أن يعتبر المرء عناصر الشرطة والجيش «عمال مهنيين» من الفئة 3، جنبًا إلى جنب مع المعلمين والمحاسبين؟ أو «العمال الحرفيين» من الفئة 8، جنبًا إلى جنب مع الميكانيكيين؟ أو أنّه يجب تحريك فئة الشرطة والجيش نفسها إلى موقع آخر في المقياس الحالي؟ بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لتباين الرّتب داخل الجيش والشرطة، هل يجب على المرء الافتراض بأن كل المستجيبين هم جنود عاديون؟ أم أنهم ضباط آمرون؟ أو في أي رتبة بين هذين المستويين؟ وفي نهاية المطاف، فإن مثل هذه الأسئلة تشير إلى المسار الأكثر أمنًا للعمل، والذي سيحذف الفئة بأكملها من التحليل الكمي للمستوى المهني. وإذا خسرنا بسبب ذلك بعض النّفوذ الإحصائي بشأن سؤالنا حول العلاقة بين المستوى الوظيفي والانتماء الجماعي في البحرين، فإنّه يجب علينا على الأقل أن نتجنب الوقوع في استنتاجات بشأنها، والتي ستتأثر على نحو غير ملائم بفئة واحدة تبدو على أي حال في غير موضعها، على كل من المستوى المكاني والنّظري، بين الآخرين.

مع ذلك، وحتى مع هذا الحذف لقطاع الجيش/الشرطة، لا يجد المرء أي قصور في التباين الوظيفي السني- الشيعي في البحرين. انظروا إلى الشّكل 5.3 الذي يُبرِز الفئات المهنية التي أفاد عنها المستجيبون الموظفون البحرينيون، وهم مُصَنّفون بحسب انتمائهم الطائفي. يرى المرء، عمومًا في الاقتصاد، أن السنة مُمَثلون بشكل أفضل من الشيعة كمدراء لمؤسسات كبيرة، ومهنيين ومشرفين على مكاتب. وعلى النّقيض من ذلك، فإن البحرينيين الشيعة ممثلون بشكل أفضل نسبيًا كمدراء للمؤسسات الصغيرة، وكموظفين غير إشرافيين وكملاحظين ومشرفين في الأعمال الحرفية، وكعمال حرفيين مهرة. وعلاوة على ذلك، فإن المستجيبين الشيعة وحدهم يُشَكلون فئات العمال اليدويين غير المؤهلين، أو شبه المؤهّلين، وكذلك العمال الزّراعيين. لم يُفِد أي مستجيب عن أنه يمتلك مزرعة خاصة به. بالطّبع، سيشكل هذا دليلًا قويًا على هيمنة السّنة وبشكل غير متناسب على الفئات التّنفيذية، والإشرافية والمهنية في البحرين.

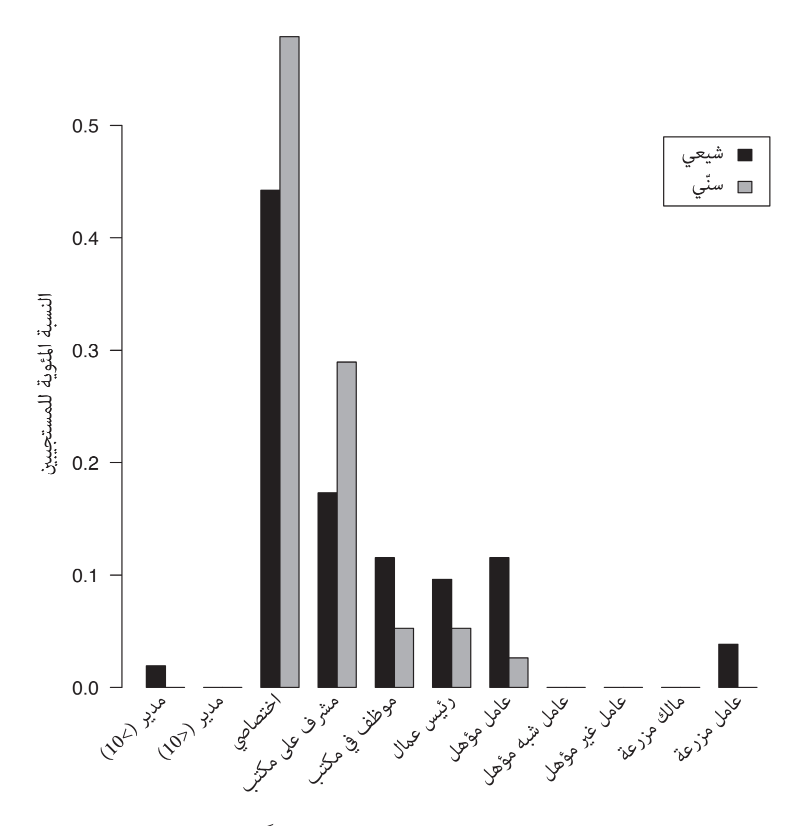
ولكن، كما في حالة قطاع التوظيف، فإن هذه الحصص النّسبية غير كافية لتكون دليلًا على علاقة عامة بين الانتماء الطائفي والمستوى الوظيفي. وسيواجه المرء مُجَددًا نفس المشكلتين: النّمط الظاهر للشكل 5.3 قد يختفي أويتغير عندما يضيف المرء متغيرات تحكّم ذات صلة؛ ويتم خفض حجم العينة لتشمل البحرينيين الذين هم موظفين فقط. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة ذات الأهمية النظرية الأولية ليست تلك بين الانتماء الطائفي والمستوى الوظيفي عمومًا، ولكنها تلك الكامنة بين الانتماء الجماعي والمستوى الوظيفي بين عمال القطاع العام على وجه الخصوص. لذلك، يجب على المرء استخدام استراتيجية تقدير مثل تلك التي استُخدِمت سابقًا: استراتيجية تُشَكل نموذجًا لعملية الاختيار

الأساس في البيانات الوظيفية، ولكنّها استراتيجية يمكن أن تكون مُحَدّدة بقطاع التّوظيف. هذا النّموذج الذي يتكون من جزئين يستخدم ذات معادلة الاختيار في التّوظيف التي رأيناها سابقًا، حيث تصبح المعادلة السّلوكية:

$$JOB = B_0 + SECT \cdot B_1 + EDUC \cdot B_2 + SECT \times EDUC \cdot B_3 + FEM \cdot B_4 + AGE \cdot B_5 + \lambda \cdot B_6 + \varepsilon, \text{ if } PUBSECTOR = 1.$$

ومقارنة بالتّحليل السّابق، عندئذ، سيتغير تشكيل النّموذج قليلًا: المعادلة السلوكية فقط ستُقَدّر الآن وفقًا لمقياس مربعات صغرى عادية تعطى القياس المستمر للمستوى الوظيفي. المتغيرات التوضيحية تبقى هي ذاتها، مع استثناء مؤشر إضافي، وهو مؤشر العمر، الذي قد يفترض المرء أنّه يتوافق بشكل إيجابي مع المستوى الوظيفي تماشيا مع فكرة الأقدمية. وكما في السّابق، هناك عامل تراجع نهائي λ تضمنته المعادلة النهائية، وهومتّجه معكوس نسب ميلز تم استنتاجه حسابيا من النموذج المختار (الذي يعتبر عنصر تحكم في انحياز اختيار العيّنة، انظر الهامش رقم 4). وأخيرًا، وكي لا تؤثر الحالات الفردية على النّتائج بشكل كبير، فإن الملاحظات الكامنة في الفئتين 1 و11 – انظر الشّكل 5.4 – تم حذفهم من التحليل[14]. نتائج هذا التقدير مألوفة بشكل كبير. كما في حالة قطاع التوظيف الحكومي في البحرين، هنا يظهر أن المستوى الوظيفي للعمال في القطاع العام يعتمد وبشكل أساسي على دمج خاص للانتماء الطائفي والمستوى التعليمي. هذا التفاعل يظهر بصريًا في الشكل 5.5، والذي يُظهِر المستوى الوظيفي المتنبأ به للسنة والشيعة وفقًا لتعليمهم النّهائي.

(14) بالتجربة، استبعاد هذه الفئات، بشكل جماعي أو فردي، لا يغيّر، إلى حد كبير، النتائج. وفي الحقيقة، إنّه يقدّم تقدير أكثر تحفظًا لتأثير الانتماء الطائفي على مستوى العمل.

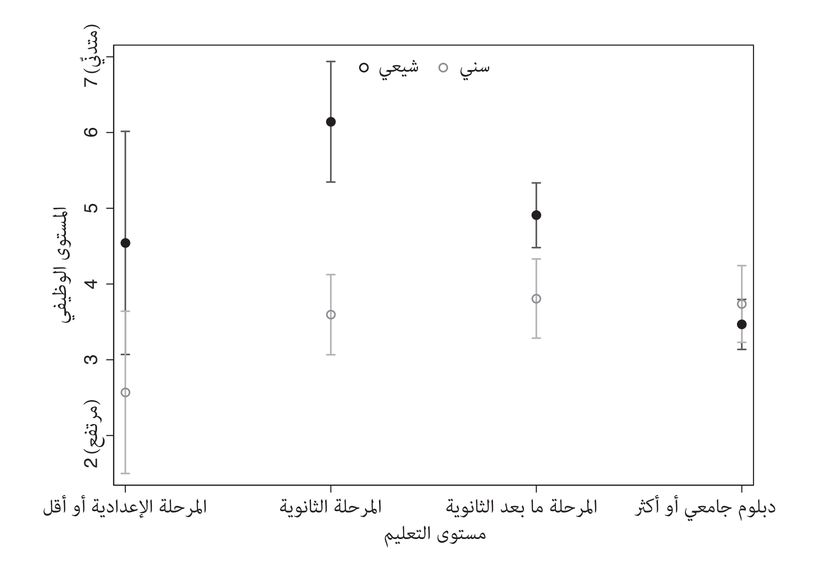


الشكل 5.4 المستوى الوظيفي للبحرينيين في القطاع العام، وفقًا للطائفة

هنا مجددًا، يميل المواطنون السنة إلى الاستمتاع بميزة على حساب شركائهم الشيعة في الوطن مع أخذ الوضع الوظيفي بعين الاعتبار، ولكن هذا التباين يتراجع مع التعليم إلى نقطة حيث، من بين الخريجين الجامعيين، لا يوجد أي اختلاف إحصائي أبدًا على المستوى الوظيفي بين السّنة والشيعة. وعلى النّقيض من ذلك، من بين الأفراد الذين أكملوا تعليمهم الابتدائي أو أقل، فإنّ السّنة يتمتعون بميزة تقدر في فئة 1.9 في المستوى الوظيفي حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار الآثار

المستقلة للجنس والعمر إضافة إلى الاحتمال الأساسي لدى المستجيب بأن يكون موظّفا.

وعند الفئات المُقَدّرة بـ 2.5، فإن هذه الميزة تكون أكبر حتى عند المواطنين الذين أكملوا تعليمهم الثانوي، وتنخفض إلى ما يُقَدّر بـ 1.1 عند البعض من بين أولئك الذين يحملون شهادات ما بعد التخرج من الدراسة الثانوية، وكما أشرنا سابقًا، فإن الاختلاف بين الجماعات يختفي تمامًا عند الخريجين الجامعيين.



الشكل 5.5: المستوى الوظيفي المتوقّع في القطاع العام، وفقا لمستوى التعليم والطائفة

مع ذلك، ما هو ملحوظ أكثر حتى من هذه الفجوة بين السّنة والشيعة في حد ذاتها هو سببها الكامن: انفصال واضح ما بين المؤهلات التّعليمية وبين الوضع المهني عند البحرينين السنة. وباستثناء الفئة الأقل تعليمًا حتى الآن، والتي تكون علاقتها بالوضع الوظيفي أكثر غموضًا نظرًا

لبعض (3) الملاحظات، فإن ما يتبقى من الشّكل 5.5. يكشف نمطين مختلفين جدا ينطبقان، تباعًا، على المجتمعين الطائفيين في البحرين.

وفي حين أن المرء يلاحظ بين الشيعة الرّابط المتوقع الذي يميل وفقا له أولئك ذوو التّحصيل التّعليمي الأعلى إلى تحقيق وضع وظيفي عالٍ بالمقابل، إلا أنّه بين السّنة العاملين في القطاع الحكومي، لا يوجد رابط إحصائي بين المستويين التّعليمي والوظيفي للفرد. الفئة الوظيفية المتنبأ بها للسنة من حملة الدبلوم الجامعي لا تختلف عن تلك المتنبأ بها لحملة مجرد شهادة من الثّانوية العامة. وعلى النّقيض من ذلك، فعند الشيعة الموظفين في القطاع العام، تساهم شهادة الدبلوم بشكل درامي في تحسين المستوى الوظيفي المتوقع للمرء، من نسبة تُقَدّر بـ 6.1 بين حملة الشّهادة الثّأنوية إلى حوالي 3.5 بين الأفراد الحائزين على درجة البكالريوس الجامعي، أو درجة أعلى. وبعبارات حقيقية، فإن هذا التّباين الإحصائي المُقَدّر لدى الشيعة يعني الفرق بين عمل المرء كمسؤول عن عمال حرفيين وموقع ما بين مشرف مهني أو مشرف على مكتب. من ناحية أخرى، فإنّ السّنة في القطاع الحكومي يستطيعون أن يتوقعوا أن يشغلوا أحد المواقع الوظيفية الأخيرة بصرف النظر عن الخلفية التعليمية والسّمات الموضوعية الأخرى مثل العمر والجنس.

ولذلك، يبرز هنا في هذه الدّراسة للتّوظيف في البحرين نمط ثابت: سواء فيما يتعلق بقطاع العمل للفرد أو جوهر هذا العمل، يبدو أن المواطنين السنة يتمتعون بميزة كبيرة مقارنة بنظرائهم من الشيعة. إنّه ليس ببساطة أن السّنة ممثلون بشكل كبير في القطاع الحكومي ويشغلون، بشكل غير متناسب، أدوارًا مهنية وإشرافية في الوحدات العامة، وإنّما هي عملية الاختيار الكامل للتّوظيف نفسها التي يبدو أنها تعمل بطريقة مختلفة بشكل جوهري تستند إلى الانتماء الطّائفي للمواطن.

المفهوم النّموذجي للتوظيف العام في الدول الريعية، كملاذ لهؤلاء الذين هم أقل ملاءمة للقوة العاملة في الاقتصاد الخاص، قد يبدو أنّه ذو شأن بين السّنة. ليس فقط أن الأفراد الحاصلين على تعليم أقل يملكون حظًا أوفر من نظرائهم الشيعة في الحصول على العمل في القطاع العام، بل، علاوة على ذلك، فإن نقص المؤهلات النّسبي لديهم لا يشكل عائقًا مهنيًا أمامهم.

ولا يحصل الشيعة على ذات المجاملة: فقط الأفراد الحاصلون على بعض التّعليم في الكلّيات هم الذين يُمَثّلون في القطاع الحكومي بنسبة متساوية مع السنة الذين يملكون سمات توظيف مساوية، وفقط الخرّيجون الجامعيون يمكن أن يتوقع الحصول موقع وظيفي مثل ذلك الذي يحصل عليه السّنة الذين يمتلكون مؤهلات مماثلة. بالنّسبة لل 40-35 بالمائة المتبقية من الشيعة البحرينيين القادرين على العمل، الحاصلين على شهادة ثانوية أو أقل، فإن عدم المساواة على صعيد كل من الفرصة وطبيعة التّوظيف في القطاع العام هي أكثر من انطباع مروي، تلونه التّوجهات السّياسية -إنها حقيقة مختبرة[15].

بخلاف أهميته الجذرية، فإن هذا الاستنتاج يؤمن لنا بعض النّفوذ

(15) من بين المستجيبات الشيعة تحت سن الـ 60 (سن التقاعد) اللواتي لم يذكرن أنّهن ربّات بيوت، 9 بالمائة تقريبًا يحملن شهادة مرحلة أولى أو أقل، و28 بالمائة يحملن شهادة مرحلة ثانية، و19 بالمائة حصلن على تعليم ما بعد المرحلة الثانية ولكن أقل من شهادة بكالوريوس. وبالطبع، قد يحاجج المرء قائلًا إنّ سوء التمثيل للشيعة الأقل تعليمًا بالنسبة إلى السّنّة في القطاع العام هو على الأقل وإلى حدٍّ ما نتيجةً لسلوك الباحثين عن العمل ما يتخطّى سلوك أرباب العمل. ولنقل أن البعض قد يفترض أنّ الشيعة الأقل تعليمًا مرجّحين أكثر من السّنّة لإطلاق تجارتهم الخاصّة أو المشاركة في تجارة العائلة. وبعبارة أخرى، قد يكون التفاوف الملحوظ بين السّنّة والشيعة في قطاع العمل انعكاسًا، في الواقع، للتفضيل النسبي عند الطائفة الأخيرة للعمل في القطاع الخاص. ولكن هذا الاحتجاج لا بد أن يطرح تفسيرًا استدلاليًا ليس فقط لمصدر هذا التفضيل فحسب، بل أيضًا سبب تواجده بين الأفراد الأقل تعليمًا. بالإضافة إلى ذلك، لا بد أيضًا من إيجاد تفسير مترابط للتفاوت الطائفي المتزامن في حالة العمل بين الأفراد الأقل تعليمًا.

المختبري للإجابة على سؤال أكبر قد بدأ به هذا النقاش، وهو: تحديدًا، هل تعكس الانطباعات الأكثر سلبية عن منافع الدّولة لدى البحرينيين الشيعة فجوة حقيقية في توفير الخدمات العامة بين الطائفتين، أو أنّه مجرد توجه سلبي أكثر لدى الشيعة بشكل عام؟ وبالتّالي، هل الشيعة أقل رضًا بشأن منافع الحكومة من السّنة، لأنّهم وبشكل موضوعي، يُخدَمون بشكل سيء جدًا، أو لأنّهم يسمحون لتوجهاتهم السّياسية السّلبية أكثر تجاه الحكومة أن تلون تقييماتهم لها في أماكن أخرى؟ أيهما يأتي أولًا، الاستياء السّياسي أو الاقتصادي؟

على مستوى كل الدّلائل، قد يبدو أنّ الأنماط الملحوظة للتّوظيف في القطاع العام في البحرين تدعم التّفسير الأوّل. وعلى الرغم من أنّهم لا يواجهون صعوبة أكثر من السّنة في ضمان الحصول على العمل عمومًا، إلا أنّ المواطنين الشيعة- الشيعة الأقل تعليمًا على وجه الخصوص- يواجهون معوقات جمة متعلقة بالقطاع العام تحديدًا، في كل من الوضع الوظيفي والمهني. ولذلك، فإن الشيعة الأقل تعليمًا إما يرفضون بشكل منهجي (ولكن لأسباب غير واضحة) العمل في القطاع العام لصالح القطاع الخاص[16]، أو أنّهم يواجهون بعض أشكال التّمييز عند توظيفهم في القطاع الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، مسألة أن الشيعة يواجهون صعوبة تفوق الجميع في الاستفادة من الأفضل بين الخدمات المادية التي يُفتَرَض أن الدّول التّوزيعية تقدمها، تجعل من المعقول جدًا فكرة أنهم سيجدون أنفسهم في ذات الوضع بالنّسبة للحصول على خدمات ومنافع عامة أخرى يُفتَرَض مبدئيًا أنّها تُوَزّع بشكل متساوٍ بين المواطنين. وإذا كان حقيقيًا أن السّنة يتمتعون بامتياز واضح في هذا المجال، فلماذا لا يحصل عليه الآخرون أيضًا؟

(16) انظر المقطع الثاني في الهامش 15.

أيا يكن الأمر، من الواضح أن المفهوم الريعي التقليدي للتوظيف في القطاع العام وغيره من منافع تقدّم للمواطنين، والفكرة التي تقول بأن القطاع العام سوق وظائف موازية في الأنظمة التخصيصية، وإن كانت أقل تطلبا من الطامحين لها، تبقى قائمة على أساس محرّك اقتصادي وتبقى محايدة سياسيا- من الواضح أن هذا التصور لا يمكن أن يبين كل أبعاد الصورة. وبدلا من ذلك، نجد هنا - كما في مواقع أخرى- دليلا يثبت أن المادة التي يزعم أنّها تشكّل دعامة الاقتصاد القائم على الموارد، أي الصفقة الباردة التي يقال أنها موجودة بين حكام الخليج ومواطنيهم/الزبائن، هي بدلا من ذلك شراكة براغماتية تلونها وتزيفها اعتبارات تنافسية أخرى.على الأقل في البحرين، لا نجد أن الترجمة السلسة لموارد المال إلى منافع مادية ملموسة يستفيد منها جميع المواطنون تعمل بشكل سلسل جدا في النهاية.

فهم السلوك السياسي للأفراد في البحرين

إن إفراط الدولة في توفير المنافع للسنة بالمقارنة مع الشيعة هو مؤشر على وجود دلالات مهمة فيما يتعلق بالرابط بين القناعة المادية وتلك السياسية في البحرين. وما دامت تنسب هذه الميزة إلى قضية سياسية في الأساس وليست طائفية، فإنه يترتب على ذلك ومن منطلق سياسي أن يكون السنة أكثر حساسية نسبيا من الشيعة تجاه المخاوف الاقتصادية. فإذا كان السنة يحصلون على حصة أكبر من الموارد الوطنية النادرة كمكافأة لولائهم السياسي (المفترض)، فإن الصفقة الريعية المعروفة والمفترض أن تعمل في البحرين تنطبق بشكل مبدئي – وربما حصري- على السنة، في واقع الحال. وبالتالي، ينبغي أن نجد المواقف السياسية والسلوك السياسي للسنة أكثر استجابة نسبيا إلى

الأوضاع الاقتصادية على المستوى الفردي بالمقارنة مع نظرائهم الشيعة البحرينيين، حيث يتوقع السنة تعويضا ماديا مقابل دعمهم السياسي للسلطة. وعلى النقيض من ذلك، فإن المواطنين الشيعة ليسوا طرفا حقيقيا في الاتفاق الضمني الذي يؤمن المنافع مقابل الولاء من الأساس، لذلك نجد توقعاتهم للمكافأة مادية متضائلة. الشيعة إذا ليس لديهم إلا القليل من الحوافز لإبداء آراء وسلوك مرغوب به سياسيا، كون هذه مفصولة فعليا من تحقيق مكاسب اقتصادية على المستوى الشخصي.

وإذا ما دمجنا النقاشات النظرية التي جاءت في الفصول الثلاثة الأولى، فإننا سننتهي بأربع فرضيات قابلة للاختبار حول محددات المواقف السياسية والسلوك السياسي على المستوى الفردي في البحرين، وهي المناسبة للبحث في عملية المسح الجماهيري.

الفرضية الأولى: الانتماء الطائفي هو العامل المهيمن في تشكيل الآراء السياسية والسلوك السياسي لدى البحرينيين، مع احتفاظ المواطنين الشيعة بتوجهات أكثر سلبية.

الفرضية الثانية: التحديد الطائفي المرتفع يضخّم التوجهات الإيجابية تجاه الدولة في الأوساط السنية والتوجهات السلبية تجاهها في الأوساط الشيعية.

الفرضية الثالثة: التحديد الطائفي المرتفع يشجع النشاط السياسي في أوساط كل من المجتمعين السني والشيعي.

الفرضية الرابعة: تأثير الظروف الاقتصادية للأفراد على توجهاتهم السياسية يعمل بقوة وتأثير أكبر بين السنة، وذلك بالمقارنة مع الشيعة.

هذه الفرضيات الأربعة تمثل نقدا مسبقا أساسيا للنموذج الريعي الموجود الذي ينطبق على البحرين وغيرها من المجتمعات المشابهة لها، المنقسمة على أساس الأصل المنسوب. بدلا من الترغيب في الفوز على المنافسين، توزع المنافع الاقتصادية كمكافأة لأولئك الذين يتم تحديدهم كداعمين حاليين، وذلك على أساس سمات الأصل التي يمكن ملاحظتها. وعليه، فإن السنَّة لديهم مصلحة شخصية قوية في الحفاظ على الوضع السياسي الراهن. ولا تحتاج الدولة إلى شراء كل مواطنيها، والبحرين وأكثر الدول الخليجية لا يتمتعون بالموارد اللازمة لتحقيق ذلك على أية حال. ببساطة، ليس هنالك من صفقة ريعية كلّية يمكن أن تربط كل المواطنين بالنظام حيث سيكون ذلك أشبه بالتبرع المادي. فيمكن لأولئك الذين ينتمون لهذه الجماعة المعينة (السنة) أن يتوقعوا الانتفاع من الحفاظ على ولائهم للسلطة حتى لوكان هذا ظاهريا فقط، بيد أن الآخرين؛ بغض النظر عن رؤاهم وأعمالهم الظاهرية، ليست لديهم هذه التوقعات، وبالتالي ليس لديهم حافز غير الخوف من الانتقام الجسدي لإظهار سلوك سياسي داعم تجاه السلطة.

ومن أجل إبقاء التحليل مقتصدا قدر الإمكان، سيتم اختبار هذه التوقعات في وقت واحد ضمن نموذج معياري يكون فيه الاختلاف الوحيد حسب اختيار المتغير التابع.

الفرضية الأولى تعني ببساطة أن هناك اختلافا ضمن جماعة ما في ردة الفعل تجاه قضية ما، ويمكن تقييمه من خلال نفس المؤشّر الثنائي الذي استخدمناه في التحليل السابق فيما يخص المنافع العامة لدراسة انتمائهم الطائفي. وفي المقابل، فإن الفرضيتين الثانية والثالثة تشكلان معا جدلا أكثر تعقيدا وهو أن توجهات البحرينيين السياسية لا تتأثر بالانتماء الطائفي فحسب، ولكنها تتأثر بمدى ربط الأفراد بجماعاتهم،

بيد أن جوهر الأخير يختلف بين السنة والشيعة، فالتوجهات السياسية في البحرين تحدد جزئيا عن طريق التفاعل الذي يحصل بين تأثير المتغيرين: الانتماء الطائفي نفسه مع مدى بروز الأفراد في تلك الجماعة (والتي تحدد هنا وفق مستوى التدين[17]. هذا الادعاء يمكن تقييمه من خلال التفاعل المضاعف، في حين أن التفاعل المماثل الذي يقيس الاقتصاد الداخلي يسمح باختبار مباشر للفرضية الأخيرة.

أما بالنسبة لمقياس مستوى التدين فإننا سنواجه عدة بدائل. أحد المقاييس المستخدمة على نحو شائع هو مدى تأدية الأفراد للشعائر الدينية مثل الصلاة، وقراءة القرآن، أوالحضور للمسجد، إلا أن الصعوبة تمكن في الاختلافات العملية بين الإسلام الشيعي والسني، مثلا الاختلاف الجوهري في «حضور المسجد» الذي من المرجح أن يختلف بين الجماعتين. بالنسبة للبحرينيين الشيعة مثلا، قد يشمل ذلك الخدمة الدينية في المأتم أوفي مناسبة دينية، فقد نجد الشيعة في البحرين، كما في أماكن أخرى، يعملون في ما يعرف بالتثقيف في الأدب «الحسيني»، وربما يعطون أرقام أقل في قراءة القرآن من نظرائهم السنة الذين هم على نفس مستوى التدين، مما يجعل هذا المقياس غير متسق. علاوة على ذلك، فإن كل المتجاوبين عدا العلمانيين المجاهرين، غالبا ما سيسعون إلى المبالغة في مدى التزامهم الديني إلا إذا أرادوا أن يظهروا أنفسهم كغير متدينين، وهذا الحافز ينطبق على السنة والشيعة بالمثل.

وللسبب نفسه، علينا أن نكون حذرين أيضا في توظيف أداة

(17) قد يتساءل المرء عن سبب لجوئنا إلى قياس قوّة الهوية المذهبية عند البحريني بمعيار عام للتديّن بدلًا من، مثلًا، سؤال المستجيب مباشرةً عن مدى تعلّقه المذهبي. ولكن، لأنّ الانتماء المذهبي تمّ الاستدلال عليه بدلًا من السؤال عنه مباشرةً، لم يكن هذا خيارً وذلك لتجنّب إثارة المزيد من الشكوك والمخاوف عند المستجيبين.

المسح المعياري الأخرى لقياس مستوى التدين، وهي السؤال المباشر. في هذه الحالة، فإن السؤال العربي الشائع في تحديد هذا المتغير يكون: «بشكل عام، كيف تصف نفسك: متدين أم غير متدين؟» في البدء، وباستثناء الأفراد العلمانيين الذين لا يبدون حرجا في إظهار علمانيتهم، فلا بد من الإشارة إلى أن الشخص العربي المسلم التقليدي وبغض النظر عن مستوى تدينه، لا يتوقع أن يرغب في وصف نفسه كغير متدين، وبالتالي سيذهب تلقائيا إلى الخيار الثاني. ثانيا، لاحظنا أن كلمة «متدين» وهي الأكثر شيوعا هنا تحمل نوعا من الإيحاء بالعربية لوصف الشخص الذي لا يكون متدينا في الظاهر فحسب، بل ملتزما أكثر من المعتاد أوربما متعصبا لمذهبه حتى. ليس غريبا إذا أن 57 (أو15%) من المتجاوبين البحرينيين البالغ عددهم 389 كانوا غير مقتنعين بكلا الخيارين وطلبوا من الشخص الذي أجرى المقابلة معهم أن يدرج خيارا ثالثا وهو: «معتدل»، وقد نفترض أن كثيرين كانوا ببساطة أقل اهتماما بدقة تجاوبهم فاختاروا أحد الخيارين. إذا، الطريقة الأخرى لقياس مستوى التدين هي أن تستدل ذلك من خلال إجابات الأفراد على أسئلة إضافية غير مباشرة. إذا كان مؤشر الناتج أقل صحة من ذلك الذي يستند إلى الاستبيان المباشر، فإنه لا يزال أقل تأثرا بالتحيز الاجتماعي المرغوب، وفي إشارة إلى أدوات القياس الأولى التي نوقشت أعلاه، فهي أيضا متسقة بالنسبة لكلا الجماعتين الدينيتين.

مقياس مستوى التدين الذي سنعتمده في النوع الأخير من التحليل، والمبني على أساس هذا السؤال: «أي من العوامل التالية [قد] تشكل عائقا حقيقيا لموافقتك على زواج ابنك، أوابنتك، أوأختك، أوأخك؟»: «ترك الصلاة [من جانب الطرف الآخر]، أوترك الصيام، أوالوضع الاجتماعي

للأسرة، أوالفقر، أوتدني المستوى العلمي، أوقلة فرص العمل، أو أي شيء آخر.» سوف نرمز إلى متغير قياس مستوى التدين بالرقم 1 عندما يحدد المتجاوب أول عاملين كأهم العوامل، أوعندما يضيف إجابة تدلل على الدين في خانة «غيره». ويتضمن النموذج الأخير، على سبيل المثال، إجابات تؤشر على أن السمة الأكثر أهمية في الطرف الآخر هي أن يكون ذو سمعة طيبة فيما يتعلق «بالأخلاق» أو«التدين» أوببساطة «الإيمان بالله». وقد أدلى عدد من الأفراد بشكل صريح على أن الطرف الآخر يجب أن ينتمي لمذهب معين (سني أوشيعي). وقد ملئت خانة «غيره» بالكامل تقريبا باشتراطات دينية وبعضها تضمن اشتراطات طائفية، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على صحة استخدام هذا المقياس لاستدلال مستوى التدين لدى الأفراد[18].المتغير المستقل الآخر الذي نوليه اهتماما جوهريا هو الاقتصاد الشخصي للمتجاوب. وهو كما يوحي اسمه، ليس مقياسا للدخل أوالثروة في حد ذاتهما، بل هو مقياس يلتقط التقييم الشخصي العام لمستوى الحالة الاقتصادية. هذا المقياس يبقى دقيقا لجوهر النظرية الريعية التي تسند التوقعات حول السلوك السياسي للأفراد ليس على مقاييس محدودة مثل دخل المواطنين أورفاهيتهم، إنما تستند على المستوى العام للقناعة الاقتصادية. في ظل غياب سؤال أكثر صراحة في هذا الشأن، فإن هذا المقياس العام – الذي يعمل وفقا للخيارات التالية: «جيد جدا» أو»جيد» أو»سيء»- سوف يكون بديلا

(18) بهذا المقياس، 268 من أصل 401 (أو 69 بالمائة) من مجموع المستجيبين تمّ تصنيفهم على أنّهم "متديّنين" و133 "غير متديّنين". قارن هذه النتيجة بـ 221 من أصل 389 (أو 57 بالمائة) من الأفراد الذين اعتبروا أنفسهم "متديّنين" عند سؤالهم مباشرةً. (إذا تمّ تضمين الذين أجابوا بـ "معتدل" ترتفع النسبة إلى 71 بالمائة). ولكن الترابط بين المقياسين متدنٍ نسبيًّا 0.263 (أو 0.295 إذا تمّ استثناء "المعتدلين")، ممّا يعني بالمجمل أنّ الشخص الذي يعتبرٍ نفسه "متديّنًا" عند سؤاله عن ذلك مباشرةً هو ليس نفس طبيعة الشخص الذي يعير اهتمامًا للدين في حال ما يعتبره العالم العربي ضمن مسائل الحياة العملية الأكثر أهمية وهو: الزواج.

مرضيا[19]. متغيرات التحكم تشمل المؤشرات الديموغرافية المعيارية كالعمر والجنس والمستوى العلمي والتي وظفناها في الدراسة المتعلقة بالتوظيف. ولكن الأكثر بروزا كان نوعين من المقاييس الإضافية التي تهدف لحساب احتمالية الخطأ في المسح نظرا لتأثير الرغبة الاجتماعية. وكما أشرنا في طرحنا حول إجراء المسح في الفصل الرابع، يرمز الحرف (A) إلى المتجاوب الذي تمت مقابلته من قبل باحث ميداني على خلاف مذهبه. هذا المتغير يسمح لنا بتقييم احتمالية كون إجابات المتجاوب، خاصة تلك المتعلقة بأسئلة اجتماعية-سياسية حساسة، متأثرة بالانتماء المذهبي (الذي لا يمكن إخفاؤه) للباحث الميداني الذي يجري معه المقابلة. كما يقدم تأثير الباحث الميداني معيارا مباشرا يمكن من خلاله قياس مدى انعدام الثقة بين الجماعات في البحرين[20]. وهناك معيار تحكم يحدد قلق المتجاوب بشكل أعم، في ضوء السياق السياسي المحيط بميدان المسح، إلى جانب كون هذه المسوح حول الرأي العام غير مألوفة بالنسبة للبحرينيين. وهو يحسب عدد المرات التي يرفض فيها المتجاوب الإجابة عن مجموعة مختارة من الأسئلة السياسية الأكثر حساسية في المسح. ثم يقسم الناتج على مجموع عدد الأسئلة «الحساسة» ليعطينا مقياسا بين 0 و1 ليحدد مدى رفض المتجاوب. وأخيرا، بالنسبة لاحتمالية اختلاف تأثير متغيرات التحكم بين السنة والشيعة، فقد أضفنا خمسة تفاعلات تشابه الانتماء المذهبي في معيار التراجع (regression).

---

(19) هذا أفضل من المتوقّع، إذ إن حوالي ثلث المستجيبين رفضوا إعطاء تقدير لمجموع مدخول الأسرة. فقط سبعة أفراد-خمسة أفراد شيعة واثنان سنّة-ذكروا أنّ حالتهم المادّية "سيّئة جدًّا"، لذلك من أجل تسهيل التحليل المبني على التصنيفات على نحو أفضل تمّ جمع هذه الردود تحت تصنيف واحد "سيّء".

(20) بالنسبة لي، هذا يمثّل الدراسة المنهجية الأولى لتأثير مجري المقابلات الطائفي في العالم العربي.

والنتيجة هي المعادلة التالية التي تحدد السلوك السياسي للأفراد في البحرين:

$$RESPONSE = B_0+SECT \cdot B_1+DIFFSECT \cdot B_2+DIFFSECT\times SECT \cdot B_3+ECON \cdot B_4+ECON\times SECT \cdot B_5+RELIG \cdot B_6+RELIG\times SECT \cdot B_7+FEMALE \cdot B_8+FEMALE\times SECT \cdot B_9+AGE \cdot B_{10}+AGE\times SECT \cdot B_{11}+EDUC \cdot B_{12}+EDUC\times SECT \cdot B_{13}+REFUSE \cdot B_{14}+REFUSE\times SECT \cdot B_{15}+\varepsilon,$$

حيث يكون (RESPONSE)، «الإجابة»، موضع الاهتمام في المسح.

بالنّسبة للمتغيرات التابعة المستمرة، فالنموذج يقدّر بالمربّعات الصغيرة الاعتيادية، وبالنسبة للمتغيّرات الترتيبية، فإنه يقدّر بالوحدات الاحتمالية المنظّمة، وبالنسبة للقياسات الثنائية فهي تقدّر بوحدات احتمالية.

الامتياز السني

إلى أي حد يمكن تفسير السلوك السياسي الشامل من خلال الانتماء الطائفي، سواء في البحرين أوفي أي مكان آخر؛ إنه سؤال مشحون للغاية. بعيدا عن الممارسة الأكاديمية البحتة، فإن إجراء هذا التقصي هوبمثابة الغطس المتهور في مساحات متوترة سواء من الموقع الاجتماعي والسياسي المحلي، وإلى حد كبير من الموقع المعرفي. كما أن محاولة فهم وجهات النظر والتحركات السياسية المعقدة من خلال الانتماء الطائفي الذي يعد أداة تفسير فظّة، قيل إنّه مخاطرة بالوقوع في فخ المجاز السطحي الذي عفا عليه الزمن حول جذور الصراع في المجتمعات العربية النامية وغيرها: الكراهية والنزاعات، والتنافس، التي هي جميعها بدائية، والتي كانت شائعة في العصور الوسطى وليس القرن

الحادي والعشرين[21]. وربما أسوأ من ذلك، لأنه حتما يعزز الروايات المنشورة والمزروعة من قبل الحكام المهتمين بمصالحهم الذاتية، والذين يبررون الاستبداد بالحاجة للعب دور الوسيط المهيمن من أجل السيطرة على الفصائل المتحاربة في المجتمع.

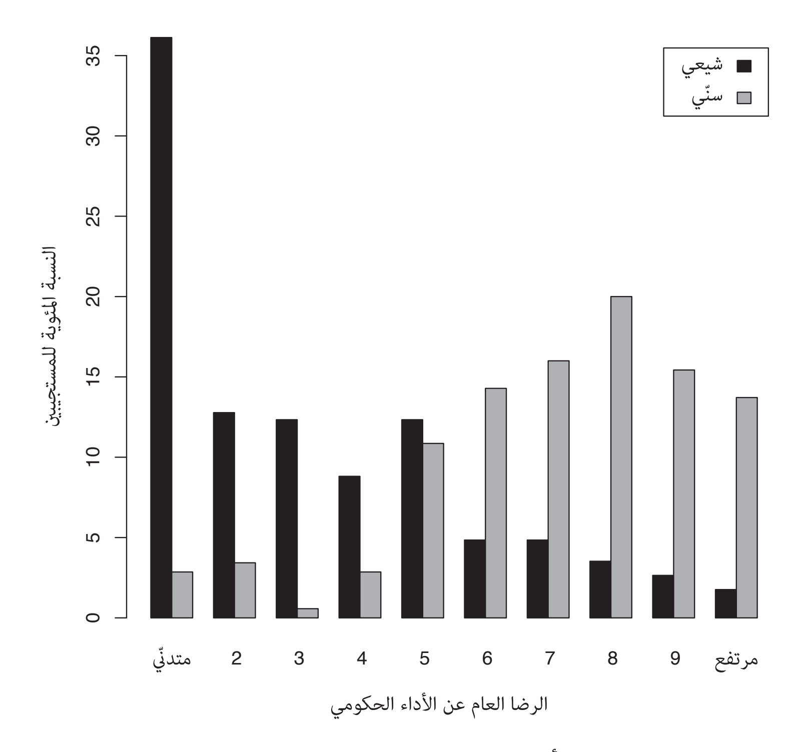
ولكن، حتى الآن على الأقل، فإن أصول الانقسام الديني الطائفي في البحرين هي مشكلة يمكن فصلها عن السؤال التجريبي المصاحب، الذي يسأل ببساطة: هل يوجد أولا يوجد فارق نوعي في وجهات النظر السياسية والسلوك السياسي، مع ثبات العوامل الأخرى، بين المواطنين السنة والشيعة في البحرين؟ ويجيب المسح الجماهيري بشكل لا لبس فيه، على هذا السؤال الأكثر وضوحا، بالإيجاب. الانتماء الطائفي هو إلى حد بعيد مؤشر أكثر قوة وتماسكا لتبيان سلوك ووجهات نظر البحرينيين من جميع أطياف الحياة السياسية. من التصورات المتعلقة بفساد الدولة إلى المشاركة في الانتخابات إلى الرؤى العامة حول دور الدين في السياسة، يظهر البحرينيون السنة والشيعة آراء وأعمالا مختلفة اختلافا جذريا.

خذ على سبيل المثال، السؤال الذي يمكن أن يكون الأكثر شمولا في المسح لقياس التوجهات الشعبية تجاه الدولة. طلبنا من المتجاوبين تحديد مستوى رضاهم بشكل عام عن أداء الحكومة وفق مقياس من عشر نقاط. فكشفت النتيجة، المبينة في الرسم

(21) انظر جستن غينغلر،
Justin Gengler, «Understanding Sectarianism in the Persian Gulf,» in Larry Potter, ed., Sectarian Politics in the Persian Gulf (London/New York: Hurst/Oxford University Press, 2014).

البياني رقم 5.6، استقطابا استند بشكل كبير على أساس طائفي. في حين قرر 90% من السنة أنهم راضون بأداء حكومتهم (باختيارهم المستوى 5 فما فوق)، عبّر ما يقرب هذه النسبة (82%) من الشيعة عن رأي مخالف تماما، وقرر 36% من الشيعة أن مستوى رضاهم لم يتعدى 1. وفي نفس الوقت الذي اختار ثلث كامل من البحرينيين الشيعة أقل درجة ممكنة لتقييم مستوى رضاهم عن الحكومة – وذهب بعض المتجاوبين إلى أبعد من ذلك فعرضوا درجة «0» أو «1-» أو«تحت الأرض»، والمضحك أن بعضهم سأل: «ألا يوجد خيارٌ تحت الـ1-؟» في نفس الوقت، ذهب ما نسبته أقل من 1 من 10 من السنة إلى الإدلاء بأي شيء سلبي أكثر من التقييم المحايد والبسيط لأداء الحكومة. مهما كان تأثير المتغيرات المتدخلة، مثل الرفاهية الاقتصادية، من الواضح أنه لن يبلغ مستوى التأثير الكبير للانتماء المذهبي، والذي يشكل نحو 40 بالمائة من إجمالي الاختلاف في الإجابات على هذا السؤال[22]. ويُلاحَظ هذا الامتياز السني في مسح البحرين - وهي بشكل جوهري عبارة عن وجهات نظر وسلوك مؤيد للحكومة ومستقل عن المادة أوالظروف الديموغرافية - يمكن أن نشهده بشكل شامل في بيانات مسح البحرين. يعرض الجدول 5.3 الاختلاف السني الشيعي في استجابة لعينة فقط من المؤشرات السياسية ذات الصلة، حسب تقدير النموذج متعدد المتغيرات المعياري المحدد سلفا.

(22) قياسًا بإحصاء الـ R2 للانحدار المزدوج المتوافق (OLS). الترابط المزدوج بين المتغيّريْن بلغ نتيجة مثيرة للإعجاب 0.63.



الشكل 5.6: الرضا العام عن أداء الحكومة، وفقا للطائفة

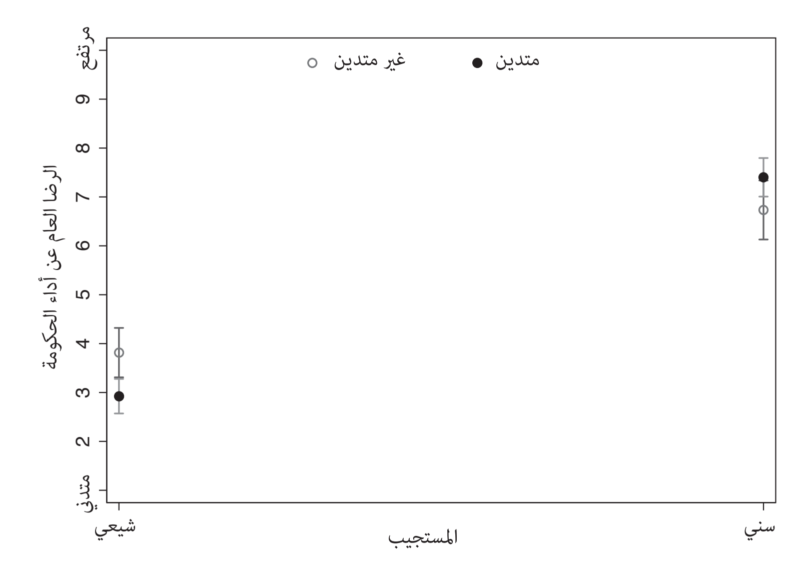
في جميع الحالات، باستثناء حالة واحدة، كانت الإجابات المتوقع الحصول عليها من الأشخاص السنة، الذين يتمتعون بخصائص اقتصادية وديموغرافية متوسطة، في مجملها إيجابية أكثر من تلك المتوقعة من الشيعة الذين يتمتعون بخصائص متطابقة لهم. فالسنة متفائلون أكثر حول تأثير سياسات الحكومة على حياتهم اليومية، والوضع السياسي العام لبلدهم، ومستوى الحكم الديمقراطي في بلدهم، ومساعي الدولة في مكافحة الفساد. ويظهرون إذعانا أكبر لقرارات الحكومة، ويرجحون الانخراط في الأنشطة السياسية المشجعة مثل التصويت في حين يمتنعون عن الممارسات غير المرخصة مثل المظاهرات. بالإضافة إلى

أنهم يثقون أكثر في أجهزة الدولة الأساسية مثل القضاء، والبرلمان، والشرطة، ورئيس الوزراء القوي الذي يخافون منه. في سؤال منفصل لم يدرج في الجدول 5.3 لضيق المساحة، قال أقل من اثنين من بين ثلاثة (ما يعادل 59%) من الشيعة أنهم سيلجئون إلى المحكمة إذا شعروا أنهم

الجدول 5.3: التباين السني-الشيعي في وجهات النظر والسلوك السياسي لدى البحرينيين

	الإجابة المتنبّأة		
	الشيعة	السنة	الامتياز السني
تقييم:			
«الأداء الحكومي بشكل عام» (1=الأسوأ، 10= الأفضل)	3.2	7.2	125%
مستوى الديمقراطية في البحرين (0= الأقل، 10= الأعلى)	2.7	6.1	126%
«تأثير السياسة الحكومية على الحياة اليومية» (1= الأكثر سلبية، 5= الأكثر إيجابية)	2.3	3.4	48%
عدالة ونزاهة الانتخابات الأخيرة (1= غير عادلة وغير نزيهة، 4= عادلة ونزيهة تماما)	2.3	3.4	48%
«إدارة الحكومة للاقتصاد» (1= الأسوأ، 4= الأفضل)	2.5	3.1	24%
«الوضع السياسي العام» في البحرين	1.9	2.8	47%
الثقافي:			
القضاء (1= الأقل، 4= الأعلى)	2.0	3.3	65%
البرلمان (مجلس النواب المنتخب)	2.0	2.6	30%
الجمعيات السياسية	2.6	2.1	-19%
الشرطة	1.9	3.2	68%
رئاسة الوزراء	1.7	3.5	106%
الاتفاق على أنه:			
«يجدر بالمواطنين أن يدعموا قرارات الحكومة دائما، حتى لولم يتفقوا معها» (1= أعارض بشدة، 4= أتفق بشدة)	1.8	2.8	56%
الدولة تعمل على إنهاء الفساد	2.0	3.2	60%
المشاركة في:			
تظاهرة خلال السنوات الثلاث الماضية	49%	17%	-65%
الانتخابات البرلمانية الأخيرة	59%	78%	32%

مظلومين من قبل شخص آخر، في مقابل 83% من السنة الذين أعطوا هذه الإجابة. إلا أن بعض المتجاوبين الشيعة عززوا إجاباتهم بالقول بأنهم سيلجأون لها لكنهم لا يثقون بها لأنها: «لن تفعل أي شيء» وأنها: «عملية صعبة جدا» كما أضافوا: «إنها فاسدة وغير مستقلة».



الشكل 5.7: التأثير التقسيمي للتدين الشخصي على المواقف السياسية

تجدر الإشارة إلى أن هناك حالة واحدة أظهر فيها السنة نظرة سلبية أكثر من الشيعة وكانت هذه تجاه الجمعيات السياسية، مع أنهم أظهروا نظرة إيجابية تجاه البرلمان. وفي حين أبدى المتجاوبون الشيعة ثقة أكبر تجاه ممثليهم السياسيين، في فترة إجراء المسح، بيد أن ثقتهم في البرلمان الذي لابد من عبوره للتأثير على سياسات الدولة كانت أقل. وعلى النقض تماما، أظهر السنة نظرة معاكسة تميل إلى دعم

الإطار المؤسسي للتمثيل السياسي، ولكن ليس تلك الجماعات التي من المفترض أنها شكلت لتمثلهم. مثل هذا الانقسام يتسق مع الخيارات التنظيمية المتباينة للسنة والشيعة الذين حشدوا أتباعهم إبان انتفاضة 2011 . كان تحرك الشيعة إلى حد كبير من داخل التشكيلة الموجودة لقوى المعارضة الفاعلة (باستثناء حركة 14 فبراير الموجهة للشباب والحركات الشبيهة لها)، بينما أبعد السنة الجمعيات الموجودة المشكلة على أساس ديني وقادتها لتأسيس ائتلافات شعبية تحمل طابع الشخصية القومية السنية[23].

يكشف المسح أن هذا الانقسام السياسي الأساسي بين السنة والشيعة تتصاعد أوتهدأ حدته حسب مستوى بروز الهوية المذهبية للشخص البحريني. فقد كشف أن الأشخاص المتدينين من السنة يتوافقون مع الرؤى الإيجابية تجاه الدولة، على عكس أولئك السنة الذين يظهرون مستوى أقل من التدين. أما بالنسبة للشيعة، فهذا التأثير يذهب في الاتجاه المعاكس، فكلما زاد مستوى التدين تزيد معها التوجهات المعارضة للحكومة. وفي الوقت الذي تساهم قوة الانتماء المذهبي في زيادة التوجهات السياسية المعارضة لدى الشيعة، فإنها تساهم في تحشيد السنة للدفاع عن النظام. هذا التأثير المغناطيسي للتدين موضح في الجدول 5.7 الذي يتطرق مجددا إلى السؤال حول رضا الأفراد عن أداء الحكومة بشكل عام. هنا نرى في الإجابة المتنبّاة من الشيعة المتدينين، مع التحكم في العوامل الأخرى مثل العمر، والمستوى العلمي، والجنس، والوضع الاقتصادي، وغيره، فإن مستوى

(23) انظر جستن غينغلر،
Justin Gengler, «Bahrain's Sunni Awakening,» Middle East Research and Information Project, 2012.

الرضا عن الحكومة سجل ما يقرب نقطة واحدة أقل من الشيعة غير المتدينين. وفي المقابل، كان التغير في الاتجاه المعاكس في إجابات السنة المتدينين حيث ارتفع مقياس الرضا بحوالي ثلثين من النقاط العشر، مع ثبات بقية العوامل[24]. التأثير الكلي للتدين، الذي استقر عند مستوى 0,004، يفصل بين التقييمات المتباينة من السنة والشيعة بما يعادل 1,5 نقطة، أو16% من إجمالي مجموع الإجابات السليمة.

هذا التأثير الجوهري – الذي يبرز التوجهات الموالية للحكومة في الأوساط السنية وتلك السلبية في الأوساط الشيعية - يتكرر في بيانات المسح عبر مجموعة واسعة من المؤشرات السياسية. على الرغم من أنه لا يقارن بالتأثير الساحق للانتماء المذهبي من حيث الحجم أوالدلالة الإحصائية، إلا أنه يعزز فكرة الارتباط الوثيق بين الهوية السياسية للبحرينيين وهويتهم المذهبية. وعلى أية حال، يبقى مقياس مستوى التدين لدى الأفراد مؤشرا غير دقيق في قياس السلوك السياسي لأن الأشخاص الأكثر إيمانا يشكلون دائرة سياسية معينة وفق ادعائهم؛ ولا يعود هذا لكون المواطنين المهتمين بالأمور السياسية يرفعون مطالب معينة للدولة بالمقارنة مع نظرائهم العلمانيين. ففي هذه الحالة، يفترض أن يعمل تأثير مستوى التدين لدى كل من الشيعة والسنة في نفس الاتجاه. بدلا من ذلك، تبين النتائج أن ارتفاع مستوى التدين يمثل مؤشرا قويا ليس في كون الشخص متدينا بشكل عام، ولكن في كونه

(24) في حين أنّ التأثير الأخير ليس متينًا في الإحصاء كما قد يفضّل، إذ يشكّل أهمية فقط عند مستوى $p= 0.10$ تقريبًا، فإنّ ترابطه في الحجم والاتّجاه على مستوى مجموعة متنوعة من نماذج الرأي والسلوك السياسيين يعطي الثّقة بأنّ غياب الأهمية الإحصائية النسبي مقارنةً بالشيعة يعود سببه بشكل رئيس إلى عدد السّنّة الأقل في عيّنة الإحصاء. يقدّم اختبار تشخيصي بعض الأدلة على أنّ الحال هي كذلك: عندما يتم إسقاط شروط التفاعل التي تضم الضوابط الديموغرافية، واستبدال التقديرات السّنّية-الشيعية المحدّدة بتقدير فردي وبالتالي كسب عدّة درجات من الحرية، تزداد الأهمية الإحصائية للتأثير بين السّنّة حوالي 50 بالمائة.

سنيا أم شيعيا. بالتالي، هو تصنيف ميتافيزيقي بقدر ما يمثل تصنيفا سياسيا، كما أنه يدفع الأفراد نحو تطرف أكبر في سلوكهم تجاه الدولة البحرينية والمحدد وفقا لمذهبهم أصلا.

يتضمن مسح البحرين الدلالات السياسية للهوية المذهبية، وتبرز هذه الدلالات بشكل جلي في مسألة الاعتزاز الوطني. وهنا توجد نقطة تجريبية نادرة توضح طبيعة الصراع السني الشيعي في البلاد؛ كيف أن أسطورة حكم الشيعة للبحرين القديمة تنافس مملكة البحرين الحديثة التي ولدت بعد استيلاء «الفاتح» أحمد بن محمد آل خليفة عليها، في الذهن الشعبي والساحة السياسية من ناحية التفوق والشرعية. وتشير بيانات المسح إلى أن نفس الهوية الدينية السياسية التي تساعد في تحديد توجهات المواطنين تجاه الدولة، تؤثر على مستوى شعورهم بالاعتزاز لكونه بحرينيين – أي لكونهم بحرينيين «حقيقيين». وعلى الرغم من أن مستوى التدين يباعد كلا الطرفين (السنة والشيعة) أكثر في آرائهم السياسية، لكنه يدفعهم في الاتجاه نفسه حين يتعلق الأمر بالاعتزاز الوطني، حتى وإن كان ذلك في اتجاهين منفصلين ومتنافسين من حيث مبدأ الوطنية.

وفي حين يتبين اختلاف بسيط في التجاوب مع هذا العنصر المعياري للمسح في بعض مجتمعات الخليج[25]، توضح إجابات البحرينيين وجود تباين كبير ليس فقط بين الجماعتين المذهبيتين ولكن فيما بين كل منهما أيضا. إذا ليس الهدف تحديد أي من الجماعتين أكثر

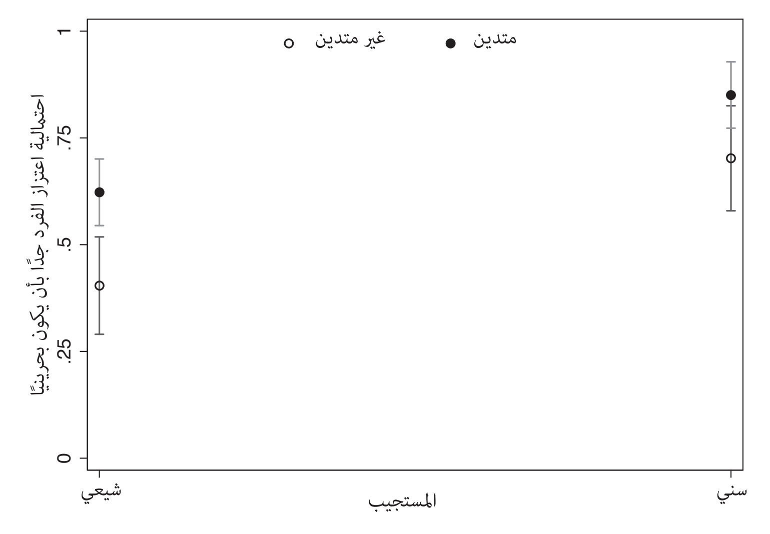
---

(25) على سبيل المثال، كل المواطنين باستثناء 15 من أصل 1,060 الذي أجري عليهم الإحصاء لمسح القيم العالمي القطري لعام 2010 قالوا إنّهم "فخورون جدًّا" بكونهم قطريين.وفي إحصاء مسح القيم العالمي السعودي للعام 2003، كانت هذه النسبة أكثر تطابقًا على الأقل مع السّنّة البحرينيين، إذ تبلغ 73 بالمائة من المستجيبين.

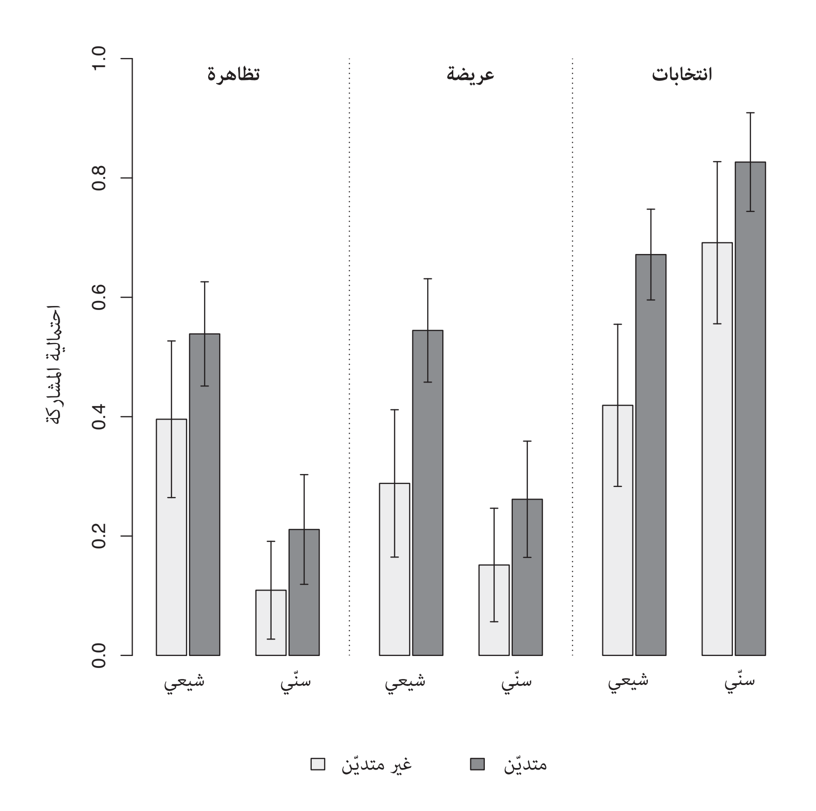
وطنية – المسألة التي تعتبر موضوع جدال غير بسيط - ولكن الهدف هو مراقبة التفاعل بين الهويات المذهبية والقومية للبحرينيين. وجهنا سؤالا مباشرا للمتجاوبين: «إلى أي مدى تفتخر بكونك بحرينيا؟» فسجل أربعة أخماس من المتجاوبين السنة أعلى مستوى للفخر الوطني، وذلك بالمقارنة مع حوالي 55% من الشيعة. وقد يفسر هذا التباين المهم أمرين؛ الأكثر وضوحا هو احتمالية وجود ميل مفرط بين السنة للشعور (أو لحمل) رابط أقوى تجاه البلد والنظام السياسي الأوسع الذي، كما رأينا بالفعل، قد أعطاهم حصة مادية أكبر من شركائهم في الوطن (الشيعة)، والسبب الثاني المحتمل أكثر تعقيدا وهو يوّظف التسييس الحاد لعنوان «البحريني» الذي كان لابد من استخدامه في الاستبيان، وقد أبرز كيف أن بعض المتجاوبين الشيعة فضلوا الإشارة إلى هويتهم بعنوان «البحارنة»، فردوا على السؤال مؤكدين: «أنا فخور- ليس لكوني بحرينيا، ولكن لكوني بحراني». على أية حال، سيكون فهم التباين بين الجماعات كنقص في الولاء الوطني لدى الشيعة تبسيطا مفرطا.

المثير للاهتمام أكثر هو طريقة تفاعل انتماء الأشخاص لإحدى الجماعتين مع مشاعر الاعتزاز الوطني لدى جميع البحرينيين. يبين الشكل 5.8 احتمالية أن يسجّل المتجاوب أعلى مستوى من الاعتزاز الوطني، مصنفة حسب الانتماء المذهبي ومستوى التدين، مع التحكم في جميع المتغيرات الأخرى ذات الصلة. كما يبين أن الأشخاص المتدينين سواء كانوا من السنة أو الشيعة يسجلون مستويات أعلى من الشعور بالاعتزاز الوطني. تقدّر احتمالية أن يسجل المتدين السني بأنّه «فخور جدا» بجنسيته، أكثر بـ 21% بالمقارنة مع السني غير المتدين. وتبرز حدة التباين بشكل أكبر عند النظر للفرق بين ما سجله الأشخاص المتدينون من الشيعة وأولئك غير المتدينين: فسجل الأشخاص غير المتدينين من

الشيعة تقدير 40% فيما وصل تقدير أولئك المتدينون إلى 62%، مع ثبات العوامل الأخرى، حيث كان الفارق النسبي 54%. فظهر كل من التأثيرين التقديريين سليمين عند المستوى 0.05 في الدلالة الإحصائية. في المجتمع البحريني، ترتبط قوة انتماء الأشخاص لجماعاتهم بقوة الانتماء إلى البلد بشكل عام، وبهذا يحمل مفهوم الوطنية خصائص مذهبية محددة ترتبط بالقناعات السياسية المتنافسة حول ماهية البحرين وما تمثله. على سبيل المثال، هناك احتفالان منفصلان للعيد الوطني في البلد، حيث يقام الاحتفال الرسمي بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول في ذكرى تتويج الأمير عيسى بن سلمان بعد استقلال البحرين رسميا من بريطانيا في العام 1971. بيد أن هذه الذكرى تواجه انتقادات لكونها تحتفل بتولي آل خليفة للحكم بدل الاحتفال الوطني، فيرفض الكثير من المواطنين الميالين إلى المعارضة التاريخ الرسمي ويقيمون الاحتفال في التاريخ الفعلي للاستقلال 15 أغسطس/آب.



الشكل 5.8: التدين والاعتزاز الوطني



الشكل 5.9: التدين والسلوك السياسي

كما لمستوى التدين الشخصي تأثير ثابت وكبير على السلوك السياسي يتعدى تشكيل الآراء ووجهات النظر السياسية، فيساهم في تشجيع كل من السنة والشيعة على الانخراط في النشاط السياسي. الشكل 5.9 يلخص نتائج 3 من وحدات الاحتمال استنادا إلى الانحراف عن المتوسط في التوزيع المعياري في دراسة مشاركة

البحرينيين في التظاهرات العامة، والعرائض، والتجمعات السياسية، والانتخابات البرلمانية في 2006، وفقا للترتيب الذي أوردناه[26].

تبين البيانات احتمالية أكبر لمشاركة الأشخاص المتدينين في أغلب الحالات مع تغير نسبي ملحوظ، فاحتمالية مشاركة أولئك الشيعة غير المتدينين في التظاهرات في السنوات الثلاث الأخيرة تصل إلى 40%، على سبيل المثال، بالمقارنة مع المتدينين منهم الذين سجلوا مستوى يصل إلى 54%. وتبين أرقام المتجاوبين من السنة تباينا مشابها لنظرائهم الشيعة، حيث تصل احتمالية مشاركة الأشخاص المتدينين من السنة في تظاهرة إلى الضعف تقريبا بالمقارنة مع أولئك غير المتدينين. وكانت النتائج المتعلقة بانخراط البحرينيين في التجمعات والعرائض السياسية مشابهة لنتائج المشاركة في التظاهرات العامة. فيما بينت النتائج، ذات العلاقة، احتمالية أن يكون الأشخاص المتدينون من الشيعة قد وقعوا عريضة ما أو شاركوا في تجمع سياسي بنسبة تقدر بحوالي 89%، في حين وصلت هذه النسبة إلى 73% عند الأشخاص المتدينين من السنة. أخيرا، بالنظر إلى القواعد المذهبية للجمعيات السياسية الرئيسية في البحرين، فمن المتوقع أن يكون مستوى تدين الشخص حافزا للمشاركة في الانتخابات، خاصة بين الشيعة. وهذا يعود بنا إلى موضوع المشاركة في انتخابات 2006 التي أحدثت انشقاقا مفاجئا عن الوفاق، فذهبت حركة «حق» المنشقة إلى خيار مقاطعة الانتخابات. وعملت الوفاق

(26) تمّ الإفصاح بشكل صريح عن الطبيعة السياسية للفعاليتين السابقتين في صيغة الأسئلة. يسأل الأوّل إذ ما شارك المستجيب في مظاهرة أو مسيرة في السنوات الثلاث الماضية. ويسأل الأخير إذا ما قام المستجيب بتوقيع عريضة أو شارك في اجتماع "لمناقشة مسألة ما". ولأنّ مستوى عدم الاستجابة المرتفع نسبيًّا لهذه الأسئلة نظرًا لحساسيّتها السياسية، تمّ استبدال هنا التقديرات المحدّدة بالجماعة للضوابط الديموغرافية بتقديرات فردية كي يتم كسب فعالية إحصائية إضافية. أي أنّه يتم إسقاط شروط التفاعل التي تضم السن، والتحصيل التعليمي، والأنثى.

على نشر توجيهات المرجع الديني آية الله علي السيستاني الذي شجع الشيعة المتدينين على المشاركة في الانتخابات، وذلك حتى لا يتفوق عليهم المنافسون.

ونظرا لأنها كانت أول انتخابات سيشارك فيها الشيعة رسميا، كان هناك حثّ واضح للسنة بأن لا يطمئنوا لوضعهم على فرضية مقاطعة الشيعة للانتخابات. حسب القيادات الدينية السنية، فإن الضرر من عدم التصويت يفوق ذاك المترتب على التعاون مع الحكومة، نتائج المسح تظهر بأن احتمالية مشاركة السنة في انتخبات 2006 أعلى من الشيعة، بغض النظر عن مستوى التدين. في المقابل، كان التأثير النسبي لمستوى التدين أقوى بكثير لدى الشيعة، فإذا كان الشخص متدينا ستزيد احتمالية مشاركته من 42% إلى 67%، أولحد 60%. وبالنسبة للعلمانيين السنة تقف احتمالية مشاركتهم عند 69% بالمقارنة مع احتمالية مشاركة المتدينين السنة التي تصل إلى 83%. إذا، التأثير النسبي لدى السنة لا يتعدى [27]20%. ثمن الولاء

مع ذلك، مهما كانت هذه النتائج بناءة، إلا أنها لا تستطيع أن تنقل لنا القصة الكاملة لانتخابات العام 2006. ومما لا شك فيه، أنّه في ضغطها على دوائرها تباعًا للمشاركة في الاقتراع، فإن كل الجمعيات السياسية، باستثناء العلمانية منها، توجهت إلى التطلعات والمخاوف السّياسية الطّائفية للبحرينيين واستثمرتها. وكذلك أيضًا، قدّمت هذه الجمعيات حججًا أخرى مستندة إلى المزيد من المخاوف المادية. وككتلة شيعية متحدة في البرلمان، تعهدت الوفاق برفع مستوى

(27) كما هو مشار في رسم خطوط الخطأ التي تمثّل 95 بالمائة من فواصل الثقة للتقديرات الخاصّة، إنّ الأهمية الإحصائية لهذه التأثيرات بين السّنّة أقل متانة نسبيًّا من بين الشيعة. كما في مواضع أخرى، يعود ذلك بشكل كبير إلى عدد المستجيبين السّنّة الأقل نسبيًّا. راجع الهامشين 24 و26.

المعيشة لجميع الشيعة؛ في حين أن المقاطعة ستؤدي فقط إلى المزيد من الانقسام الاجتماعي والسياسي لأن إدارة تخصيص الموارد كانت في يد مؤسسة تشريعية يهيمن عليها السنة. التّمثيل السّني في البرلمان، أي الجمعيتان الإسلاميتان السنيتان قالتا لأتباعهما إنهما ستضمنان ليس فقط أن «الأوغاد» لن يستطيعوا «تمرير أو تشريع قوانين لا تتوافق مع القيم الدينية»، كما حذر المعاودة بشكل واضح قبل أربع سنوات، بل أيضًا أن الأغلبية الوفاقية لن تستطيع توجيه موارد الدولة إلى مؤيديها الشيعة على حساب السّنة العاديين. بعيدًا عن التّأثير الواضح للانتماء والهوية الطّائفية، بالتّالي، إلى أي حد ساهمت هذه الحجج على مستوى الاقتصاد في إقناع البحرينيين بالإدلاء بأصواتهم؟

الجواب هو أنّه إذا كان لهذه المناشدات أي تأثير، فإنه سيكون على السنة فقط. التّأثير الهامشي المُقَدر للاقتصاد على احتمالية المشاركة في الانتخابات كان فعليًا «صفر» لدى المتجاوبين الشيعة ولم يتعد نسبة 10 بالمائة لدى السّنة. واحتمالية أن السني الذي صنف مستواه المعيشي كـ «جيد جدًا» اقترع هي 66 بالمائة، مقارنة بـ 77 بالمائة من الذين صنفوه كـ «جيد»، ووصلت هذه النسبة إلى 88 بالمائة لدى أولئك الذين صنفوا مستواهم الاقتصادي على أنّه «سيء»[28]. وعلى النقيض من ذلك، قُدّرَت احتمالية مشاركة المقترعين الشيعة بـ 60 بالمائة تقريبًا بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية. وفي اتخاذ قرار بشأن المشاركة في انتخابات العام 2006، كان دافع السّنة بالتّالي هو انعدام الثّقة الطّائفية، ومحافظهم، أما الشيعة، فيبدو أنّهم تأثّروا بالنّداء المُوَجه إلى ضميرهم الدّيني من قبل الوفاق، -وأخيرًا، بفتوى

(28) على نحو الحصر، الاختلاف الوحيد في المشاركة المقدّرة بين الفئات الأولى والثالثة للاقتصاد هو الأهمية الإحصائية التي تبلغ مستوى حوالي $p= 0.05$.

علي السّيستاني. اتهام زعماء حركة الحق بأن الوفاق وزعمائها الدّينيين «أكرهوا» الشيعة على التّصويت له دليل تجريبي في بيانات المسح.

هناك طريقة أخرى للإجابة على هذا السؤال، وهي النظر إلى ما سجله المتجاوبون بشأن انتماءاتهم السياسية. وعلى الرغم من أن الكثير من الأفراد، وخصوصًا الشيعة، رفضوا الإجابة عن هذا السؤال الذي يمّكن من تحليل التّراجع في المسح، مع ذلك، تبقى البيانات مفيدة. من بين 127 شيعيًا أفادوا عن انتمائهم لجمعية سياسية، أكثر من نصفهم أي حوالي 55 بالمائة أفادوا عن انتمائهم للوفاق. وأفاد 10 بالمائة من المتجاوبين عن انتمائهم لجمعية الوعد ذات الميل الاشتراكي التي تجذب السنة والشيعة معًا. أخيرًا، أفاد نحو15 بالمائة من الشيعة عن انتمائهم إلى مؤسسات صغيرة ومتعددة كان من بينها صناديق خيرية محلية، ومنظمات حقوقية، وأحزاب ليبرالية، فيما أفصح الباقون الذين تبلغ نسبتهم تقريبًا 20 بالمائة عن انتمائهم لحركة حق. ولم يكن تمييز متوسط المستوى المعيشي الذي سجله مؤيدو الوفاق ومؤيدو حركة حق فقط متعذرًا إحصائيًا، بل كان في الواقع مُطابقا لثلاث خانات عشرية. المعارضون السّياسيون الأكثر حماسة في البحرين- الذين يُقال إنّهم يرفضون «المشاركة في العملية السياسية» - ليسوا ببساطة الأكثر فقرًا. موقفهم في عدم التعامل المُتَعمد مع النظام يعكس توجهًا سياسيًا معينًا، وليس قضية اجتماعية واقتصادية كامنة.

ولم تكن الاستنتاجات العامة المتعلقة بالسنة أقل إقناعًا. تماشيًا مع التّوقعات المسبقة المتأتية عن دراستنا التمهيدية للمنافع العامة، يُنظَر إلى السّنة هنا على أنهم يُظهِرون حساسية سياسية مفرطة تجاه الظروف الاقتصادية. واستنادًا إلى ذلك، تقل احتمالية المشاركة في الانتخابات كلما تحسن المستوى المعيشي للأسرة، إلى حد لا نجد فيه، بين أولئك

ذوي الأعلى درجة في مقياس المستوى المعيشي، اختلافًا إحصائيًا على مستوى المشاركة الانتخابية بين الشيعة والسنة. وفي حين أنّه، مجددًا، يكون قرار المقاطعة أو المشاركة لدى الشيعة قبل كل شيء مسألة مبدأ، يبدو أن السنة يهدفون إلى تحسين ظروفهم المادية عن طريق ترشيح المحسنين إليهم بشكل مباشر. إذًا، في أوساط السنة الأكثر فقرًا، ليس هناك وعد بالبقاء غير سياسيين، أو بالتّأييد السّياسي: إذا فشلت الدولة في الالتزام بتعهداتها في الصفقة الضمنية، ما الذي سيدفع السنة للالتزام بتعهداتهم؟

هذه النتيجة تنعكس في مجالات واسعة ومتقاطعة في الحياة السياسية، من التّقديرات العامة لأداء الحكومة السياسي والاقتصادي إلى الآراء بشأن الفساد، والمشاركة في الأنشطة السياسية المهمة، يظهر السّنة حساسية غير متكافئة تجاه الأوضاع الاقتصادية مقارنة بالبحرينيين الشيعة. الجدول 5.4 يوضح التغير النسبي المُقَدّر في ثماني مؤشرات سياسية مختلفة مرتبطة بتغيير (افتراضي) في المستوى المعيشي من «سيء» إلى «جيد»، ومن «سيء» إلى «جيد جدًا»، تباعًا، لدى السنة والشيعة على حد سواء. بالنّسبة للشّيعة، تتوافق الظّروف الاقتصادية المُحَسّنة مع التّوجهات السياسية الإيجابية أكثر في أقل من نصف الحالات- وفي إحدى هذه الحالات، فقط إذا كان التغير جذريًا بحيث يتحول مستواه من سيء إلى جيد جدًا. علاوة على ذلك، هذا التّأثير يعمل فقط ضمن مساحة الرأي، ولا يؤثر على مشاركة الشيعة في التظاهرات، ولا، كما درسنا سابقًا، في الانتخابات.

في غضون ذلك، تتلاءم الأوضاع المعيشية الأفضل لدى السنة مع المزيد من التوجهات السياسية الإيجابية بشكل شبه كلّي. ومن خلال عينة واسعة من الأفعال والآراء السياسية، فإن تحسن الأوضاع المعيشية

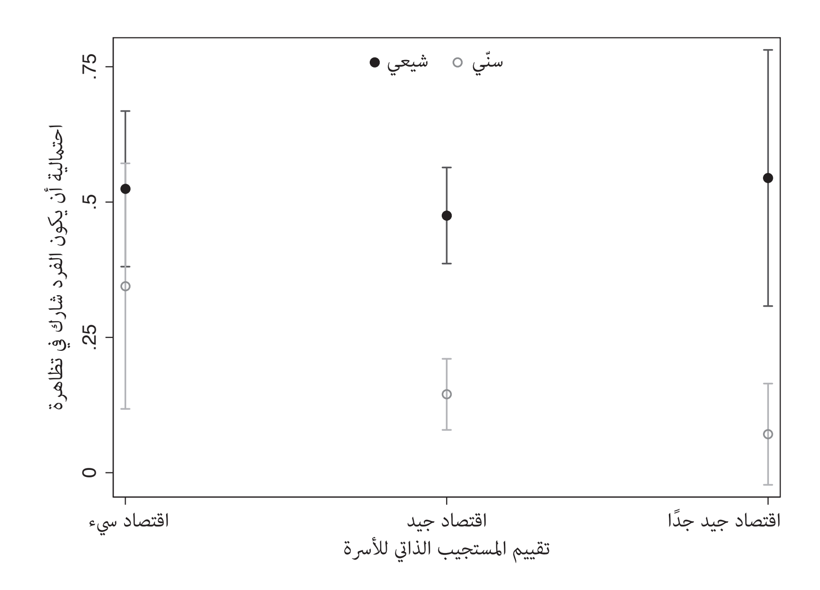
له تأثير واضح على البحرينيين السنة، إذ يضاعف التوجهات الإيجابية الموجودة أساسًا لديهم تجاه الدولة (نسبة إلى الشيعة)، ويقلل من احتمالية السلوكيات غير المرخصة مثل المشاركة في التظاهرات والتجمعات. وتعزز أوضاع مادية أفضل الشعور بالاعتزاز الوطني لدى السنة، في حين تقلل من تشجيع الشيعة للتغيير السياسي الراديكالي في مقابل التغيير السّياسي التدريجي. والجدير بالذكر أن كل هذه التأثيرات، باستثناء واحد منها، أتت بتحسن حتى في فئة واحدة على المستوى المعيشي من «سيء» إلى «جيد».

خذ على سبيل المثال مسألة مشاركة البحرينيين في التظاهرات، فمن بين الجميع، أفصح 17 بالمائة فقط من المتجاوبين السّنة عن مشاركتهم في تظاهرة أو مسيرة في الثلاث سنوات الماضية، مقارنة بأكثر من النّصف (أي 52 بالمائة) من الشيعة. مثل هذا الاستنتاج ليس مفاجئًا كثيرًا، بالطّبع، كما أنه يتوافق مع الانطباعات النوعية عن النشاط السّياسي النّسبي للمجتمعات الطائفية في البحرين، على الأقل منذ انتفاضة الشيعة في التسعينيات. مع ذلك، ما لا يؤيده هذا الاستنتاج هو الرّواية المعروفة، التي ازداد تأكيدها في ما بعد العام 2011، عن المعارضين الشيعة الفقراء في وجه الموالين السّنة الأثرياء. بالفعل، كشفت بيانات المسح عن أن نقيض ذلك تمامًا هو الصّحيح: إنّهم السّنة الأكثر فقرًا الذين يميلون إلى النّشاط، وليس الشيعة الأفقر. وكما هو مُبَين في الشّكل 5.10، فإن التّغير في الظروف الاقتصادية لدى الشيعة لا يلعب أي دور نهائيًا في احتمالية المشاركة لدى الشيعة. الشيعة الأفقر، كما يتضح، لا تُرَجّح مشاركتهم أكثر من أي شيعة آخرين. لا يمكن قول الشّيء نفسه عن السّنة. احتمالية مشاركة شخص سني ذي مستوى معيشي «جيد جدًا» لا تتعدى

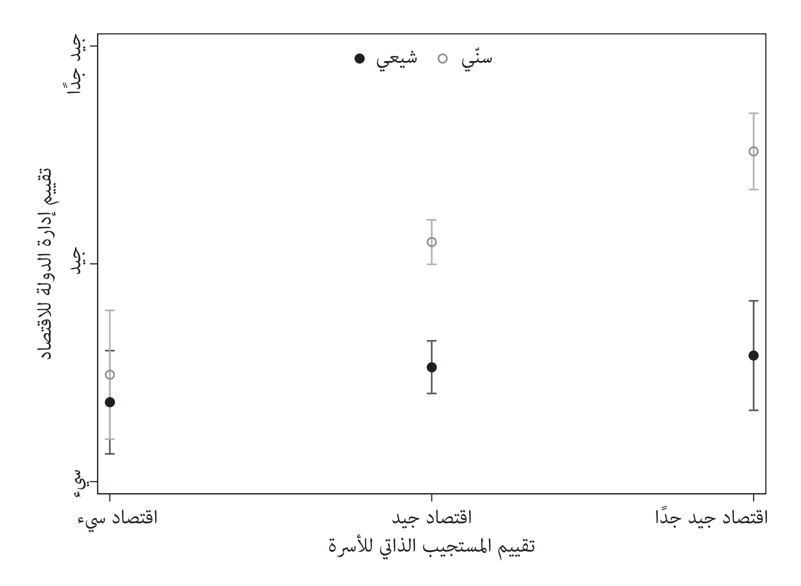
مجرد 7 بالمائة، مع بقاء العوامل الأخرى متساوية، لكنّها تتضاعف لتصل إلى 15 بالمائة في أوساط السنة من ذوي المستوى «الجيد»؛ وتقفز مرة أخرى لتصل إلى 35 بالمائة في أوساط السنة من ذوي المستوى المعيشي المتدني. وعليه، فإنه من المُرَجح أن يكون السّنة من المجموعة الاقتصادية الأضعف قد تظاهروا بنسبة تبلغ خمسة أضعاف احتمالية تظاهر المجموعة الأثرى، وهو تأثير قوي جدًا بحيث يمحو التباين الإحصائي الفاصل بين السنة والشيعة من الفئة ذات المستوى المعيشي الأدنى.

الجدول 5.4 الحساسية السّياسية للبحرينيين تجاه الظّروف الاقتصادية

	الأثر الجانبي			
	شيعي		سني	
التحول من مستوى اقتصادي «سيء» إلى:	**جيد**	**جيد جدا**	**جيد**	**جيد جدا**
تقييم:				
تأثير السياسة على الحياة اليومية	+	+13%	+24%	+36%
إدارة الحكومة للاقتصاد	-	-	24%	+14%
الوضع السياسي العام في البحرين	-	+23%	+14%	+25%
انتشار الفساد الاقتصادي (1= الأقل، 4= الأعلى)	-	-	-13%	-16%
الموافقة على:				
«أن الإصلاح يجب أن يكون على دفعات، وليس مرة واحدة» (1= أعارض بشدة، 4= أوافق بشدة)	15%	21%	+12%	+17%
المشاركة في:				
تظاهرة	-	-	-59%	-80%
الانتخابات البرلمانية في 2006	-	-	-	-23%
الاعتزاز الوطني	-	-	+29%	+47%



الشكل 5.10 احتمالية المشاركة في تظاهرة وفقًا للمستوى الاقتصادي للأسرة



الشكل 5.11 المستوى الاقتصادي للأسرة مقابل تقييم الإدارة الاقتصادية للدولة

هنا مجددًا لدينا دليل واضح على أن الآراء والسّلوك السياسي لدى كل من المجتمعين الطّائفيين في البحرين يتشكلان وفقًا لعمليات مختلفة بشكل أساسي. لدى الشيعة، تُحَدد الأفعال والمواقف تبعًا للتّوجه الأيديولوجي الأوسع للأشخاص تجاه الدولة بدلًا من رضا الفرد عن المنافع المادية التي تقدمها؛ في حين أنّ لدى السّنة، تسير العملية بشكل أقرب وفقًا لآليات على المستوى الاقتصادي التي يُعتَقَد أنها تربط المواطنين بالحكومات في سياق دول الخليج العربية. وهناك رسم أخير يوضح هذا الاختلاف بدقة، إذ يبرز الشكل 5.11 وجهة نظر المتجاوب في ما يتعلق بإدارة الحكومة للاقتصاد، مقارنة بوضعه المعيشي الخاص. لدى السّنة، كانت العلاقة تمامًا كما قد يتوقعها المرء، مع ارتفاع أو انحدار تقييمهم للحكومة وفقًا لتجربتهم المعيشية الخاصة: أولئك ذوو الحالة الجيدة يعتقدون أن الدّولة تعمل بشكل جيد؛ في حين قيم أولئك، ذوو الوضع الأسوأ، الدّولة بشكل سلبي. مع ذلك، يستطيع المرء أن يرى أنّه لدى الشيعة، هذه العلاقة انهارت أو بدلًا من ذلك فشلت في أن تتجسد نهائياً. بدلًا من ذلك، يقدم الشيعة بشكل موحد تقييمات سلبية لإدارة الدّولة للاقتصاد بشكل مستقل عن أوضاعهم االشّخصية. في الواقع، فإن التّصنيف المتنبأ به لشخص شيعي من الفئة الاقتصادية الأعلى لا يختلف عن تقييم شخص سني من الفئة الأدنى. بالنّسبة للشّيعة، من الواضح إذا أن مسألة الأداء الاقتصادي للحكومة لدى الشيعة ترتبط بشكل لا مفر منه بمفاهيم أوسع تتعلق بالمساواة، والعدل، والشرعية - ليس ببساطة في ما يتعلق بالاقتصاد فحسب، بل بالدولة نفسها.

احتواء الصحوة السنية

للآن وبعيداً من أن الخبر المعتاد هو التركيز على المعارضة ذات الغالبية الشيعية في البحرين، إلا أن الارتباط الوثيق بين السياسة والاقتصاد في أوساط قاعدة الدعم السني للدولة هو ليس شيئا يجد له دليلًا فقط في بيانات المسح الشامل. خلال المقابلات التي أجريناها، وصف برلمانيون سنة من كلا الجمعيتين الرئيسيتين أهدافهم التشريعية بمصطلحات اقتصادية صريحة، التي في كثير من الأحيان تقوم بمساءلة ما اعتبروه اهتماما سياسيا وماليا غير متناسب للدولة لهؤلاء الناس الذي يناوئونها تحديدا.

عند السؤال حول أصول إحباط الشيعة في البحرين، يرد التشريعيون أن للسنة – في الحقيقة- أسباب مساوية وأكثر تدعوهم للشكوى. يشير الدكتور علي أحمد إلى أن «قرى (الشيعة) كانت لا تلقى العناية، ومتخلفة، وغير متطورة، لكن الآن أغلبية مشاريع (الحكومة) –في مجال الإسكان مثلاً – يتم توجيهها للمناطق القروية». ممثل آخر عن الجمعية المنتمية لحركة الإخوان المسلمين وهو سامي قمبر يذكر ملاحظاته بقوله:

«هناك منطقة في منطقة سكني –الرفاع- تعرف باسم (لبنان) وهي إحدى أفقر المناطق في البحرين، لا يمكن القول ببساطة أن الشيعة فقراء والسنة أغنياء. إن تحدي الفقر والتباين الاجتماعي والاقتصادي في البحرين ليست مشكلة شيعية فحسب، وليست مشكلة تتعلق بالفروق الدينية. نحن – في المنبر الإسلامي- نعمل من خلال البرلمان من أجل رفع مستوى الحياة لهؤلاء الناس بمجموعهم، ليس فقط السنة، وليس فقط الشيعة»[29].

---

(29) مقابلة خاصة، البحرين، 17 مايو/أيّار، 2009.

أما الرد الملفت للنظر هوما قاله البرلماني السلفي عيسى أبوالفتح:

«انظر، على الشيعة أن يفهموا أن حكومات الخليج كلها لا تعير اهتماماً لشعوبها، وليس الشيعة وحدهم من يتم تجاهلهم. حتى بالنسبة لنا نحن السنة، من يمثلنا في الحكومة؟ فالشيعة –على الأقل لديهم (محمد علي منصور الستري)، والذي يشغل منصب مستشار خاص للملك للشئون التشريعية، كما أن لديهم عدداً من الوزراء الشيعة. من الذي يمثل السنة؟ نحن من يعاني أكثر منهم»[30].

إن هذه القراءة ليست غريبة في أوساط السنة والشيعة على حد سواء، فهي نابعة من الرؤية البحرينية المتداولة والتي لا تضع العائلة المالكة –والحكومة كامتداد إليها- كداعم صلب المراس للسنة ولكنها رؤية تضعهم في موقع الحكم النهائي -إن لم يكن المحايد- في خضم الخلاف المجتمعي الجوهري في البحرين.

إن آل خليفة بهذه الطريقة يبدون كممثلين لطائفة ثالثة، وفي الحقيقة أنهم والعوائل القبلية الأخرى يتبعون لوحدهم المذهب المالكي حسب الفقه الإسلامي. كتب خوري في عام 1980 حول الانتخابات البرلمانية الأولى إطلاقاً قبل قرابة العقد من الزمان حينها، ملاحظاً أن:

«مثل حال كل العوائل المالكة في الخليج وشبه الجزيرة العربية، يعتبر آل خليفة في البحرين أن الحكومة حق مشروع قد غنموه تاريخياً من خلال دفاعهم عن الجزيرة من العدوان الخارجي، وهو»حق» لا يجب أن يكون خاضعاً «للمزاج العام المتقلب والمثير

(30) مقابلة خاصة، البحرين، 19 أبريل/نيسان، 2009.

للجدل» كما يعبر عنه أحد شيوخ آل خليفة. أفراد العائلة المالكة لم يسمح لهم بالترشح للانتخابات لأنهم بمعزل عن السياسة، فوق الجمعية الوطنية، والمطالبات الشعبية»[31]. إن العقود الثلاثة الطارئة لم تعمل شيئاً لتغيير هذا الموضع، فعلى الرغم من الاضطراب المستمر و15 سنة من حركة الإصلاح الدستوري وانتفاضة شعبية غير مسبوقة، استمرت العائلة المالكة في إنكار أن منشأ ظلامات المعارضة هو واقع السياسة الحكومية، مصرة عوضاً عن ذلك على أن الصراع الأساسي في البلد هو بين السنة والشيعة أنفسهم.

من جهته عادة ما يصف وزير العدل خالد بن علي آل خليفة العائلة المالكة كالحكم غير المتعمد بين الطوائف. وخلال الاضطرابات قبيل الانتخابات في عام 2010 –مثلاً- أخبر الوزير صحيفة الايكونمست أن العائلة تضع نفسها «كمنطقة عازلة بين السنة والشيعة»[32]. بحلول بدايات العام 2013 بات هذا الدور -غير السياسي ظاهراً- أكثر وضوحاً وصراحة، من خلال ترؤس وزير العدل سلسلة من اللقاءات الهزلية كل أسبوعين، والتي وصفت بأنها «حوار وطني». مسئولو الحكومة نظموا وأداروا المحادثات بين ممثلي المعارضة والجمعيات القومية (الموالاة)، في حين رفضت الحكومة أن تكون طرفاً كمحاور فعلي. وكما هو متوقع، فشل الحوار في تحقيق تقدم جدي، غالباً بسبب إصرار المعارضة على مشاركة جدية أعلى تمثيلاً للحكومة في هذه الحوارات.

ولهذا عندما يأسف عيسى أبوالفتح بقوله «نحن السنة» لا يوجد لدينا

---

(31) انظر فؤاد خوري،
Fuad Khuri, Tribe and State in Bahrain (Chicago: University of Chicago Press, 1980), p. 225.

(32) مقتبس في
Anon., «Bahrain's Pre- election Jitters,» The Economist, October 14, 2010.

في الحكومة من يمثلنا، هو لا يخادع ولكنه ببساطة يستثني -بطبيعة الحال- الملكيين والنخبة السياسية من العوائل الموالية تقليدياً. في حين أن هؤلاء الأفراد السنة من حيث المذهب، يتم تعريفهم قبل كل شيء باعتبارهم جزءا من الحكم، ومن الطبقة القبلية، وبهذا ينظر لهم على أنهم يمثلون السنة لا أكثر مما يفعله محمد الستري في المقابل. يقول أبوالفتح إن السنة العاديين لا يحصلون على ما يستحقونه نتيجة ولائهم الذي يظهرونه تجاه آل خليفة: هم يدعمون الحكومة بشكل لا يتناسب وتقدير الحكومة لهم، هم يخسرون أغلب الرعاية الحكومية لصالح الأطراف الذين يعارضونها. وهوما يتبعه -ليس من منطلق الخبث ولكن من باب المصلحة السياسية – فهم السنة بأن الموارد عندما تكون شحيحة فمن الأفضل أن يتم إنفاقها في المواضع الأكثر أهمية. إذا كان المتوقع من السنة أن يبقوا داعمين للوضع الراهن، سواء بسبب المزاج الطبيعي بعيدًا عن الانجذاب الطائفي أوبسبب أنهم لا يريدون أن يفسحوا المجال لخصومهم السياسيين، لماذا إذن يعرض عليهم موارد ممكن استخدامها لكسب المزيد من الأصدقاء من بين أعداء اليوم؟ عندما يكون أحدهم مرشح الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة، ما الداعي لإنفاق دولارات الحملة الانتخابية في ولاية يوتا؟

وفي هذا الخصوص يمكن القول بأن الناتج الأشد صدمة في انتفاضة فبراير/شباط 2011 كان الانفجار المفاجئ- ليس للغضب الشيعي الذي كان متوقعًا جدا- بل هذا الإحباط السياسي المكبوت في أوساط السنة. ومع إزاحة الجمعيات الإسلامية المؤسّسة جانبا، استفاد جيل جديد من النشطاء من تحشيد الجمهور السني الذي انتظم بداية من أجل دعم الدولة حتى يتطور الأمر لتدشين برنامج سياسي مستقل يخصهم. فإلى جانب النداءات من أجل تغليظ الإجراءات الأمنية ضد المتظاهرين،

قامت هذه الائتلافات السنية الجديدة -منضوين تحت يافطة تجمع الوحدة الوطنية الشعبوي- بالمطالبة بدور أكثر فاعلية في صناعة القرار وحصة أكبر من موارد الدولة. ومن بين أكثر هذه التحالفات الوليدة صخبا والذي عاش لفترة قصيرة هو تجمع شباب الفاتح الذي انشق مما يسمى بتجمع الوحدة الوطنية والذي كان قادرا على استقطاب آلاف الداعمين السنة لأشهر عدة بين نهاية 2011 وبداية 2012.

في ديسمبر/كانون الأول 2011، وصف كاتب متعاطف من صحيفة الوطن هذه الجماعة بأنها «تجمع من الشباب الذين لا يريدون أن يكونوا مرتبطين بأي من التوجهات السياسية الموجودة»، ويكمل بتشاؤم أن

> هؤلاء قد ضاقوا ذرعا بحقيقة أن أولئك الذين دافعوا دومًا عن هوية البحرين وعروبتها وسيادتها وعن العائلة المالكة قد تم خداعهم لأن ولاءهم أخذ على أساس أنه تحصيل حاصل. لذلك هم يعاملون كفصيل احتياطي. إن هذه أخطاء فادحة ولا نعلم أبدًا ما ستقودنا إليه[33].

ومع مرور 2012، تم لفظ الحركة الوليدة تحت ضغط منسق من الدولة. تم استهداف نقاد سنة بارزين والتحقيق معهم وفي حالة واحدة معلنة على الأقل تم اعتقال أحدهم[34]. وفي أبريل/نيسان، تم إطلاق 30 رصاصة على محل الناشط السني المعروف بنقده اللاذع للحكومة والنائب البرلماني المستقل أسامة التميمي بعد أن اقترح في جلسة

(33) مقتبس في غينغلر،
Gengler, «Bahrain's Sunni Awakening,» Middle East Research and Information Project, 2012.

(34) مقتبس في جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية، "قوى المعارضة تدين اعتقال محمد الزياني وتطالب بالإفراج عنه"، 21 يوليو/تمّوز، 2012، متوفّر على http://alwefaq.net/cms/2012/07/19/6682

برلمانية أن يتم إزاحة رئيس الوزراء بسبب الفساد[35]. وفي نفس الوقت تحركت الحكومة من أجل استرضاء النصف الأقل مدعاة للقلق من بين خصومها السنة، وتحديدا أولئك الذين يمتلكون عقلية أمنية ويريدون مضاعفة القمع ضد نشطاء المعارضة. اعتقلت شخصيات بارزة من قيادات الاحتجاجات، بدءا من مايو/أيار 2012 إذ اعتقل نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان المنظم المستمر لاحتجاجات الشارع، والذي طالما كان هدفا لموالي الحكومة. سبق ذلك ما طال قيادات كبرى للوفاق والشيعة، شملت نائب زعيم الوفاق خليل المرزوق والشيخ علي سلمان والشيخ عيسى قاسم. مع نهاية عام 2013، تم اعتقال الرمزين الأولين ومواجهتهم بعدد من الاتهامات المستقاة من تصريحاتهم العامة المنتقدة للنظام. وفي يناير/كانون الثاني 2014، تم حظر العمل بالمجلس الإسلامي العلمائي الذي يقوده الشيخ عيسى قاسم وذلك بحجة تدخله المزعوم في السياسة وفشله في التسجيل تحت وزارة العدل. بل أن الوزارة كررت تحذيراتها بمعاملة مماثلة ضد الشيخ عيسى قاسم نفسه.

المفارقة باتت أوضح للرؤية: الاستراتيجية الطائفية للبحرين في الحكم برزت من عجزها العملي للتعايش مع السنة والشيعة في نفس الوقت، والتي في النهاية خسرت شراء أي منهما. الشيعة يلاحظون بحق أن مجتمعهم يتلقى وبشكل غير متناسب حصة صغيرة من المنافع العامة والخاصة مقارنة مع السنة، ويرون في هذا الأمر دليلا على الظلم والتمييز. والأسوأ، من ناحية أخرى، نجد أن السنة - وإن كانوا في واقع الأمر يجنون الجزء الأكبر من الفوائد - يرون بدلا من ذلك دولة مشغولة

(35) انظر دونا أبو نصر،
Donna Abu-Nasr, «Business Owned by Bahraini Lawmaker Riddled with Bullets,» Bloomberg, April 29, 2012.

باستمرار مع مطالب المحرومين الشيعة، وإدارة الأزمات الدائمة التي تعطي نظرة مشوهة حول أولويات الحكومة وتوزيعها للموارد. على الرغم من أن السنة قد يكونون سعداء فعلا بتفضيلهم قيادة آل خليفة على الوفاق أومعاصريها الراديكاليين، لكنهم يضمرون ظلاماتهم الخاصة بهم والتي تجعلهم على أتم الاستعداد لخوض المعارك السياسية من أجل تصحيحها. صحيح أن من السهل تطويعهم - لكونهم الخاسرين في حال حدث أي تغيير في حالة الوضع السياسي الإقتصادي الراهن وبلحاظ قوة الجدالات الطائفية حول الشيعة والتشجيع الإيراني لهم- إلا أن الإذعان الناتج لا يدل بالضرورة على دعم سياسي إيجابي، بقدر ما يعكس الخوف السلبي تجاه التغيير.

مشكلة البيضة والدجاجة في البحرين

إن المسح الجماهيري للبحرين يخبرنا حقيقة بسيطة، رغم كونها غير مريحة من عدة نواحي: وهي أن سنة وشيعة الأمة يملكون -بشكل عام- توجهات ومحفزات سياسية مختلفة أساسا، الشيء الذي يترجم في آراء ومواقف متباينة وجها لوجه مع الدولة. على الرغم من أنه قد يكون مطمئنا معالجة هذا الاختلاف الطائفي الظاهري باعتباره مجرد ظاهرة عارضة لبعض التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العادي، إلا أن التحليل السابق قد أثبت وبشكل قاطع أن هذا الفهم ببساطة لا يطابق الواقع. يميل السنة إلى البقاء داعمين أيديولوجيا للحكومة ومحام لا غنى عنه للوضع الراهن، على الرغم من أنهم يسجلون شكاواهم السياسية حول الأوضاع الاقتصادية وغيرها من القضايا مثل الفساد والتجنيس المستشري الذي يؤثر مباشرة على التوزيع العام للإسكان، والوظائف، وغيرها من الاستحقاقات.

أما الشيعة فباقون على معارضتهم لمبدأ الوضع السياسي الراهن، وهوالموقف الذي ربما بات أكثر تجذرا ولكنه في النهاية مستقل عن الظروف المادية. هذه المواقف المحددة مذهبيا قد تتصلب أكثر مع زيادة التحديد في المجموعة.

وبالتالي فإن نتائج المسح تؤكد كلا من الفرضيات النظرية الرئيسية الأربعة المذكورة في بداية هذا القسم. وأكثر من ذلك، تأتي النتائج متسقة مع نتائج الاختبار السابق لفرص العمل والمنافع العامة الأخرى. أما السنة فيحافظون على علاقة بناءة نسبيا مع الدولة، أجل ولكن ليس على حساب الإيثار أو الانجذاب الطائفي. بعد دعمهم شبه الثابت، ونظرا لما قدمه السنة من مساعدة في إبقاء المنتقدين للحكومة في وضع حرج، توقع السنة العاديون شيئًا في المقابل، بل كانوا بأنفسهم يطالبون بهذا المقابل. هم يتمتعون بحصة غير متناسبة من الإعانات الاقتصادية للدولة، وبالتالي، هذا ببساطة يجعل الحكومة ممسكة بنصف الاتفاق غير المعلن. فبقدر ما يوجد في البحرين صفقة ريعية، فإنّه هذا.

في نهاية الطرف الآخر من الطيف يقع الشيعة في البحرين، الذين هم كجماعة ليست طرفا في هذا الاتفاق. فالمواطنون الشيعة يعترضون ويسيرون المسيرات، ويصوتون في الانتخابات وغالبا ما يعارضون ليس على أساس اقتصادي فحسب، وليس لأنهم يسعون للحصول على تعويضات جراء مظالم اقتصادية، ولكنهم يعارضون لأن لديهم مبدأ. وبدلا من عدم الرضا المادي، كان الانخراط السياسي للشيعة ونشاطهم نابع من عدم الرضا عن النظام ككل، حيث يجدون أنفسهم محددين في مجموعة ذات قوة سياسية ومكانة اجتماعية قائمة على أساس حدث وراثي. لتبقى مسألة حاسمة واحدة فقط لم تحل بعد، إذن، ومع ذلك فهي باقية خارج متناول أي بيانات مسحية. السؤال يدور حول أصل هذا

التوجه السياسي السلبي في أوساط الشيعة، هل شكل الشيعة أساس المعارضة السياسية في البحرين لأنهم مهمشين، أو قد تم تهميشهم لأنهم في صورة المعارضين جوهريا؟ باختصار، ما الذي جاء أولا: المعارضة الشيعية، أم تهميش الشيعة؟

من منظور تاريخي على الأقل، تكون الإجابة على هذا السؤال واضحة، فالسكان الشيعة الأصليون في البحرين تم استعبادهم سياسيًا في أعقاب استيلاء آل خليفة على البحرين في عام 1783م، حتى ارتفع بعض ذلك عنهم بالقوة عن طريق إصلاحات إدارية مدعومة بريطانيا في العشرينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أن السكان الأصليين كانوا من الصعوبة بمكان أن يرحبوا بوصول القبائل الأجنبية المحتلة، مع ذلك لم تأت هيمنتهم بشكل أساسي كعقاب ضد أي معارضة للنظام الجديد، ولكنها آتية من الضرورة المالية (ما عُزز بلا شك بمفاهيم التفوق الإثني).

مع ميل الطبقة السنية الحاكمة للعمل فقط كإقطاعيين، والانشغال بأي حال من الأحوال بالصراعات القبلية الداخلية والخارجية، يعكف المزارعون الشيعة وغواصو اللؤلؤ العاملين بالسخرة بمنح الجزء الأكبر من عائداتهم الضئيلة كضرائب يلتقطها آل خليفة. إلا أنه عندما غيرت الإدارة الاستعمارية سياستها بشأن عدم التدخل تجاه البحرين، سعت إلى استبدال النظام الإقطاعي بمؤسسات سياسية واقتصادية أكثر حداثة، فانفجر الاستياء الشيعي الممتد لأكثر من 150 سنة في شكل دعم منظم للخطة البريطانية التي من شأنها الحد من السلطة المطلقة للدولة.

وقد كان الصراع الذي تلا ذلك بين الشيعة المؤيدين للإصلاحات،

الرافضين للملكية، والمعتدلين من آل خليفة المدعومين من بريطانيا صراعا دمويا وطويلا. وما انتهى الصراع إلا بعد تنازل قسري من الأمير، ونفي الذين يقفون في وجه هذه الإصلاحات داخل الأسرة الحاكمة والقبائل المتحالفة معهم، وموت العديد من القرويين الشيعة على يد هؤلاء الملكيين والقبائل[36]. مع ذلك، فإن التعبئة السياسية الشيعية التي لم تر من قبل، لا جذور لها في عمق الهوية المذهبية بحد ذاتها، ولكنها برزت في القرن ونصف القرن من العبودية والتمييز. إن الفجوة - على أسس طائفية جزئيا- أثارت مسألة سياسية، وهي ما إذا كان هناك من يدعم (أويمكن أن يتقبل) قيودا على السلطة القبلية التي تدير الدولة، أوبدلا من ذلك، ينظر إلى التدخل البريطاني تعديا لا يطاق على الحق القبلي التقليدي في الدولة.

شهدت الأربعة عقود الماضية تحولا أساسيًا للصراع الكامن وراء السياسة البحرينية -أوبالأحرى تحولا في إدراك هذا الصراع. ففي المقام الأول ونتيجة لتغيير ديناميكيات السلطة وطبيعة التهديدات في منطقة الخليج والمشرق العربي، ورغم عدم وجود فارق نوعي في وضع أومضمون برنامجهم السياسي، ينظر للشيعة البحرينيين أنهم معارضون في جوهرهم، بل وخونة، وكأن العداء إلى حكومة علمانية - يقودها السنة - هوعداء مبرمج وراثيا. وهناك دليل كاف هو الثورة الإيرانية وخصوصًا بعد أن سيطر الشيعة على العراق بعيد عام 2003م، ناهيك عن الخلاف التاريخي حول الخلافة في المجتمع الإسلامي المبكر. حتى

(36) يتم تناول هذه المرحلة بإسهاب أكبر بكثير في خوري،
Khuri, Tribe and State in Bahrain, pp. 24ff .;

وجستن غينغلر،
Justin Gengler, «Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of ‘the ShĪ‘a Problem’ in Bahrain,» Journal of Arabian Studies 3.1 (2013): 53–79.

الحركات المحلية كالزيديين الذي تحولوا للمذهب الشيعي الإثناعشري (الانفصاليين الحوثيين) والذين يحكمون حاليًا شمال اليمن يتم النظر إليها من خلال نظارة تحريض إيران للشيعة. وهناك أمثلة معاكسة تكسر هذه القاعدة حيث أن هناك العلويون الذين يدعمون النظام البعثي العلماني في سوريا يفترض أنها تكشف فقط النفاق والميزة الطائفية للأجندة الشيعية العابرة للأوطان.

والنتيجة هي أن البحرين وغيرها من دول الخليج العربية متوترة نتيجة توسع النفوذ الإيراني، والطائفة الشيعية الجريئة لم تعد مجرد مشكلة سياسية يجب أن يتم التعامل معها باستخدام الحوافز والأدوات العادية المتاحة للدولة، ولكنها مشكلة حقيقية للأمن القومي. إن كان المواطنون الشيعة لا يتحفزون سوى بسقاية تعطشهم للسلطة السياسية فهو من أجل تصحيح الظلم التاريخي الذي عانوه، ولا يمكن تقليل نشاطهم مع وعود بمكافأة مادية. وفي هذه الحالة، فإن الرفاه الاقتصادي للشيعة لا يعني شيعة أكثر هدوءا من الناحية السياسية ولكن ببساطة شيعة أغنياء ولكنهم غير سعداء.

وبدلا من تبديد الموارد في محاولة رشوة مجتمع يعارض العائلة الحاكمة جوهريا، توصلت العائلة لفهم يقول إن بإمكانها استغلال قدرة المجتمع الشيعي على التحشيد السياسي الجماعي ضده، وذلك من خلال إقناع السنة العاديين أن هؤلاء الشيعة يمثلون أكثر من مجرد تهديد سياسي بل هم تهديد للوطن بذاته. وفي مواجهة البديل المتمثل في نظام علمائي شيعي في البحرين، لا يمانع معظم السنة من القتال لصالح الحكومة في معاركها بدلا من المجازفة والتجارة على ولوج الخطر الوجودي بالتحاقهم بقوى مع معارضة، ربّما يشاركونها العديد من الظلامات، ولكنهم لا يثقون بتمسكها بأجندة معتدلة.

إنها «سياسة مضرب الحماية»، كما يصفها دانيال برومبرغ مسقطا ذلك على العديد من المجتمعات ما بعد الربيع العربي، فهي سمة مشتركة بين الأنظمة الاستبدادية العربية عموما، وكثير منها، كما يقول، يستعرض «موهبة خارقة للتلاعب بمجموعة واسعة من الأعراق، الجماعات الدينية، والاجتماعية والثقافية من خلال اللعب على مخاوفهم من الاستبعاد السياسي (أوأسوأ) تحت حكم الأغلبية، ويقدم لهم «حماية» على غرار حماية العراب Godfather في مقابل الدعم السياسي»[37]. كلتا النتائج التجريبية التي تم اختبارها في هذا الفصل- تماما كحكاية الفترة ما بعد فبراير/شباط 2011 - تفيدان أن قدرة البحرين في التلاعب الطائفي هي أداة سياسية قويّة بقدر قدرتها على الإثراء، على أقل تقدير.

(37) انظر دانيال برومبرغ،
Daniel Brumberg, «Transforming the Arab World's Protection-Racket Politics,» Journal of Democracy 24.3 (2013): 88–103.

الفصل السادس
التّنويع السّياسي في زمن انعدام أمن النظام

في أواخر أبريل/نيسان 2011، أي بعد مرور ستة أسابيع على فترة وحشية من الأحكام العرفية أنهت فعليًا التّهديد الوجودي المتمثل في انتفاضة 14 فبراير/شباط ضد النّظام، استغل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان الفرصة ليشكر الشّعب البحريني -مؤيدي الحكومة على- «تعبئتهم المُشَرّفة ضد المؤامرات الشّريرة» و«لوقوفهم متحدين كحصن مدافعين عن بلدهم ضد المؤامرات التّخريبية». ومتحدثًا لإذاعة الدّولة، قال إنّ «الاضطراب الأخير كشف عن المعدن الأصيل للمواطنين وأظهر للعالم الوحدة بين الشّعب والقيادة في أوقات الشّدائد»[1]. بالنّسبة لرئيس الوزراء، كانت هذه المودة صادقة وشخصية في الوقت ذاته، حيث أن رأسه السياسي كان في أول قائمة مطالب المتظاهرين.

في الشّهر الذي سبق ذلك، كان السّنة البحرينيون قد تبعوا المحتجين إلى الشّوارع، ولم يكن ذلك لدعم الحراك الذي يقوده الشيعة والعلمانيون، بل للمساعدة على ضمان أن لا يكسب المزيد من الجذب. وعدت التّجمعات الشّعبية الموالية للحكومة، المتمركزة في

(1) انظر

Anon., «Premier’s tribute . . . ,» Gulf Daily News, April 22, 2011.

مسجد الفاتح، تيمنًا باسم الفاتح الشّهير من الأسرة الحاكمة، بالحفاظ على «البحرين الخليفية»: بحرين آل خليفة. وبعد فترة قصيرة، اتخذت هذه الثّورة المضادة، التي نافست من حيث العدد ثورة معسكر المعارضة في دوّار اللّؤلؤة، طابعًا أكثر مواجهة، مع وقوف مجموعة من الغوغاء الموالين المُسلحين جنبًا إلى جنب مع شرطة مكافحة الشّغب في مناوشات مع المحتجين. وأنذرت الاشتباكات بين السّنة والشيعة في المدارس وفي حرم الجامعة الحكومية الرّئيسية في البحرين وفي الشّوارع بأن تفضي إلى صراع طائفي مفتوح[2].

هذا التعطّل في النّظام والقانون، الذي عكس انهيار المفاوضات السّياسية بين المعتدلين في الحكومة والمعارضة، ساعد في تسريع تدخل قوات درع الجزيرة في 14 مارس/آذار، وهي قوات مشتركة مؤلفة من عدة آلاف من القوات البرية من السّعودية وبلدان أصغر منها كالإمارات العربية المتحدة وقطر. وخلال أيام، قُمِعت المظاهرات بشراسة متجددة، أغلبية قيادات المعارضة اعتُقلوا وأعدّوا لمحاكمة عسكرية، كما تم إعلان «حالة السلامة الوطنية» لثلاثة أشهر. لم يتم إخلاء دوار اللؤلؤة فحسب، بل سُوّي بالأرض، ومُنِع تداول العملات التي تحمل صورته. الانتفاضة انتهت، من وجهة نظر السّلطات. حتى لو كان السّبب المباشر مضاعفة الرّد الأمني والعسكري، لم يكن هناك مع ذلك أي وهم بشأن الدّور الحاسم الذي لعبه السّنة العاديون. وصوّر رسم كاريكاتيري معبّر في أكبر الصّحف المرتبطة بالحكومة، أخبار الخليج، سفينة بحرينية كانت قد أغرقتها «الفئة المنحرفة» تبحر مجددًا في مياه هادئة، وقد وجهها بشكل صحيح «تجمع الوحدة الوطنية».

(2) انظر، مثلاً، مايكل سلاكمان،
Michael Slackman, «Bahrain's Sunnis Defend Monarchy,» New York Times, February 17, 2011.

جسم منقسم

«المعارضة الشّيعية»، «الأغلبية الشّيعية»، «الانتفاضة التي يقودها الشيعة». إنّ تقديم الصّراع السّياسي في البحرين بهذا التوصيف الطائفي مسألة تنظيم تحريري على ما يبدو. ولكن مثل هذه الأوصاف، إن كانت دقيقة، لا تبرز إلا جزءًا من القصة -وربما ليس الجزء الأكثر إثارة أو أهمية. الطّبيعة الدّموية وطويلة الأمد للمواجهة بين الحكومة والمعارضة، وهي حريق سياسي اندلع مذ نكث الملك حمد بوعوده بإجراء إصلاحات رئيسية في دستور 2002، تواصل إلقاء ظلالها على اللّاعب الآخر - ويمكن القول بأنه اللّاعب الرّئيسي- في السّياسة البحرينية، وهو القاعدة السنّية الداعمة للدولة اسميًا. وفي حين أظهر السّنة، خصوصًا في فترة ما بعد العام 2011، استعدادًا منقطعًا لتحدي الدّولة بشأن سياسات محددة، تجاوز دورهم السلبي كمعارضة مضادّة كثيرًا سعيهم الإيجابي للحصول على برنامج سياسي مستقل. على العموم، كان السّنة البحرينيون راضين بخوض معارك الدّولة بدلًا عنها، في كل من البرلمان والشّارع.

انقضاء هذه العقود من دون تجسيد حراك سياسي ناجح عابر للطّوائف في البحرين ليس طبعًا مجرد صدفة. لقد كان للدّولة مصلحة مباشرة -ويد مباشرة- في منع ظهور هذا، حيث إنّ التّنسيق عبر المجتمع وحده يمثل تهديدًا سياسيًا قابلًا للصمود ضد النّظام. بإمكان الشيعة التّذمر والاحتجاج؛ وبإمكانهم أيضًا حشد آلاف المعارضين ذوي التّفكير المشابه. ولكن طالما أنّهم يتحركون وحدهم، فإنّهم يفتقرون إلى التّفوق العسكري الضّروري للإطاحة فعليًا بالدّولة، وستذهب جهودهم هباء. وبالتّالي، لم يكن صدفة استهداف القادة العلمانيين، خصوصًا السّنة منهم الذين تجرأوا على «خرق الصّفوف» للانضمام إلى

المتظاهرين في دوار اللؤلؤة، وجعلهم عرضة للانتقام السّريع. وكان هذا الرّد مجرد امتداد لسياسة طويلة الأمد.

وقد كانت جمعية وعد، أكبر مجموعة علمانية معارضة شعبية في البلاد، على مدى سنوات، هدفًا للتّلاعب الانتخابي. وعلى الرّغم من جمهورها الكبير وزعيمين ذوي كاريزما عالية، ضمنت التّعبئة التي تقودها الحكومة للنّاخبين (بما في ذلك الاستخدام المزعوم لعناصر الشّرطة والجيش) في المناطق التي ترشح فيها ممثلون عن وعد، أنّ لا تحصل المجموعة على أي مقعد في البرلمان في كل الانتخابات التي شاركت بها. على نحو درامي أكثر، في العام 1975، تم حل المجلس الوطني بعد مرور عامين فقط على دورته الأولى عندما تهيأ تحالف يساري-إسلامي لإبطال قانون أمن دولة وحشي. ونقل خوري أن السّلطات حاولت بادئ الأمر الفوز على الكتلة المذكورة من خلال وسم حلفائها ذوي التّوجه الاشتراكي بـ «المُجدّفين». وحين فشل هذا النّداء الدّيني، أحبط الأمير ببساطة التّجربة البرلمانية بأسرها[3].

ولحسن الحظ بالنّسبة للنّظام الحالي، فإن انبعاث البرلمان في العام 2002 جاء وسط مناخ محلي وإقليمي متغير، من شأن مثل هذه الحجج فيه، خصوصًا بعد استيلاء الشيعة، بدعم من الولايات المتحدة، على العراق، وتهميش السّنة الذي تلا ذلك، أن تستعيد نفوذها بقوة مضاعفة. وبالنّسبة لأغلبية سنّة الخليج اليوم، فإنّ حاكمًا قبليًا بخيلًا أو متسلطًا يشكل مصدر إحباط وربّما استياء نسبيين؛ أما فكرة قيادة دينية مُعممة فليست فقط لا تطاق، بل إنّها حقًا مخيفة. وتحدث بحريني

(3) انظر فؤاد خوري،
Fuad Khuri, Tribe and State in Bahrain (Chicago: University of Chicago Press), pp. 232–233.

لصحيفة النّيويورك تايمز وسط اضطراب الفترة السّابقة للانتخابات في أغسطس/آب 2010 قائلًا إنّه «في حال سيطر الشيعة على البلاد، فإنّهم سيقتلعون عينًا من كل سنّي»[4]. حضورها الصريح في وسائل الإعلام التّقليدية والاجتماعية يعطي الانطباع بأن انعدام الثّقة الهائل على المستوى الطّائفي، الذي ميز الفترة التّالية للعام 2011 هو بنفسه أساسًا من نتاج الانتفاضة. ولكن قبل ذلك جدّا، كانت الرّسالة السّياسية الأكثر أهمية للحكومة - أنت إما معنا أو مع آيات الله في إيران- قد وجدت جمهورًا منصِتًا.

في الواقع، الآثار الضّارة لهذه المسألة ملموسة حتى في بيانات المسح الجماهيري - ليس في مجرّد الآراء المنقسمة للمواطنين، بل في التّفاعل نفسه بين المُحاور والمُجيب. سيستدعي القارئ أن النّماذج التّجريبية في الفصل الخامس كانت قد تضمّنت مؤشرًا يبرز التّكوين الطّائفي للمقابلة، أي ما إذا كان المجيب والمُحاور يتشاركان الانتماء الطّائفي ذاته. هذا الموجّه كان مقصودًا كتصحيح إحصائي لتحيز الانجذاب الاجتماعي الملازم للمقابلات التي تختلف فيها طائفة المحاور عن المستجيب. ولكن باستثناء هدفه المنهجي، ما يقوله هذا المؤشر عن أجوبة المواطنين على الأسئلة السّياسية الحساسة يبوح في حد ذاته، حيث إنّه يوفر نظرة مستندة إلى المنهج التّجريبي عن طبيعة الثّقة بين الأشخاص - أو، كما هو الحال في معظم الحالات، انعدام الثّقة- في المجتمع البحريني.

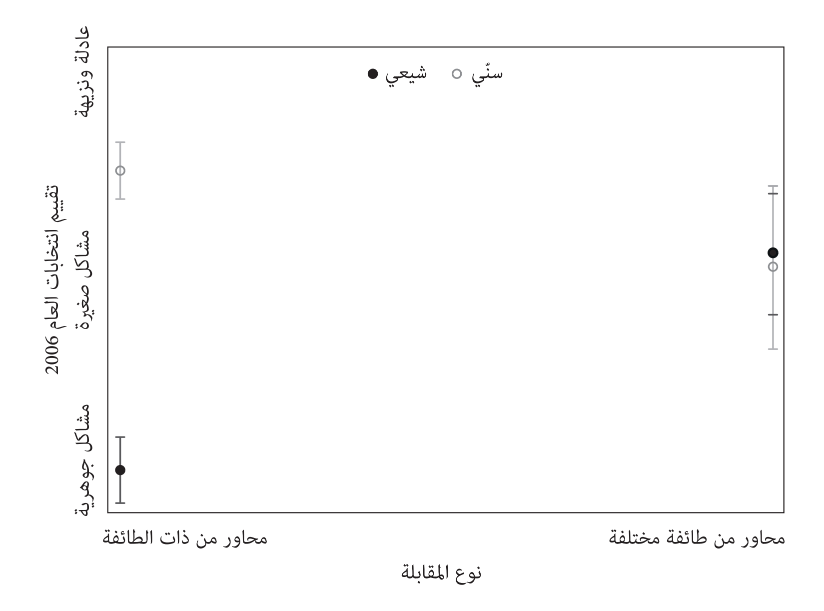
باختصار، حرّف أفراد من كلتا الطّائفتين بشكل منهجي آراءهم

(4) انظر ثاناسيس كامبانيس،
Thanassis Cambanis, «Crackdown in Bahrain Hints of End to Reforms,» New York Times, August 26, 2010.

السّياسية عند محاورتهم من قبل شخص من الطّائفة الأخرى. وعلى نحو أكثر تحديدًا، مال الشيعة الذين حاورهم أشخاص سنّة إلى تقديم آراء سياسية أكثر إيجابية، في حين مال السّنة الذين حاورهم شيعة إلى إعطاء آراء أكثر سلبية، على قدم المساواة مع التّقييمات الشّيعية. ليس ببساطة إذًا، قام الأفراد بتقديم أجوبة آمنة سياسيًا (أي أكثر موالاة للحكومة) في المقابلات التي اختلفت فيها طائفة المجيب عن المحاور، بسبب ازدياد الشّك أو عدم الارتياح تجاه المسح ككل[5]. بدلاً من ذلك، حرّف المشاركون آراءهم لجعلها تبدو أقرب إلى الآراء التي نسبوها إلى مُحاورهم، استنادًا إلى انتمائه الطّائفي المُفترض على نحو صارم. والأجوبة، في هذا السّياق، هي في الواقع «أكثر أمانًا»، ومع ذلك ليست أكثر أمانًا تجاه الدّولة ولكن تجاه مُحاوِر الشّخص، الذي ينسب إليه المُجيب آراء سياسية مُحددة طائفيًا، يتصور أنّها تختلف عن آرائه الخاصة، لذات السبب تمامًا.

انظر، على سبيل المثال، إلى حالة آراء البحرينيين بشأن الانتخابات النّيابية في العام 2006، التي شابتها مزاعم التّزوير والتّلاعب الصّادرة في تقرير البندر قبل شهر من التّصويت. وكما يتضح في الصّورة 6.1، فإن أولئك المستجيبين الذين حاورهم أشخاص يمتلكون ذات الانتماء الطّائفي يقدمون تقييمات تتماشى مع تلك التي أعربت عنها، في ذلك الوقت، المعارضة التي يقودها الشيعة وقاعدة الدّعم، التي يهيمن عليها السّنة، للحكومة. مع تساوي كل العوامل الأخرى، فإن الإجابة المتنبّأة لدى الشيعة بأن «مشاكل كبيرة» قد أثرت على الانتخابات،

(5) أكثر من ذلك، نتذكر، أن النماذج تضمّنت متغيّرا إضافيا هو (رفض)، يعنى بالتحكّم في هذه الخشية العامة تحديدًا.



الشكل 6.1 تقييم الانتخابات النّيابية في العام 2006، وفقًا لنوع المقابلة

مقارنة بتقييم يقع بين «مشاكل صغيرة» و«حرة عادلة» بالنّسبة للسّنة العاديين. مع ذلك، من بين الأشخاص الذين أُجرِيت معهم المقابلات من محاور يختلف في الطائفة، والذين يتضمنون 27 بالمائة من بين كل المستجيبين الشيعة، و17 بالمائة من بين كل المستجيبين السّنة، هذه الآراء المتنبّأة مُخَففة لدى كلا الجانبين إلى حد لم يعد فيه هناك اختلاف في الرّأي بين الفريقين. وفي حال أراد المرء فقط الاطلاع على المقابلات التي تختلف فيها طائفة المجيب عن المحاور، فلن يظهر هناك أي صراع سياسي أبدًا. هذا التأثير تجاه الاعتدال، والذي كان شديدًا

خاصة بين الشيعة الذين قابلهم ميدانيًا محاورون سنة، ممنهج على طول المسح[6].

إنّها قضية تتعلق بعلم النّفس تحديدًا عن وقت وسبب ميل الفرد إلى تحريف رأيه لتجنب المواجهة مع آخر يُعتَقَد أنّه سيخالفه الرّأي. النّتيجة البارزة لأهدافنا هي أن بيانات المسح توفر أدلّة ليس فقط على الاختلاف الواسع في الآراء والسّلوك السّياسي بين الشيعة والسّنة، ولكن توفّر كذلك أدلّة على الانقطاع الكبير في التّفاعل المجتمعي اليومي. تؤثر المقابلات التي تختلف فيها طائفة المستجيب عن المحاور، على المستجيبين، ليس بجعلهم أقل ارتياحًا بشأن المشاركة في المسح في حد ذاته، ولكن بجعلهم أكثر وعيًا برأيهم مقابل الرّأي الذي ينسبونه إلى مُحاورهم. وبالتّالي، بعيدًا عن دوره الحرج في تشكيل التّوجهات والسّلوك السّياسي، يساهم الانقسام الطّائفي في البحرين أيضًا في إدامة الخلاف من خلال تأثيره على التّفاعل الاجتماعي الأساسي بين

(6) هناك بعض الملاحظات المنهجية بالتتابع. الملاحظة الأولى هي السؤال حول انتخابات العام 2006 الذي تمّ توجيهه إلى كل المواطنين بغض النظر عما إذا شاركوا فيها أم لا. وفي الواقع، 77 بالمائة من الشيعة و58 بالمائة من السّنّة الذين قالوا إنّهم لم يدلوا بأصواتهم أعطوا تقييمًا لشرعيّتها على الرغم من ذلك. بالإضافة إلى كون الأمر مثيرًا للاهتمام بحدّ ذاته، فإنّ هذا الواقع يحمل أهمية لأنّه يُظهر أنّ توزيع الملاحظات ليس مبتورًا بتأثير الاختيار أي مثلًا عندما يلاحظ فقط آراء الذين أدلوا بأصواتهم حول الانتخابات. والملاحظة الثانية مرتبطة بتأثير المحاور الطائفي عامّةً. وبشكل خاص، قد يفيد المرء أنّ التأثير لعلّه لا ينتج عن مجري المقابلة، بل عن طبيعة الأحياء المختلطة طائفيًا التي تمّ إجراء المقابلات فيها. وقد يحاجج المرء أنّه بما أنّ مجري المقابلات بُعثوا إلى مناطق مع العلم بتركيبتها الطائفية، فإنّ الأفراد، الذين سيتم إجراء المقابلات معهم على الأرجح من قبل شخص ينتمي إلى الطائفة الأخرى، سيميلون بطبيعة الحال إلى الإقامة في أحياء أكثر تنوعًا، وبالتالي ستكون وجهات نظرهم السياسية أكثر اعتدالًا من الذين يقطنون في مناطق أكثر انعزالًا وحصرية. لذا ستعود نتيجة مماثلة إلى تأثير الاختيار وليس تأثير مجرى المقابلة. ولكن، في الحقيقة، تمّ إجراء أقل من نصف المقابلات المختلطة طائفيًّا في أحياء مختلطة طائفيًّا. وبالإضافة إلى ذلك، باستثناء مدينة عيسى التي تاريخيًّا تعتبر أقل مدينة مسيّسة، تشكّل الكثير أو معظم المناطق الأكثر تنوعًا، كمدينة حمد والحدود بين قرية البديع السّنّية والكثير من القرى الشيعية المجاورة، مكانًا لخلافات متطرّفة وفي بعض الأحيان للعنف. وأخيرًا، لأغراض توضيحية، النموذج المقدّر هنا أُنجز بانحدار الـ OLS على الرغم من الطبيعة التصنيفية للمتغيّر الشرطي.

المواطنين. وبدلًا من الكشف عن خياراتهم الحقيقية لمنافسيهم السّياسيين، فإن السّنة والشيعة بشكل أكثر خصوصية يميلون بدلًا من ذلك إلى إظهار أنفسهم على أنّهم أقل تطرفًا وأكثر تصالحًا في مواقفهم، معطين انطباعًا خاطئًا بأن الجانبين ليسا متباعدين جدًا ربما، حتى الآن، سياسيًا واجتماعيًا، كما يزالان في الواقع.

بالطّبع، فإن تنمية الدّولة لانعدام الثّقة على المستوى الطّائفي تبرز فقط جزءًا من قصة الانقسام السّياسي العام في البحرين. السّبب الآخر، البارز بشكل مساوٍ في استنتاجات المسح، هو أن الطّائفتين تواجهان ببساطة مجموعتين مختلفتين من المحفزات. بالنّسبة للسّنة، يمكن توقع حصول الدّعم السّياسي على بعض المكافآت المادية، وهو كذلك سعر منخفض نسبيًا، بعيدًا عن المخاوف الأكبر، غير الملموسة، من التّمكين المحتمل للشّيعة، والتّدخل الإيراني وما إلى ذلك.

وعند الحد الذي لا تُحقق فيه هذه المكافأة، فالبحرينيين السّنة مستعدون، وإن يكن ذلك ضمن مجموعة مقيدة نسبيًا من الحدود السّياسية، لتغيير سلوكهم تبعًا لذلك. على النّقيض من ذلك، بالنّسبة للمواطنين الشيعة، الذين تخدمهم دولة الرّفاه الرّيعية على نحو غير متناسب أسوأ، المنافع الهامشية المتوقعة من توجّه سياسي أكثر اعتدالًا، هي أقل إغراء بكثير- بالفعل، وفي عدة حالات قد تقدم أكثر بقليل مما يمكن توقعه من الحياة السّياسية الفاعلة. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن العوائد المحتملة لهذا النوع من الحياة، أي عوائد السعي إلى إصلاح جذري للنّظام السّائد، قد ترجّح بذلك المسار البديل الذي تنسج فيه المعارضة ليس فقط مع المبدأ السّياسي، بل أيضًا مع تقييم المواطن لمصالحه المادية.

العناء مع البحرين

سعى هذا الكتاب إلى حل عدة ألغاز عملية ونظرية قائمة منذ فترة طويلة، تحيط بالحياة السّياسية في مجتمعات دول الخليج العربية القائمة على الموارد، ومشاكل سلّطت عليها الضوء أكثر الانتفاضة الشّعبية في فبراير/شباط 2011 وتداعياتها الإقليمية بعيدة المدى، وإن كانت مستقلة في الأساس عنها. في الواقع، بعيدًا عن مفهوم التّنازل الشّعبي عن السّياسة، ليست دول الخليج العربية فقط موطنًا لمواطنين يتناولون اهتمامًا فاعلًا بالسّياسة، بل تتميز ثلاثة من أصل ستة في دول مجلس التّعاون الخليجي، وهي ليست ببساطة الأكثر فقرًا -البحرين والمملكة العربية السّعودية والكويت- بمعارضات سياسية منظمة، تعود كل منها إلى عقود مضت. ومع ذلك، على الرّغم من هذا المخزون المفاجئ من الحماس العلني، تدبرت هذه الأنظمة الخليجية، كفئة مميزة من الدول، أمر تمتعها باستقرار سياسي يفوق نظيره في الدّول الأخرى. كيف يمكن حصول ذلك؟

القضية المفاهيمية المرافقة لهذه الملاحظات التّجريبية لا تمثّل مشكلة صغيرة. ذلك لأنه، في إطار نظري كان قد هيمن على تفسير السياسة في دول الخليج العربية منذ صياغته الأولى قبل حوالي ثلاثين عامًا مضت، بقيت الافتراضات المتعلّقة بالسلوك على مستوى الفرد، التي تستند إليها النّظرية الرّيعية، غير مستكشفة تمامًا. وقبل أن يستطيع المرء الإجابة على السّؤال عن السّبب الذي يجعل بعض الأنظمة الخليجية العربية تبدو غير قادرة على شراء الدّعم السّياسي من خلال المنافع الاقتصادية، فإنه من الضّروري أن نعرف، في المقام الأول، إذا كان الرّفاه المادي فعليًا هو ما يعنى بتحديد الآراء والسّلوك السّياسي للعرب الخليجيين العاديين، وعلاوة على ذلك، ما إذا كانت

الحكومات، بشكل موحد، مستعدّة وقادرة على تقديم مثل هذه الصفقة. فرضية الدّولة الرّيعية التي برزت من الاقتصاد، والتي تقول إن الحكام والمواطنين، العقلانيين والذين يسعون إلى أعظم قدر من المصالح الذاتية، سيقايضون بسرور الامتيازات السّياسية بسلع ملموسة، كان مفترضًا كأمر بديهي. ومن دون توفر بيانات على المستوى الفردي للإشارة إلى خلاف ذلك، اكتسبت هذه الفرضية في نهاية المطاف وضع الحقيقة البديهية، يساعدها في ذلك توازٍ متناغم مع التّجربة الغربية التي سرعان ما أشير إليها بـ «المبدأ العكسي لعدم التّمثيل من دون ضرائب». لكن مثل هذه القواعد العامة تشكل بدائل ضعيفة للأدلة التّجريبية.

هدفت هذه الدّراسة، القائمة على مصادر معلومات من الدّاخل لم تكن متوفرة مسبقًا، إلى معالجة هذه المشاكل من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة جوهرية. أولًا، ما الأمر المتعلق بالبحرين، بصفتها مجتمعا ريعيا، الذي يجعل حكامها بشكل خاص غير قادرين على شراء الهدوء السياسي الشعبي؟ ثانيًا، إلى أي حد يصف فعليا المتغير، الذي يفسر حالة البحرين، فئة أكبر من المجتمعات الرّيعية التي تتشارك هذه الميزة السّببية؟ وثالثًا، في حال وجودها، بأي طرق، يتوجب أن تستدعي هذه الفئة الأخيرة إعادة النّظر في الإطار النّظري الكامن وراء التّفسير السّائد للسّياسات في الخليج العربي؟ هنا، نراجع إجاباتنا على هذه الأسئلة، ونشير إلى حدودها، وأخيرًا نقترح أجندة بحثية محدثة في الخليج العربي، تتراجع عن النموذج الاقتصادي للمواطن والدّولة الرّيعية الساعين إلى تعظيم مصالحهم الذاتية، لصالح نموذج متجذّر بشكل أكثر رسوخا في السّياسات الملحوظة في المنطقة.

إن عدم قدرة البحرين على كسب الإذعان وعدم الاهتمام الشّعبي

بالسياسة، يعود مباشرة إلى انقسام المجتمع الواسع إلى دوائر جماعية منسوبة. وبخلاف تقديمه أساس قابل للصمود للتّنسيق الجماعي في أحد أنواع الأنظمة الذي يُفترض أن ذات تنظيمه المثمر يحول دون مثله، فإن صراع الجماعات يساهم أيضًا في تعطيل آليات الرشى السياسية المتوفرة في البحرين بصفتها دولة ريعية. في المثال الأول، فهو يجعل التوّجهات السّياسية للبحرينيين العاديين تعتمد في المقام الأول ليس على الاقتصاد بل على المزيد من العوامل غير الملموسة مثل الهوية الطّائفية ودعم الحكم الدّيمقراطي (أو حكم الأغلبية) باعتباره ذا فائدة سياسية. في الوقت ذاته، هو يدفع الحكومة إلى إضاعة التّوظيف الحر وغير المُمَيِّز لمنافع الدّولة من أجل تهدئة أولئك الذين يمكن أن يكونوا معارضين، على خلفية مخاوف على الأمن القومي، من التشجيع الإيراني للشيعة، وعلى نحو أكثر عمومًا، كعقاب (حقيقي أو وقائي) لأولئك الذين يُعتقد أنهم يفتقرون إلى الولاء الوطني. يعني التّأثير الأخير، الذي يعمل على جانب الإمداد السّياسي، أن الدّولة غير قادرة على الاستفادة فعليًا، حتى من الأدوات السّياسية المخففة للضّغط، التي يُقال إنها متوفرة بشكل خاص لها كاقتصاد تخصيصي. تؤكد النّتيجة السّابقة، التي تعمل من جهة الطّلب، أنه حتى لو أمكن استخدام مثل هذه الجهود من قبل الدّولة في التّهدئة، فإنها ستكون عقيمة.

بالتّالي، في البحرين وغيرها من المجتمعات المنقسمة وفق أسس منسوبة، ستعتمد التّوجهات السّياسية للمواطنين بشكل أساسي على تصوراتهم لتوازن القوى المنصوص عليها في النّظام الموجود. وبلا محالة ستزاحم المخاوف بشأن تمكين خصوم المرء على حساب جماعته الخاصة، قضايا الرّفاه الاقتصادي الأكثر دنيوية ، في تحديد مدى دعم الفرد للحكومة، وكون أفعاله لصالحها أو ضدها، باعتبارها

الوصي على الوضع السّياسي الرّاهن. ولا تتأثر المواقف والتّحركات السّياسية على نحو بسيط بسؤال: «ما الذي قدمته الحكومة لي؟» بل بالسّؤال الجوهري أكثر «ما الذي أو من الذي تمثله الحكومة؟ ومن الذي يحكمني؟ وهل إن مصالحي تهمهم؟». شيعة البحرين، الذين يمثّلون المجموعة الخارجية، معارضون من حيث المبدأ، ويعود ذلك إلى استبعادهم الهيكلي عن أدوات السّلطة، وليس إلى عدم رضاهم عن حصتهم الجماعية من إيرادات النّفط في الدّولة. لذلك، على سبيل المثال، ازداد غضب المتظاهرين ضد الحكومة فقط عند محاولة الملك حمد، استباق احتجاجات فبراير/شباط 2011 بالإعلان، قبل ثلاثة أيام من الموعد المُحدد لانطلاق التّظاهرات، عن منح ألف دينار (أي حوالي 2650 دولارًا) لكل عائلة بحرينية. ووفقًا لما صرح به أحد قادة المعارضة، المسجون حاليًا، «إنّها مسألة كرامة وحرية - ولا تتعلق بملء بطوننا... إن جوهر القضية سياسي وليس ماديًا»[7].

القضية أيضًا، بالنّسبة لعدد من الشيعة، هي قضية يمكن استلهامها من الدّين نفسه، إذ إن القوس التّاريخي للتّشيع مبني تحديدًا على النّضال والتّضحية بالذّات في وجه الطّاغية ذي القوة الأكبر، ولكن الفاسد دينيًا وسياسيًا. في البحرين، تزخر الاحتفالات والطّقوس الدّينية بالرّمزية وحتى بالمقارنة الصريحة التي تربط الصّراع حول قيادة المجتمع الإسلامي في القرن السّابع بمعارك الشيعة في عصرنا الحالي ضد التّمييز والتّسلط. في الواقع، بالنّسبة لمراقب خارجي لإحياء ذكرى عاشوراء سنويًا، من الصّعب معرفة ما إذا كانت المواكب التي لا تُعد ولا تحصى

(7) انظر توماس فولر،
Thomas Fuller, «Bahrain’s Promised Spending Fails to Quell Dissent,» New York Times, March 6, 2011.
الاقتباس من قائد جمعية وعد إبراهيم شريف.

والمسرحيات المشحونة بالعاطفة والخطب، تروي المعركة مع الخليفة الأموي في العام 680م، أو تروي الصّراع الحالي ضد سلالة آل خليفة. باختصار، يعتقد عدد من الشيعة أو يمكن تحفيزهم بالمفهوم الذي يقول إنّهم يمتلكون حقًا جماعيًا في السّلطة السّياسية، تأسيسًا على مفاهيم الظّلم والخيانة المتجذرة في الأسس العميقة لدينهم؛ وبالتّالي، فإن الدّولة غير قادرة على تهدئة مطالبهم بتقديم وعود بالوظائف وتخفيف الضّرائب.

في الوقت ذاته، تثير التّعبئة المناهضة للدّولة ضد دور المعارضة التي يهيمن عليها الشيعة في البحرين استجابة شعبية عينية من قبل المواطنين السّنة العاديين الحريصين على تجنب أي تحول نوعي في التّوازن السّياسي في السّلطة بالبلاد، ناهيك عن تغيير شامل في النّظام بتحريض من العملاء المُفترضين لإيران. وكنتيجة لهذه التّعبئة المضادة لدى السّنة، في المحيط المنقسم في البحرين، ليس أعضاء المجموعة السياسية الخارجية هم فقط الذين يتحدون الافتراض الأساس للّامبالاة السّياسية، ولكن المجتمع كله، مدفوعًا من جهة من قبل الشيعة وحلفائهم من الإصلاحيين العلمانيين، ومسحوبًا من جهة أخرى من قبل قوة موازنة من السّنة الذين يحفزهم الخوف، سواء كان مبالغًا فيه أم لا، من أن البحرين التي سيتمكن منها الشيعة ستبدأ حتمًا بانتهاج مسار العراق في الفترة التّالية للعام 2003.

وعليه، يجب أن تسبح أو تغرق الدّولة الرّيعية الخليجية في قدرتها على التّهدئة الاقتصادية؛ مع ذلك، في المجتمعات المنقسمة، تتم إعاقة هذه القدرة، ليس فقط من جهة الطّلب، من قبل أولئك المواطنين غير الرّاغبين في الحصول على الصفقة، ولكن أيضًا من جهة العرض، من قبل دولة مترددة في إثراء أو تمكين أعضاء مجتمع تنظر إليه كمعارضة

سياسية بارزة أو مستترة، تتصل بمنافسين إقليميين معادين، وأفراد يمكن التّعرف إليهم بسهولة استنادًا إلى الجغرافيا وأسماء العائلات واللّهجات وغيرها من السّمات الخارجية للمجموعة. والقضية التي تواجهها مثل هذه الدولة نسبيًا، هي ما إذا كانت قوة المنافع الاقتصادية لديها تُستخدم بشكل أفضل في مكافأة صديق، أو في محاولة جذب أعداء معروفين أو محتملين.

في البحرين، على الأقل، الجواب واضح: الولاء السّياسي هو الذي يضمن المنافع المادية، وليس العكس. وفي حال وجود أي شكوك باتجاه العلاقة السّببية هنا، يحتاج المرء فقط لأن يتذكر آلاف الشيعة المستبعدين عن وظائف القطاع العام في مطلع العام 2011 على خلفية تورطهم المزعوم في نشاطات المعارضة. وفي الآونة الأخيرة، استخدمت الدّولة التهديد بعواقب اقتصادية شبيهة لحث النّاخبين على الإدلاء بأصواتهم في انتخابات نوفمبر/تشرين الثّاني 2014 في مواجهة مقاطعة المعارضة. وفقط قبل يومين من الجولة الأولى للتّصويت، صرح رئيس اللجنة العليا للانتخابات في البحرين علنًا بأنّ مجلس الوزراء «يدرس إجراءات وتدابير إدارية ضد أولئك الذين يتخلفون عمدًا عن المشاركة في الانتخابات»، محذرًا من أنّ «الخيارات تتضمن منع أولئك الذين لا يشاركون في الانتخابات من الحصول على وظيفة في الحكومة»[8].

طلب الولاء السّياسي كشرط مسبق للحصول على الوظيفة هو أمر

(8) انظر محمّد عالي،

Mohammed al-A‘ali, «Penalties plan for not voting,» Gulf Daily News, November 21, 2014.

مقتبس في جستن غينغلر،

Justin Gengler, «Electoral rules (and threats) cure Bahrain's sectarian parliament,» Washington Post, December 1, 2014.

حازم أكثر عندما يكون للوظيفة المشار إليها تداعيات على مستوى الأمن القومي. وفي جزء من العالم ينفق ثروته على الأمن الدّاخلي والخارجي أكثر من أي بلد آخر[9]، فإن نطاق الإقصاء النّاتج، للمجموعة، من الوصول إلى معظم المنافع الرّيعية بعيد عن كونه تافهًا. ليس البحرينيون الشيعة مستبعدون فقط، وبشكل تام، عن الشّرطة والجيش، بل إنّ الخوف من التّمكين المُستوحى من النّموذج الإيراني يساهم في الحد من توظيفهم أيضًا في تلك المؤسسات القريبة من ممارسة سلطة الدّولة، بما في ذلك وزارات الدّفاع والدّاخلية والخارجية والعدل وغيرها. وحيث يجد الشيعة وظائف حكومية، فإنّهم يعانون من وضعهم في مناصب أقل أهمية من مناصب السّنة الذين يمتلكون ذات المؤهلات الموضوعية. إذن، وللمفارقة، على الرّغم من أنها لا تمتلك سوى الرعاية الاقتصادية تحت تصرّفها السياسي، فإنّ البحرين -هذه الدّولة الرّيعية الفاشلة- تظل تفضل التّخلي عن ما يُفتَرَض أنه سلاحها الأقوى أو التّخفيف منه، لخوفها من أن يكون العلاج أسوأ من المرض.

الحدود التّجريبية

كل سطور هذه الحجج وجدت أدلة دامغة في تحليل بيانات المسح الجماهيري في البحرين في الفصل الخامس. أولًا، لقد تبين أن المواطنين السّنة يحظون بأفضلية حاسمة على نظرائهم الشيعة في كل من تأمين العمل في القطاع الحكومي، وكذلك المستوى المهني لهذا

(9) بالنسبة إلى قاعدة البيانات الرسمية التي جمعها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، بين عامي 2000 و2009 الـ 11 دولة التي سجّلت أكبر إنفاق عسكري نسبةً إلى إجمالي الناتج المحلي شملت خمس أو ست من دول مجلس التعاون الخليجي: عمان (1#)، السعودية (2#)، الإمارات العربية المتّحدة (4#)، الكويت (6#)، البحرين (11#). البيانات حول قطر ليست مبنية على السنوات 2000، و2001، و2009، ولكن بناءً على البيانات غير المكتملة، تسجّل في المرتبة 30#. البيانات متوفّرة على www.sipri.org/databases/milex.

العمل. على وجه الخصوص، من بين المواطنين الذين لم يحظوا بتعليم جامعي- ويمثلون حوالي 45 بالمائة من مجمل البحرينيين وفقًا لعينة المسح- فاحتمال أن يحصل فرد سني على وظيفة في القطاع العام، ذي التّوظيف المشروط، أكثر من فرد شيعي يمتلك المواصفات المهنية ذاتها. وفي حين يُقَدر أن يحظى فرد شيعي، ذي تعليم نهائي ابتدائي أو أقل من ذلك باحتمال مشروط بنسبة 23 بالمائة فقط للتوظّف في قطاع الدّولة، مع إبقاء تأثيرات العمر والجنس ثابتة، من المضمون فعليًا أن يحظى فرد سني حاصل على المستوى ذاته من التّعليم، بمنصب في الحكومة. وهناك فجوة مماثلة بالنّسبة للمواطنين الحاصلين على تعليم نهائي ثانوي: فحظ فرد شيعي يمتلك شهادة ثانوية بالعمل في القطاع الحكومي يقَدر بـ 36 بالمائة، مقارنة بـ 62 بالمائة للسّنة المتخرجين من الثّانوية. ولهذا التّفاوت في الموقع المهني أهمية أساسية مماثلة.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات أنّه في حين أشار 17 بالمائة من السّنة الذّكور العاملين الذين قدموا بيانات مهنية، إلى أنّهم يعملون في الشّرطة أو القوات المسلحة، وفي حين أفاد 13 بالمائة من مجمل العوائل السّنية أن فردًا من كل منها على الأقل يعمل في هذه المجالات، لا يوجد فرد واحد من بين الشيعة الذّكور الـ 117 الذين قدّموا بيانات مهنية أفاد عن عمله في الشّرطة أو الجيش. لذلك، فإنّ أنماط التّوظيف في القطاع الحكومي في البحرين تروي قصصًا مغايرة بشكل جوهري لتلك التي يعرب عنها مُنظرو الرّيعية.

أكّد تحليل المسح أيضًا أسبقية الانتماء الطّائفي مقابل الوضع الاقتصادي في تحديد التّوجهات والسّلوك السّياسي للبحرينيين على مستوى الفرد. ومن بين عدة متغيرات مشروطة تبرز مظاهر مختلفة للرأي والمشاركة السّياسية، فإن المؤشر الأكثر أهمية جوهريًا وإحصائيًا كان الانتماء الطّائفي

للمجيب، ولم يكن هامش ذلك صغيرًا. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للتّحليل، فإنّ البحرينيين أكثر تمسكًا بآرائهم المحددة طائفيًا -مع ميل الشيعة إلى توجهات أكثر سلبية والسّنة إلى توجهات أكثر إيجابية- من خلال التّأثير الإضافي المتزايد للتّدين، المُستَخدَم للإنابة عن قوة التّعريف المذهبي لمجموعة الفرد. من ناحية أخرى، أثبت تأثير اقتصاد الأسرة منبّئا موثوقا للتّوجهات السّياسية فقط بين السّنة، وهي نتيجة تتفق مع المفهوم بأن المحسوبية المفتَرَض حصولها بين المواطن والدّولة في البحرين تعمل على نحو غير متناسب بين أفراد هذا المجتمع.

إن كان مسح البحرين قد قدّم بالتالي دليلًا قويًا يدعم الإطار المفاهيمي المُبرَز في الفصل الأول، ووفر المزيد من المواد في الفصلين الثّاني والثّالث، فإن هذا التّحقيق الكمي، مع ذلك، لا يخلو من مواطن الضّعف العملية والمنهجية. قبل الشّروع بدراسة السّؤال الثّاني هنا عن الإمكانية الأوسع لتطبيق هذه الاكتشافات التّجريبية، قد نتوقف في بادئ الأمر لتقييم حدودها. المخاوف بشأن منهجية المسح الحالي ربّما تتطلب بعض الالتفات الإضافي. من المؤكد أنّه كان من الأفضل الحصول على أكثر من 500 أسرة، وإكمال مسحها كلها، والحصول على تمثيل أكثر تناسبا للذّكور والإناث بين أفراد العينة. مع ذلك، وكما أشرنا سابقًا، بسبب العدد الضّئيل للسّكان في البحرين، فإن العينة المُكونة من 500 أسرة تمثل في الواقع، نسبة إلى عدد السّكان، معدلًا يفوق نظيره في أي مسح أجراه استطلاع الباروميتر العربي حتى الآن. علاوة على ذلك، وكما بحثنا مطولًا في الفصل الرّابع، فإن التّوزيع الجغرافي النّهائي للوحدات الإدارية المدرجة في العينة يتفق بالضبط تقريبًا مع نسبهم المقابلة على مستوى البلاد، وفقًا لمصدرين مختلفين، أحدهما هو المسح الذي أجرته الدّولة البحرينية في العام 2010.

في ما يتعلق بالنّقاط الأخيرة، في الواقع، فقد أجرينا المقابلات مع 435 فقط من أصل 500 من الأسر في العينة، وهذا يعود بشكل واسع إلى التّوترات السّياسية والاجتماعية قبل وخلال فترة المسح. مع ذلك، ولكون الأسر التي لم نُقابلها قد وُزِّعت بشكل عشوائي، فليس هناك أي سبب للاعتقاد بأن تخطيهم قد أثر سلبًا على تمثيلية العينة النّهائية البالغة 435 أسرة. وأخيرًا، بشأن تدني النّسبة التّمثيلية للمستجيبات الإناث، وخصوصًا في الأسر الشّيعية في المناطق الرّيفية، لا يمكن قول الكثير غير أن الجوانب العملية لمسح القرى المعزولة والمحافظة في البحرين تجعل من مثل هذه النّتيجة أمرًا شبه مضمون. من الممكن أن نزيد نسبة الإناث بين المستجيبين، غير أن إجراءً مثل هذا سيحول دون الهدف المنافس بالوصول إلى أكبر نسبة من العينة المؤلفة من 500 عائلة، والتي يتواجد معظمها في محيطات عدائية. في النّهاية، في الوقت الذي بدا فيه أي مسح شامل للبحرين مثيرًا للشّك في كثير من الأحيان، فإنّ تقديم هذا التّنازل وغيره من التّنازلات كان أمرًا ضروريًا.

بالإضافة إلى مسألة العينات، قد يحدد المرء مواطن ضعف في أداة المسح ذاتها، وعلى وجه التّحديد في صحة المؤشرات المُستَخدمة لقياس المفاهيم النّظرية الأساسية التي يقوم عليها التّحليل الكمي: المتغيّرات المستقلة التي تقيس الرّضا الاقتصادي والتّدين. هذه المسائل، المُشار إليها عند الضّرورة في الفصول السّابقة، يمكن تلخيصها هنا. المسألة الأولى ليست تلك المسألة التي تثير الكثير من القلق ولكنّها تستحق التّذكير بها مع ذلك. الأمر أن المؤشر المُستَخدم لقياس الرّضا الاقتصادي لدى البحرينيين كان في الواقع أقرب إلى مؤشر عن اقتصاد الأسر البحرينية في حد ذاته، إذ طُلِب من المشاركين في الاستطلاع تقييم وضعهم المادي من «جيد جدًا» إلى «سيء للغاية». وعلاوة على ذلك،

قدّم توزيع الإجابات اختلافًا أقل مما قد يرغب به المرء، مع إفادة ثلثي العينة من كلا السّنة والشيعة عن كون وضعهم المادي «جيدًا» وإفادة نسبة تبلغ 2 بالمائة منها، من كلا الطّائفتين، عن أن وضعهم المادي «سيء جدًا».وقد تم دمج الفئة الأخيرة مع فئة «سيء» لإنشاء مؤشر ذي ثلاث فئات.

مع ذلك، بما أن عدة متغيرات مستقلة أخرى -الانتماء الطّائفي والتّدين والمؤشر الدّال على مقابلة تختلف فيها طائفة المجيب عن المحاور- كانت قياسات ثنائية التّفرع مع تغيير أقل حتى، من حيث تكوينها الفعلي، فإنّه لا يجب المبالغة في القلق بشأنها.

قد يتساءل المرء أيضًا بشأن قياس تدين البحرينيين. في غياب سؤال مباشر حول المواقف الطّائفية لأفراد العينة، والذي بدا أمرًا شديد الحساسية للسؤال عنه، فإن مؤشر التّدين كان وسيطا ضروريًا إلى مفهوم ذي صلة لكنّه مختلف: قوة الهويّة الطّائفية للفرد كسني أو شيعي. لقد وُضِعت الأسئلة بشأن الصّحة النّظرية لقياس التّدين استنادًا إلى اختيار التّرميز الحالي، الذي قدم بديلين غير كاملين. كان الأول مستندًا إلى استعلام مباشر، شجّع على التّضليل وربما على تناقض سني-شيعي في التّفسير؛ والثّاني تضمن نوعًا آخر من التّمثيل، ولكنّه بذلك تفادى التّلاعب والتّعارض بين المجموعات، كما يُعتَقَد. ولذلك، تم اعتماد المسار الأخير.

وكان الموضوع الأخير الذي يمكن لنا دراسته بشكل مختصر هو تخصيص النّموذج الحالي، المُستَخدم في تحليل المسح. عند مقارنته بالبديل المتمثل في الفصل بين النّماذج السّنية والشّيعية، فقد قدّم التّخصيص المتفاعل معظم فوائد النّموذج السّابق على رأس الفوائد

الإضافية التي يمكن له فقط توفيرها. ومن أبرز الفوائد الأخيرة: استخدام العينة الكاملة من الملاحظات بدلًا من عينتين صغيرتين متفرعتين غير ثابتتين؛ والقدرة على تقدير الأثر الدّقيق لعضوية المجموعة الطّائفية نفسها، الذي لم يكن ممكنًا عند الفصل بين النّماذج المكونة فقط من السّنة والشيعة؛ وليس أخيرًا، التّوافق الأعظم مع حجتنا المفاهيمية، التي لا تطرح سؤال «من بين البحرينيين السّنة والشيعة، ما هي العوامل التي تؤثر على الرأي والسّلوك السّياسي؟» بل بدلًا من ذلك، «من بين المواطنين البحرينيين العاديين، ما هو التّأثير المستقل على الرّأي والسّلوك السّياسي من بين عدة أمور أخرى، لكونك سنيًا بدلًا من كونك شيعيًا؟» أخيرًا، على الرّغم من أنّ هذه لم تكن مخاوف تحليلية كبرى، فقد حفظ النّموذج التّفاعلي تّقديرات خاصة بالجماعات لتأثيرات متغيرات التوجيه الدّيموغرافية.

إعادة النّظر في إطار الدّولة الرّيعية

من هنا، تتضح المراجعات الضّرورية للإطار الموجود للدّولة الرّيعية. الأول يتعلق بالافتراض السّاذج بأن المنافع الاقتصادية تُوَزّع في الأنظمة الغنية بالموارد بطريقة محايدة. الصورة المبتذلة لمنح المعارضين السياسيين مناصب رفيعة في الحكومة لإبقائهم صامتين، وجدت القليل من الدّعم المختبري أو حتى السّردي في ما سبق. بدلًا من ذلك، سيبدو أن السّبب والنّتيجة في البحرين معكوسان: المنافع المادية لا تُستَخدم في المقام الأول في البحرين لشراء أنصار سياسيين جدد بل لمكافأة الأنصار الموجودين. الإذعان السّياسي المتزايد على المستوى الفردي هو بالتّالي سبب رئيسي للحصول على مكافآت اقتصادية أكبر من الدّولة -وليس نتيجة لذلك، كما قد يرى منظرو الرّيعية.

وتُعزَّز مثل هذه العلاقة أكثر من ذلك حتى من خلال طبيعة القطاع العام في دول الخليج العربي، وخصوصًا تركيزها المتصاعد بشكل مستمر على الأمن. في العقد الممتد من العام 2000 حتى العام 2009، حلّت خمسة من بين ستة دول في مجلس التّعاون الخليجي في عداد الدّول الإحدى عشر الأولى من حيث نسبة الإنفاق العسكري إلى النّاتج المحلي الإجمالي، وكانت أربعة من بينها في عداد الدّول السّتة الأولى[10]. وبناء على ذلك، فإن القرار بزيادة توظيف المواطنين في القطاع الحكومي هو قرار يتقاطع غالبًا -وعلى نحو متزايد- مع مخاوف الأمن القومي. بالتّأكيد، لأجل هذا السّبب تحديدًا، تمتلئ معظم جيوش المنطقة وخدماتها الأمنية على نحو واسع بغير المواطنين الذين يُفتَرَض أن لا يكون لديهم ولاء إلا للدّولة، مع اختيار الضّباط من القبائل الحاكمة وحلفائها فقط.

ويتطلب العمل في الوزارات المعنية بممارسة سلطة الدّولة احتياطًا مماثلًا. وفي ما يتعلق بالمناصب المدنية غير الخطيرة المتبقية، تكون الأفضلية لمساعدة الأصدقاء السّياسيين بدلًا من رشوة الأعداء السّياسيين. وفي المجتمعات التي يُقدر فيها أن المحددات المنسوبة يُفتَرَض بها بشكل صحيح أو خاطئ، أن توصل ليس فقط بيانات عرقية بل أيضًا معلومات عن الميول السّياسية المُحتَمَلة للفرد، فإن مثل هذه القرارات الهادفة للمكافأة أو العقاب تُصنَع بسهولة. يصر ببلاوي على أن «كل مواطن» في نظام ريعي «يمتلك تطلعًا مشروعًا لأن يكون موظفًا حكوميًا؛ وفي معظم الحالات، يُلَبى هذا التّطلع». ومع فشله في تفصيل الحالة المعاكسة، نستطيع القول إن الانقسام المجتمعي والتّعبئة السّياسية على أساس الجماعات، بالإضافة إلى خوف شبه هستيري من

(10) انظر الهامش 9.

الدعوات لاسترجاع الدولة التاريخية بتحريض من الخارج، سبب لمثل هذا الاستثناء. لم يعد يمكن تلخيص الحياة السّياسية في دول الخليج العربية بشكل دقيق وبديهي على أنّها صفقة عملية قائمة على السّعادة الاقتصادية مقابل الهدوء السّياسي. لأنّه، حتى وإن كان صحيحا أن الرّضا المادي يولد توجهات سياسية أكثر موالاة للنّظام على الهامش، فمثل هذا التّأثير في المقام الأول لا يؤدي بالضّرورة إلى انعدام التسيّس، بل يؤدّي، في المجتمعات المتنافسة، إلى ازدياد في العمل السّياسي الذي يدافع عن النظام، ويدافع عن موقع المرء المفضل فيه كعضو في الطبقة المستفيدة.

ثانيًا، لا تعمل المحفزات الاقتصادية على أنّها إلا كواحدة من عدة محددات متنافسة للآراء والسّلوك السّياسي. بإعادة تركيب الصيغة السابقة: اهتمام الفرد بالسّياسة لا ينبع من رغبته في الإشراف على استخدام دخل الفرد الخاضع للضّريبة لا يعني أن الفرد غير مهتم بالسّياسة. وكذلك أيضًا، هناك عدة أسس يمكن من خلالها لبحريني أو أي عربي خليجي آخر معارضة أو دعم الوضع السّياسي الرّاهن، ويشكل امتلاء محفظته نسبيًا أحد هذه الأسس.

وبالنّسبة للسّؤال الأكبر عن استمرار منطقة الخليج كفئة متميزة من الدّول بالتّمتع باستقرار نسبي مقارنة ببقية الدّول في العالم العربي، وهذا على الرّغم من وعي سياسي يزداد باطراد بسبب تأثيرات الانقسام السّني-الشّيعي والأثر المتفاقم للتّنافس الجيوسياسي الإقليمي، من الواضح الآن أن الإجابة لا تكمن في أنّ الحكومات في المنطقة تدفع للنّشطاء السّياسيين المزعومين لإسكاتهم. نوعًا ما، بدلًا من السّعي إلى تحويل منتقدي النّظام إلى أنصار له، تميل الدّول الخليجية العربية المنقسمة على أساسات منسوبة، إلى أن تغرس في مكانهم حليفًا يمكن الاعتماد

عليه أكثر: مجتمع عرقي وديني مُقَيّد يشارك أساسًا (أو يمكن إقناعه بأن يشارك) بالاهتمام في تجنب أي تغيير مهم في الوضع السّياسي الرّاهن. في الواقع، إذا كان السّنة في البحرين سيميلون إلى دعم النّظام السّياسي السّائد بصرف النّظر عمّا إذا كان سيفيدهم شخصيًا، وذلك ببساطة لأنّهم يفضلونه على البديل الذي يتصورونه، إذًا لماذا العناء في محاولة الفوز على المواطنين الشيعة الذين، من وجهة نظر النّظام، لن يقدّموا ولاءهم الحقيقي أبدًا في أي ظرف؟ وعلى نحو أكثر إثارة، إذا كان مئات الآلاف من السّنة البحرينيين مستعدين للاحتشاد على نطاق واسع، من تلقاء أنفسهم، بهدف إحباط استيلاء مُتَوقع من قبل الثّوار الشيعة المُلهَمين دينيًا، فلماذا استخدام الموارد المحدودة للمرء لاستجداء الدّعم السّياسي المحتمل لهؤلاء عندما يكون من الأفضل إنفاقها على مكافأة الدّعم الظّاهر سلفًا للمذكورين، وبالتّالي تعزيزه؟

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الدّولة الخليجية خدعة نهائية تحت تصرفها. وفي مواجهة شعب متمرد، تستطيع ببساطة إيجاد شعب جديد، من خلال منح الجنسية لأولئك الذين يُفتَرَض أنّهم سيكونون خاضعين أكثر، وسحبها من المعارضين. ولهذا الأمر جاذبية على شقين: التّخفيف من المواطنين الأصليين وإيجاد دائرة سياسية جديدة تدين بكامل معيشتها السّياسية والاقتصادية إلى الدّولة. على سبيل المثال، في العقدين الذين تليا استقلالها في العام 1961، منحت الكويت الجنسية إلى أكثر من 200,000 من أفراد القبائل السّنية[11]، للمساعدة أولًا على تهميش التّجار والنّاصريين في المناطق الحضرية، وأخيرًا للتّخفيف

(11) انظر شفيق غبرا،

Shafeeq Ghabra, «Kuwait and the Economics of Socio-economic Change,» in Barry M. Rubin (ed.), Crises and Quandaries in the Contemporary Persian Gulf (New York: Frank Cass, 2002), p. 112.

من التّأثير الانتخابي للشّيعة عقب الثّورة الإيرانية. وبين العامين 2004 و2005، سحبت قطر الجنسية من عدد يتراوح بين ستة إلى عشرة آلاف فرد من فرع آل غفران من قبيلة آل مرة، وهي القبيلة الأكبر في قطر، على خلفية دعمهم المزعوم لمحاولة الانقلاب الفاشلة، المدعومة من السّعودية، قبل عقد مضى. وقد أُعيدت في أقل من عام إلى معظم المعنيين، ولكن ليس قبل إجبار عدد منهم على اللجوء إلى منفى مؤقت، وقبل أن تبعث رسالة قوية[12]. في ديسمبر/كانون الأول 2011، سحبت الإمارات العربية المتحدة الجنسية من عدة أفراد يُعتَقَد أنّهم على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، بعد توقيعهم على عريضة تدعو لمنح المزيد من السّلطات للهيئة الاستشارية المُنتَخبة في الإمارات، أي المجلس الوطني الاتحادي[13]. وبعد مرور عام، اتبعت البحرين نهج الإمارات لسحب الجنسية من 31 ناشطًا شيعيًا، بمن في ذلك نائب سابق[14]. ووسّع مرسوم ملكي صدر في أغسطس/آب 2013، بتحريض من نواب موالين للحكومة، أسباب سحب الجنسية لتشمل كل أولئك الذين «ساعدوا أو خدموا بلدًا أجنبيًا» أو «عرّضوا مصالح الدّولة

---

(12) انظر مريم الحكيم،
Mariam Al Hakeem, «Thousands in Saudi Arabia after Losing Qatari Citizenship,» Gulf News, April 3, 2005; and Mariam Al Hakeem, «Citizenship Restored to 5,266 Qataris,» Gulf News, February 3, 2006.

(13) انظر رانيا الجمال،
Rania El Gamal, «UAE Detains 6 Islamists Stripped of Citizenship: Lawyer,» Reuters, April 9, 2012.

(14) انظر سعد عابدين ومصطفى العرب،
Saad Abedine and Mustafa Al-Arab, «Bahrain Strips Shiite Activists of Citizenship amid Unrest,» CNN, November 8, 2012.

للخطر»[15]. وفي الأشهر العشرة الأولى وحدها من العام 2014، سحبت الكويت الجنسية على الأقل من 33 مواطنًا إثر استعراض مجلس الوزراء للأشخاص الذين «يفسدون أو يهددون استقرار البلاد»[16].

مع ذلك، كما رأينا بالفعل، تمتد المكائد الدّيموغرافية البحرينية إلى أبعد من ذلك. منذ أواخر التّسعينيات على الأقل، سّنت الأسرة الحاكمة استراتيجية هندسة طائفية، تقضي بتجنيس السّنة العرب وغير العرب لتوظيفهم في قطاعي الشّرطة والجيش. وبالإضافة إلى بناء جيش ونظام أمني داخلي، مُكون إلى حد واسع من غير السّكان الأصليين -وقد يسميهم المعارضون «مرتزقة»-، كان لجهود الدّولة تأثيرات سياسية واجتماعية عميقة. وزُعِم أن عناصر الشّرطة والجيش قد استُخدِموا لتزوير التّصويت في ما يُسَمى بالمراكز العامة للاقتراع، غير المرتبطة بدوائر محددة، في حين كانت قدرة المهاجرين في التّحايل على لوائح الانتظار، الممتدة على مدى عقود، في الإسكان العام وغيره من المنافع، سببًا دائمًا للتّصعيد من قبل البحرينيين «الأصليين» من جميع الخلفيات. وعلى نحو عام أكثر، يدين كل من السّنة والشيعة ما يرون فيه خفضًا وانتقاصًا من قيمة الجنسية البحرينية، التي تبدو لقمة سائغة لأي فرد قادر على استخدام السّلاح.

مع ذلك، بالنّسبة للمعارضة التي يقودها الشيعة، يشكل استغلال مسألة الجنسية بشكل مستمر من قبل الدّولة كورقة ضغط سياسية أمرًا أشد سوءًا: فالإمكانية هي أنّه، إذا ذهب الامتياز الدّيموغرافي للجماعة، فإنّ قوة مطالبها

---

(15) المرسوم رقم 20 ليوليو/ تمّوز، 2013. متوفّرعلى موقع وكالة أنباء البحرين
www.bna.bh/portal/news/573609.

(16) انظر كريم فهيم،
Kareem Fahim, «Kuwait, Fighting Dissent Within, Revokes Citizenship,» New York Times, September 30, 2014.

بالحصول على حصة أكبر في السّلطة السّياسية، كونها الأغلبية، ستذهب أيضًا. إذا كانت قصة البحرين لم تعد دكتاتورية سنية تقمع مواطنين شيعة محرومين، بل شعبًا ذي أغلبية سنية راضٍ بقبول الإصلاحات المحدودة التي تهبه إياها الدّولة، إذن فالرّواية على الأقل، إن لم تكن ربما الدّينامية السّياسية القائمة على أساسها، قد تغيرت بشكل جوهري. وعلى نحو أكثر أهمية، بقدر ما تكون الدّولة واثقة من ضمان حصولها على أغلبية سنية، فإنّها تستطيع، في حالة الضّرورة، أن تنزل إلى مسار الإصلاح المؤسسي الواقعي - بما في ذلك تلبية المطالب طويلة الأمد للمعارضة كتأمين دوائر انتخابية أكثر عدلًا، وانتخابات نيابية حرة وهيئة تشريعية أكثر نفوذًا. وبالتّالي يمكن للحكومة تخفيف الضّغط السّياسي ونزع سلاح المعارضة في ذات الوقت.

ولأنّه، إذا تم تهميش السكان البحرينيين الشيعة إلى هذا الحد عدديًا، بحيث يستحيل على الجمعيات المعارِضة، حتى مع حصول انتخابات حرة ونزيهة، الحصول على الأصوات الضّرورية من أجل أغلبية تشريعية، وبالتّالي تشكيل التّركيبة والأجندة البرلمانية، عندها تستطيع الدّولة نفي إحدى أقوى الحجج التي يقدمها خصومها، وهي أن وجهة نظر الأغلبية ليست مُمَثلة بشكل صحيح في مؤسسات البلاد التّمثيلية «الدّيمقراطية» المعترف بها. وفي هذه الحالة، من المُرَجح أن يُنظَر إلى استمرار النّشاط خارج البرلمان، من قبل المراقبين الذين كانوا منتقدين سابقًا، ليس كمطالب شرعية للتّغيير، بل كاحتجاج غير مُبرر وغير ديمقراطي من قبل أطراف لا ترغب في قبول خسارتها لمعركة انتخابية عادلة. ووفقًا لمحادثات مع قادة الوفاق[17]، يشكل هذا السّيناريو أكثر من مجرد قلق افتراضي.

(17) مقابلة خاصّة، نوّاب الوفاق السابقين، الدوحة، مايو/أيّار وأكتوبر/تشرين الأوّل 2013.

في النّهاية، وعلى الرّغم من مخاوف المعارضة، يشك المرء في ما إذا كانت مثل هذه الاستراتيجية، الملفتة على الرّغم من أنّها قد تكون نظرية، تستطيع أن تُؤخذ على محمل الجد من قبل الحكام البحرينيين. في المقام الأول، ستتطلب الدّولة ثقة مُطلَقة ليس فقط في قدرتها على هندسة التّكوين الدّيموغرافي للدّوائر الانتخابية، ولكن أيضًا في فهم السّلوك الانتخابي، بما في ذلك كل من تفضيلات النّاخب (على سبيل المثال، الدّعم السّني والشّيعي للجمعيات والمرشحين الإسلاميين في وجه العلمانيين) والإقبال على الانتخابات بين أعضاء كلا الجماعتين. علاوة على ذلك، وبغض النّظر عن هذه المسائل الإجرائية، سيحتاج آل خليفة، بالإضافة إلى ذلك، إلى ثقة سياسية لم تظهر حتى الآن في قاعدة دعمهم السّنية الصّورية: الثقة بأن الجمعيات والسّياسيين السّنة، التي حين تنتخب وتمنح لأول سلطة جوهرية، ستبقى راضية عن دورها التقليدي كعوائق تشريعية ولن تسعى إلى دور مستقل، وعلى الأرجح أكثر مواجهة في صنع القرارات.

في الواقع، إن كانت التّغييرات في الدوائر الانتخابية، التي أعلن عنها من جانب واحد في سبتمبر/أيلول 2014، تشكل مؤشرًا ما، فإن القلق الرّسمي بشأن التّنسيق الانتخابي والتّشريعي المُحتَمَل بين السّنة يمثل اليوم قوة دافعة حتى في غياب برلمان يتمتع بالسّلطة. وفي حين أن الحدود المُعاد رسمها لم تساعد أو تضر بالتّوقعات الانتخابية[18] للوفاق -وهي حقيقة ساعدت على تحفيز مقاطعة المعارضة لانتخابات 2014 العامة نتيجة لفشل الحكومة في تصحيح التّوزيع الطّائفي للدّوائر-،

(18) بالنسبة إلى الأمين عام الشيخ علي سلمان، بعد دراسة التغيرات استنتجت الكتلة أنّه بإمكانها الفوز، أي في 2010، ليس بأكثر من 18 من أصل 40. انظر مالك عبدالله، "سلمان: الدوائر الجديدة ثبّتت أغلبية فوز المقربين للسلطة، بـ 22 مقعدًا"، الوسط، 27 سبتمبر/أيلول، 2014.

فقد أعاقت الدّوائر الجديدة بشدة حظوظ المُرشحين السّنة الإسلاميين والشّعبيين لصالح مستقلين قبليين. وقد تم توسيع المراكز في الجنوب الذي يهيمن عليه السّنة إلى حد كبير لتتضمن أحياء جديدة كانت تابعة سابقًا للمحافظة الوسطى، الأمر الذي ألحق الضرر بالمرشحين الذين يمتلكون قواعد دعم محلية في الرّفاع وضواحيها. تم دمج مراكز عدة نواب إسلاميين حاليين، بما في ذلك مركز النّائب المثير للجدل الشّيخ جاسم السّعيدي، لإحداث مواجهة انتخابية بالقوة بين النّواب السّنة الحاليين. أخيرًا، في حين تم إعفاء المحرق التي هي معقل السّلفيين والإخوان المسلمين من إعادة التّوزيع، كانت، من جهة أخرى المحافظة الوحيدة التي لم تفز بمقاعد جديدة بسبب التّغييرات.

الهدف الواضح للدّولة، الذي اعترفت به حتى مجموعات موالية داعمة للإصلاحات الانتخابية التي يقف خلفها قبل ولي العهد[19]، هو الحفاظ على الأقلية البرلمانية للوفاق، ولكن أيضا تجنب ظهور كتلة سنية شعبية غير طائفية من صفوف «تجمع الوحدة الوطنية»، وإلى حد أقل «صحوة الفاتح» (على خلفية علاقتها الواضحة بالإخوان المسلمين). وكونها قد أدّت هدفها في إيقاف نشاط تظاهرات المعارضة في العام 2011، فإن القومية السّنية ليست ظاهرة تُسَر الدّولة البحرينية لرؤيتها تستوطن خيال المواطنين العاديين، ولا يسرّها أكثر رؤيتها تصبح ذات

---

(19) على سبيل المثال، ذكرت منظمة مواطنون من أجل البحرين التابعة لولي العهد في استعراضها الشامل للتغييرات في الدوائر الانتخابية، "ليس جليًّا إن كانت الجمعيّات التابعة لائتلاف الفاتح ستنجح في تشكيل كتلة سياسية. يبدو أنّ التغيير في حدود الدوائر الانتخابية قد عقّد هذه العملية". انظر،

Anon., «Implications of redrawn constituency borders in Bahrain,» Citizens for Bahrain, October 2, 2014,

متوفّر على

www.citizensforbahrain.com/index.php/featured-articles/entry/implications-of-redrawn-constituency-borders-in-bahrain.

طابع مؤسسي في شكل جمعيات سياسية منظمة في الانتخابات الكاملة الأولى منذ اندلاع الانتفاضة. السّنة العاملون معًا بشكل مؤقت لمنع محاولة انقلاب يقوده الشيعة هو شيء -في الواقع، تعبير عن الولاء للأسرة الحاكمة- لكن السّنة المنخرطين في نضال دائم لضمان أغلبية برلمانية في وجه المستقلين القبليين الموالين للحكومة يشكلون مشروعًا أكثر إثارة للشّك، لا يمكن أخذه باللامبالاة من قبل الدّولة.

هذا الاستنتاج يعبر عن حقيقة أوسع تزداد ثباتًا في البحرين، وفي دول الخليج العربي ومنطقة الشّرق الأوسط عمومًا: القلق المحلي والدّولي المتزايد من صعود حركات إسلامية سنية عابرة للحدود، ودعمها من قبل الشّعوب المحلية (ناهيك عن الاشتراك المباشر فيها). وبمجرد تحريض الفصائل السّنية على المواجهة السّياسية وحتى المسلحة من قبل الحكومات القلقة بشأن النّشاط الشّيعي المحلي والتّدخل الإيراني الإقليمي، فقد أصبحت، كما يُزعَم، علاجًا أسوأ من المرض نفسه، إذ تهدد أمن الدّول الخليجية، في ظل ازدياد شهرة المنظمات الإرهابية مثل جماعة الدّولة الإسلامية (داعش)، وسمعتها الدّولية. ويُقِر مسؤولون بأنّ 100 بحريني على الأقل انضموا إلى داعش، بمن في ذلك ملازم سابق في قوات الشّرطة البحرينية ورجل الدّين المتطرّف تركي البنعلي، «الذي ساهمت كتاباته في تعزيز مصداقية أبو بكر البغدادي [زعيم داعش] كخليفة صالح يدين له كل المسلمين بالولاء»[20]. كان البنعلي يتجول بحرية في البحرين ويلقي الخطب فيها على الأقل حتى نهاية العام 2013. وبالإضافة إلى تحريضهم نظرائهم السّنة على الانضمام إلى القتال

(20) انظر آلاء الشهابي،
Ala'a Shehabi, «Why is Bahrain Outsourcing Extremism?» Foreign Policy, October 29, 2014.

ضد الكفرة الشيعة في سوريا والعراق، فقد ناشد البحرينيون في داعش، في رسائل فيديو، «عوائلهم السّنية في البحرين» إلى مقاطعة انتخابات العام 2014 النّيابية الحاصلة آنذاك، رافضين شرعية نظام آل خليفة[21].

وبالتّالي، لم تعد الجماعات الشّيعية الجريئة هي الوحيدة التي يتوجب على البحرين وغيرها من الحكومات الخليجية خشيتها، ويلاحظ المرء أن هذا الانشغال في المرحلة التّالية لحرب العراق، في أعقاب الرّبيع العربي، قد أفسح المجال للمزيد من المخاوف العامة بشأن الحركات الدّينية من كل مجموعة. المشكلة الأساسية، كما رأينا في نتائج المسح الجماهيري في البحرين، هي أن مثل هؤلاء الأفراد وهذه الحركات لا يعملون وفقًا للنّموذج الاقتصادي والسّياسي السّائد في الخليج: هم ببساطة لا يلعبون وفقًا لقواعد اللّعبة. كونهم مدفوعين ليس بالمال ولا بالوضع الاجتماعي، لن تستطيع الحكومات شراء المواطنين ذوي الدّوافع الدّينية أو ردع نشاطهم. وفي حين يُعتَبَر السّعي الأحادي التّفكير وراء الكسب المادي في عدة أجزاء من العالم رذيلة منفرة، فإن الحال في دول الخليج العربية هو العكس، إذ يثير انعدام الجشع ارتيابًا كبيرًا.

أخيرًا، فإن هذا التّصور المشترك لنقاط الضّعف قد ولد التقاءً للمصالح بين الكتلة المناهضة للإسلاميين في دول الخليج العربية من جهة، وخصوصًا المملكة العربية السّعودية والإمارات العربية المتحدة ببغضهما القريب من التّعصب للإخوان المسلمين، والرّاعي السّياسي والعسكري أي الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. بالإضافة إلى المساعدة على إعادة العلاقات التي توترت بسبب التّشجيع الأمريكي الملحوظ في بداية الانتفاضات العربية، منح الاتفاق بشأن الخطر الذي

(21) المصدر السابق.

يشكله الإسلام السّياسي نفوذًا دبلوماسيًا مُستحدثا لدول الخليج العربية، التي يُنظَر إلى دعمها المادي والأيديولوجي على أنّه أساسي في قتال داعش ونظام بشار الأسد في سوريا. وقد فتح هذا الباب لعلاقات مفيدة في القضايا المحلية، تحديدًا اعتدال موقف الولايات المتحدة بشأن إطلاق الحرّيات السّياسية بشكل جوهري في الممالك الخليجية، بما في ذلك البحرين، الشهية التي كبحت بلا شك في واشنطن على كل بما يبدو أنه غياب أي بديل ليبرالي علماني للحكم القبلي التّقليدي. بالطّبع، وكما رأينا في الصّفحات السّابقة، فإن مثل هذا الغياب ليس مصادفة.

نحو أجندة بحثية جديدة في الخليج

تدعو مثل هذه المراجعات الأساسية في التّفكير في سياسات الخليج العربي إلى تغييرات مناسبة لأجندة البحث الحالية في العلوم الاجتماعية، التي تهيمن على دراسات المنطقة. يغفل التّركيز التقليدي على المستوى الكلي للنّتائج الكثير من السّياسات في الوسط، أو بدلًا من ذلك، يعطي الانطباع المميّز عن رغبة في حياة سياسية إجمالًا بصرف النّظر عن القرارات العلوية في تخصيص الموارد التي يتخذها حكام حريصون، يسعون إلى تعظيم مصالحهم إلى الحد الأعلى، الذين همهم الوحيد هو استمرار استمالة المنافسين النّخبويين عن طريق رعاية يموّلها الرّيع. الأغلبية الواسعة من المواطنين الخليجيين العاديين غائبة بوضوح من هذا النظرة إلى دول الخليج العربية، وهو واقع غريب بالنّسبة لنظرية ترمي إلى فهم أسس السّلوك السّياسي للفرد في الأنظمة المستندة إلى الموارد.

وليس الأمر فقط أن معظم الأبحاث الكمية عملت على مستوى خاطئ من التّحليل، لكنّها حين فعلت ذلك، استخدمت مفهومًا مرنًا لـ «الرّيعية»

ساهم في جر الانتباه بعيدًا عن دول الخليج العربية كفئة خاصة من الأنظمة. وفي سعيها إلى إيجاد علاقات منهجية بين النّتائج والرّوابط السّياسية للرّيعية على مستوى البلاد، مثل هذه الدّراسات أفادت ضمنا أن كل أمة هي دولة ريعية إلى حد ما، أي أن ديمقراطية لوكسمبورغ تعود في جزء منها إلى غياب إنتاج النّفط. مع ذلك، فإن البيانات الفعلية التي يستخدمونها توحي بنقيض ذلك. كل التّباين في النّتائج السّياسية على مستوى البلاد، المنسوبة إلى النّفط، يُعزى بشكل أكثر بساطة إلى الطّابع المميّز للدّول الخليجية، التي تعكس مؤسساتها السّياسية هيكل سلطة بعيد قليلا عن المشيخات القديمة. إن عدم كون أي منها أكثر ديمقراطية بشكل نوعي هو واقع مضاد لا يمكن نسبه في أي حال إلى الاعتماد على الموارد. لقد كانت المملكة العربية السّعودية سابقًا ديمقراطية وبعد ذلك، عقب اكتشاف النّفط، تحولت إلى نظام مستبد، قد تكون هذه الحجة مقنعة. لكن إثبات أن فئة من الممالك القبلية بقيت ممالك قبلية في ما بعد هزة اقتصادية مفاجئة، خارجية المنشأ، ليست مقنعة.

كان النّقص في البيانات الضّرورية يفرض هذه الأجندة البحثية في جزء كبير منها، مثل هذا الجمع يعيقه محيط سياسي إقليمي معادٍ بشكل عام لبحوث الرّأي العام، ومعادٍ خصوصًا للبحث المسحي الذي سوف يوضح الصراع الاجتماعي أو السّياسي أو الدّيموغرافيات بالغة الدّقة. بالنظر إلى ندرة البيانات على مستوى الفرد بشأن الآراء والأنشطة السّياسية للمواطنين في المنطقة، ناهيك عن خصائصهم الدّينية والعرقية، فليس من المستغرب أن تتجنّب الافتراضات السّلوكية للنّظرية الرّيعية تجنبت على مدى طويل الاختبارات التّجريبية المنهجية. مع ذلك، في ذات الوقت، إن كان يمكن إجراء مسح البحرين وسط قمع أمني، فإن الدّراسات الأخرى ممكنة.

ومثل هذه الجهود مستمرة. تم إجراء مسح القيم العالمي للمرة الأولى في قطر والكويت في العامين 2010 و2014، على التّوالي، والباروميتر العربي للمرة الأولى في المملكة العربية السّعودية في العام 2011. الجولة الثّالثة من الباروميتر العربي، المُقرر إجراؤها في العام 2015، ستتم في قطر والكويت وعلى الأرجح في دولة أخرى من دول مجلس التّعاون الخليجي. مع ذلك، من أجل التّوسع بشأن استنتاجات الدّراسة الحالية، يجب أن تشمل هاتان الأداتان القياسيتان للمسح بنودًا إضافية، أو أن تكونا أكثر حزمًا في الإصرار على الإجابة على الأسئلة الموجودة. وعلى نحو أكثر أهمية، لم ينجح مقياس القيم العالمية وكذلك الباروميتر العربي في إبراز الانتماء الدّيني الطّائفي أو العرقي لأفراد العينة في دول الخليج العربية، ما جعل هذين المسحين الشّاملين الرّائدين غير صالحين للاستخدام لتوضيح الاختلافات بين الجماعات على مستوى التّوجهات والسّلوك السّياسي. علاوة على ذلك، وعلى ضوء التّأثيرات الطّائفية المُعتَبَرة للمحاورين، الملاحظة في بيانات البحرين، يجب أن تبدأ المسوحات في المنطقة بالحصول على معلومات ديموغرافية أساسية عن العاملين في الميدان، بما في ذلك الانتماء أو الانتماءات المنسوبة إلى الجماعة في السياقات التي تكون فيها هذه الانتماءات بارزة سياسيًا واجتماعيًا، بحيث يمكن اعتماد الاستراتيجيات المناسبة لتجنب تحيّز كبير ربما في الإجابة.

قبل كل شيء، وبعد تذكيرهم الآن بشكل كافٍ بالهيمنة، التي امتدت ثلاثين عامًا، لنظرية الدّولة الرّيعية عن أهمية التّنظيم الاقتصادي في تحديد الطّابع السّياسي للدّول العربية، يجب أن يبدأ الطلاب الذين يدرسون سياسة الدّول الخليجية ودول الشّرق الأوسط، بالعودة بالاتجاه الآخر، لإعادة تقييم الصّورة النّمطية التي تلقّوها عن شيخ النّفط،

المُشبَع اقتصاديًا وسياسيًا، في ضوء تطور الظّروف المحلية والإقليمية، بما في ذلك تزايد إصرار الجماعات الشّيعية على مطالبتها بالسّلطة والنّفوذ السّياسيين، والتركيز المتزايد على الأمن في القطاعات الحكومية في المنطقة، والتّنافس السياسي والأيديولوجي وأيضًا العسكري، المفتوح بين المملكة العربية السّعودية وإيران وحلفائهما. مثل إعادة التّقييم هذه للفعالية المستمرة لنموذج الدّولة الرّيعية، تتطلب، في المقام الأول، مساءلة دقيقة لأسسها المفاهيمية، ما يعني العودة إلى المواطن الفرد باعتباره الوحدة الأساسية للتّحليل، سواء كان كميًا أو نوعيًا. ولفهم الاستمرارية غير المتوقعة للممالك الخليجية، يجب أولًا أن نفهم العمليات المتنوعة والاستراتيجيات النّاشطة فعلا، التي تكسب من خلالها هذه الممالك التأييد السّياسي من العرب الخليجيين العاديين وتحافظ عليه.

قائمة المصادر

A‘ali, Muhammad, al-. 2008. «Session Disrupted over ‘Bandargate.’ » Gulf Daily News, March 12.

Abdullah, Malik. 2014 . "سلمان: الدّوائر الجديدة ثبتت أغلبية فوز المقربين للسّلطة بـ 22 مقعدًا"" »[«Salman: New [Electoral] Districts Guarantee Majority for [Candidates] Close to the Authorities, with 22 Seats»]. Al- Wasat. September 27.

Abu al- Fath, ‘Isa Ahmad. 2009. Personal interview. Bahrain. April 19.

Abu- Nasr, Donna. 2012. «Business Owned by Bahraini Lawmaker Riddled with Bullets.»Bloomberg, April 29.

Ahmad, ‘Ali. 2009. Personal interview. Bahrain. May 14.

Alhasan, Hasan Tariq. 2011. «The Role of Iran in the Failed Coup of 1981: The IFLB in Bahrain.» Middle East Journal 65.4: 603–617.

Al Khalifa, Hamad bin ‘Isa. 2011. «Stability Is a Prerequisite of Progress.» Washington Times, April 19.

Al Khalifa, Mai bint Muhammad. 1999. From the Surroundings of Kufa to Bahrain: The Carmathian, from an Idea to a State. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.

———. 2000. Charles Belgrave: Biography and Diary, 1926–1957. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.

Al- Wifaq National Islamic Society. 2010. «Opposition Societies Condemn the Arrest of Mohamed Al Zayani and Demand His Immediate Release.» July 21. Available online at http://alwefaq.net/cms/2012/07/21/6695.

American Federation of Labor and Congress of Industrial Organizations (AFL-CIO).2011. «Concerning the Failure of the Government of Bahrain to Comply with Its Commitments under Article 15.1 of the US- Bahrain Free Trade Agreement.»April 21.

Anderson, Benedict. 1983. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso.

Anon. 2006. «BANDARGATE!» Gulf Daily News, September 24.

———. 2006. «BANDARGATE: The Unanswered Questions.» Gulf Daily News, September 27.

———. 2008. «Kuwait MPs Expelled for Mourning Mughniyah.» Al- Arabiya, February 20.

——— "عفو ملكي عن 178 محكومًا بقضايا أمنية وسياسية... والبحرين تبتهج" [«A Royal Pardon

of 178 Convicted on Security- and Political- Related Cases . . . and Bahrain Rejoices»]. Al- Wasat, April 18.

——— 2009. "شيعة السعودية يطالبون بحقوق أفضل في الجنوب: واليمن يتهم إيران بمحاولة إقامة دويلة شيعية"

[«The Shi'a of Saudi Arabia Call for Better Rights in the South; and Yemen Accuses Iran of Trying to Create a Shi'a Mini- state»]. Ma'rib Press, May 27.

———.2009. "حل مركز البحرين للدراسات والبحوث وتوزيع الموظفين على الوزارات" [«The Dissolution of the Bahrain Center for Studies and Research and Distribution of the Staff amongst the Ministries.» Al- Wasat, June 15.

———. 2010. "المعاودة: 318668 مجموع الكتلة الانتخابية للعام 2010" [«al- Ma'awdah: 318,668 Is the Total Electoral Bloc for 2010»]. Al- Wasat, September 9.

———. 2010."سادسة الجنوبية الأقل بـ 770 ناخبًا وأولى الشمالية الأكبر بـ 16223" [«The Southern Sixth [District] Is the Smallest with 770 Electors and the Northern First Is the Biggest with 16,223»]. Al- Wasat, August 25.

———. 2010. «Bahrain's First Round Parliamentary Election Results.» Gulf News, October 24.

———. 2010. «Bahrain's Pre- election Jitters.» Th e Economist, October 14.

———. 2013. «GCC's Oil and Gas Annual Earnings Hit $US737.5 Billion.» Oil Review Middle East, March 19.

———. 2014. «Implications of redrawn constituency borders in Bahrain.» Citizens for Bahrain. October 2, 2014. Available at www.citizensforbahrain.com/index.php/featured-articles/entry/implications- of- redrawn- constituency- borders- in-bahrain.

Arab Petroleum Research Center. 2004. The Arab Oil and Gas Directory. Paris: Arab Petroleum Research Center.

Asoomi Mohammad, al-. 2013. «Oman and Bahrain Have Lot to Gain from GCC Plan.» Gulf News, June 19.

Atiqi, Suliman, al-. 2013. «Laboring against Th emselves.» Sada. Carnegie Endowment for International Peace. February 26.

Ayubi, Nazih. 1990. «Arab Bureaucracies: Expanding Size, Changing Roles.» In Giacomo Luciani, ed., The Arab State. London: Routledge.

Bahrain Centre for Human Rights. 2002. «Documentary Film Script: The Political Naturalization in Bahrain.» Available at www.bahrainrights.org/node/269.

———. 2006. «A Petition from a Hundred Prominent Figures and Activists to the King of Bahrain.» October 13. Available at: www.bahrainrights.org/node/610.

———. 2006. «The Al Bander Report: What It Says and What It Means.» Available at www.bahrainrights.org/node/528.

———. 2009. «Arbitrary Detention of a Citizen for Disseminating Information on the National Security Apparatus.» June 21. Available at www.bahrainrights.org/en/node/2914.

———. 2010. «Bahrain: Life Sentences against 7 Activists in the 'Ma'ameer' Case after an Unjust Trial.» July 11. Available at www.bahrainrights.org/en/node/3175.

———. 2010. «Banning One of the Most Significant Historic Books in the History of

Bahrain.» May 25. Available at www.bahrainrights.org/en/node/3105.

Bahrain Independent Commission of Inquiry. 2011. Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry. November 23. Revised December 10. Available at www. bici.org.bh/BICIreportEN.pdf.

Bahrain- Saudi Arabia Boundary Agreement, February 22, 1958.

Bahry, Louay. 1997. «The Opposition in Bahrain: A Bellwether for the Gulf ?» Middle East Policy 5.2: 42–57.

———. 2000. «The Socio- economic Foundations of the Shiite Opposition in Bahrain.» Mediterranean Quarterly 11.3: 129–143.

Bandar, Salah, al-. "2006 ."البحرين: الخيار الدّيموقراطي وآليات الإقصاء « [«Bahrain: The Choice of Democracy and the Machinery of Exclusion»]. Unpublished report prepared by the Gulf Centre for Democratic Development. Available (in Arabic) at www. bahrainrights.org/files/albandar.pdf.

Beblawi, Hazem. 1987. «The Rentier State in the Arab World.» In Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Rentier State: Nation, State and Integration in the Arab World. Vol. 2. London: Croon Helm.

———. 1990. «The Rentier State in the Arab World.» In Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Arab State. London: Routledge.

Belgrave, Charles. 1960. The Pirate Coast. Beirut: Librairie du Liban.

———. 1972. Personal Column. Beirut: Librairie du Liban.

Birnbaum, Ben. 2011. «Pro- government Cleric to Start Own Party in Bahrain.» Washington Times, August 9.

Brambor, Thomas, William Roberts Clark, and Matt Golder. 2006. «Understanding Interaction Models: Improving Empirical Analyses.» Political Analysis 14.1: 63–82.

Brumberg, Daniel. 2013. «Transforming the Arab World's Protection- Racket Politics.»Journal of Democracy 24.3: 88–103.

Bueno de Mesquita, Bruce, James D. Morrow, Randolph M. Siverson, and Alastair Smith. 2003. The Logic of Political Survival. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Burke, Edward. 2008. «Bahrain: Reaching a Threshold.» Working paper presented at El Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior (FRIDE). Madrid. June 5. Available at www.fride.org/publication/452/bahrain- reaching- a- threshold.html.

Bushway, Shawn, Brian D. Johnson, and Lee Ann Slocum. 2007. «Is the Magic Still There? The Use of the Heckman Two- Step Correction for Selection Bias in Criminology.» Journal of Quantitative Criminology 23.2: 151–178.

Chandra, Kanchan. 2004. Why Ethnic Parties Succeed. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

Clark, John. 1998. «Petro- politics in Congo.» Journal of Democracy 8.3: 62–76.

Corstange, Daniel M. 2008. «Institutions and Ethnic Politics in Lebanon and Yemen.» PhD diss., University of Michigan.

Crystal, Jill. 1986. «Patterns of State- Building in the Arabian Gulf: Kuwait and Qatar.» PhD diss., Harvard University.

———. 1990. Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. New York: Cambridge University Press.

Darwish, Adeed. 1999. «Rebellion in Bahrain.» Middle East Review of International Affairs 3.1: 84–87.

Davidson, Christopher M. 2012. «The United Arab Emirates: Frontiers of the Arab Spring.» Open Democracy, September 8.

Dawsari, Salman al-. "البحرين: نائب رئيس اللجنة التشريعية في البرلمان يتهم الوفاق بـ "تحركات مشبوهة" مع الحوثيين في اليمن" [«Bahrain: Vice- Chairman of the Legislative Committee in Parliament Accuses the al- Wifaq Opposition of ‘Suspicious Dealings’ with the Huthis of Yemen»]. Al- Sharq Al- Awsat, August 24.

Diwan, Kristin Smith. 2011. «Kuwait’s Constitutional Showdown.» Foreign Policy, November 17.

———. 2012. «Kuwait’s Balancing Act.» Foreign Policy, October 23.

Fahim, Kareem. «Kuwait, Fighting Dissent Within, Revokes Citizenship.» New York Times. September 30, 2014.

Fakhro, Munira. 1997. «The Uprising in Bahrain: An Assessment.» In Gary Sick and Lawrence Potter, eds., The Persian Gulf at the Millennium: Essays on Politics, Economy, Security, and Religion. New York: St. Martin’s Press.

Fearon, James D. 2005. «Primary Commodity Exports and Civil War.» Journal of Conflict Resolution 49.4: 483–507.

Fearon, James D., and David Laitin. 2005. «Bahrain.» Unpublished manuscript available at www.stanford.edu/group/ethnic/Random Narratives/BahrainRN1.1.pdf.

Foley, Sean. 2010. The Arab Gulf States: Beyond Oil and Islam. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Fuller, Thomas. 2011. «Bahrain’s Promised Spending Fails to Quell Dissent.» New York Times, March 6.

Gause, F. Gregory, III. 1995. «Regional Influences on Experiments in Political Liberalization in the Arab World.» In Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., Political Liberalization and Democratization in the Arab World. Vol. 1, Theoretical Perspectives. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Gengler, Justin. 2011. «How Radical Are Bahrain’s Shia?» Foreign Affairs, May 15.

———. 2012. «Bahrain’s Sunni Awakening.» Middle East Research and Information Project. January 17.

———. 2013. «Bahrain: A Special Case.» In Fatima Ayub, ed., What Does the Gulf Think about the Arab Awakening? London: European Council on Foreign Relations.

———. 2013. «Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of the ‘Shīʻa Problem’ in Bahrain.» Journal of Arabian Studies 3.1: 53–79.

———. 2014. «Understanding Sectarianism in the Persian Gulf.» In Larry Potter, ed., Sectarian Politics in the Persian Gulf. London/New York: Hurst/Oxford University Press.

Gray, Matthew. 2011. «A Theory of ‘Late Rentierism’ in the Arab States of the Gulf.»

Occasional Paper No. 7. Doha: Center for International and Regional Studies.

Groh, Mathew, and Casey Rothschild. 2012. «Oil, Islam, Women, and Geography: A Comment on Ross (2008).» Quarterly Journal of Political Science 7.1: 69–87.

Hamad, Karim. 2006."بعد إعلان النّتائج النهائية: سيطرة دينية على المجلس". [«After the Announcement of the Final Results: Religious Control over the Council»]. Akhbar Al-Khaleej, December 4.

HAQ: Movement of Liberties and Democracy— Bahrain. 2007. «Motivated Change of Demography: Infringements of Political Rights and Inadequate Living Standards.» Report submitted to the Universal Periodic Review Working Group of the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. November 19. Available at http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session1/BH/MLD_BHR_UPR_S1_2008_MovementofLibertiesandDemocracy HAQ_%20uprsubmission.pdf.

Heckman, James J. 1976. «The Common Structure of Statistical Models of Truncation, Sample Selection, and Limited Dependent Variables and a Simple Estimator for Such Models.» Annals of Economic and Social Measurement 5(4): 475–492.

Holes, Clive. 2005. «Dialect and National Identity: The Cultural Politics of Self-Representation in Bahraini Musalsalāt.» In Paul Dresch and James Piscatori, eds., Monarchies and Nations: Globalization and Identity in the Arab States of the Gulf. London: I. B. Tauris.

Horowitz, Donald L. 1985. Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press.

Human Rights Watch. 2004. «Bahrain: Activist Jailed after Criticizing Prime Minister.» September 28. Available at www.hrw.org/en glish/docs/2004/09/29/bahrai9413.htm.

Husain, ʻAbd al- Wahhab. 2009. Personal interview. Bahrain. May 31.

Husain, Jasim. 2009. Personal interview. Bahrain. April 16.

International Crisis Group. 2005. «Bahrain's Sectarian Challenge.» Middle East Report No. 40. May 6.

———. 2011. «Popular Protest in North Africa and the Middle East (VIII): Bahrain's Rocky Road to Reform.» Middle East Report No. 111. July 28.

Jaggers, Keith, and Ted Robert Gurr. 1995. «Tracking Democracy's Third Wave with the Polity III Data.» Journal of Peace Research 32.4: 469–482.

Jamri, Mansour al-. 1998. «State and Civil Society in Bahrain.» Paper presented at the Annual Conference of the Middle East Studies Association. Chicago. December 9.

Katzman, Kenneth. 2013. «Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy.» Washington, D.C.: U.S. Congressional Research Service. April 1.

———. 2013. «Kuwait: Security, Reform, and U.S. Policy.» Washington, D.C.: U.S. Congressional Research Service. March 29.

Khalaf, Abdulhadi. 2000. «The New Amir of Bahrain: Marching Sideways.» Civil Society 9.100: 6–13.

———. 2007. «Al Khalifa, Hamad bin Isa (1950–).» In Michael R. Fischbach, ed., The Biographical Encyclopedia of the Modern Middle East and North Africa.

Farmington Hills, Mich.: Thomson Gale.

———. 2008. «The Outcome of a Ten- Year Process of Political Reform in Bahrain.» Arab Reform Brief No. 24. Available at www.arab- reform.net/sites/default/files/ARB.23_Abdulhadi_Khalaf_ENG.pdf

Khawajah, ʻAbd al- Hadi al- 2009. "تضحيات الحسين تفضح العصابة الحاكمة وتسقطها من الحكم" [«How the Sufferings of al- Husain Exposed ʻthe Ruling Gangʼ and Toppled It from Power»]. Unpublished address delivered in Manama near the al- Khawajah Mosque. January 7.

———. 2009. Personal interview. Bahrain. April 29.

Khomeini, Ruhollah. 2002 [1963]. Islam and Revolution. Trans. Hamid Algar. New York: Kegan Paul.

Khuri, Fuad. 1980. Tribe and State in Bahrain. Chicago: University of Chicago Press.

Kingdom of Bahrain. 2010. Annual Economic Review. Manama, Bahrain: Economic Development Board.

———. 2010. «Population of the Kingdom of Bahrain by Governorate, Nationality & Sex—2010.» Isa Town, Bahrain: Central Informatics Organization.

———. 2011. Census and Demographic Statistics. Isa Town, Bahrain: Central Informatics Organization.

———. 2014. «Royal decree demarcates electoral districts, constituencies and electoral subcommittees.» Information Affairs Authority. September 23, 2014. Available at http://www.iaa.bh/news- details.aspx?id=463.

Kinninmont, Jane. 2011. «Framing the Family Law: A Case Study of Bahrain's Identity Politics.» Journal of Arabian Studies 1.1: 53–68.

———. 2012. «Bahrain: Beyond the Impasse.» London: Royal Institute for International Affairs.

Law, Bill. 2007. «Riots Reinforce Bahrain Rulers' Fears.» Sunday Telegraph, July 22.

Lawson, Fred H. 2004. «Repertoires of Contention in Contemporary Bahrain.» In Quintan Wiktorowicz, ed., Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach. Bloomington: Indiana University Press.

Louër, Laurence. 2008. «The Political Impact of Labor Migration in Bahrain.» City &Society 20.1: 32–53.

———. 2008. Transnational Shia Politics. New York: Columbia University Press.

Luciani, Giacomo. 1987. «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework.» In Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Rentier State: Nation, State and Integration in the Arab World. Vol. 2. London: Croom Helm.

Mahdavy, Hossein. 1970. «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran.» In M. A. Cook, ed., Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day. London: Oxford University Press.

Marzuk, Khalil Ibrahim al-. 2009. Personal interview. Bahrain. April 30.

Matthiesen, Toby. 2012. «Saudi Arabia's Shiite Escalation.» Foreign Policy, July 10.

———. 2013. Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn't. Palo Alto, Calif.: Stanford University Press.

Michalski, Bernadette. 1996. The Mineral Industry of Bahrain. Washington, D.C.: United States Geological Survey.

Mitchell, Jocelyn. 2013. «Beyond Allocation: The Politics of Legitimacy in Qatar.» PhD diss., Georgetown University.

Okruhlik, Gwenn. 1999. «Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States.» Comparative Politics 31.3: 295–315.

Peterson, J. E. 2002. «Bahrain's First Reforms under Amir Hamad.» Asian Affairs 33.2: 216–227.

———. 2004. «Bahrain: The 1994–1999 Uprising.» Arabian Peninsula Background Note,No. APBN-002. Available at www.JEPeterson.net. ———. 2008. «The Promise and Reality of Bahraini Reforms.» In Joshua Teitelbaum, ed. Political Liberalization in the Gulf. New York: Columbia University Press.

Qambar, Samy 'Ali Hasan. 2009. Personal interview. Bahrain. May 17.

Qubain, Fahim I. 1955. «Social Classes and Tensions in Bahrain.» Middle East Journal 9.3: 269–280.

Ross, Michael L. 2001. «Does Oil Hinder Democracy?» World Politics 53.3: 325–361.

———. 2008. «Oil, Islam, and Women.» American Political Science Review 102.1: 107–123.

———. 2009. «Oil and Democracy Revisited.» Unpublished manuscript. March 2. Available at www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/OilandDemocracyRevisited.pdf.

Rumaihi, Muhammad Ghanim al-. 1978. Bahrain: Social and Political Change since theFirst World War. London: Bowker.

Sa'idi, Jasim Ahmad al-. 2009. Personal interview. Bahrain. May 14.

Salamé, Ghassan. 1990. «'Strong' and 'Weak' States: A Qualified Return to the Muqaddimah.»In Giacomo Luciani, ed., Th e Arab State. London: Routledge.

Saleh, Ali Abdullah. 2010. "في حديثه لـ "واجه الصحافة" مع داود الشريان، الرئيس اليمني: لا وجود "أمريكيًا في أراضينا ولن أترشح للرئاسة" [«In His Interview with 'Meet the Press' with the Yemeni president Dawud al- Sharyan: 'There is not a Single American on Our Soil, and I Won't Run for the Presidency.' » Interview broadcast on Al-Arabiya. March 19.

Available at www.alarabiya.net/articles/2010/03/19/103454.html.

Sambidge, Andy. 2012. «Dubai Ruler Announces New Mega City Project.» Arabian Business, November 24.

Sharif, Ebrahim. 2009. Personal interview. Bahrain. May 11.

Shehabi, Ala'a. «Why is Bahrain Outsourcing Extremism?» Foreign Policy. October 29, 2014.

Sick, Gary G. 1997. «The Coming Crisis in the Persian Gulf.» In Gary G. Sick and Lawrence G. Potter, eds., The Persian Gulf at the Millennium: Essays on Politics, Economy, Security, and Religion. New York: St. Martin's Press.

Sigelman, Lee, and Langche Zeng. 1999. «Analyzing Censored and Sample- Selected Data with Tobit and Heckit Models.» Political Analysis 8.2: 167–182.

Singace, 'Abd al- Jalil al-. Personal interview. Bahrain. April 2009.

Skocpol, Theda. 1982. «Rentier State and Shi‘a Islam in the Iranian Revolution.» Theory and Society 11.3: 265–283.

Slackman, Michael. 2009. «In a Landscape of Tension, Bahrain Embraces Its Jews. All 36 of Them.» New York Times, April 5.

———. 2009. «Sectarian Tension Takes Volatile Form in Bahrain.» New York Times, March 28.

Spindle, Bill, and Margaret Coker. 2011. «The New Cold War.» Wall Street Journal, April 16.

Toumi, Habib. 2006. «Bahrain's Islamist MP Calls for Removal of Sectarian Banners.» Gulf News, February 19.

———. 2006. «Religious Fatwas Used to Explain Poll Participation.» Gulf News, November 21.

———. 2007. «Minister: Don't Use Religious Events to Fuel Sectarianism.» Gulf News, February 15.

———. 2009. «Call to Lift Bahrain Parliamentary Immunity over Offensive Remarks.» Gulf News, February 26.

Trabelsi, Habib. 2002. «Bahrain's Shiite Muslims Cry Foul over Dual Nationality Plan.» Khaleej Times, June 16.

Ulrichsen, Kristian Coates. 2012. «Th e UAE: Holding Back the Tide.» Open Democracy, August 5.

———. 2013. «Academic Freedom and UAE Funding.» Foreign Policy, February 25.

U.S. Central Intelligence Agency. «Bahrain— Population Density.» 1993. Atlas of the Middle East. Washington, D.C.: U.S. Central Intelligence Agency. Available at www.lib.utexas.edu/maps/atlas_middle_east/bahrain_pop.jpg.

Valeri, Marc. 2011. «The Qaboos- State under the Test of the 'Omani Spring': Are the Regime's Answers Up to Expectations?» Les dossiers du CERI. Paris: Sciences Po.

———. 2014. «Identity Politics and Nation- Building under Sultan Qaboos.» In Larry Potter, ed., Sectarian Politics in the Persian Gulf. London/New York: Hurst/ Oxford University Press.

Vance, Colin. 2006. «Marginal Effects and Significance Testing with Heckman's Sample Selection Model: A Methodological Note.» RWI Discussion Papers No. 39. RWI Essen. Available at http://repec.rwi- essen.de/fi les/DP_06_039.pdf.

Vandewalle, Dirk. 1987. «Political Aspects of State Building in Rentier Economies: Algeria and Libya Compared.» In Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Rentier State: Nation, State and Integration in the Arab World. Vol. 2. London: Croom Helm.

Wehrey, Frederic. 2013. Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings. New York: Columbia University Press.

Williams, Melissa S. 2010. Voice, Trust, and Memory: Marginalized Groups and the Failings of Liberal Representation. Prince ton, N.J.: Prince ton University Press.

World Trade Press. «Population Density Map of Bahrain.» 2007. Best Country Reports. Petalumas, CA: World Trade Press. Available at ww.bestcountryreports.com/

Population_Map_Bahrain.html.

Wright, Robin, and Peter Baker. 2004. «Iraq, Jordan See Threat to Elections from Iran.» Washington Post, December 8.

Wright, Steven M. 2008. «Fixing the Kingdom: Political Evolution and Socio-economic Challenges in Bahrain.» Doha: Center for International and Regional Studies.

Worrall, James. 2012. «Oman: The 'Forgotten' Corner of the Arab Spring.» Middle East Policy 19.3: 98–115.

Worth, Robert, and Nada Bakri. 2008. «Hezballah Ignites a Sectarian Fuse in Lebanon.» New York Times, May 18.

Yates, Douglas A. 1996. The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neo colonialism in the Republic of Gabon. Trenton, N.J.: Africa World Press.

Zaher, Mohammed 2009. «GCC: Fiscal Stimulus and Reforms Are Optimal Choice under Current Circumstances.» GCC Research Note. National Bank of Kuwait

(NBK). April 2. Available at www.kuwait.nbk.com.

فهرس الموضوعات

أ

ب

ح

خ

د

ر

س

ش

ن

هـ

و

ي

دول الخليج العربية المنتجة للنفط إما أن تسبح، أو تغرق في [بحر] قدرتها على الاسترضاء السياسي من خلال إعادة التوزيع الاقتصادي. ولكن، في البحرين وفي كل أنحاء الخليج، أظهر المواطنون العاديّون اندفاعًا غير متوقع للاحتجاج السياسي ضد الحكومات التي افتُرِض بشكل واسع أنّها كسبت الدعم من خلال إيرادات النفط والغاز.

يستعين جستن غينغلر بالمسح السياسي الأوّل من نوعه في البحرين ليثبت أنّ الدولة ليست مستعدّة لتقديم الصفقة الريعية للمواطنين جميعهم، ولا المواطنون جميعهم مستعدّين لقبولها. إذ بدلًا من ذلك، توفّر الهويّات الاجتماعية والدينية المشتركة قاعدة صالحة للتنسيق السياسي الجماعي. وطاعنًا في التفسير «الريعي» السائد للحياة السياسية في دول الخليج، يقدّم غينغلر أدلّة عملية وإطارًا نظرياً جديدًا لفهم مواقف المواطنين العاديين.


ISBN 978 - 9953 - 0 - 3491-1

